الجـــمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة
وزارة التعليم العـــالي و البـــحث العلمـــي
جـــامعـــة أبي بكر بلقايد - تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير

أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد
بعنوان

نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر
-حالة خميس مليانة-

من إعداد الطالب:
اعمر بوزيد امحمد

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور: بن بوزيان محمد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.بن حبيب عبد الرزاق	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د.بلمقدم مصطفى	جامعة تلمسان	عضوا
أ.د.آيت زيان كمال	المركز الجامعي بخميس مليانة	عضوا
أ.د.دربال عبد القادر	جامعة وهران	عضوا
د.أوسرير منور	جامعة بومرداس	عضوا

السنة الجامعية 2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ و لقد كرمنا بني آدم و حملناهم في
البر و البحر و رزقناهم من الطيبات
و فضلناهم على كثير ممن خلقنا ﴾

(سورة الإسراء ، الآية 70)

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور الخطاب الدولي حول الرفاهية منذ الحرب العالمية الثانية.	50
2	تطور حجم الإستثمارات للفترة (1963-1966).	143
3	مساهمة القطاعين الصناعي والفلاحي في الإنتاج الداخلي الإجمالي للفترة (1963-1966) .	144
4	الإستراتيجية التنموية للفترة (1967-1979).	145
5	الإستثمارات المخططة والمنفذة للفترة (1967-1979).	147
6	استثمارات المخططين الخماسيين بالأسعار الجارية.	148
7	تطور بعض المؤشرات للفترة (1982-1989).	151
8	تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للفترة (1998 – 2000).	159
9	تطور بعض المؤشرات الإجتماعية للفترة (1990-2000).	161
10	تطور عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994-1997).	162
11	تطور الحصص الخاصة بالقطاعات الإجتماعية بالنسبة لنفقات التسيير للفترة (1993-1997) .	163
12	تقديرات الفقر في الجزائر لسنتي 1988 و1995	164
13	الإعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).	167
14	تطور عدد السكان المقيمين في الجزائر للفترة (2006-2010).	169
15	التركيبة السكانية حسب السن والجنس لسنة 2010 (لكل 10000 نسمة).	170
16	تطور عدد المواليد الأحياء و معدل الخصوبة الخام للفترة (2006-2010).	171
17	تطور مؤشر الولادات حسب السن المتوسط للمرأة عند الإنجاب للفترة (2002-2010).	171
18	تطور عدد الوفيات في الجزائر للفترة (2006-2010).	172
19	الهياكل الصحية المنجزة خلال الفترة (1999-2008).	173
20	عدد الهياكل الصحية حسب أنواعها لسنة 2006	174
21	معدل الإنفاق على الصحة مقارنة بالناتج الداخلي الخام للفترة (1973-2009).	174
22	معدل التلقيح ضد الحصبة لدى الأطفال ذوي السنة الواحدة للفترة (1995-2006).	175
23	تطور معدل الوفيات للأمهات عند الإنجاب.	175
24	عدد الوحدات المنجزة خلال الفترة (1999-2008).	176
25	حصيلة المنشآت التربوية المنجزة خلال الفترة (1999-2009)	177
26	تطور عدد الأساتذة في الجامعة خلال الفترة (2002-2005).	178

27	تطور عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم حسب الجنس.	179
28	تطور معامل التأطير على مستوى التعليم العالي.	179
29	تطور عدد المسجلين في التكوين والتعليم المهني للفترة (1995-2004).	180
30	تطور معدل الأمية في الجزائر حسب الفئات العمرية للسنوات 1998، 2002، 2006.	181
31	تطور بعض المؤشرات الخاصة بالتشغيل والبطالة في الجزائر (2005، 2009، 2010).	182
32	توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات والنوع لسنة 2009.	182
33	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2010).	183
34	تطور الفقر في الجزائر للفترة (1988-2000).	186
35	مستوى الفقر في الجزائر لسنة 2005 حسب الدراسة (LSMS).	186
36	تقدير مؤشرات الفقر في الجزائر حسب المنهج المعتمد في السنوات (1988،1995،2000).	187
37	تطور حصيلة الزكاة للفترة 2007/2003.	213
38	تطور عدد العائلات المستفيدة من الزكاة للفترة 2003-2007.	213
39	تطور عدد مشاريع القرض الحسن في الفترة 2004-2007.	213
40	التقسيم الإداري لولاية عين الدفلى.	220
41	توزيع السكان لولاية عين الدفلى حسب الجنس والبلدية	222
42	توزيع الأراضي الزراعية في بعض بلديات عين الدفلى.	225
43	الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص على مستوى بلدية خميس مليانة لغاية 2010/12/31.	226
44	الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام على مستوى بلدية خميس مليانة بتاريخ 2010/12/31.	227
45	المواقع الأثرية والتاريخية في ولاية عين الدفلى.	228
46	الوحدات السياحية والفندقية لولاية عين الدفلى.	229
47	وضعية حظيرة السكن لولاية عين الدفلى حسب بعض البلديات ذات الكثافة السكانية العالية.	231
48	الهياكل القاعدية الصحية لولاية عين الدفلى حسب البلديات بتاريخ 2010/12/31.	233
49	الطاقم الطبي وشبه الطبي لقطاع خميس مليانة لسنة 2010.	234
50	وضعية القطاع التربوي في بلدية خميس مليانة حسب أطواره المختلفة لسنة 2010.	236
51	وضعية قطاع التكوين المهني على مستوى خميس مليانة بتاريخ 2010/12/31.	237
52	توزيع الطلبة في المركز الجامعي لخميس مليانة حسب طبيعة التكوين بتاريخ 2010/12/31.	238
53	هيكل الإستبيان حسب المؤشرات المدروسة.	241

54	التوزيع التكراري لأرباب الأسر حسب السن.	243
55	توزيع الأسر حسب عدد أفرادها.	244
56	توزيع الأسر حسب طبيعة النشاط.	246
57	توزيع الأسر حسب طبيعة المداخيل.	248
58	توزيع الأسر حسب قيمة المداخيل الشهرية.	249
59	توزيع الأسر حسب كفاية مداخيلها و المدة الصعبة في التغطية.	251
60	توزيع الإنفاق الشهري للأسّر على الخضر و الفواكه.	253
61	التوزيع التكراري للأسر حسب المخصصات الشهرية للحوم الحمراء،البيضاء،الأسماك.	255
62	التوزيع التكراري للأسر حسب إنفاقها على الصحة،التعليم،النقل.	257
63	التوزيع التكراري للأسر حسب إمتلاكها للأجهزة المترلية.	258
64	تقدير الأسر لخط الفقر الذاتي.	259
65	التوزيع التكراري للأسر حسب عدد الغرف في المسكن.	260
66	توزيع أرباب الأسر حسب وضعيتهم الصحية.	263
67	توزيع الأسر بحسب عدد المتمدرسين.	266
68	توزيع الأسر حسب تفضيلاتهم لمكان قضاء العطلة الأسبوعية.	270
69	درجات العضوية المعتمدة في قياس الفقر.	274
70	أوزان الترجيح (w_j) حسب (ACP).	277
71	أوزان الترجيح (w_j) حسب آراء الخبراء (avis d'experts).	278
72	مؤشرات الفقر أحادية الأبعاد.	280
73	المساهمة المطلقة والنسبية للسمات في مؤشر الفقر الإجمالي باستخدام (ACP).	281
74	المساهمة المطلقة والنسبة للسمات في مؤشر الفقر الإجمالي باستخدام (avis d'experts).	282

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مستويات المعيشة.	21
2	مستوى الحاجات عند الغزالي حسب الدخل،الاستهلاك والثواب.	22
3	الحلقة المفرغة للفقر.	42
4	مصيدة الفقر حسب (روبار مالتوس Robert Malthus).	44
5	تصنيف الحاجات حسب ماسلو.	60
6	التوسع التدريجي لمفهوم الفقر منذ السبعينيات.	63
7	خط الفقر الذاتي.	87
8	التمثيل الهندسي لمعامل جيني (Gini).	102
9	تطور حجم المديونية الخارجية للفترة (1985-1989).	150
10	تطور متوسط أسعار النفط للفترة (1988-2000).	160
11	تطور العمر المتوقع عند الولادة للفترة (2006-2010).	172
12	تطور الانفاق على التعليم مقارنة بالناتج الداخلي الخام.	178
13	تطور معدل الفقر باستخدام خط الفقر المطلق.	188
14	معدل الفقر في الجزائر لسنة 2005 حسب الوسط البيئي.	188
15	فجوة الفقر في الجزائر لسنة 2005 حسب الوسط البيئي.	189
16	تطور فجوة الفقر للسنوات 1995.1988 . 2000 .	189
17	مؤشر شدة الفقر في الجزائر لسنة 2005 حسب الوسط البيئي.	190
18	تطور شدة الفقر للسنوات 1995.1988 . 2000 .	190
19	دليل الفقر المتعدد الأبعاد.	193
20	توزيع السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في البلدان النامية.	193
21	نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق النامية للفترة (1990-2007).	194
22	نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن للفترة 1990-2009.	195
23	خريطة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.	196
24	الإقتصاد الكلي للزكاة.	209
25	موقع ولاية عين الدفلى على خريطة الجزائر.	218
26	الموقع الجغرافي لمدينة خميس مليانة.	219

27	الخارطةالجغرافية لولاية عين الدفلى.	221
28	توزيع الأسر حسب جنس رب الأسرة.	242
29	الحالة العائلية لأرباب الأسر المدروسة.	243
30	توزيع الأسر حسب عدد الأولاد المتمدرسين دون سن 18.	245
31	توزيع الأسر حسب حالة النشاط لرب الأسرة.	245
32	النشاطات الثانوية لأرباب الأسر.	247
33	توزيع الأسر حسب عدد الأفراد البطالين.	247
34	مشاركة أفراد الأسرة في المداخيل.	250
35	*تصريح الأسر بالممتلكات*.	250
36	التوزيع النسبي للأسر حسب الإنفاق الشهري(دج) على مادتي الخبز و الحليب.	252
37	توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري(دج) على الخضر.	253
38	توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على الخضر الجافة.	254
39	توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على الفواكه.	254
40	توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على اللحوم البيضاء.	255
41	توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على اللحوم الحمراء.	256
42	توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على السمك.	256
43	توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري(دج) على التعليم.	257
44	توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على الصحة.	258
45	توزيع الأسر حسب نوع السكن.	260
46	توزيع الأسر حسب ما يتوفر في المسكن من وسائل الراحة.	261
47	توزيع الأسر حسب نوع ملكية المسكن.	262
48	معدلات الربط الخاصة بالتهيئة الحضارية.	263
49	التوزيع النسبي للأسر حسب المصلحة الطبية المفضلة.	264
50	توزيع الأسر حسب مؤشري الأمومة و الطفولة.	265
51	مستوى الخدمات الصحية حسب رأي رب الأسرة.	265
52	التوزيع النسبي للأسر حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة.	266
53	التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب مستوى الرضا.	267

54	التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب وسيلة التنقل إلى العمل.	268
55	توزيع الأسر حسب توفر الخدمات العمومية.	268
56	التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب مستوى المطالعة.	269
57	التوزيع النسبي للأسر حسب مستوى الرضا لرب الأسرة.	270
58	توزيع الأسر حسب نوع النشاط السياسي و الثقافي.	271
59	التوزيع النسبي للأسر حسب حالة العلاقة العائلية.	272
60	التوزيع النسبي لحالة الأسر حسب التقييم الذاتي للفقر.	272
61	مؤشرات الفقر أحادية الأبعاد.	280
62	المساهمة النسبية في مؤشر الفقر الإجمالي بإستخدام(ACP)	281
63	المساهمة النسبية في مؤشر الفقر الإجمالي باستخدام رأي الخبراء (avis d'experts)	282

المقدمة العامة

تمهيد :

لقد شهد العالم بعد الحرب الباردة تحولات جذرية إنتقل خلالها من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية المتمثلة في المعسكر الرأسمالي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، هذه الأخيرة أرست مفهوما جديدا للنظام العالمي أصطلح على تسميته بالعولمة التي حولت بدورها العالم إلى قرية كونية بفضل ثورة الاتصالات و المواصلات و تطور تكنولوجيا المعلومات التي سمحت بتجاوز كل الحواجز الجغرافية مؤدية إلى تداخل العالم في نسيج موحد خاضع لتأثيرات معلوماتية و تكنولوجية إنتشرت عبر بقاع العالم ، كما أدى هذا النظام إلى تداخل الاقتصاد و السياسة و الثقافة ،و أصبحت فيه المصالح مفتوحة بين الدول دون حدود سياسية أو فواصل زمنية أو جغرافية، كما أصبح العالم كله سوق حرة كبرى تنتقل فيها السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و اليد العاملة من دون قيد أو مانع ، لكنها تخضع لعامل القوة و الهيمنة الاقتصادية ،و هو المبدأ الرئيسي الذي قام على أساسه النظام العالمي الجديد .

إن هذه الفكرة أصبحت على المستوى العالمي الهدف الأسمى لمنظمات العولمة الاقتصادية و المتمثلة أساسا في المنظمات الدولية الثلاث : صندوق النقد الدولي (F.M.I) و البنك الدولي للإنشاء و التعمير (B.I.R.D) و المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C)، بحيث تلعب هذه الهيئات دورا إستراتيجيا بالنسبة للاقتصاد العالمي من خلال وضع سياسات مالية نقدية و قواعد تمكن من النهوض بإقتصاديات الدول الضعيفة و توفير القروض لمساعدة الدول الأعضاء، و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إضافة إلى تحرير التجارة الدولية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و رفع مستويات المعيشة .

أما على المستوى الإقليمي، و في خضم هذا التحول و الزخم الثقافي الهائل و التداخل الاقتصادي لجأت الدول المتقدمة إلى تشكيل تكتلات إقليمية لتحمي اقتصادياتها من جهة، و لتفرض نفسها من جهة أخرى، و ذلك بإنشاء مناطق حرة و إتحادات جمركية، وكذا تشكيل أسواق مشتركة، و الاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك إذ يعتبر هذا الأخير القوة الاقتصادية الأكثر منافسة للاقتصاد الأمريكي .

أما على المستوى الوطني فقد كان الاقتصاد الجزائري لا يزال مسيرا و موجها من طرف الدولة و قد بدأت علامات الخلل و التعب تظهر جليا، حيث عرف الناتج الداخلي الخام معدلات سالبة (2.3% سنة 1985)، (3% سنة 1986)، (3.5% سنة 1987)، كما سجل معدل النمو الاقتصادي تراجعا كبيرا، وما زاد من صعوبة الوضع إنخفاض أسعار المحروقات إلى مستويات دنيا إضافة إلى إنخفاض قيمة الدولار عام 1986 مما قلص من مداخيل البلاد من العملة الصعبة الأمر الذي تطلب تشديد سياسة التقشف آنذاك، مما نتج عنه إرتفاع في معدل البطالة و تدني في مستوى المعيشة، و بذلك تدخل الجزائر ورشة الإصلاح الجذري و العميق، لتنطلق بعدها الحكومات المتعاقبة في إصلاحات إقتصادية تداركا للتأخر، و قد إزدادت وتيرة هذه الإصلاحات و التوجه نحو إقتصاد السوق إبتداءا من سنة 1989 بعد التعديل الدستوري، ثم صدور قانون النقد و القرض

سنة 1990، و قانون توجيه الاستثمارات سنة 1993، لكن رغم ذلك فقد كانت نتائج هذه الإصـــلاحات محدودة، و قد ساعد في ذلك تردي الوضع الأمني و غياب الاستقرار الحكومي و إزدادت أوضـــاع الـــبلاد السياسية و الاقتصادية تدهورا، و قد تجلى ذلك سنة 1994 حيث إختنقت الوضعية المالية و بلغت خدمة الدين نسبة 100% و تقهقرت العديد من المؤشرات الاقتصادية،كما واصل التضخم زحفه إلى الأمام على حســـاب القدرة الشرائية و المستوى المعيشي للمواطن الجزائري .

بعد تردد طويل وجدت الجـــزائر نفسها مضطرة إلى اللجوء لوصفات صندوق النقد الدولي على غـــرار دول نامية كثيرة ، و طلبت سنة 1994 إعادة جدولة ديونها و قبولها بمفاوضات مشروطة لبرنامج الاســـتقرار الذي من شـــأنه أن يفتح الباب واسعا نحو الاندمـــاج أكثر في الاقتصاد العالمي، لكن التجـــارب الســـابقة للصندوق جعلته عرضة للانتقادات كونه يعطي مواصفات موحدة لحالات مختلفة، إذ بدل تحقيق الأهـــداف المنشودة فإنه يزيد من حدتها.

بالفعل، فبالرغم من أن نتائج و آثار الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الـــدولي و البنك العالمي كانت مقبولة من الناحية الاقتصادية و المالية، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي تحسنا، كما انخفضت نسبة العجز في الميزانية العامة و إنخفض معدل التضخم إلى 07% سنة 1997 إضـــافة إلى ارتفـــاع محسوس في إحتياطات الصرف الناتجة عن تحسن في ميزان المدفوعات، و بصفة عامـــة تم تحقيـــق التوازنـــات الاقتصادية الكلية (إستعادة التوازنات الخارجية، تخفيض معدل التضخم، تحسن شروط تمويل الاقتصاد ، تحقيق معدل نمو إقتصادي موجب) حتى و إن بقي هذا التحسن مرتبطا بشكل كبير بارتفاع أسعار النفط لأن أكثـــر من 98% من صادرات الجزائر تتمثل في المحروقات .

لكن من الناحية الاجتماعية أدى تطبيق بـــرنامج التصحيح الهيكلي إلى حل عدد كبير من المؤسسات بلغ سنة 1994 حوالي 815 مؤسسة 54% منها في القطاع الصناعي، مما أدى بدوره إلى تسريح عدد كبير مـــن العمـــال، الأمر الـــذي زاد من تفاقـــم البطالة إذ بلغت هذه الأخيـــرة سنة 1988 حوالي 6.12% ، و 20.70% سنة 1991 و 29% سنة 2000 إضافة إلى الآثار السلبية الناتجة عن تحرير الأســـعار ممـــا أدى إلى إرتفاعها مع عدم مواكبة هذه الزيادة تطور في مستوى الأجور، الشيء الذي أدى بدوره إلى تـــدني القـــدرة الشرائية للمواطن، نـــاهيك عن التخفيضات المتتالية لقيمة العملـــة الوطنيـــة (21.285 دج /دولار/1992، 61.12 دج /دولار/1998) ،زيادة على هذا كله التراجع الكبير المســـجل في نفقات الدولـــة على الصـــحة (281 دج/ الفـــرد الواحد/ 1992، 120 دج/ الفـــرد/1998) و كذا العجز المســـجل في الســـكن رغـــم المجهودات المبذولة في هذا المجال .

كما أن للصراع السياسي و النزاع الداخلي له القدر الوافي في الحالة الاجتماعية، فقد أحجـــم المســـتثمر المحلي و الأجنبي عن الاستثمار رغم التسهيلات و الامتيازات الممنوحة،كما خربت العديد مـــن المؤسســـات

الاقتصادية و الاجتماعية و هجر الآلاف من المواطنين مساكنهم و ممتلكاتهم و فقدوا مصادر رزقهم، كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في زيادة حدة الفقر و الحرمان و إنتشاره في أوساط فئات عريضة من المجتمع و إختفاء الطبقة الاجتماعية المتوسطة، فقد سجل الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 نسبة 22.6% من السكان في الجزائر يعيشون تحت خط الفقر العام (1.67 $ /الفرد/اليوم)، و حوالي 21% سنة 2000 مقابل 12.2% سنة 1988 ، أما الذين يعيشون تحت خط الفقر الغذائي(1.06 $ /الفرد/اليوم) فتقدر نسبتهم بحوالي 5.7% سنة 1995، كما قفزت نسبة البطالة من 10% سنة 1985 إلى 29% سنة 2000 و سجلت نسبة الأمية سنة 1998 حوالي 32% و هي مضاعفة مرتين في المناطق المعزولة .

إن ظاهرة الفقر هذه ليست جديدة على مجتمعنا و لا وليدة الصدفة، بل هي متجذرة فيه منذ عهد الاستعمار غير أنها تقلصت بعد الاستقلال بفعل السياسات التنموية المعتمدة آنذاك (فترة السبعينات و بداية الثمانينات) ، إلا أنها عاودت الظهور و الانتشار في الفترة الموالية نتيجة لفشل السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المطبقة من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة منذ تدهور أسعار النفط سنة 1986 في السوق العالمية، و إزدادت حدتها بفعل التطبيق الصارم لبرنامجي الاستقرار و التعديل الهيكلي من جهة و حالة اللاأمن و الصراع السياسي في البلاد من جهة أخرى .

مع حلول الألفية الثالثة واصلت الجزائر مسيرتها الإصلاحية بتبنيها لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2000) الذي خصصت له مبلغ 07 مليار دولار،ثم تلاه البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي (2009/2005) بغلاف مالي ضخم قدر بحوالي 55 مليار دولار، و قد واكب ذلك تحسن في المداخيل البترولية نتيجة لارتفاع أسعار النفط التي فاقت 100 $ /البرميل مما أعاد للدولة دورها في دعم النمو الاقتصادي و ضبط بعض الاختلالات الاجتماعية لاسيما ظاهرة الفقر و هو ما يفسر التراجع المسجل في مؤشرات الفقر البشري حسب المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(CNES) التي إنتقلت من 25.2% سنة 1995 إلى 22.9% سنة 2000 ثم 16.6% سنة 2005، غير أن معطيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشير إلى وجود أكثر من 10 ملايين فقير بالجزائر سنة 2006.

فإذا تمعنا في الأرقام المذكورة آنفا و محصناها جيدا رغم تباينها يتضح لنا جليا خطورة ظاهرة الفقر و أثرها الرجعي و السلبي على التنمية الاقتصادية، و وعيا منا بذلك إرتأينا في بحثنا هذا دراسة و تحليل و معالجة هذه الظاهرة من خلال تشخيصها كميا و تحديد خصائصها و مميزاتها و مقاييسها من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هي الأسباب الرئيسية لإستفحال ظاهرة الفقر في الجزائر و كيف يمكن تحديدها و قياسها ؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من إرفاقه بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

كيف يمكن تشخيص ظاهرة الفقر و ما هي مقوماتها ؟

مـــا هي المعايير و المؤشرات المتبعة لقياس ظاهرة الفقر ؟

مـــا هي الإستراتيجية المتبعة في الجزائر للحد من هذه الظاهرة ؟

مـــا هي المحددات الرئيسية لهذه الظاهرة، و كيف يمكن تفسيرها ؟

إن ظاهرة الفقر هذه تحتاج إلى دراسات و بحوث معمقة وجدية و من كل النواحي، الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية...إلخ ، بحيث تغطي الجوانب و الأبعاد المتعددة للظاهرة للحد من خطورتها و حصرها مستقبلا .

الهـــدف من الدراســـــة :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان خطورة ظاهرة الفقر و مدى إتساعها في الجزائر، و أثرهـــا علـــى التنميـــة الاقتصادية ، من خلال تشخيصها و تحديدها و قياسها كميا بإستخدام مختلف المقاربات الأحادية و المتعددة مع التركيز على نظرية المجموعات الغامضة ،إضافة إلى إستعراض الإستراتيجية المتبعة للحد من الظاهرة .

الـــــدراسات الســـــابقة :

إن الدراسات السابقة التي تعالج ظاهرة الفقر في الجزائر قليلة نسبيا لاسيما الاقتصادية القياسية لكننا وقفنا عند بعض الأعمال القيمة نذكر أهمها:

أطـــروحة دكتوراه موســـومة بـــــ" : Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Algérie Etude Théorique" أعدها الطالب بطاهر سمير و قدمها سنة 2005 بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، وقد قام من خلالها بدراسة نظرية محضة للمجموعات الغامضة دون تطرقه الى الجانب التطبيقي.

" the Political Economy of Reforms in Algeria " أطروحة دكتوراه مقدمة من قبل "زياني الطاهر" عام 2005 بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان،

و قد حاول صاحبها إبراز أثر الاصلاحات الاقتصادية على تطور و انتشار الفقر في الجزائر.

أطروحة دكتوراه مقدمة من طرف"مليكي سمير" سنة 2005 بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان جاءت معنونة بـــ" Eau et pauvreté"،لقد حاول الطالب من خلال هـــذه الدراســـة الوقوف على العلاقة البينية التي تربط المياه بظاهرة الفقر.

أطروحة دكتوراه للطالب مومي أحمد تحت عنوان "Modélisation des Identification . Mesures et déterminants de la pauvreté : Cas de l'algerie " قدمت هذه الـــدراسة بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان عـــام 2009 ، و قد تناول الباحث بالتحليـــــل و القيـــاس ظاهرة الفقر مستخدما نماذج لوجيت و بروبيت.

أطـــروحة دكتوراه معنـــونة بـــــ" Micro-finance et pauvreté : quantification de la Relation sur la Population de Tlemcen " قدمها الطالب سماحي أحمد سنة 2010 بكلية العـــلوم الاقتصـــادية بجامعة تلمسان بحيث حاول من خلالها قياس أثر العلاقة بين القرض المصـــغر و الفقر كميا مـــع إســـقاط الدراسة على ولاية تلمسان.

رسالة ماجستير للطالب مروان عبد القادر تحت عنوان " المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر المرتكز على نظرية المجموعات الجزئية غير الواضحة " قدمت سنة 2010 بجامعة معسكر ، إستعرض من خلالها الطالب أهم طرق قياس الفقر الأحادية و متعددة الأبعاد التي تزخر بها الأدبيات الاقتصادية والكمية حاليا مع التركيز على نظرية المجموعات الغامضة بصفة خاصة لكن من دون إجراء دراسة تطبيقية.

" إشكالية الفقر في الجزائر: دراسة حالة بلدية بشار" رسالة ماجستير قدمت من قبل الطالبة والي فاطمة بجامعة بشار سنة 2007 ، وهي دراسة نظرية تحليلية للفقر في الجزائر مع دراسة ميدانية لبلدية بشار.

"سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية : دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير للطالبة بوســـــاق كريمـــة قدمت بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجـــزائر عام 2004 ، و قد حاولت الطالبة من خلالها إستعراض مختلف السياسات و الاستراتيجيات المتبعة في مكافحة الفقر في الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة .

"إشكالية الفقر في الجزائر " رسالة ماجستير للطالب معطيب الطيب قدمت بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجـــزائر سنة 2005 ، و هي دراسة تحليلية محضة لواقع الفقر في الجزائر.

دراسة ميدانية للفقر في ولاية تلمسان قام بها مخبر (MECAS) عام 2002 و تحاول قياس الفقر في هذه الولاية بالاعتماد على نظرية المجموعات الغامضة (les Ensembles Flous).

أما على الصعيد العالمي فهناك عدد هائل من البحوث و الدراسات التي تعالج مشكلة الفقر لاسيما الـــتي تعتمد على المنهجية الاقتصادية الكمية و هي المهيمنة حاليا على الأدبيات الاقتصادية و التنموية.

المنهج المستخدم في الدراســـة :

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الذي نستعرض من خلاله التطور الكرونولوجي لظاهرة الفقر عبر العصور ،كما استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي مكننا من التطرق الى المقاربة المتعددة الأبعاد المرتكزة على نظرية المجموعات الغامضة (les Ensembles Flous)التي اقترحها في بادئ الأمـــر الايـــراني (لطفي زادة Lotfi Zadeh) عـــام 1965 لأجل الاستـــخدامات الرياضية و الهندسية والالكترونية كنظرية مميزة قادرة على وصف الحدود المبهمة و الغامضة للمفاهيم الطيفية ذات الخصوصيات النســـبية و الذاتيـــة، و باعتبار أن الفـــقر هو ظاهرة تتميز باللاوضوح و غموض المفهوم فقد طورت هذه النظريـــة فيمـــا بعـــد و استخدمت في المجال الاقتصادي لأول مرة عام 1990 من قبل الثنـــائي الايطالي(سريولي و زاني Cerioli

et Zani) بحيث كيفاها بما يتناسب و خصوصيات منهجيات قياس الفقر، و من ثم استعملت كبديل تطبيقي لقياس الظاهرة من جوانبها المختلفة و تحليل حياة الأفراد في سياق متعدد الأبعاد.

لإنجاز مراحل التحليل و تحقيق أهداف الدراسة قمنا في القسم التطبيقي باستخدام المنهج الاحصائي الذي يتماشى و الدراسات الاقتصادية و القياسية، بحيث أجرينا دراسة ميدانية إستقصائية للأحوال المعيشية لعينة من الأسر مكونة من 200 وحدة احصائية في بلدية خميس مليانة بولاية عين الدفلى من خلال إعدادنا لإستبيان يحتوي على 138 فقرة موزعة على ثمان مستويات و مجالات حيوية تتعلق بالخصائص و الأبعاد الديمغرافية،الاجتماعية و الاقتصادية للأسر المبحوثة مع تكييف الأسئلة المطروحة مع البيانات المراد الوصول إليها لا سيما محددات و أبعاد الفقر المتعددة،و بعد جمع البيانات الاحصائية قمنا بتبويبها و عرضها جدوليا و هندسيا و معالجتها باستخدام برامج (Excel)،و بهدف محاكاة الواقع الفعلي للمستوى المعيشي للأسر المبحوثة و بناء نموذج القياس الملائم لظاهرة الفقر قمنا بإستخدام أحد الأساليب المرتكزة على التحليل الاحصائي المتعدد(Analyse Statistique Multivariee)و هو التحليل باستخدام المركبات الرئيسية (Analyse en Composantes Principales) (ACP) معتمدين في ذلك على برنامج (XLstat10) .

فرضيات الدراسة :

بالرغم من الإجماع العالمي حول تعدد أبعاد الفقر، و على الرغم من الانتقادات الكثيرة و الحادة التي لاقتها منهجية القياس التقليدية الموصوفة بالنقدية إلا أن معظم الخطابات الرسمية في البلدان النامية و منها الجزائر ما تزال تعتمد القياس الوحيد للفقر ، و هو ما يدفعنا الى طرح التساؤلات التالية:

- ✓ هل أن صناع القرار لازالوا غير مقتنعين بأن القياس النقدي هو الأضعف نظريا، عمليا و أخلاقيا حسب إجماع أهل الاختصاص ؟
- ✓ هل أن السلطات لا تزال غير قادرة على استيعاب المنهج متعدد الأبعاد المرتكز على نظرية المجموعات الغامضة ؟
- ✓ هل هذا العزوف ناتج عن جهل لقيمة نظرية المجموعات الغامضة القادرة على إعطاء أكبر قدر معلوماتي حول الفقر باعتبارها من أصدق النظريات العلمية الدقيقة المتاحة في الوقت الحالي و أكثرها اتساقا و انسجاما مع ميزة اللاوضوح و غموض ظاهرة الفقر و تعدد أبعادها ؟

بناءا على هذه التساؤلات،و على ضوء ما تقدم من طرح للاشكالة فقد إرتأينا أن نبني دراستنا على الفرضيات التالية :

1 - الدخل هو معيار رئيسي في قياس الفقر لكنه غير كاف كونه لا يعتبر عاملا خالصا،لأن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد .

2 - إن عدم فعالية السياسة الاجتماعية للدولة و محدوديتها وراء استفحال ظاهرة الفقر و اتساع رقعتها .

3 - الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية .

4 - الأهمية النسبية للفقر ناتجة عن التباين في توزيع الدخل.

خطة الدراسة :

لقد محورنا بحثنا في الفصول الرئيسية التالية :

الفصل الأول عنوناه بـ" الأساس النظري لظاهرة الفقر" و قد حاولنا من خلاله تبيان التطور الزمني للظاهرة في ظل الأفكار الاقتصادية و التنموية بدءا بالعصور الأولى مرورا بالفكر الإسلامي وصولا إلى العصر الحديث مع الاشاره إلى أهم النظريات و المقاربات التي تناولت المشكلة.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان " قياس الفقر" و قد مكننا من التعرف على أهم طرق القياس المتاحة في الأدبيات الاقتصادية المتخصصة بحيث تطرقنا فيه إلى مختلف المقاربات و النهج الأحادية و المتعددة الأبعاد لقياس الفقر.

الفصل الثالث سميناه "حدود الفقر في الجزائر" و قد سمح لنا هذا الفصل بالوقوف على ظاهرة الفقر و أبعادها في الجزائر بحيث حاولنا تحليل الظاهرة و تبيان أسبابها مع التطرق إلى أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري في ظل الدولة المستقلة،و في آخر الفصل إستعرضنا السياسات و الاستراتيجيات المتبعة للحد من هذه الظاهرة .

الفصل الرابع هو فصل تطبيقي جاء تحت عنوان " محددات الفقر في الجزائر" و قد حاولنا من خلاله قياس الفقر في الجزائر بإستخدام نظرية المجموعات الغامضة و ذلك بعد عرض أهم المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج و هي مستقاة بالأساس إستنادا إلى نتائج المسح الميداني الذي قمنا به في بلدية خميس مليانة بولاية عين الدفلى مع تعرضنا إلى أهم التقنيات المستعملة في تقدير النموذج، و في الأخير إستعرضنا بالتحليل أهم نتائج التقدير.

الفصل الأول

الأساس النظري لظاهرة الفقر

تمهيد :

شهد المجتمع الدولي منذ بداية تسعينات القرن العشرين موجة من القمم و المؤتمرات العالمية التي عالجت جملة من القضايا، و لعل أهمها مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في شهر سبتمبر من عام 2000 و بحضور (151) دولة و حكومة بحيث قدمت عرضا شاملا و متكاملا للحالة الراهنة مع اقتراح إستراتجية عمل محتملة لغرض تحقيق الأهداف و الالتزامات التي تعهدت على تنفيذها الدول المجتمعة و من أهمها التنمية و القضاء على الفقر ، و قد تضمن إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية "الأهداف الإنمائية للألفية" على ثمانية أهداف رئيسية، من بينها (06) ستة متعلقة بالقضاء على الفقر بحلول عام 2015 مع اعتبار سنة 1990 كأساس للمقارنة، بحيث تتناول أهداف التنمية العالمية في الألفية الجديدة مظاهر الفقر بمعناه الشامل. فالفقر ليس بالظاهرة الآنية أو الظرفية تضرب المجتمعات أو وليدة اللحظة و إنما يمتد أصلها وتكوينها في أغوار التاريخ، إلا أن شدتها و أهميتها النسبية اختلفت عبر العصور وفقا لطبيعة الموارد المتاحة و نظم إدارة الدولة و المجتمع، فضلا عن اختلاف فلسفة الدولة في معالجة الظاهرة،كما أن قمة الألفية التي أولت الفقر أهمية بالغة لم تأت من فراغ و إنما جاءت نتاجا لصراع فكري و تراكم لأدبيات و نظريات إقتصادية و تنموية ممثلة في مدارس فكرية مختلفة عبر تاريخ طويل.

بهدف الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر و تتبعها تاريخيا وفق الفكر الإقتصادي و التنموي، وكذا التطرق إلى مختلف الأدبيات الإقتصادية و الإجتماعية المتخصصة التي تناولت الظاهرة بالتحليل بدءا من العصور الأولى للحضارات القديمة، مرورا بالعصر الإسلامي و العصور الوسطى وصولا إلى الاتجاهات الحديثة و المعاصرة ارتأينا أن نقسم فصلنا هذا إلى ثلاثة مباحث رئيسية نتطرق من خلالها في المبحث الأول إلى تطور مفهوم الفقر في إطار الفكر الإقتصادي و التنموي، ثم نتناول في المبحث الثاني الاتجاهات المعاصرة في تحليل الفقر لنخلص في المبحث الثالث إلى الحديث عن أهم المقاربات المعتمدة في تحليل الظاهرة.

المبحث الأول : تطور مفهوم الفقر في الفكر الإقتصادي و التنموي.

الفقر ظاهرة قديمة قدم البشرية و قد عرفها الإنسان منذ الأزل، لكن الشعور بهـــا ازداد حـــدة بزيـــادة احتياجاته و تطلعاته. فمن حيث الموضوع و المعالجة حاولت الأديان و الفلسفات منذ العصور الأولى أن تحل مشكلة الفقر و تخفف من معاناة الفقراء، أما من حيث التنظير و القياس فهي حديثة بحيث ظهرت مع أواخـــر القرن التاسع عشر(19) ميلادي و ذلك في الدراسة التي أجراها كـــل مـــن (بـــوث Booth 1889-1892) و(روانتري Rawntree 1902) [1] الذين حاولا قياس الفقر الحضري في نيويورك و لندن.

لإبراز التطور التاريخي لتحليل الظاهرة في مختلف الأدبيات الإقتصادية و الفكر التنموي ارتأينا أن نقســـم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية كما يلي :

المطلب الأول: الحضارات القديمة و العصور الوسطى و ظاهرة الفقر.

المطلب الثاني: تحليل ظاهرة الفقر في الإسلام و الفكر الإسلامي.

المطلب الثالث: تحليل ظاهرة الفقر في الفكر الإقتصادي للعصر الحديث.

المطلب الأول: الحضارات القديمة و العصور الوسطى و ظاهرة الفقر.

كان الفكر الإقتصادي لهذه الفترة و إلى غاية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي[2] لأن سيطرة الإنسان على محيطه كانت جد محدودة و بالتالي فهو يخضع من حيث التسيير إلى الطبيعة، و من ثم فإن الفكر الإنساني حول الظواهر الإقتصادية و الإجتماعية كان مرتبطا بالأفكار الغيبية، و على هذا الأساس فإن معالجة ظاهرة الفقر في هذه المرحلة في إطار الفكر الإقتصادي يصعب تحديدها لأن هذه الظاهرة كانـــت تعتبر من المسلمات، إلا أننا سنحاول في هذا المطلب توضيح و إبراز بعض الأفكار التي تناولـــت المشـــكلة في إطار فلسفي و أخلاقي عبر مراحل ثلاث.

الفرع الأول: الحضارة اليونانية.

بالرغم من إهتمام الإغريق بالقضايا الفكرية إلا أنه لا يوجد اهتمام فكري بالمشاكل الإجتماعية و مـــن بينها الفقر نتيجة إلى أن الإمبراطورية الآثينية قامت على الرق، و باعتبار أن جُل الرقيق هم فقراء فإن ظاهرة الفقر كانت من المسلمات و البديهيات، و لم تكن تعتبر من بين المشكلات الإقتصادية،ولأن الرقيق (العبيد) هم

---

[1] المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية "مفاهيم و طرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية" ندوة دولية منعقدة في بيروت 2002 ، بغداد 2002، ص16.

[2] البلاوي حازم "دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الإقتصادي" دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 1985، ص17.

من كانوا يؤدون العمل«ففي كل الأوقات وكل الأماكن كان العالم الإغريقي يعتمد في تلبية احتياجاته على شكل أو أشكال من العمل التابع»[1] فإن هذا الأخير كان محل إحتقار من قبل المفكرين الذين حاولوا البحث عن التبرير الأخلاقي للرق وكيفية معاملة الرقيق بحيث اعتبروا هذه الفئة كعنصر دائم في الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنه، فلقد تناول الفيلسوف اليوناني أفلاطون (427-347 ق.م) بعض المشاكل الإقتصادية في كتاباته الفلسفية لاسيما كتاب"الجمهورية" و ذلك بالتحليق النظري في عالم مثالي لا تفاضل فيه و لا طبقات، ولا فقر و لا حرمان، فهو يعتبر أن حاجات الإنسان متعددة، و لأجل إشباعها يجب أن يجتمع الأفراد في جماعة سياسية تمثل المجتمع المثالي قوامه بضعة ألاف(5040 مواطنا) [2]يقيمون في مدينة و ليس بينهم لا غني ولا فقير، فكلهم متساوون لأنه يعتبر أن الثراء يجلب الترف و الكسل، و امتلاك الأرض المنتجة يؤدي إلى إثارة البغضاء و الشحناء بين أعضاء المجتمع، كما يؤكد أن الفقر المدقع و الغنى الفاحش لا ينبغي وجودهما في مجتمعه المثالي[3].

أما أرسطو (384 –322 ق.م) فقد دافع عن مؤسسة الرق بقوله "إن الرقيق هم بحكم الطبيعة النوع الأدنى و من الخير لهم مثلما هو لكل الفئات الأقل شأنا أن يكونوا تحت حكم الأسياد..... و الحقيقة أنه ليس هناك فرق كبير بين استخدام الرقيق و استخدام الحيوانات المستأنسة»[4] فهو يعتبر أن الرق جزءا لا يتجزأ من المجتمع اليوناني القديم، بل هو نوع من الملكية الخاصة،كما يعتبر أن الكثير من الناس قد قصّت عليهم الطبيعة منذ ولادتهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين.

إن أرسطو بهذه الأفكار يعطي التبرير الأخلاقي لاستعباد الناس و قبول الفقر كظاهرة اجتماعية حتمية يتسم بها الرقيق و لا تستدعي إلى حل أو معالجة.

الفرع الثاني: الحضارة الرومانية.

تميزت الثقافة الرومانية بالضحالة في المفهوم الفلسفي، فرغم سيطرة روما العسكرية على العالم آنذاك إلا أنها ظلت تابعة إلى اليونان معرفة و فكرا عدا بعض الأعمال القانونية القليلة، و بذلك يمكن القول بأنه لا توجد

---

[1] جون كينيث جالبريت "تاريخ الفكر الإقتصادي : الماضي صورة الحاضر" ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 2000، ص25.

[2] البلاوي حازم (1995)، مرجع سابق، ص19.

[3] نامق صلاح الدين "قادة الفكر الإقتصادي"دار المعارف، القاهرة 1978، ص09.

[4] جون كينيث جالبريت (2000)، مرجع سابق، ص25.

نظـــرية إقتصادية عند الرومان تهتم بالمشاكل الإقتصادية[1]، في المقابل إهتـــم الرومان بالزراعة و أثنوا عليـــها و اقترحوا أساليب جمة لتنظيمها و إدارتها بحيث كان لهم السبق في إعطاء الملكية الخاصة هويتها الرسمية، كما أعطوا لحائزها الدومنيون أو الحقوق حاليا.

إن هذا الالتزام بقداسة الملكية الخاصة و ملكية الأرض على وجه الخصوص ولّد عدم المساواة في النفـــوذ والمكانة و فرص العيش، و قد اصطدم ذلك مع تعاليم المسيحية التي جاء بها عيسى عليه السلام الذي أوضـــح أنه "لا يوجد حق مقدس للأثرياء ، إلا أن السلطة يمكن أن تكون مع من يعملون"[2] و قد تبعه في تحديه هذا لســـلطة روما الحواريين الذين يتشكلون في معظمهم من الفقراء و البسطاء و الخلفيات المتواضعة و فيما بعد أصبح الفقر لدى المسيحي المتدين السمة التي تسمح له بتبوء منزلة خاصة.

الفرع الثالث: العصور الوسطى [*].

تميزت هذه الفترة بالنسبة لأوروبا بتدهور إقتصادي و أخلاقي كبيرين و هي معروفة لدى المؤرخين بعصر الظلمات و التأخر الحضاري، بحيث كانت الأفكار الإقتصادية في الفكرالأكاديمي باهتة جدا، و قد تأثرت في مجملها بأفكار أفلاطون و أرسطو، كما تميزت هذه الفترة بسيادة النظام الإقطاعي في الحياة الإقتصادية الـــذي يفرق بين السيـــد و العبد، و بين الشريف و القن و بين مالك الأرض و المزارع، و بطبيعة الحال فإن العبـــد و المزارع و القن كانوا محرومين و فقراء ينتظرون ما يجود به أسيادهم نظير عملهم الشاق لديهم، و بطبيعـــة الحال كذلك فقد وجدت هذه العلاقة التبرير الأخلاقي و اللاهوتي لدى الكنيسة المسيطرة على الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في أوروبا آنذاك. مما يلاحظ كذلك أن هذه العلاقة لم تكن مشينة، فظاهرة الفقر لم تكن مشكلة إقتصادية و إنما حالة اجتماعية يتصف بها أُناس من خلفيات متواضعة لا يُعار لهم أدنى إهتمام.

في ظل هذه الظروف الإقتصادية و السيطرة المطلقة للكنيسة ظهر بعض المصلحين الدينيين مثـــل (ســـان توماس أكيوناس Sen Thomas Aquinas) [1225-1274] [**]الذي اهتم بالعدل و الأخـــلاق المسيحية، و في هذا الإطار فقد تناول فكرة إستغلال الغني للفقير من خلال تطرقه إلى موضوع الربا و تحريمها معللا ذلك

---

[1] البلاوي حازم (1995)، مرجع سابق، ص21.

[2] جون كينيث جالبريت (2000)، مرجع سابق، ص33.

[*] تطلق تسمية العصور الوسطى لدى المؤرخين على الفترة الزمنية الواقعة بين ازدهار الحضارة القديمة و أفولها بسقوط الإمبراطورية الرومانية، و عودة الحضارة في العصر الحديث ابتداء من عصر النهضة و الإصلاح الديني ، و زمنيا هي الفترة (القرن الرابع-القرن الرابع عشر)م.

[**] يعتبر توماس أكوينياس أشهر علماء المسيحية في القرون الوسطى، ولد في إيطاليا و ترعرع في فرنسا و قد تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السربون الفرنسية ، و قد نودي به قديسا بعد وفاته.

أخلاقيا بأن القـــروض في هذه الفترة كانت تعطى عادة للمحتاجين لأغراض إستهلاكية، و لذلك حرّمـــت الفوائد على رجال الدين أولا ثم على جمـــيع المسيحيين فيما بعد[1]، غير أن تفكير القس هذا لا يتعلق بســـير النظام الإقتصادي، أو حل مشكلة إقتصادية، أو دراسة عوامل التخلف و التنمية، و إنما نابع من فكرة أخلاقية و هي العدل و المستنبطة أساسا من أفكار أرسطو.

المطلب الثاني: تحليل ظاهرة الفقر في الإسلام و الفكر الإسلامي.

بيمنا كانت أوروبـــا في العصور الوسطى تغط في نومها انتقل الإشعاع الحضاري إلى العـــرب و العـــالم الإسلامي و إزدهرت مختلـــف العلوم و ظهرت أسمـــاء لا زالت خالدة إلى يومنا هذا، بحيث أبدعت في الجبر و الهندسة و الرياضيات و الفلسفة و القانون، الطب و الكيمياء و التاريخ و علم الإجتماع و حتى الإقتصـــاد بالرغم من أن هذا الأخير لم يكن يعرف بهذا الاصطلاح بعد، و كانت لهم بعض الأفكار التي تناولت المشكلة الإقتصادية لاسيما ظاهرة الفقر و المستمدة أساسا من تعاليم القرآن و الشريعة الإسلامية.

بهدف إلقاء الضوء على هذه الفترة المهمة في تطور العلوم لاسيما علم الإجتماع و كذا الإهتمام الخـــاص للإسلام بظاهرة الفقر و كيفية علاجها، نحاول في هذا المطلب تحليل ظاهرة الفقر وفق مايلي:

الفرع الأول: مفهوم الفقر عند العرب.

الفرع الثاني: نظرة الإسلام إلى الفقر.

الفرع الثالث: مفهوم الفقر عند المفكرين المسلمين الأوائل.

الفرع الأول: مفهوم الفقر عند العرب.

يتناول مفهوم الفقر عند العـــرب ثلاثة إتجاهات مختلفة، بحيث يُعّرف لغة عند علماء اللغـــة، و يُعّـــرف إصطلاحا عند فقهاء الإسلام، كما يُعّرف إقتصاديا لدى المفكرين الإقتصاديين. لذا سوف نتناول هذا المفهوم من حيث اللغة و الإصطلاح، ثم نتطرق فيما بعد إلى مفهوم الفقر في إطاره الإقتصادي لدى المفكرين المسلمين الأوائل.

1/تعريف الفقر لغة.

لمعرفة المعنى اللّغوي لكلمة فقر ينبغي العودة إلى قواميس اللغة العربية، بحيث ورد في لسان العرب أن الفَقر أو الفُقر ضد الغنى، وهو عند العرب الحاجة، و فعله الإفتقار و النّعت فقير، و الفقير هو المحتاج، إذ يقال رجل

---

[1] البلاوي حازم (1995)،مرجع سابق،ص24.

فقير أي محتاج، و إفتقر إلى الأمر أي احتـــاج إليه و شكا إليه فقره أي حاجته، حيث يقول سبحانه و تعـــالى ﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله و الله هو الغني الحميد ﴾ (سورة فاطر، الآية15)، أي المحتاجون إليه[1].

كما جاء في المعجم الوسيط أن الفقر هو العوز و الحاجة، و افتقر معناه صار فقيرا، و الفقير هو المكســـور فِقار الظهر، فيقال فقرته الفاقرة أي كسرت فقار ظهره[2]. الواضح أن الدلالة اللغوية لمعنى الفقر أن الحاجة هي الركيزة الأساسية في تحديد هذا المفهوم وحيثما ظهرت حاجة الإنسان إلى شيء فهو فقير بالنسبة إليـــه، و في المقابل فإن غنى الإنسان في شيء ما هو إلا استغناؤه عن طلب الحاجة المقصودة منه.

2/تعريف الفقر اصطلاحا.

لقد اختلف علماء الفقه الإسلامي في تحديد مفهومي الفقير و المسكين، و أيهما أشد حاجة، لكنهم اتفقوا على أن من لا مالا له و هو عاجز عن الكسب فهو يستحق العطاء و الصدقة بغض النظر عن لباســـه، فقـــد ذهب الحنفية إلى أن من لا يملك نصاب الزكاة فهو فقير[3]، و قد استدلوا في ذلك بحديث النبي صلى الله عليه و سلم عندما بعث معاذ بن جبل (رضي الله عنه) إلى اليمن و أمره بأخذ الصدقة بقوله« تؤخذ من أغنيائهم و ترد على فقرائهم»(رواه البخاري و مسلم)، و بذلك اعتبروا أن نصـــاب الزكاة هو الحد الفاصل بين الغني و الفقير[4].

أما المالكية فقد اعتبروا أن الفقير هو من لا يملك قوت سنة سواءا كان لا يملك إطلاقا أو له من القوت ما لا يكفيه لمدة عام، و على هذا الأساس قالوا بأن الزكاة تدفع إلى الفقير في مرة واحدة كفاية سنة مـــن نفقـــة وكسوة[5]، في حين ذهب الشافعية إلى أن الفقير هو من لا مال له و لا كسب، و هو يتساوي مـــن حيـــث المفهوم مع المسكين، بينما قال الحنابلة بأن الفقير هو من لا يملك شيئا[6].

من خلال استعراض هذه الآراء المختلفة للمذاهب الإسلامية نلاحظ أن دافع الحاجة هو الأساس في تقييم ظاهرة الفقر من عدمها.

---

(1) بيلى إبراهيم أحمد العليمي "هذا هو الفقر : أبعاده، أسبابه، مآسيه، نظرة إقتصادية إسلامية" التركي للكمبيوتر و طباعة الأوفست، الطبعة الأولى،طنطا، مصر 2003،ص17.

(2) مجمع اللغة العربية "المعجم الوسيط" الطبعة الثانية، الجزء الثاني، مصر، سنة الطبع غير محددة، ص723.

(3) حطاب كمال "دور الإقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر" مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن 2002، ص1304.

(4) الحوراني ياسر عبد الكريم "الفكر الإقتصادي عند الإمام الغزالي" دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان 2006، ص363.

(5) الدسوقي محمد عرفة "حاشية الدسوقي" دار الفكر، بيروت، سنة الطبع غير محددة، ج1، ص492.

(6) حطاب كمال (2002)، مرجع سابق ، ص1304.

الفرع الثاني: نظرة الإسلام إلى الفقر.

إن موضـــوع الفقر كان محل اهتمام من لـــدن مختلف الديانات السماوية التي كانت لها أبعاد اجتماعيـــة و إنسانية و إهتمت كثيرا بالبر و الإحسان و مساعدة الفقراء و المحتاجين، إلا أن الإسلام هو الدين الوحيـــد الذي تطرق و بدقة و تركيز إلى قضية الفقـــر بحيث أبرزها كمشكلة اجتماعية يجب محاربتها و القضاء عليها، فلقد نظر الإسلام إلى الإنسان بنظرة فريدة من نوعها بحيث رفع قيمته و أعلى من قدره، و جعله الله خليفة له في الأرض، و سخر له سائر مخلوقاته و أعانه على بلوغ غايته، حيث يقول عز و جل في هذا الشأن ﴿ و لقـــد كـــرمنا بني آدم و حملناهم في البر و البحر و رزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممـــن خلقنا ﴾(سورة الإسراء ،الآية70)، و قال أيضا سبحانه و تعالى﴿ ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات و الأرض و أسبغ عليكم نعمة ظاهرة و باطنة ﴾ (سورة لقمان، الآية20).

إنطلاقا من المكانة المميزة التي خص الله و حبى بها الإنسان، فمن المعقول أن تكون شريعته تهتم بإشـــباع حاجات هذا المخلوق المكرم و ضرورياته التي تضمن حفظ المقاصد الخمسة و المتمثلة في:الدين، النفس،العقل، المال و النسل[1]، و ذلك لتمكينه من العيش بكرامة و إعمار الأرض و خلافة الله فيها و عبادته، لكن الفطرة التي خلق عليها البشر لا تستقيم أبدانهم إلا بتوفر الضروريات الأربع من طعام و شراب و ملبس و مسكن، إذ يقـــول عز و جل ﴿ إن لك ألا تجوع فيها و لا تعرى و إنك لا تظمؤا فيها و لا تضـــحى ﴾ (سورة طه، الآية 118،119)، إضافة إلى الأمن باعتباره حاجة أساسية لاستقامة الحياة، يقول سبحانه وتعالى﴿ الذي أطعمكـــم من جوع و آمنكم من خوف ﴾ (سورة قريش، الآية04)، ولما كان الفقر خطر على هذه المبـــادئ الأساســـية للتنميـــة فقد اهتم الإسلام بمحاربة هذه الظاهرة و اقتلاعها من جذورها لتحرير الإنسان من مخالب الحرمـــان و الفاقه و الضياع.

يَعتبر الإسلام الفقر من أخطر الآفات الإجتماعية على العقيدة و الدين خاصة إذا جانبه الغنى الفـــاحش، حينئذ يصبح الفقر مدعاة للشك في عدالة التوزيع الإلهي للأرزاق، و لذلك قال صلى الله عليه و سلم "كـــاد الفقر أن يكون كفرا"(حديث شريف، رواه أبو نعيم في الحلية عن أنس بن مالك).

---

[1] منصور أحمد إبراهيم "عدالة التوزيع و التنمية الإقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة" سلسلة أطروحات دكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2007، ص133.

و قال أيضا صلى الله عليه و سلم "اللهم إني أعوذ بك من الكفر و الفقر و غلبة الدين و قهر الرجال"(حديث شريف، رواه الحاكم و النسائي عن بن عمر بسند حسن).

إضافة إلى خطـــر الفقر على العقيدة و الدين فهو خطر على الأخلاق و السلوك، بحيث يتصرف الفقـــير بدافع بؤسه و حرمانه بسلوكيات إنحرافية و لا أخلاقية، فلقد بيّن الرسول صلى الله عليه و سلم شدة و ضرر الفقر على صاحبه إذ قال "إن الرجل إذا غرِم (استدان)،حدث فكذب و وعد فأخلف"(حديث شريف رواه البخاري) و قد سُئل صلى الله عليه و سلم يوما أي الذنب أعظم؟ فقال عليه الصلاة والسلام "أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك"(حديث شريف متفق عليه) زيادة على كل هذا فالفقر خطر على العقل و الفكر، فقـــد رُوي عن أبي حنيفة أنه قال "لا تستشر من ليس في بيته دقيق" لأن الإنسان يكون مشـــغول البـــال و عـــديم التفكير إذا خوي بطنه، كما يَعتبر الإسلام الفقر من أخطر الآفات الإجتماعية على التركيبة الأسرية و اتساقها و استقرارها، فهـــو من أكبر موانع و معوقات الزواج، و فوق كل هذا فإن الفقر خطر على الأمة و المجتمـــع و استقراره و سيادته[1].

إن الإسلام يريد للناس أن يعيشوا حياة طبيعية و كريمة تمكنهم من أداء واجباتهم تجاه خالقهم، و على هذا الأســـاس فقد فُرضت الزكاة لتؤخذ من الأغنياء و ترد عـــلى الفقراء لقضاء حاجياتهم الماديـــة و الروحيـــة و المشاركة في تنمية مجتمعاتهم مع ضمان عزتهم وكرامتهم .

لم تكن نظرة الإسلام إلى الفقير مادية فقط بل رعاه في جميع حقوقه، يقول الله تعالى﴿ إن أكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ (سورة الحجرات، الآية13)،كما ساوى بينه و بين الغني في كل شيء، بل عاتب الله رســـوله عليـــه الصلاة و السلام عندما هَمَ بترك الفقراء و التوجه نحو الأغنياء بقوله تعالى﴿ عبس وتولى أن جاءه الأعمـــى﴾ (سورة عبس، الآية1-2).

بناءا على ما سبق فإن مشكلة الفقر في الإسلام هي مشكلة ظلم الإنسان بسوء توزيع الثروة إلى جانـــب نكرانه للنعمة التي أعطاها الله إياها بإهماله و سوء استخدامه للموارد الطبيعية.

الفرع الثالث: نظرة المفكرين المسلمين الأوائل لظاهرة الفقر.

إن المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية لاسيما الفقر كانت محل اهتمام و دراسة طوال التاريخ الإسلامي من طرف الفقهاء و العلماء و الفلاسفة و المؤرخين، بحيث أدرجت في ركن المعاملات منذ عهد الرسول الله صلى

---

[1] القرضاوي يوسف"مشكلة الفقر و كيف عالجها الإسلام"مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، بيروت1987م، ص ص 17-19.

الله عليه و سلم. و لقد تضمنت كتابات المفكرين المسلمين الأوائل على تحليلات إقتصادية هامة و قبل قرون عدة من ظهور علم الإقتصاد بمفهومه الحديث، ومن بين الذين ساهموا في وضع الأفكار والأدبيات الإسلامية ذات طابع إقتصادي و تنموي نذكر على سبيل المثال لا الحصر ابن حزم، المقريزي،أبو حامد الغزالي، ابن تيمية ، ابن قيم الجوزية ، احمد ابن علي الدجلي، و غيرهم كثير إلا أننا نكتفي بذكر البعض منهم...

1/ابن حزم(*).

عُرِف بأعماله المتعلقة بالعدالة الإجتماعية و كفاحه لأجل تحسين معيشة الفقراء، فهو يعتبر من رواد الإقتصاد الإجتماعي و قد تناولت كتاباته المشكلة الإقتصادية واعتبرها بأنها عدم تناسب بين الحاجات والموارد، و بأن الأولى في زيادة دائمة أما الثانية فهي ذات ندرة نسبية لا تزيد بنفس الزيادة في الأولى، و هنا تحدث فجوة بين الحاجات و الدخل الذي هو أساس الفقر «.....و الذي لايعدو عن كونه صورة من زيادة الحاجات مع قلة الموارد» فحسب ابن حزم مشكلة الفقر لا تتمثل في الجوع و الحرمان و قلة الموارد، و إنما في وجود التفاوت الشديد بين الثروة و الدخل(1).

إنطلاقا من كون أن ظاهرة الفقر في نظر ابن حزم هي أساس المشكلة الإقتصادية فقد عالجها على مرحلتين،في الأولى يرى أنه يجب أن تحرص الدولة على ضمان تلبية الحاجات الأساسية للفقراء و المحرومين من مأكل و مشرب و ملبس و مسكن، إذ يقول في هذا الشأن «و يقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لابد منه و من اللباس للصيف و الشتاء بمثل ذلك و بمسكن يكنهم من المطر و الصيف و الشمس و عيون المارة»(2) أما في المرحلة الثانية فيعمل ابن حزم على زيادة موارد الفقير لتقليص الفجوة بين الموارد و الحاجيات من خلال فرض الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة للتقريب بين الطبقات الإجتماعية كما يُوجِب على الأغنياء أن يَمّدوا يد المساعدة و العون للفقراء، و في حالة قهرهم و تقصيرهم في ذلك فعلى الدولة أن تتدخل لضمان حق الفقراء خاصة إذا لم تكن الزكاة كافية لتغطية الحاجات الأساسية مع التأكيد على إلزامياتها «و فرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، و تجبرهم السلطات على ذلك إن لم تقم الزكاة بهم»(3).

(*)أبو محمد علي بن أحمد بن حزم القرطبي الأندلسي ولد بقرطبة في الأندلس سنة 384هـ-994م و توفي سنة 456 هـ-1056م.

(1)السيد محمد عاشور"رواد الإقتصاد العرب"دار الأمل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 1998، ص89.

(2)السيد محمد عاشور (1998)، مرجع سابق، ص90.

(3)إبراهيمي عبد الحميد "العدالة الإجتماعية و التنمية في الإقتصاد الإسلامي"مركز دار دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،بيروت1998،ص58.

2/أبو حامد الغزالي[*].

لقد تطرق الغزالي إلى ظاهرة الفقر بإسهاب و طرحها بشكل مختلف عن ابن حزم، و قد تعرض لهـــا في موضعين من كتابه الضخم "إحياء علوم الدين" بحيث خصص جزءا كاملا للزكاة سماه "كتاب أسرار الزكاة" ثم تطرق مرة أخرى إلى قضية الفقر في جزء آخر سماه "كتاب الزهد و الفقر" و عـــرف الغزالي الفقر بأنـــه " انعدام وسائل تلبية الحاجات الأساسية" و قال «أعلم أن الفقر عبارة عن فقد ما هو محتاج إليه»[1].

إن الغزالي عند تحليله لمشكلة الفقر لم يُعطِ توصيات أو اقتراحات محددة لاستئصال هذه الآفة و محاربتها، و إنما حث على العمل الذي من شأنه أن يدفع و يُبعد هذا الشبح و الذي يؤدي بدوره إلى التسول و التبعيـــة تجاه الآخرين كما أنه قد تناول الظاهرة بطابع عقائدي صوفي من خلال اعتماده على الزهد في تحليلها، كمـــا حاول الغـــزالي تحديد المستوى الأنسب لحياة الأفراد من خلال عرضه لأدلة و مفاهيم تتعلق بمستوى الكفـــاية و الذي يمثل وضعا معيشيا متوازنا بين حاجات الإنسان و أهدافه في الحياة. و هو يمثل بذلك المستوى الـــذي يقع ما بين الفقر و الغنى[2]، و قد استدل في ذلك على أن نظام الدين لا ينتظم إلا بنظام الدنيا، هذه الأخيرة لا ينتظم حالها إلا بضمان الحاجـــات الأساسية للأفراد و من ثم يصبح تأمين القدر الكافي من هـــذه الحاجـــات ضرورة دينية و دُنيوية على حد سواء و قد وضع الغزالي ثلاث مراتب في تصنيفه للحاجات .

2-1/ مستوى سد الرمق أو الضرورة(حد الكفاف).

يُطلق على مفهـــوم الكفاف عامة على الحد الأدنى من متطلبات الحياة المعيشية و هي حاجات ضرورية، و قد عبّر عنها الغزالي بمستوى "سد الرمق" و هو المستوى الفاصِل بين بقاء الإنسان من عدمه،إذ بدونه تختل مصالح الدنيا و تتعطل معيشة الإنسان و تنعدم فرص الحياة [3]، يقول الغزالي «إذا اقتصر الناس و زجوا أوقاتهم على الضعف فشا فيهم الموت وبطلت الأعمال و الصناعات و خربت الدنيا بالكلية، و في خراب الدنيا خراب الدين لأنها مزرعة الآخرة»[4] و الواقع أن هذا المفهوم يُعبر عنه بالمصطلح المعاصر كما سوف نرى بالاستهلاك عند خط الفقر.

---

[*]أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، هو أحد أئمة المذهب الشافعي ولد في مدينة طوس إحدى مدن خراسان عام 450هـ -1058م.

[1]إبراهيمي عبد الحميد (1998)، مرجع سابق، ص58.

[2]الحوراني ياسر عبد الكريم(2006)، مرجع سابق، ص382.

[3]المرجع السابق، ص392.

[4]منصورأحمد إبراهيم (2007)، مرجع سابق، ص224.

يتضمن وعاء الكفاف كافة الحاجيات الضرورية التي تسمح بالمحافظة على حياة الإنسان من الزوال، بمعنى ضمان الحد الأدنى من الحياة المعيشية التي لا يمكن الإستغناء عنها لأي فرصة ممكنة من فرص البقاء و الوجود، كما يشتمل وعاء الكفاف على أهم الحاجات الضرورية المتمثلة أساسا في المطعم، الملبس و المسكن، بحيث يعتبر الغزالي هذه الضروريات أصلا مهما من أصول الحاجات قياسا على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «لاحق لابن ادم إلا في ثلاث: طعام يقيم صلبه، و ثوب يواري عورته ،و بيت يكُنه فما زاد فهو حساب» (حديث شريف أخرجه الترميذي و قال حديث صحيح).

لقد قامت الأدلة الشرعية على تأكيد الأصل الهام لهذه الضروريات مع إقرار حق الإنسان في الحصول عليها،كما أثبت القرآن الكريم كافة هذه الحقوق عندما قال سبحانه وتعالى في النفقة و أدلتها ﴿ و على المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾(سورة البقرة، الآية233)، و قال أيضا ﴿ و ارزقوهم فيها و اكسوهم ﴾(سورة النساء، الآية 05) و قال أيضا ﴿ أسكنوهم من حيث سكنتم من وجدكم ﴾(سورة الطلاق، الآية06).

مما تقدم يتضح أن حد الكفاف يدخل في عموم معنى الفقر و تبقى العلاقة قائمة و متلازمة بين الكفاف و الفقر حتى يصبح بالإمكان تحسين درجة الإشباع و تحقيق قدرا أكبر منه حتى يصل إلى مستوى الكفاية.

2-2/مستوى الكفاية.

و هو الحد الذي يتوسط مستوى الكفاف (سدالرمق) و مستوى التنعم، و يدخل هذا المفهوم في نطاق المستوى الذي يسمح بتوفير سبل المعيشة اللائقة و الكريمة، و هو يقع في مرتبة أعلى من مستوى الضروريات و الكفاف المَعنِي بدفع الحرج و الهلاك كما رأينا، إذ يمثل هذا المستوى الدخل النقدي الذي يُمكِن صاحبه من تحقيق قدر أعلى من الإشباع على عكس مستوى الكفاف[1]، يقول الغزالي في هذا الشأن «و بين التنعم و الضرورة درجة يعبر عنها بالحاجة لها طرفإن و واسطة، طرف يقرب من حد الضرورة فلا يضر، فإن الاقتصار على الضرورة غير ممكن، و طرف يزاحم جانب التنعم و يقرب منه و ينبغي أن يحذر منه»[2].

---

[1] الحوراني ياسر عبد الكريم (2006)، ص401.

[2] منصورأحمد إبراهيم (2007)، مرجع سابق، ص224.

يتضح موقف الغزالي بوضوح في تحديد المستوى المعيشي الأنسب لحياة الأفراد والمتمثل في مستوى الكفاية باعتبار هذا الأخير أنه يمثل كذلك الوضع الأمثل لحالة الفقر و حالة الغنى، و هو بذلك يمثل وصفا وسطيا للعلاقة الضدية بين الفقر و الغنى[1]، أي العلاقة التي تسمح بوجود ثلاث مستويات معيشية و هي مستوى الفقر، مستوى الكفاية و مستوى الغنى حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (1) : مستويات المعيشة

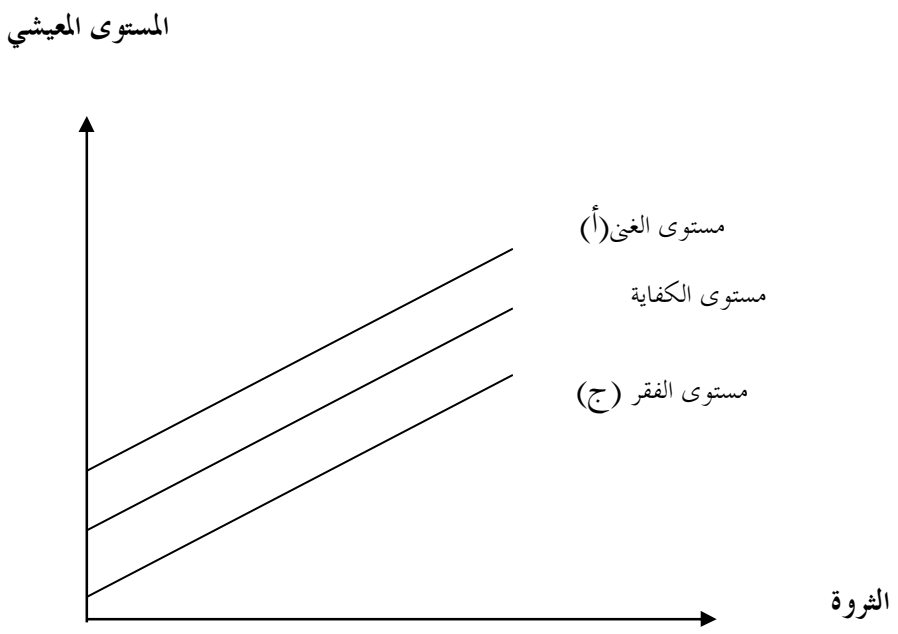

المصدر : الحوراني ياسر عبد الكريم (2006) ، مرجع سابق، ص374.

أما وعاء الكفاية فيتضمن وحدات المنفعة القابلة للإشباع بالقدر الذي يضمن أسباب العيش الكريم، و بذلك يكون الدخل النقدي و القوة الشرائية المقابلة لهذا المستوى تسمح بتغطية دائرة استهلاكية أوسع من دائرة الكفاف كمًا و نوعًا تبعا للتغير الحاصل في نمط الحياة من حالة الفقر إلى حالة الاكتفاء، و من ثم فإن دخل حد الكفاية يمثل الرفاهية الإقتصادية في جوانبها المادية بالمفهوم المعاصر و المتمثلة في تلبية المتطلبات الأساسية للعيش الكريم.

[1] الحوراني ياسر عبد الكريم (2006)، ص374.

3-2/مستوى حاجات النعيم (حد التنعم).

و هو المستوى الذي يلي مباشرة حد الكـــفاية و هو زائد عن الحاجة ، لكن الثابت شـــرعا أن هنـــاك متشابهات عند هذا المستوى ، فالتنعم بما فضل الله على عباده شيء مشروع بحيث يقول صلى الله عليه و سلم « إن الله جميل يحب الجمال، و يحب أن يرى أثر نعمته على عبده و يبغض البؤس و التباؤس» (صححه الألباني في صحيح الجامع 359/1 ح 1742) ، لكن في المقابل سوف يُسأل العبد عن هذا التنعم لقوله ســبحانه عــز و جل ﴿ ثم لتسألن يومئذ عن النعيم﴾(سورة الكوثر، الآية08).

من خلال ما تقدم و حسب الإمام الغزالي فإن الحاجات حسب مستوياتها فهي موضحة بالشكل التالي :

الشكل رقم (02): مستوى الحاجات عند الغزالي حسب الدخل،الاستهلاك و الثواب

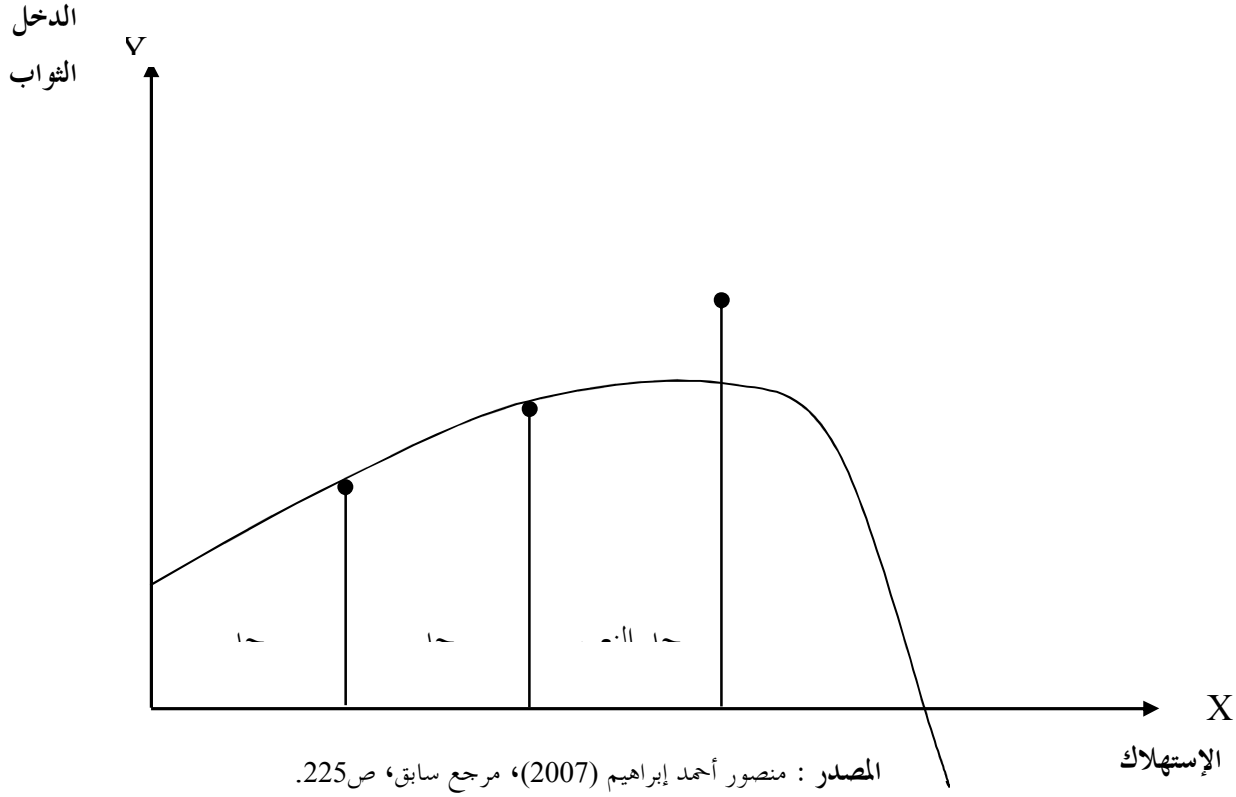

المصدر : منصور أحمد إبراهيم (2007)، مرجع سابق، ص225.

3/أحمد بن علي الدلجي[*].

لقد تناول الدلجي موضوع الفقر و تعرض إليه من خلال كتابه المسمى "الفلاكة و المفلكون"[**]أي الفقر و الفقـــراء بحيث تطرق إلى معنى كلمة الفقر و الفقراء و إلى مختلف الأسباب التي تعلل بها هـــؤلاء من زهد و توكل و قضاء و قدر، ثم تحدث عن مختلف الآفات الناتجة عن هذه الظاهرة و عدَّدَ أســـبابها، ثم تنـــاول في الأخير التوصيات و بعض الحلول الممكنة للخروج من هذه المشكلة[1].

المطلب الثالث: تحليل ظاهرة الفقر في الفكر الإقتصادي للعصر الحديث.

مع نهاية القرن الرابع عشر و غضون القرن الخامس عشر الميلادي ظهر فريق من المفكرين المسلمين الذين عنوا بالموضوعات الإقتصادية أمثال ابن سينا، الفارابي، أحمد الدلجي، المقريزي، الشاطبي، ابن حزم،أبو حامـــد الغزالي، ابن خلدون و غيرهم كثير. في هذه الأثناء كانت أوروبا تحاول النهوض من سباتها الذي دخلت فيـــه بفعل مهدئات الكنيسة التي لم يكن لها موقف مضاد للنظام الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي القائم في ظل الإقطاع آنذاك، بحيث كانت لها وصاية فكرية كاملة على المجتمع الإقطاعي حتى أصبحت الكنيسة مؤسســـة إقطاعية، غير أن الأحداث الجديدة التي ميزت نهـــاية العصور الوسطى و بداية عصر النهضة بظهور الدولـــة الوطنية كوحدة سياسية في فرنسا ثم انجلترا و اسبانيا، و رغبتها في النمو و التوسع إضـــافة إلى الإكتشـــافات الجغرافية و تدفق كميات هامة من المعادن النفيسة من مستعمرات العالم الجديد، زيادة على ظهور النقود كقوة إقتصادية قد عجل في إنهيار النظام الإقطاعي الذي دام أكثر من عشرة قرون و تغير الإطار الإجتماعي للمجتمع الأوروبي بظهور طبقة التجار، و قد واكب ذلك تطورات هامة في المجالات الفكرية،السياسية و الإقتصـــادية كان هدفها الوحيد خدمة قوة الدولة الناشئة قبل كل شيء، لتظهر بذلك أولى إرهاصات الفكر الإقتصادي في العصر الحديث، ثم تطورت النظرية الإقتصادية كعلم مستقل واضح المعالم من حيث الموضوع و المنهج بظهور المدرسة الكلاسيكية، ثم الماركسية، مرورا بالتقليدية الحديثة و وصولا إلى المدرسة الكيترية و ما تلاهـــا مـــن نظريات و أفكار، لكن تُرَى كيف كانت نظرة كل مدرسة إلى مشكلة الفقر في إطار الفكر الإقتصادي؟

---

[*]أحمد بن علي الدلجي ولد بمصر سنة 768هـــ -1360م و توفي سنة 838 هـــ -1434م في عهد المماليك الشراكسة.

[**]المفلوك هو الرجل غير المحظوظ، المهمل من الناس لإملاقه و فقره.

[1]الجنيدل حمد بن عبد الرحمن "دراسة الفكر الإقتصادي عند أحمد الدلجي" دار معاذ للنشر و التوزيع، الرياض1993، ص16.

الفرع الأول: الفكر الإقتصادي ما قبل التقليديين.

إذا كانت الحضارات القديمة و العصور الوسطى قد تناولت الفكر الإقتصادي بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية أو الأخلاقية، فإن الإهتمام بالسياسات الإقتصادية بدأ مع نشأة الدولة الحديثة في بداية القرن السادس عشر، حيث ظهرت عدة اتجاهات تناولت بعض الأفكار الإقتصادية أهمها ما يعرف باسم التجاريين ثم الطبيعيين.

1/الفكر التجاري.

لقد ساعدت الحروب الصليبية التي دامت أكثر من ثلاثة قرون على ازدهار التجارة بين الشرق و الغرب على حساب التجارة الإسلامية و بذلك تحولت السيادة في هذا المجال إلى تجار أوربا الصاعدة و الذين بدورهم هيمنوا على الدول الوطنية الناشئة من خلال المحافظة على مصالحهم الإقتصادية عبر مساندة هذه الدولة و تقويتها في مجابهة الكنيسة لتَعارض تشريعاتها و مصالح هؤلاء، و نتيجة لذلك جاءت الإكتشافات الجغرافية مواكبة لصعود القوة العسكرية لهذه الدول، مما عظم طموحها التوسعي و الاستعماري، و زيادة تراكمها الرأسمالي، و بطبيعة الحال فإن هذا التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام التجاري، و صعود الطبقة الوسطى (التجار) وجد تنظيره في الفكر التجاري الذي كان هدفه الأول هو البحث عن قوة الدولة و زيادة إثرائها، فالمتتبع لأدبيات المذهب التجاري لا يجد أي أثر لمسألة التوزيع و عدالته و الرفاهية الإقتصادية بقدر ما يجد من تأكيد على قوة الدولة و تعظيم ثراءها من المعادن النفيسة حتى على حساب أمم أخرى، و التأكيد على الثروة باعتبارها المرادف الحقيقي لمفهوم الغِنى و نقيضا للفقر، هذا الأخير الذي كان يُعتبر مفهوما إقتصاديا كليا بالنسبة لفلسفة المذهب التجاري، بحيث يمثل إنعدام أو عدم كفاية المعادن النفيسة و الموارد النقدية. إن هذا المذهب لم يكن يهدف إلى إرخاء الإنسانية بل رخاء الأمم الأوروبية، لكن هذه النزعة كانت تعمل على تركيز الثروة بيد أقلية معينة (التجار)، و زيادة فقر الفقراء بالرغم من بعض العبارات العاطفية التي أوردها بعض رواد هذا الفكر و الإهتمام الذي أبدوه للوضعيات المعيشية المزرية للعمال، فقد جاء على لسان صاحب المؤلف الشهير"محاولة لمعالجة الإقتصاد السياسي" المنشور عام 1615م، للإقتصادي الفرنسي (أنتوان دي مونكرتيان

(Antoine de Montchrestien) (1576-1621)« .....التنهدات الواهنة لزوجات الكادحين الذين أُضيروا من المنافسة الأجنبية ، و صرخات أطفالهم المثيرة للأسى»[1].

يتضح مما سبق أن الفكر التجاري لم يُول أي اهتمام لمشكلة الفقر على مستوى الأفراد و إدراجها كمشكلة إقتصادية يجب معالجتها، و إنما كان الإهتمام و الشغل الشاغل هو جمع و تكوين الثروة و إثراء الدولة، و بذلك فقد شكلت هذه الطروحات خلفية فكرية لظهور تيار فكري جديد سمي بالمذهب الطبيعي.

2/الفكر الطبيعي.

بعد إخفاق المذهب التجاري الذي ساد أوروبا لأكثر من(03) قرون في إستيعاب حاجات المرحلة الجديدة من تطور النظام الرأسمالي، و استجابة للتطور الطبيعي في الفكر و النظام الإقتصاديين ظهر تيار إقتصادي جديد سمي بالمذهب الطبيعي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.إن رواد هذا المذهب سميوا بالفيزيوقراط (les physiocrates)أي أنصار حكومة الطبيعة لإعتقادهم بوجود قوانين طبيعية تحكم سير المسائل الإقتصادية، فهم يسلمون أن هناك نظام طبيعي يُسَيِطرُ على الظواهر الإقتصادية سيطرة تامة لا يمكن التحلل منها، كما اهتم دعاة هذا المذهب بالحرية الفردية حيث نُظِرَ إلى تدخل الدولة بارتياب و أن القانون الطبيعي كفيل بتنظيم الأحداث الطبيعية التي تتطابق تطابقا كبيرا مع فعاليات الجنس البشري و لا داع لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، و بذلك أصبحت الحقائق أكثر وضوحا في ظل هذا النظام، فبعد أن كان الصراع في القرون الوسطى بين الكنيسة و الطبقة الوسطى و الدولة القومية المسنودة من طرف التجار، أضحى الصراع في ظل النظام الطبيعي يكمن في أن الدولة تمثل العائق الأكبر في سبيل الصعود الإقتصادي، و أن الحرية الفردية هي السبيل لمعارضة روح التعصب التي كانت سائدة آنذاك، لكن هذه الحرية في حقيقة الأمر لم تكن لأجل إعادة النظر في توزيع الدخول ، و إنما للعمل على مزاولة الأفراد لأعمالهم بحرية دون تدخل الدولة من باب القانون الطبيعي للأفراد[2].

لقد كان الطبيعيون يخضعون لإعتبارات تاريخية و فلسفية و إقتصادية و سياسية مختلفة شكلت في نهاية الأمر فكرة أساسية أطلقوا عليها "العدالة المطلقة للقانون الطبيعي" و هي توفر قدرا لا محدودا من الحرية، إلا

---

[1] مروان عبد القادر"المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر المرتكز على نظرية المجموعات الجزئية غير الواضحة"رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة معسكر2009، ص27.

[2] روبرت هيلبرونر"قادة الفكر الإقتصادي" ترجمة راشد البراوي، دار النهضة المصرية، القاهرة 1963، ص41.

أن الوقائع تدل على أن هذه الفلسفة جاءت بمشكلة جديدة، و هي كيفية إبقاء الفقراء على فقرهم، لأنه لو لم يبقوا كذلك لا يمكن الإعتماد عليهم في أداء العمل دون المطالبة بأجور باهظة، و كي يكون المجتمع سعيدا لا بد أن تكون أعدادا كبيرة من أفراده شقية و فقيرة[1].

إن التراكم الرأسمالي الكبير الذي خلفته السياسات التجارية للدولة الوطنية في الفترة السابقة للطبيعيين أدت إلى تهيئة القاعدة المادية لإنطلاقة حضارية ألهمت رواد الإقتصاد السياسي في إبراز أطروحاتهم و أفكارهم، فبعد أن كانت التجارة مصدرا للثروة و المتمثلة أساسا في المعادن النفيسة، و بتوفر هذه الأخيرة تحول الإهتمام من التجارة إلى الإنتاج، كما أعيد الاعتبار إلى الزراعة كون الأرض أصبحت هي مصدر الإنتاج لأنها تمثل المحدد الأساسي للثروة الوطنية ، يقول وليام بيتي (William Petty) (1623-1687) «إن العمل هو أب للثروة و إن الأرض هي أمها»[2]، إنطلاقا من هذه الفلسفة قام فرانسوا كيناي (François Quesnay) (1694 – 1774) و هو المبدع الرئيسي لأفكار الفيزيوقراط بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، في جدوله الإقتصادي (Le Tableau economique) الذي نشره عام 1758 محاولا فيه توضيح سير النظام الإقتصادي و كيفية تداول الثروة مشبها الدورة الإقتصادية (le circuit economique) للناتج الصافي بالدورة الدموية في جسم الإنسان و لا شك أن هذا التشبيه مستمد من مهنته الأصلية كطبيب[3].

لقد جاء جدول كيناي (François Quesnay) ليمثل توزيع الدخل و بشكل طبيعي عبر التبادل بين الطبقات الإجتماعية التي قسّمها، و هي الطبقة المنتجة (Classe productive)،و يراد بها الزُراع (Cultivateurs) الذين يقومون فعلا بزراعة الأرض و هم المسؤولين عن إنتاج الناتج الصافي، وحسب فلسفة كيناي فإن هذه الطبقة تقتصر على أرباب العمل في الزراعة دون العمال الزراعيين الذين ينتمون إلى الطبقة العقيمة (غير منتجة)(Classe Stérile) و ذلك بإعتبارا أن ما ينتجه العامل يساوي ما يستهلكه من حيث القيمة، إضافة إلى كل المشتغلين في القطاعات الأخرى من صناعة و تجارة سواءًا كانوا من الرأسماليين أو أصحاب عمل أو عمال لأن نشاطهم الإقتصادي يرتبط بما تنتجه الأرض، أما الطبقة الأخيرة فتمثل طبقة الملاك (Classe propriétaire) و هي طبقة ليست منتجة و لا عقيمة لكن يقتصر عملها على تلقي الناتج الصافي،

---

(1) روبرت هيلبرونر (1963)، المرجع السابق ، ص41.

(2) منصور أحمد إبراهيم (2007)، مرجع سابق، ص59.

(3) حشيش أحمد عادل "تاريخ الفكر الإقتصادي" دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، سنة الطبع غيرمذكورة، ص111.

و هي صاحبة الثروة الحقيقية و المسؤولة عن دخل سائر الطبقات، كما أنها تدفع الضريبة على الدخل الناتج من ريوع الأرض وفق العدالة الطبيعية "عدالة القانون الطبيعي".

من خلال تحليل كيناي للثروة و كيفية تداولها و من ورائه رواد الفكر الطبيعي يتضح أن كل المشـــاركين في الفعاليات الإقتصادية يحصلون على حاجاتهم الأساسية للعيش ثم الاستمرار في العمل بإستثناء مُلاّك الأرض الذين يحصلون على ريع الأرض دون تقديم منتج صـــاف، لكن واقع الحال آنذاك هو أن أجور العمال لم تكن تفي بمقومات الحدود الدنيا للمعيشة و الحيـــاة الآدمية الكريمة، و بذلك إبقاء الفقراء على فقرهم بالرغم مـــن المناداة بزيادة أجـــورهم، لكن هذه المناداة لم تكن لأجل الدفاع عن الطبقة العاملة بقدر ماهي تأييدا لموقـــف الطبيعيين المذهبي[1]، و من ثم فإن هذه المدرسة لم يكن لها برنامج يهتم بالطبقة الفقيرة لكونها الجزء الأكبر من الطبقة العقيمة.

الفرع الثاني: الفكر التقليدي (الكلاسيكي).

لقد توقف الطبيعيون (les Physiocrates) عن استيعاب الواقع الإجتماعي في ظل التغييرات التكنولوجية و الثورة الصناعية الجارفة، و علاقات الإنتاج المتشابكة التي أدت إلى تحول الكثير من الإقطاعيين إلى رأسماليين، لكن ما عجـــز عن إدراكه رواد الفكر الطبيعي استطاع آدم سميث (Adam Smith) (1723-1790) إستيعابه و بأدوات النظام الطبـــيعي نفسه، حيث يعتبر آدم ســـيث أكبر رواد المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) (Ecole Classique) التي ظهرت بداية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر و واكبت الرأسمالية الصناعية التي تميـــزت بسيطرة النزعة الفردية على تصورات مفكريها و تأملاتهم في حل المشكلة الإقتصادية، كما تميزت تحـــليلاتهم للمبادئ التي تحكم النـــظام الرأسمالي تحليلا دقيقا و صلبا، كما إهتموا بالدرجة الأولى بخلـــق الثروة و لـــيس بمجـــرد توزيعها و يظهر ذلك جليا و بوجه خـــاص عند آدم سميث في كتابه الأساســـي «بحث في طبيعـــة و أسباب ثروة الأمم» الذي نشره عام 1776.

عنـــد إستقراء الفكر الإقتصادي لدى كُتّاب و مؤسِسِّي المدرسة الكلاسيكية يُلاحظ التطرق الواضـــح لظاهرة الفقر لكن ليس من باب التحليل و القياس أو العدالة الإجتماعية، فقد تناول آدم سميث مشكلة الفقر عند حديثه عن مسألة التوزيع من خلال التحولات في الفعاليات الإنتاجية و العمل المأجور، إذ يرى أن العمل هو الخادم الأساسي و الرئيسي للعملية الإنتاجية، و هو لا يضيف شيئا إلى القيمة بسب أن الأجـــور المقابلـــة

[1] حشيش أحمد عادل، المرجع السابق، ص112.

لذلك يتحملها المنتج، و أن القيمة الحقيقية للعمل تظهر مع الأرباح لأن عمل العامل قد أُستعمل مقابل أجـــر، و على هذا الأساس فإن خدمات العامل لا تعوض بعد دفع الأجور المُنفق عليها وبذلك فإن ثراء الرجل يعتمد على تشغيل العامة كما أن فقرهم يعود إلى قلة و عدم عرض عملهم، و من ثم فإن العدالة متوافرة بشكل يجعل بقاء طرف يحقق تراكما حتى يعمل على بقاء الطرف الآخر يعمل و يبقى على قيد الحياة(أجورحد الكفاف)[1] و هي مرتبطة بالأسعار ارتفاعا و انخفاضا و أن هذه الأجور تكون ثابتة طالما هناك ثباتا في أسعار الغذاء و هذا يؤدي إلى التراكم و الزيادة في التشغيل، كما أشار سميث إلى الاستثمار في منابع العمل لأجل صونها و تنميتها من خلال تأمين الحد الأدنى المقبول من الضروريات التي أضفى عليها طابعا ذاتيا و نسبيا حيث قال «لا أفهم بالضروريات، السلع التي لا غنى عنها للحفاظ على الحياة و حسب، بل كل ما تعتبر أعراف و عادات البلـــد عدم توفره أمرا غير لائق بالنسبة لأي شخص مهما تدنت مرتبته الإجتماعية...» [2]، إن هذا التحديد يشمل ضمن الضروريات كل ماله طبيعة مادية أو غير مادية و يحمل بعدا قيميا أخلاقيا واضحا و يجعل مرجعية ذلك هو القدرة على المشاركة و الاندماج الإجتماعي بحدوده الدنيا.

أما دافيد ريكاردو (David Ricardo) (1772-1823) فقد حول نظرية أجور الكفـــاف السالفة الذكر فيما بعد وفاة سلفه آدم سميث إلى" القانون الحديدي للأجور" الذي مفاده أن الأجور تتجه إلى الانخفاض نحو مستوى الكفاف، أي إلى مستوى يضمن بقاء الطبقة العاملة عند الحد الأدنى لمستويات المعيشـــة، و أن هـــذه الأجور إذا ما إرتفعت فإن ذلك يؤدي حتما إلى زيادة السكان فتعود الأجور إلى مستوى الكفاف، كما هاجم ريكاردو فكرة وضع قوانين لصالح الفقراء منتقدا السياسات العمومية في انجلترا آنذاك التي دفعـــت المحليـــات البريطانية إلى منح مساعدات مالية و إعانة البؤساء على قضاء حوائجهم، بحيث بيّن ريكاردو تجريبيا أن إعانة الفقراء تعني التحول من السيئ إلى الأسوأ من خلال تحليله التسلسلي المنطقي (مقارنة بعصره)بقوله «إذا أنـــتم أطعمتم الفقراء فسوف يقومون بإنجاب أطفال و سيتزايد السكان،و إذا تزايد السكان فإن أراض جديدة سوف تستخدم في الفلاحة، هذه الأراضي الجديدة سوف تكون أقل خصوبة من سابقتها لأننا استغلينا الأفضـــل في البداية، ريوع الأراضي الجديدة سوف ترتفع، قسط إضافي من قيمة المنتوج سوف تتسرب لمالكي العقارات، سعر القمـــح سوف يرتفع، أراضي جديدة أقل خصوبة سوف تستخدم في الفلاحة، الأربـــاح تتجـــه نحـــو

---

[1] منصور أحمد إبراهيم (2007)، مرجع سابق، ص69.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"تعدد الفقر و مناهج دراسته: اجتماع فريق خبراء حول قياس الفقر"بيروت، لبنان2009،ص5.

الانخفاض، و إذا ما انخفضت الأرباح انعدمت المساعدات التي كانت مقدمة من قبل الرأسماليين كما أنهم سيوظفون عمالا أقل، و سيكون لدينا فقراء أكثر»[1] هو بذلك يرى أن ترك الفقراء لقدرهم المأساوي هو الخيار الأقل سوءا.

لقد تطرق الكاهن توماس مالتوس(Thomas Malthus)(1766– 1834) بدوره إلى ظاهرة الفقر عند طرحه لنظريته المشهورة حول السكان القائلة بأن نمو السكان سيقلص دائما و بالضرورة أجور العمال حتى مستوى البقاء، لأن الزيادة في السكان حسبه تؤدي إلى زيادة في عرض السلع الغذائية. إن تكهنات مالتوس بالانفجار السكاني جاءت في نفس السباق الذي تطرق إليه ريكاردو حول السكان، بل كان أكثر منه تشاؤما حين قال «كلما كانت الأجور أعلى من حد الكفاف دفعت السكان إلى النمو و على ذلك يبدأ السكان بالموت و التناقص»[2]كما عبر عن شجبه الفقر الأبدي للجنس البشري و الذي أرجعه إلى إطلاق العنان لنمو السكان الذي سيصل في كل خطوة متقدمة في نموه إلى تراجع الإنتاجية.

لقد خَلُصَ مالتوس إلى ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين السكان و كمية الموارد الغذائية لمعيشتهم، و لبلوغ ذلك إقترح نوعين من الموانع: الأول سماها الموانع الايجابية و هي تؤدي إلى انخفاض عدد السكان كلما ازداد من خلال زيادة الوفيات مثل الحروب و المجاعات و الأوبئة، أما الثانية فأطلق عليها اسم الموانع الوقائية و هي تشمل العوامل التي تَحُولُ دون زيادة عدد السكان و تخفيض معل المواليد و لقد لخصها في البؤس و الرذيلة، ثم أضاف فيما بعد مانعا ثالثا سماه المانع الأخلاقي ينصح فيه الشباب بتأخير سن الزواج[3].من خلال هذا الطرح يتبين أن مالتوس كان من بين أكثر المفكرين الذين ألقوا مسؤولية الفقر على الفقراء أنفسهم، بل إنتقد ما أسماه بالمحاولات العقيمة التي يظن أصحابها أنها قادرة على تقديم الصدقات للفقراء و تأسيس منظمات البر و الإحسان للتخفيف عنهم. من هنا نرى أنه لم يحاول إعطاء حل لمشكلة الفقر هذه في إطار فكري إقتصادي وإنما يرى أن المسؤولية تقع على الفقراء أنفسهم و كل مسعى باتجاه رفع الغبن عن الفقراء ما هو إلا محاولة يائسة و غير مجدية، بل إنها مضرة و مسيئة وتؤدي إلى نتائج عكسية و زيادة عددهم كما تقتل فيهم الشعور بالمسؤولية و تجعلهم يعتقدون أن المجتمع يُؤَمِن لهم و لأولادهم الخبز فيبالغون في

---

(1) Monchot Cloude (2002) "les classiques Smith et Ricardo" Séance1,attac,Rhone/institut de formation , université de lyon2, lyon,France2002, p08.

(2) منصور أحمد إبراهيم (2007)، مرجع سابق، ص72.

(3) حشيش أحمد عادل، مرجع سابق ، ص197.

التناسل، و بذلك يزيدون عبء الحياة على الجميع و يجرُّون معهم قسما من الطبقات العليا غير المعوزة من المجتمع نحو الشقاء، و لهذا فهو ينصح الطبقة البرجوازية أن تكون قاسية تجاه الطبقات الفقيرة المحتاجة و أن ترفض تقديم يد العون لها لإجبارها على الإمتناع عن الإسراف و التكاثر و بذلك يتم مكافحة البؤس و الفقر[1].

الفرع الثالث : الفكر الماركسي (الشيوعي) و ما قبله.

بالموازاة مع تطور النظام الرأسمالي في ظل الفكر التقليدي و ازدهار الصناعات الوليدة التي تمخضت عن إختراعات تلك الحقبة التاريخية و ظهور مراكز صناعية في فرنسا و انجلترا برزت طبقة جديدة بائسة في مراكز تجمع الثروة و هي طبقة العمال و توالت الأزمات الإقتصادية الناتجة عن تكديس الإنتاج (Crise de Sur production)، و مع هذه التطورات الإقتصادية و الإجتماعية ظهر تيار فكري قوي لمعارضة و نقد النظام الرأسمالي بدءا بالتيار الإصلاحي ثم الفكر الماركسي.

1/التيار الإصلاحي (الاشتراكيين الخياليين) [*].

بظهور الطبقة العمالية أخذت أقلام المصلحين تصنف ألوان البؤس و الحرمان و الاستغلال التي تُعَايِشُهَا هذه الطبقة في وحدات الإنتاج كما نقدوا و زرعوا بذور الشك في سلامة المبادئ التي بني عليها نظام الإقتصاد الحر كما تصوره التقليديون و من هؤلاء المفكرين نجد سان سيمون و أتباعه (روبرت اوين Robert Owen) (شارل فوربيه Charles Faurier).....ألخ، إلا أننا سوف نكتفي بأهم المساهمات التي جاء بها (سيسموندي Sismondi) و تناوله لظاهرة الفقر.

يعتبر المفكر السويسري سيموندي دي سيسموندي (Simondi de Sismondi) (1773-1842) في تاريخ الفكر الإقتصادي كإقتصاديو مؤرخ ، و قد اشتهر في حياته بعواطفه الإنسانية في الدفاع عن العمال و سكان المستعمرات، كما اشتهر باختلافه مع المدرسة التقليدية بشأن الهدف الذي يسعى إليه الإقتصاد السياسي، بحيث يهدف أنصار هذه المدرسة إلى الثروة في حين يرى هو بأن الهدف من هذا العلم هو الإنسان من خلال تحقيق الرفاهية المادية، و هو يقول "يجب أن لا يكون هدف الحكومات هو تكديس الثروات بل مساعدة المواطنين على المشاركة في التمتع بطيبات الحياة المادية التي تمثلها الثروات"[2].

---

[1] حشيش أحمد عادل، المرجع السابق، ص198.

[*] لقد أطلق ماركس على فئة المصلحين التي سبقت الماركسية تسمية الإشتراكيين الخياليين،في حين أن الإشتراكية العلمية تتمثل في الماركسية التي يمثلها

[2] حشيش أحمد عادل،المرجع السابق، ص267.

لقد تطرق سيموندي إلى ظاهرة الفقر و الفقراء من خلال تناوله لعمليات التوزيع و قد راعى طبقة معينة أطلق عليها "طبقة الفقراء" و قد عرفهم بأنهم «هؤلاء الذين لا يملكون من وسائل الحياة غير أذرعهم و الذين يعملون من الصباح حتى المساء في المصانع و الحقول... إن الفقراء هم الذين يُكَوِنون غالبية المجتمع و لذا يجب أن يهتم الباحث قبل كل شيء بالآثار التي تخلفها الاختراعات الحديثة و حرية التنافس و نظام الملكية على مصيرهم»[1] و يقول في موضع آخر «ليس هناك شك في أنه يوجد استغلال بل سرقة يقترفها الغني ضد الفقير حينما يحصل الأول على إيراد أرض خصبة غنية مما يجعله يسبح في النعيم و الرفاهية، على حين نجد المزارع الذي خلق هذا الإيراد يموت جوعا و هو لا يستطيع أن يمد يده إلى ما تنتجه هذه الأرض....»[2] كما تطرق سيموندي إلى عدد من المقترحات الإصلاحية تهدف إلى التخفيف من آلام الطبقة العاملة أهمها المطالبة بمنح العمال حرية التجمع و تكوين النقابات و تشغيل الشباب و العطل الأسبوعية و تحديد ساعات العمل، كما طالب بتوضيح الدولة للتشريعات المُنظمة لعلاقات العمل مع التزام صاحب العمل بإعانة العاملين في حالات المرض و البطالة و الشيخوخة، و يذهب سيموندي إلى القول بأنه إذا أُقِرَت هذه المبادئ فإن صاحب العمل سيفقد الدافع إلى خفض أجور العمال إلى درجة كبيرة.

عند وقوفنا على بعض الجوانب الفكرية الإنتقادية و الإصلاحية لسيموندي خاصة تلك المتعلقة بموضوع الفقر لم نلمس منه اقتراح نظام إقتصادي جديد غير النظام الرأسمالي القائم آنذاك.

2/الفكر الماركسي.

بظهور طبقة العمال و توالي الأزمات الإقتصادية و التي ترتب عنها بؤس هذه الطبقة تزايد نقد النظام الرأسمالي و بروز مفكرين إقتصاديين معارضين لفكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة كما يدعي رواد النظام الرأسمالي و لعل أهم و أخطر صور المعارضة جاءت مع الماركسية التي تمثل جوهر الفكر المناهض للرأسمالية بقيادة مؤسسها (كارل ماركس Karl Marx)(1818- 1883) [*].

يرتكز ماركس في طرح أفكاره على المادية التاريخية التي إستلهمها من قواعد الفلسفة الجدلية المعروفة لدى الفيلسوف الألماني (هيجل Hegel)(1770- 1831)، غير أن ماركس قد تعدّى الجانب المثالي لهيجل بتوسعه

---

[1] المرجع السابق، ص268.

[2] المرجع السابق، ص273.

[*] ولد ماركس في مدينة (ترير TRIER) البروسية (الألمانية حاليا) عام 1818 في أسرة مثقفة ميسورة الحال تعتنق اليهودية ثم تحولت إلى الديانة المسيحية،درس القانون في بداية تكوينه في جامعة بون ثم انتقل إلى جامعة برلين لدراسة التاريخ و الفلسفة.

في دائرة تطبيق الجدلية و جعلها قاعدة للعمل الإنساني بإحلال المادية محل المثالية و النظريات الفلسفية بهدف تحسين أوضاع الإنسان في المجتمع، وقد سماها بالمادية التاريخية (Le Matérialisme Historique)[1].

بغض النظر عن الفلسفة الماركسية في تناول القضايا الإقتصادية فإن ماركس أهم ما قام به هو نقد النظام الرأسمالي و تبيان تناقضاته، و في هذا الصدد فقد تطرق إلى بعض المسائل الإقتصادية أهمها نظرية القيمة، ميل معدل الربح إلى التناقص، تركز رأس المال، الفقر العام، الأزمات الإقتصادية. لقد قرأ ماركس النظرية الإقتصادية من خلال الدورات الإقتصادية وفق السياق التاريخي للنظم الإقتصادية ما قبل النظام الرأسمالي و استوعب معطياتها بشكل دقيق إلى درجة استخدام فروضها و أدواتها ضد النظام نفسه، فعند تناوله نظرية القيمة والتوزيع إعتمد كلية على آراء دافيد ريكاردو التي صورت البؤس الذي لا مفر منه بمقتضى القانون الحديدي للأجور و إستخدمها كأدوات مساعدة في التفسير المادي للتاريخ وفق قانون الجبرية الإقتصادية الذي يؤدي إلى حالة البؤس التي يعانيها العمال من جراء التوزيع غير العادل للدخل عبر فائض القيمة[2]، كما تطرق ماركس إلى قانون تركز رأس المال الذي أخذه عن الإصلاحي سيموندي، و بين من خلاله أن النظام الرأسمالي يتجه إلى زيادة التركيب العضوي لرأس المال مع زيادة تركز المشروعات في عدد قليل من الوحدات الكبيرة، أي إتجاه النظام الرأسمالي نحو الإحتكار، و نتيجة لهذين الظاهرتين فقد أشار ماركس إلى أن الفقر العام المطلق سوف يحل بالعمال في نظام الإنتاج الرأسمالي ، و كان الإقتصاديون التقليديون يرون كما أسلفنا أن الأجور تتحدد عند الحد الأدنى للمعيشة ، و قد إنتهى ماركس إلى النتيجة نفسها لكن بتحليل مختلف، إذ يرى أن النظام الرأسمالي سوف يبقي العمال في حالة فقر مستمر و لا يمكن أن تزيد أجورهم عن مستوى الكفاف[3]، و قد وصل ماركس إلى هذه النتيجة من خلال تحليله لتطور النظام الرأسمالي، إذ يرى أن زيادة تراكم رأس المال تؤدي إلى إنخفاض الطلب على العمال مما يُفضِي و يُؤدِي إلى فائض في عرض العمل الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض أجورهم باستمرار، و من ثم فإن الطبقة العاملة عند إنتاجها للآلات و وسائل الإنتاج الرأسمالية فإنها تنتج في ذات الوقت الوسائل التي تزيحها من السوق و تجعلها زائدة عن الحاجة، و قد أشار ماركس إلى أن إستخدام المكننة في القطاع الزراعي قد أدى إلى الإستغناء عن عدد كبير من العمال الزراعيين و قد إضطروا إلى الهجرة إلى المدينة مما زاد من عرض الجيش الإحتياطي، و عليه فإن التراكم المتزايد لرأس المال لا يؤدي إلى تركيزه

---

[1] حشيش أحمد عادل،المرجع السابق، ص365.

[2] منصور أحمد إبراهيم(2007)، مرجع سابق، ص95.

[3] البلاوي حازم (1995)،مرجع سابق، 101.

و مركزيته في جانب طبقة الرأسمالية فقـــط و إنما يؤدي أيضا إلى تراكم مقابل في البؤس و الفقـــر في جانب الطبقة العاملة، و قد عبر ماركس عن ذلك بقوله "إن تراكم الثروة في جانب هو إذن و في نفس الوقت تراكم البؤس و المعاناة و العبودية و الجهل و القسوة و الإنحطاط الذهني في الجانب المقابل"[1].

بعد إثارته لمشكلة الفقر و إبرازها كظاهرة تعاني منها طبقة العمال الكادحة في المجتمع الرأسمـــالي نتيجـــة للمرحلة التي وصلت إليها أوروبا الرأسمالية الصناعية وفق علاقات الإنتاج المتسمة باستغلال الرأسماليين لهـــذه الطبقة يرى ماركس أن الحل يكمن في ضرورة وعي العمال بالظلم الذي يعانون منه مع وجوب التصدي لـــه بالقوة من خلال القيام بالثورة ضد الأغنياء و مصادرة أموالهم، إضافة إلى إلغاء الملكية الخاصة و تأميم وسائل الإنتاج للوصول إلى مجتمع ليس فيه نقود و لا أجور و في مرحلة لاحقة لا وجود للدولة[2].

المبحث الثاني: الاتجاهات المعاصرة في تحليل الفقر.

بداية من الصيحة التي أطلقها سيموندي في وجه الحرية الإقتصادية و إعطـــاء دور للدولـــة في النشـــاط الإقتصادي تغيرت النظرة إلى الغنى و الفقير بحيث أصبح يعتبر الأول عدو الثاني، و الرأسمالي عدوا للعامل، لذا توجب على الدولة حماية الضعفاء من الأقوياء و منذ ذلك الحين وحتى انبثاق الكلاسيكية الحديثـــة (الفكـــر الحدي) في أواخر القرن التاسع عشر والتي أدت إلى ظهور دولة الرفاه وتطور السياســـات الإجتماعيـــة، إذ أضحى للدولة اهتمام متزايد برفاهية المواطنين، كما ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية قضايا إقتصادية جديدة فرضت نفسها وألهمت كتاب النظرية الإقتصادية لاسيما قضايا النمو الإقتصادي والتخلف والتنمية الإقتصادية، ليتعدى بعد ذلك الإهتمام بموضوع الفقر أكثر فأكثر باعتباره رافدا من روافد التنمية.

بهدف إلقاء الضوء على أهم الأدبيات الإقتصادية و التنموية المعاصرة التي تناولت موضوع الفقر بالتحليل قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين كمايلي:

المطلب الأول : الفكر الحدي و نشأة دولة الرفاهية و تداعياتهما على تطور مفهوم الفقر.

المطلب الثاني: ظاهرة الفقر من منظور التنمية.

---

[1] حشيش أحمد عادل، المرجع السابق، ص412.

[2] منصور أحمد إبراهيم (2007)، مرجع سابق، ص95.

المطلب الأول: الفكر الحدي و نشأة دولة الرفاهية و تداعياتهما على تطور مفهوم الفقر.

بعد الهجمة التي تعرض لها النظام الرأسمالي في ظل الفكر التقليدي و بروز إتجاهات مختلفة تنتقد هذا النظام سواءً من قبل الإشتراكية الخيالية أو الماركسية التي أصبحت تكسب الإنتصار كمذهب مناهض و معاد للرأسمالية بات من الضروري إعادة صياغة الأفكار الإقتصادية التقليدية و من داخل البيت نفسه مع استخدام أدوات التحليل التي استحدثت.

الفرع الأول: الرفاه الإجتماعي و ظهور دولة الرفاهية.

لقد برزت في فترة السبعينات من القرن 19 و إلى غاية العشرينيات من القرن 20 موجة جديدة للاتجاه العام في الفكر التقليدي تعتمد في تحليلاتها على المنفعة[*] في تحديد القيمة و المستمدة أساسا من فكر (جيرمي بنتام (Jermy Bentham (1748- 1832) صاحب الطرح النظري لمفهوم (المنفعة L'utilité)[1] إذ يُعَرِفُها بأنها "مصطلح مجرد يعني الملكية أو النزعة إلى شيء لتوفير الحماية أو الوقاية من بعض الألم، أو الحصول على بعض السعادة. الألم يعني الخوف، الوجع من الألم، السعادة تعني التمتع بمصادر الإبتهاج مما يتماشى مع المنفعة أو فائدة الفرد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في الرفاهية الإجمالية لهذا الفرد، و يتماشى أيضا مع منفعة أو فائدة المجتمع و الذي يؤدي إلى الميل إلى الزيادة في المجموع الكلي لرفاهية أفراد المجتمع"[2] ليتبلور فيما بعد الفكر الإقتصادي لهذه المدرسة على يد جملة من الإقتصاديين من الجيلين أمثال (ليون فالراس Léon Walras) (1834-1910)، (فالفريدو باريتو Vilferédo paréto) (1923-1948)،(ألفرادمارشالAlfred Marschal) (1849-1924)،،(فرانسيس اسدور ايدجورث Français Ysdor Edgworth) (1845-1926). لقد أفضى إنبثاق الكلاسيكية الجديدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى مفهوم الرفاهية [**] و دولة الرفاهية (Le bien être et l'état de bien être)،و قد تجسدت أكثر بعد الكساد الكبير (1929-1932) و قد تجسدت هناك قناعة تامة بأن رفاهية الفرد أكبر من أن تترك إلى مجرد عمليات قوى السوق و آلياته المتمثلة في

---

[*] تعرف المنفعة بأنها مقدار من الإشباع أو الرضا أو اللذة المحققة جراء استغلال منتوج معين.

[1] Voir : Anne Brunon ernst "la fin de la misère ? Jeremy Bentham et la réforme des secours aux indigents, 1795-1798" 2006/site de centre Bentham/www.benthnm.free.fr

[2] Agence française de développement (A.F.D)"Amartya Sen:un économiste du développement? " Département de la recherche, Paris, France(2006), p2.

[**] يعتمد مفهوم الرفاهية على المنفعة،و هي ترتبط بالأسس المادية للحياة :كسعادة الإنسان(اللذة)،رغد العيش،و الحاجات غير المحدودة.

"قانون ساي" و إنمـــا يجب إعادة النظر في مبادئ التوزيع دون المساس بأسس النظرية الإقتصادية بشيء تدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع لتصبح أقرب إلى العدل و المساواة و الإنصاف.

يعود أول إجراء يمثل بداية مسؤولية الدولة عن رفاهية مواطنيها إلى التشريع الذي أصدرته بريطانيا ســـنة 1834 لتعديل قانون إليزابيت للفقراء لعام 1598 [*]، و الذي يهـــدف إلى توزيع المعونة على أســـاس قوانين و مبادئ عامة، بحيـــث أفاد هذا القانون في إبراز الصلـــة بين الفقر و الظروف الصحية و انتشار الأمـــراض، و بالاستناد على هذا القانون أعتمد قانون الصحة سنة 1848، ثم تلاه قانون الإسكان و الطبقات العاملة سنة 1890 الذي أصبحت الدولة من خلاله قادرة على فرض حد أدنى لمعايير بناء و تطوير الســـكنات، ثم زادت إستجابت الدولة للتغيرات التي طرأت على ظروف المعيشة و العمل ، ثم تنامت مساهماتها في تقديم خـــدمات الصحة العامة و التشغيل و التعليم[1].

مع اقتراب نهاية القرن 19 إزداد دور الدولة و تعاظم في معالجة المشكلات الإجتماعية و رفاهية المواطنين، و في ذات الوقت إنتقل الإهتمام بمشكلة الفقر على مستوى الأدبيات الإقتصادية من التشريع و محاولة المعالجة إلى القياس الكمي و تحديد الظاهرة علميا، إذ تعتبر الدراسات التي قام بها كل من(شـــارل بـــوث Charles Booth 1892)، و(سيبوم راونتري Seebohm Rawntree 1901) في المملكة المتحدة أولى المساهمات العلمية في هذا المجال[2].إن الدراسة التي أجراها راونتري في مدينة (يورك York) الإنجليزية سنة 1899، ثم نشرها عام 1901 قدرت حوالي (30 %) من السكان في هذه المدينة يعيشون في فقـــر (تحـــت حـــد الإنفـــاق الأدنى الضروري)، و قد إعتمد راونتري على مسح شامل لكل أسر الطبقة العاملة للحصول على معطيـــات تخـــص المداخيل و النفقات، و قد عرَّف الفقر بأنه «ذلك المستوى من إجمالي الكسب الذي لا يكفي للحصول على الحد الأدنى من الضروريات اللازمة للحفاظ على مجرد الكفاءة البدنية، مما في ذلك التغذية، إيجار السكن، و غير

---

[*] كان الهدف من هذا القانون هو إعالة السكان الأكثر فقرا داخل حدود أبرشيات المملكة المتحدة،عن طريق تقديم إعانات في شكل نقود و غذاء و سلع (إعانة خارجية) و أخرى تتمثل في توفير العمل (إعانة داخلية)،و مع حلول منتصف القرن التاسع عشر أصبحت هذه الأبرشيات عاجزة عن تلبية الاحتياجات الناتجة عن تزايد وتيرة التصنيع و عدد السكان،و قد عُدِّل القانون لإعطاء المسؤولية للمجالس المحلية.

[1] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) "نحو سياسات متكاملـــة للتنمية :مدخل مفاهيمي"سلســـلة دراســـات السياســـات الإجتماعية ، الأمم المتحدة، نيويورك 2004، ص18.

[2] Fusco Aléssio "la contribution des analyses multidimensionnelles à la compréhension et la mesure du concept de la pauvreté " thèse de Doctorat, faculté de droit et des sciences politiques et sciences économiques, université de Nice, France 2005, p16.

ذلك من البنود»[1] كما توصل إلى أن العمال الفقراء وجدوا أنفسهم في دورة فقر مستمر طوال حياتهم و في هذه الدورة كانت فترات الطفولة، الزواج المبكر، و العمر المتقدم أهم فترات المعاناة من الفقر، و هي تمثل مراحل الضعف في الحياة و التي شكلت فيما بعد الأساس لغالبية نهج الرفاه الإجتماعي في جميع أنحاء أوروبا و الولايات المتحدة بحيث أصبحت سياسات الرفاه الإجتماعي تركز على تقديم الخدمات للأفراد في هذه المراحل بالذات[2].

مع التطور التدريجي لسياسات الرفاه أثناء الحرب العالمية الثانية و تبني حكومة التحالف شكلا من أشكال التخطيط الإقتصادي و الإجتماعي أُعتبر أنه نموذج لتخطيط دولة الرفاه ما بعد الحرب. التزمت الحكومة بدولة الرفاه التي أصبحت تسمى"دولة الرفاه الكينزية" التي تأثرت بفلسفة الإقتصادي (جون مينارد كينز) (John Maynard Keynes) (1883-1946)، و بذلت كل مجهوداتها لتحقيق الإعمار الإقتصادي والأخلاقي و السياسي بسعيها إلى التأكيد على العمالة، و ضمان الدخل كحق من حقوق المواطنة، و لتجسيد مفاهيم المساواة و العدالة الإجتماعية، بالإضافة إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية الليبرالية. لقد تجلت النتائج الايجابية لهذه المساعي من خلال التحسن العام للمستوى المعيشي للمواطنين ، كما تحسنت وضعية العمال الفقراء تدريجيا[3]، و تواصلت المرحلة الصاعدة هذه إلى ما بعد الحرب التي سميت بـ"الثلاثين المجيدة" (Trente Glorieuses) إمتدت خلال الفترة (1945-1975) و قد تميزت بنسب نمو عالية، ثبات في نظام تبادل العملة، و إقتصاد يتسم بالتشغيل الكامل مع تضخم ضعيف، الأمر الذي أدى إلى تراجع هام في مستويات الفقر المطلق[4][*].

الفرع الثاني: الفقر مفهوم متطور(مشكلة التعريف).

لقد تَمَيز المجتمع الأوروبي خلال الثورة الصناعية بالفقر الجماعي، بحيث كانت الأغلبية العظمى من العمال لا يستطيعون تلبية إحتياجاتهم الأساسية، و عليه يمكن تسميتهم بالفقراء العاملين، هذه الفئة من السكان كانت تعيش في وضعية الفقر عند حد الكفاف، و تحليل الفقر في هذه الحالة يرتكز على نموذج الحرمان الفيزيولوجي (Modèle de déprivation Physiologique) (Sarpellon.1984.p24).

---

[1] البنك الدولي "تقرير عن التنمية في العالم 2001/2000"مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة 2001، ص17.

[2] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) (2004)، المرجع السابق، ص09.

[3] المرجع السابق،ص10.

[4] Fusco Aléssio (2005), op cité, p05.

[*] سوف نتعرض لهذا المصطلح بالشرح لاحقا.

خـــلال بداية القرن العشرين و كنتيجة لاستمرار عملية التصنيع و التقدم التكنولوجي و الزيادة العامة في مستويات المعيشة تحسنت وضعية الفقراء تدريجيا كما أسلفنا، و استمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية فترة الثلاثين المجيدة (1945-1975)، لكن بحلول سنوات السبعينات التي تزامنت مع الصدمات البترولية المقرونة بالتخلي عن نظام أسعار الصرف الثابت (بروتن وودز WoodsBretton) وضعت حدا للفترة الزاهية (الثلاثين المجيدة). إن هذا المزيج من الأحداث السلبية أدى إلى إرتفاع مذهل في معدلات التضـــخم و عـــودة البطالة، و التي أدت منذ ذلك الحين إلى ظهور حالات الإقصاء و الهشاشة، ثم تضاعفت في أوساط الســـكان العاملين ليجدوا أنفسهم بصفة مفاجئة على هامش المجتمع، و بذلك ظهرت طبقة جديدة من المحرومين "الفقراء الجدد" [1].

إن هذا الوضع الجديد قد طعن في الفكر القائم آنذاك على سياسات التحويل المبنية على منطق التعـــويض النقدي للقضاء على الفقر، و عليه فإن تطوير نظام لإعادة التوزيع و التأمين الإجتماعي لا يكفي للقضاء على الحرمان الإقتصادي و الإجتماعي(بورقوينون Bourguinon 2003)، فبظهور أشكال جديدة للعوز و الفاقة ألزم التأقلـــم في المعالجة النظرية لوضعيات المحرومين مما يؤكد على الانتقال من نموذج فيزيولوجي للحرمـــان (Modèle de déprivation physiologique) إلى نمـــوذج اجتمـــاعي للحرمـــان (Modèle social de déprivation).

لا يمكن التعبير عن النقائص أو الأضرار بواسطة الحرمان الفيزيولوجي فقط، بل أيضا من خلال التفاوت الإجتـــماعي، و مختلف العراقيل التي تحـــول دون المشاركة الإجتماعية التي تساهـــم في تطوير الحوار نحـــو الإشكالات المتعـــددة الأبعاد، في حين أن النهج الفيزيولوجي يهتم بكمية الغذاء و غيـــرها من الاحتياجات الأساسية للتكاثر البيولوجـــي للفرد الـــذي يمثل في الأساس عنصر دراسة لمـــدى انتشار الفقر في النمـــوذج الإجتماعي، و بهذا يُتَجَاوز تمثيل الفرد بالمعنى البيولوجي للتعامل مع الفرد بوصفه عضوا في المجتمـــع في إطـــار التهميش الإجتماعي أو كشخص كامـــل الهوية في إطار الفقر البشري (La Pauvreté humaine)[2] كمـــا سوف نرى لاحقا.

---

(1) Valtiriani . P " Pauvreté , système Fiscal , redistribution des revenus en France " thèse vue de l'obtention du grade docteur en sciences économiques,université de Nice-Sophia Antipolice, France 1992, p 59.

(2) Fusco Aléssio (2005), op cité, p 06.

مما تقدم يتضح جليا أن دراسة ظاهرة الفقر هي عملية متطورة و تعتمد على تكييف النظرية إلى واقع، أي تكييف النظرية إلى نهج جديد يتماشى و مظاهر هذه الظاهرة مما يؤدي إلى التوسع في مفهوم الفقر من خلال الإندماج التدريجي للجوانب غير النقدية لأن هناك صلة وثيقة بين مظاهر الفقر و الظروف المعيشية و هياكل المجتمع محل الدراسة، فإذا كانت مسالة الفقر مطروحة و تستدعي الإهتمام فإنها قد طرحت بطريقة مختلفة وحسب المكان و الزمان التي عولجت فيهما.

إن الطابع المتطور للفقر يبرر ظهور تعابير جديدة للظاهرة كما أن دراسة و استخدام مقاربات متعددة الأبعاد (Les Approches Multidimensionnelles)، كذلك يبرر مدى تعقيد الظاهرة لاسيما عند البحث عن تعريف شامل لها. فالفقر إذن هو ظاهرة بسيطة و معقدة في آن واحد، و البساطة تكمن في أن الأوضاع الصعبة لكثير من الناس واضحة و ظاهرة للعيان، لكن من ناحية أخرى فهو في غاية التعقيد لأنه ليس من السهولة بما كان ممارسة نظرية و إعطاء تعريف و شرح الآليات التي تؤدي إلى الإقصاء و الاستبعاد والحرمان مما يؤدي إلى الكثير من النقاشات بين الفلاسفة و الساسة، و علماء الإقتصاد و الإجتماع و الإحصاء (ديستريمو Déstrémau 1998).

إذن الفقر هو مفهوم صعب بموضوعية ، و من أهم الأسباب التي تجعله كذلك هو طبيعة المصطلح في حد ذاته إذ يصعب الإلمام بحدوده. حسب(ديستريمو و سلامة Déstrémau et Salama 2002) فإن "الفقر هو في آن واحد واقع و إحساس" أي أنه من ناحية فهو مرتكز على وقائع حقيقية بالإمكان قياسها علميا، و في المقابل هناك جانب شعوري و عاطفي يستلزم أحيانا إجراء اختيارات من شانها أن تعكس أحكاما قيمية حول موضوعات شتى كالبنى الإجتماعية، طبيعة الإنسان و حقوقه الإنسانية ...الخ.

تبعا للمقال المؤسس للبروفيسور (أمارتيا سن Amartya Sen) [1] جرت العادة في تقسيم دراسة الفقر إلى مرحلتين منفصلتين و هما التشخيص و التجميع، بحيث يتم في المرحلة الأولى تحديد هوية الفقراء من خلال عدة منهجيات تأخذ بعين الاعتبار تصورات مطلقة، نسبية، موضوعية، ذاتية،مباشرة ،غير مباشرة ،داخلية،خارجية، توافقية و إدارية للفقر، و هي مرتكزة على الدخل، الاستهلاك، الإنفاق، الحقوق، ظروف المعيشة، القدرات ...الخ ، و هذه القائمة ليست حصرية أو نهائية وهي غير متجانسة لكنها تعكس في مجملها تباين و تنوع معاني الفقر، هذا الأخير يمكن التعبير عنه كذلك بعديد الألفاظ و الكلمات التي تخبئ واقع قريب أو مشابه يصعب

(1) Sen Amartya , K " poverty : an Ordinal Approach to Measurement " Econometrica , vol 44 ,n°22 , Mars 1976, pp 219- 231.

ضبطه مثل : الفقر (Pauvreté)، بؤس (Misère)، وضعية حرمان (Situation Défavorisée)، هشاشة (Précarité)، حياة قاسية (Galère)، أفواج مهمشة (Groupes Marginaux)، دخل ضعيف(Bas Revenus)، إقصاء (Exclusion)، إملاق(Dénuement)، عوز (Indigence)، ضرورة (Nécessité)، غير متمكن اجتماعيا (Impuissance Social)، عسر أو ضيق (Gêne)، تراكم الحرمان (Cumule de désavantage)، اللاأمن الوجودي (Insécurité d'Existence)، غياب الاندماج الإجتماعي(Absence d'intégration Sociale)، التأثر (Vulnérabilité).....ألخ، أما في المرحلة الثانية فيتم فيها تحديد قياس تجميعي و ذلك طبعا بالاعتماد على نتائج المرحلة الأولى[1].

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الباحثين إلا أنه لا يوجد توافق تام و إجماع على ماهية الفقر بالتحديد نظرا لتعدد معانيه، غير أنه هناك الكثير من الدراسات و الأدبيات الإقتصادية و الأعمال الهامة التي تسارعت وتيرتها في السنوات الأخيرة و إهتمت بتحليل الفقر ليس فقط من الناحية التطبيقية بل من الناحيتين النظرية و المنهجية كذلك، و إعتمدت في أول الأمر على البعد الوحيد في قياس الظاهرة ثم تعدت ذالك إلى الأبعاد المتعددة نظرا لتعدد معاني المصطلح في حد ذاته.

المطلب الثاني: الفقر من منظور التنمية.

لقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بزخم في النظريات و الأدبيات الإقتصادية المتخصصة التي ركزت على النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية،و زاد الإهتمام أكثر بقضايا الفقر و التخلف و ذلك نتيجة للتغيرات التي عرفتها أوروبا التي دمرتها الحرب و واجهت مشكلة إعادة البناء و الأعمار، كما واجهت هذه المشكلة الدول النامية المستقلة حديثا التي أخذت حكومتها في البحث عن الأساليب المناسبة للخروج من براثن التخلف و رفع مستوى المعيشة و القضاء على مظاهر الفقر و البؤس و الحرمان، و بذلك أصبحت قضية التنمية هي القضية الأولى التي تشغل بال المفكرين الإقتصاديين و الإجتماعيين و السياسيين على حد سواء.

---

[1] Herpin.N,Verger.D"la pauvreté une et multiple"économie et statistique,revue n°308/309/310, Paris 1997,p03.

الفرع الأول: تحليل الفقر في إطار التنمية الإقتصادية.

إرتبطت فكرة التنمية في الخمسينات من القرن العشرين بالنمو الإقتصادي و تركز الإهتمام به من خلال زيادة نمو الناتج الوطني و بالتالي نصيب الفرد من هذا الناتج ،كما ساد الاعتقاد بأن تسارع النمو الإقتصادي من خلال تراكم رأس المال المستمر من شأنه أن ينعكس إيجابا على مختلف الفئات الإجتماعية و ذلك بفضل الأثر التساقطي لعوائد الدخل و هو كفيل بعلاج مشكلة التوزيع و الفقر، و قد ترسخ هذا الاعتقاد منذ صدور كتاب "مراحل النمو الإقتصادي" للإقتصادي الأمريكي (والت روستو Rostow.W) سنة 1959[1] و الذي جاء فيه أن عملية التنمية تتضمن عددا من المراحل المتتابعة التي يتعين على كل الدول النامية المرور بها، و هي المراحل نفسها التي مرت بها الدول المتقدمة في رحلتها من الركود إلى التقدم، بحيث إحتاجت هذه الدول في مرحلتها الأولى إلى تمويل خارجي و هو ما تحقق من خلال مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا و اليابان اللذان دمرتهما الحرب.

لقد إستندت رؤية التنمية الإقتصادية في تلك الفترة إلى منطق مفاده أن النمو الكلي سوف يؤثر إيجابا على المستويات الجزئية فيزيل التخلف أو يخفف من حدته، و أن النمو الإقتصادي يُبَرر بالزيادات المحققة في الإنتاج حتى و إن بدأت في قطاعات محدودة أو انحصرت منافعها في أول الأمر على نسبة قليلة من السكان، و من ثم فإن وضع سياسات لمحاربة الفقر غير ضرورية كون أن هذه الظاهرة سوف تختفي بصفة تلقائية مع عودة النمو الإقتصادي[2]، و بالتالي فإن الرفاهية الإقتصادية سوف تأتي تلقائيا في أعقاب النمو الإقتصادي مما يعني أن عملية التنمية بمفهومها الإقتصادي الضيق تهتم بالمجالات الإقتصادية الإنتاجية أولا، ثم يتعدى الإهتمام بالتعديلات في المجالات غير الإقتصادية (الإجتماعية) في مرحلة موالية، و بذلك ظل النمو الإقتصادي يحضى بالترحاب و الإهتمام باعتباره حجر الزاوية في التنمية الإقتصادية، و على هذا الأساس فقد عُرِّفت التنمية بأنها «الزيادة السريعة و المستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن»[3]كما عرفها (مايرMyier) بأنها«عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل الوطني الحقيقي لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة»[4] غير أن تعريف الإقتصادي العربي (فؤاد مرسي)كان أكثر شمولا و حداثة إذ يُعّرِف التنمية الإقتصادية بأنها «عملية بالغة الدقة تتمثل في

---

(1) العيسوي إبراهيم" التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها" دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة2001، ص14.

(2) Rostow.W " les étapes de la croissance économique" le seuil, Paris, 1963 , p207.

(3) العيسوي إبراهيم(2001)، مرجع سابق، ص13.

(4) نامق صلاح الدين"نظرية التنمية الإقتصادية" دار النهضة العربية، القاهرة1969، ص2.

الإرتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الإجتماعي و إحـــلال تقنيات أرقى، و استخدام وسائل إنتاج أحدث و أكثر كفاية مع إشباع متزايد للحاجات الفردية و الإجتماعية»[1].

بالموازاة مع القفزة النوعية التي حققتها الدول الأوربية في معدلات النمو الإقتصادي والتقدم خلال سنوات الخمسينات و الستينات من القرن العشرين فقد سيطـــرت و طغت نظريات إنمائية متقدمة على النقاشـــــات والأدبيات الإقتصادية إتّسمت في مجملها بالنظرة الكلية مع إغفال الجوانب الجزئية و مسائل التوزيع تقريبـــا، كما جرى تحليل أثر السياسات الكلية على المسائل الإجتماعية كالفقر و التوزيع و اعتبارهما منتجا ثانويا لنمو الناتج الداخلي الخام (PIB) و من بين هذه النظريات ما ركز على تفسير التخلف وأسباب استمراره في الدول النامية،و أخرى إهتمت بتحقيق النمو الإقتصادي من خلال توجيه الإستثمارات و الإمكانيات نحو التصنيع،غير أننا نكتفي بالإشارة إلى أهم النظريات الإقتصادية التنموية التي تناولت و عالجت موضوع الفقر و أهمها :

1/الحلقات المفرغة للفقر(les Cercles Vicieux de la Pauvreté).

يمكـــن أن يُنظر للحلقة المفرغة للفقر على أنها تتضمن نقطة ساكنة عند مستويات منخفضة من الـــدخل تتمثل في حالة الفقر المستدامة، فلقـــد عبر عنها مستحدثها الأمريكي ذو الأصـــل الإستوني (رانار نيركـــس Ragnar Nurkse)(1907-1959) وهو أحد أشهر رواد إقتصاد التنمية في مؤلفه الشهير"مشاكل رأس المال في الدول الناقصة التنمية" الصادر سنة 1963 وبعد وفاته بـــ 09 سنوات "إنها تتضمن مجموعة من الأشـــياء الدائرية لقوى تميل إلى أن تعمل ويرتد فعلها الواحد على الآخر بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر»[2]. لقد كان (رانار نيركس Ragnar Nurkse) يعتبر التخلف كمرادفا للفقر على مستوى الإقتصاد الكلي ولذلك فقد لخص نظرية التخلف الإقتصـــادي في نموذج الحلقة المفرغة للفقر، و قد انتهى إلى أن الحلقة المفرغة تتجلى في المحافظة على الفقر، وأن هذه الدائرة تتجسد على المستوى الجزئي في أن الفقير قد لا يملك مالا لكي يتغـــذى وهذا ما يُعرضه لسوء التغذية مما يجعله ضعيفا جسديا، و لذا فإن طاقته الإنتاجية ضعيفة مما يجعله يتحصل على مداخيل ضعيفة و هذا يعني أنه سوف يبقى فقيرا و هكذا هي الدورة[3]، و يمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :

---

(1) الدوري محمد أحمد "االتخلف الإقتصادي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1983، ص53.

(2) منصور أحمد إبراهيم (2007)، مرجع سابق، 219.

(1) المرجع السابق، ص220.

الشكل رقم (03) : الحلقة المفرغة للفقر

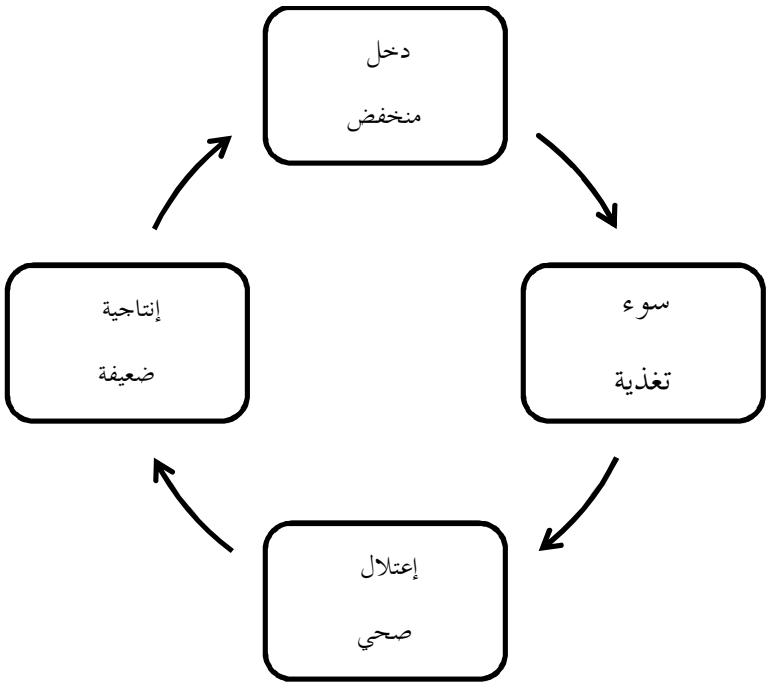

المصدر : منصور أحمد إبراهيم(2007)، مرجع سابق، ص220.

2/ مصيدة الفقر (La Trappe de la pauvreté).

لقد تناولت الكثير من الدراسات و المساهمات الإقتصادية نموذج مصيدة الفقر و قدمتها في صيغ عديـــدة و متعددة إلا أنه يميز منها اثنتين أساسيتين: الأولى تعود لصاحبها (جـــون روبـــار مـــالتوس John Robert Maltus) مفادها أنه بافتراض أن معدل نمو السكان هو دالة تابعة لمتغيرين هما: معدل وفيات الأطفال (Taux de Mortalité infantile) و هو مرتبط عكسيا بمستوى الدخل الفردي و كذا معدل الخصوبة (Taux de Fertilité) المرتبط طرديا هو الآخر بمستوى الدخل الفردي، فإنه يكـــون أثر "الفنائية" هـــو المسيطر في بادئ الأمر حتى مستوى معين مع نمو سكاني متزايد طرديا مع تزايد الدخل، و عند تجاوز هذا المستوى فإن السيطرة تعود لأثر "الخصوبة" مع تراجع معدلها و تزايد نمو الدخل، مما يلاحظ هو أن الدخل الفردي سوف يتزايد في

البداية ثم يتجه نحو الانخفاض فيما بعد، و بما أن معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الدخل فإن الدخل الفردي التوازني بالتالي سوف ينخفض و من ثم فإن المجتمع سوف يقع في "فخ الفقر"[1].

الصيغة الثانية لمصيدة الفقر تبناها أصحاب نظرية "النمو المتوازن Croissance équilibrée" أو "الدفعة القوية" و هما (رانار نيركس Ragnar Nurkse) و (بازو Basu) ، بحيث تعتمد الفكرة الأساسية لهذه النظرية على أنه لا يمكن للدول النامية القضاء على التخلف الذي تعيش فيه دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات المتمثلة بالقيام باستثمارات ضخمة و شاملة لإقامة هياكل إقتصادية أساسية و إنشاء مشروعات متكاملة عديدة حتى تمكين الإقتصاد من الخروج من حالة الركود و من ثم ينتقل إلى حالة النمو المتوازن في مختلف الأنشطة الاستثمارية و من أهم برهان على ذلك هو صياغة "مصيدة الفقر" التي تؤكد رفض نظرية "النمو غير المتوازن Croissance Déséquilibrée"حسب الصيغة غير المالتيسية الذي يفترض من خلالها (نيركس) وجود نموذج إقتصادي مكون من قطاعين متميزان بميلين حديين مختلفين للاستهلاك ، مع افتراض تحقق قانون (فالراسWalras) لتوازن الأسواق إضافة إلى تحقق فرضية أخرى مغايرة لسلوك المنتج في ظروف المنافسة التامة مفادها أن المنتجين لا يختارون قراراتهم و تصرفاتهم وفق الرؤية الكلاسيكية لظروف المنافسة التامة، و إنما يتبنون السعر الثابت فقط حين تخفيضهم للإنتاج ، أما عندما يرفعونه فسيفترضون أن أثر السعر سوف يكون من أثر منحنى الطلب الحقيقي ،أما فيما يخص سوق العمل فقد افترض نيركس كذلك أن المنتجين سوف يحددون عدد العمال بشكل ثابت مقابل أجور ثابتة عند حدود الكفاية المطلقة و هذا ما يجعل الكفاية الحدية ثابتة.

[1] مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص46.

الشكل رقم (04) : مصيدة الفقر حسب (روبار مالتوس Robert Malthus)

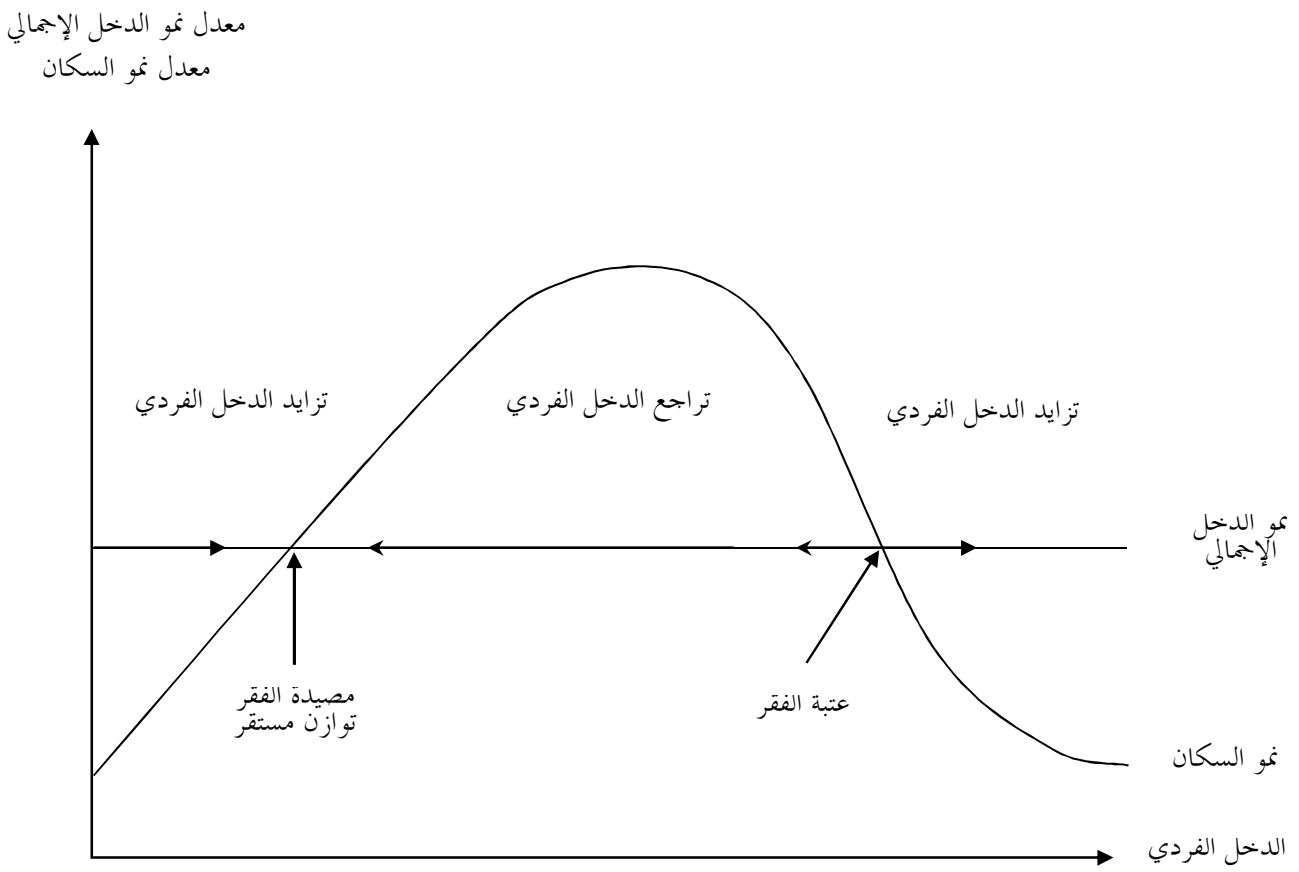

المصدر : مروان عبد القادر، مرجع سابق، ص47.

الفرع الثاني : تحليل الفقر في إطار التنمية البشرية.

تعرضت نظرية التنمية الإقتصادية التي أسفرت عنها المساهمات النظرية المتراكمة خلال عقدين من الـــزمن (الأربعينات و الخمسينات من القرن العشرين) للنقد المكثف ليس من جانبها النظري فقط ، و إنما كذلك من جانب النتائج التطبيقية الناتجة عن السياسات و الإستراتجيات التنموية التي توصل إليها التحليل،و أعيد النظر إلى قضايا التنمية المعقدة بحيث أُعتُبر أن التفاوت في الأداء التنموي للدول النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الإبتدائية و إنما يعود إلى التفاوت في السياسات المتبعة و أن فقر الدول لا يتمثل في الحلقة المفرغة للفقـــر و إنما في فقر السياسات.

1/ التطور الزمني لمضمون التنمية البشرية.

على ضوء خبرات الدول النامية في خمسينات و ستينات القرن العشرين إتضح في السنوات الموالية (السبعينات) عدم صحة مفهوم التنمية الذي يختزل هذه الأخيرة في النمو الإقتصادي السريع، كما أتضح ضعف الصلة بين نمو الدخل و الفقر، إذ شهدت دول نامية عديدة معدلات نمو للدخل الوطني قريبة من المعدل الموصى به آنذاك من قبل الأمم المتحدة و هو(6%) و مع ذلك بقيت مستويات المعيشة متدنية في هذه الدول مع الانتشار الواسع للفقر و الجهل و البطالة، مما دلّ على خُرافة الأثر التساقطي للنمو الإقتصادي على الفقراء[1]، و على العكس من ذلك فقد إستطاعت دول نامية أخرى في نهاية الثمانينات من القرن (20) أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتعلقة بإشباع الحاجات الأساسية بالرغم من أنها لم تشهد سوى معدلات متوسطة أو متواضعة في نمو دخلها الوطني ،و بذلك تبين أن التحسن في مستويات المعيشة لا يمكن أن يتحقق بمجرد زيادة الاستثمارات و الحصول على المعونات الأجنبية و التكنولوجيا المتطورة و من ثم تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي، و إنما يتطلب كذلك سياسات و إجراءات لتحسين توزيع الدخل و الثروة التي من شأنها أن توسع فرص العمل و تمكين ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على حاجياتهم الأساسية و تقليص معدلات الفقر.

إن النتائج المترتبة عن المفهوم التقليدي (الإقتصادي) للتنمية دفع الإقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" للقول في إحدى مداخلاته عن التنمية في البلدان النامية « لقد علمُّونا أن نهتم بزيادة دخلنا الوطني كوسيلة لمكافحة الفقر، دعنا الآن نقلب هذا و نهتم بمحو الفقر كوسيلة لزيادة الناتج الوطني، حيث أن هذا الأخير ليس بإستطاعته أن يعتني بالفقر أولا و ذلك لأنه مجرد مجموع مريح - و ليس حافزا - للجهود البشرية»[2]. كما أثير في هذه الفترة السؤال التالي« هل تقتصر النظرة إلى البشر على أنهم الجزء المتبقي من التنمية ،أم أنهم الهدف المنشود منها؟ » و لقد وُجِد الجواب على هذا السؤال عند جملة من المفكرين في معهد "سِكس" في بريطانيا عندما أثبتوا إمكانية التنمية من خلال إعادة التوزيع كما جاءت الكتابات العديدة المنشورة في نهاية الستينات و بداية السبعينات لتدعم هذا الطرح و تؤكد تَحَوُل الإهتمام من النمو الإقتصادي إلى قضايا التفاوت و العدالة الإجتماعية و توزيع الدخل و الحد من الفقر و انتشاره لاسيّما (المؤشرات الإجتماعية Social Indicators)

---

(1) العيسوي إبراهيم(2001)، مرجع سابق، ص16.

(2) شاهر محمد سعيد" مشكلة الفقر و التنمية البشرية في اليمن"رسالة ماجستير،كلية الإقتصاد و الإدارة،جامعة عدن، اليمن2000،ص06.

(بور Bauer 1966)، و (معنى التنمية The Meaning of development)(سيرز Seers 1969) وكذا المقال (النمو مع إعادة التوزيع Redistribution with growth) (شـــنري و الهواليـــا Chénéry et Alhuwalia 1974)[1].

إن هذا التحول في الفكر دفع صانعي السياسات القطرية آنذاك لإعادة النظر في سياسات و إســـتراتجيات خطـــط التنمية من خلال الإهتمام أكثر بظاهرة الفقر و مدى انتشـــارها بإحداث إجراءات تساهم في الرفع و الزيادة في إنتاجية الفقراء و ذلك بالموازاة مع نمو الناتج الوطني ، هذه الإجراءات تبناها رئيس البنك الـــدولي آنذاك (مكنامارا) الذي كّيف هيئته و هذه الأطروحات و تمكن من التأثير على مؤسسات دولية أخرى.بالفعل فقد أخذت تتبلور رؤية جديدة للتخلف غير تلك التي ارتبطت بالمفهوم الإقتصادي للتنمية، وكان جوهر هذه الرؤية الجديدة للتنمية هو أن التخلف لم يكن بسبب قلة الأموال الموجهة للاستثمار و إنما يكمـــن في طبيعـــة الهياكل الداخلية و السياسات الإجتماعية التي كانت سائدة في الدول النامية و التي تميزت بالتفاوت في توزيع النفوذ الإقتصادي و الإجتماعي و السياســـي من جهة، و طبيعة العلاقات الدولية التي تربط الدول الناميـــة بالدول المتقدمة المتميزة بعدم التكافؤ و الاستغلال من جهة أخرى، إضافة إلى علاقات القوى التي تنشأ مـــن وجود و تفاعل هذه الهياكل المحلية و الدولية التي حددت بدورها توزيعا معينا لسلطة اتخاذ القرارات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، و من ثم فقد ساعدت خبرة التنمية لهذه الفترة على صقل المفهوم الأوسع التنميـــة بتحجيم دور النمو الإقتصادي و إبراز دور الجوانب المؤسسية و الهيكلة و الثقافية و السياسية، غير أن ذلك لا يعني بتاتا أن النمو الإقتصادي هو هدف ثانوي للتنمية و إنما هو عنصر أساسي من عناصرها و مكون رئيسي من مكوناتها.

لقد أولت النظرة الجديدة العنصر البشري عناية خاصة بحيث إتجهت نماذج النمو إلى الاستثمار في البشـــر من خلال إعطائهم الأولوية لتأهيلهم و تدريبهم و تعليمهم مع توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من رفع إنتاجيتهم، و على هذا الأساس فقد ظهرت عدة مصطلـــحات مثل "تنمية الموارد البشرية" و "تنمية رأســـمال البشري" و كذا "تنمية العنصر البشري" ... الخ ، لكن بالرغم من ذلك فإن النظرة إلى البشر بإعتبارهم الهدف

[1] Bertin Alexandre ″ Pauvreté Monétaire, pauvreté non monétaire : une analyse des interactions appliquée a la Guinée″ Thèse de doctorat, université Montesquieu, Bordeaux IV-droit ,sciences sociales et politiques, sciences économiques et de gestion, France 2007 , p06.

النهائي للتنمية ظلت بعيدة المنال، لكن بحلول سنوات السبعينات أصبحت هذه النظرة تتضح شيئا فشيئا و إن إقتصر الأمر على الجوانب المادية فقط، إذ تميزت هذه الفترة بإهتمام الفكر التنموي بمعالجة أمـــرين هـــامين، أما الأول فيتعلق بظاهرة الفقر و عدالة التوزيع أما الثاني فيتمثل في العمل على ضمان الحاجات الأساسية لكل أفراد المجتمع ، و قد وجدت هاتين المسألتين دعما قويا من منظمة العمل الدولية و البنك الدولي، هذا الأخـــير ترجم مساعيه بإصدار أولى تقاريره حول "التنمية في العالم" سنة 1978 و الذي حدد من خلاله هدفين توأمين للتنمية هما : تسريع النمو الإقتصادي و تقليص الفقر.

عرف التطور الإيجابي للفكر التنموي إنحرافا في مساره خلال سنوات الثمانيات (80)بفعل تردي الأوضاع الإقتصادية العالمية و بالخصوص في الدول النامية، و لذلك فقد سميت هذه الفترة بـــ "العقد الضائع للتنمية"[*] و قد تم فرض المقاربة الإقتصادية من جديد كما في سنوات الخمسينات بهدف تقـــويم و إعـــادة الاســـتقرار لإقتصاديات هذه الدول و أصبح الإهتمام منصبا على برامج وسياسات التثبيت الإقتصادي و التكييف الهيكلي و هـــي برامج فرضتها مؤسسات (بريتون وودز Bretton Woods) تتميز بطبيعة إنكماشية منحازة لمصلحة رأس المال دون النظر إلى الآثار السلبية لهذه السياسات على الفئات الإجتماعية المختلفة لاسيما الفقيرة منها،في حين أن الهدف من برامج الإصلاح هذه هو تحسين أحوال الناس في كل مناحي الحياة و ليس مجـــرد تحقيـــق الإستقرار الإقتصادي و بذلك فقد أنصب الإهتمام خلال عقد الثمانينات على تحقيق التوازنات المالية علـــى حساب حياة البشر و رفاهيتهم[1].

إن تعاظم الأزمة الإقتصادية مطلع التسعينات و زيادة ضغطها أدى بالكثير من الدول النامية إلى الإنخراط في تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي يحددها صندوق النقد و البنك الدوليين، وكان مـــن بـــين النتـــائج الإجتماعية لهذه السياسات أن زاد انتشار الفقر و التفاوت و اللامساواة،و لذلك كان لزاما على المجتمع الدولي إعادة النظر في هذه السياسات و الإهتمام أكثر بالجوانب الإجتماعية للعنصر البشري و هو التوجه الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) الذي حاول أن يضع البشر في صلب عملية التنمية منذ عـــام 1985 عندما بدأ بالتعاون مع الجمعية الدولية للتنمية في عقد طاولات مستديرة نتج عنها إعلان إسطنبول 1985حول

---

[*]بدأ العقد الإنمائي الأول للأمم المتحدة عام 1961م و قد ركز بالأساس على مسألة تمويل التنمية،ودعا الدول الصناعية إلى تقديم ما نسبة 1%من دخلها الوطني للمساهمة في تمويل التنمية في الدول النامية.

[1]اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا(الأسكوا) " الفقر في غربي آسيا: منظور إجتماعي " سلســـلة دراســـات مكافحـــة الفقـــر (1) ، نيويورك1998،ص07.

"التنمية: البعد البشري" ثم إعـــلان سالزبورغ 1986 حول "التكييف و النمو مع التنمية البشـــرية"، إعـــلان بودابست عام 1987 حول "التنمية في عالم متغير" و إعـــلان عام 1988 حول "التنمية البشرية : الأهـــداف و الاستراتجيات في عام 2000" [1].

لقد سجلت سنوات التسعينات تحولا مهما في الفكر التنموي خاصة في شقه المتعلق بالفقر، بحيث أضحى هذا الأخير معادلة مهمة في السياسات الإقتصادية المطبقة من طرف الهيئات الدولية، كما سجلت هذه الفترة إعادة توجيه الأبحاث حـــول ظاهرة الفقر بالرغم من تواجدها على المستوى النظري و المفاهيمي، و أكسب تحليل هذه الظاهرة أهمية متجددة في الأدبيات المتخصصة و قد تســـارع معدل تراكمها و أصبحت المنهجيـــة الكـــمية التي تُعنى بقياس الفقر هي المهيمنة بدليل التعاون المسجل بين (أمارتيا سن Amartya Sen) و برامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) الذي تولد عنه أول تقرير حول "التنمية البشرية" في عام 1990 والذي يعتمد في جزء كبير منه على فكر (أمارتيا سن Amartya Sen) منذ سنة 1980[2].

إن تقرير التنمية البشرية لعـــام 1990 أضحى يمثل العمود الفقري لمختلف سياسات محاربة الفقر، هذا الأخير لم يعد يقتصر في تعريفه على الحرمان النقدي (المادي) بل يشمل أيضا التحصيل المنخفض للتعليم، الصحة المعتلة ،الحرمان من المعرفة، التعرض للمعاناة ،عدم قدرة المرء على ممارسة حقوقه السياسة و الإنسانية و حرمانه من الكرامة و الثقة و احترام الذات وانعدام حيلته.....الخ، و بذلك يتوسع مفهوم الفقر ليأخذ في الحســـبان الإعتبارات الإجتماعية و السياسية و الثقافية متجـــاوزا النظرة الأحادية البسيطة التي ترتكز على تـــراكم رأس المال، كما أن التوسع في إشكالية الفقر بهذه الاعتبارات يبين أن هذه الظاهرة لم تعد تعتمد على بعـــد واحـــد (Unidimensionnel) و هذا ما يتضح من خلال برامج التنمية المطبقة منذ سنوات. في ســـنة 1990 حـــدد البنك الدولي خطا للفقر المدقع (Ligne de pauvreté extrême) (01$/للفرد/اليوم) ثم دعمه بخط آخر للفقر المطلق (Ligne de pauvreté Absolue) (02$/للفرد/اليوم) و أُعتُبِر قياسا دوليا لتقييم مدى انتشار الفقر في العالم، بالرغم من تعرض هذا القياس للنقد الشديد إلا أنه لا يزال معتمدا على نطاق واسع جدا، بل أن أهداف الألفية التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000 إعتمدته لقياس الإنجاز و التقدم فيما يتعلق بالهـــدف

---

[1] القصيبي جورج "التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون" ندوة التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995، ص 84.

[2] Kanbur . R"Conceptual Challengers in Poverty and Inequality: one development economist's perspective" conference Cornell conceptual challenges in poverty and inequality,universityto cornell, April2002, p12.

الأول المتمثل في القضاء على الفقر المدقع و الجـــوع ، و مما سبق يتضح أن هناك توجيهين في تمييز الفقر ، الأول فقر نقـــدي يعتمد علـــى عدم كفاية الـــدخل الذي يسمح بحيـــاة كريمة و الثاني فقـــر متعـــدد الأبعـــاد (Multidimensionnelle) يحدد على أساس مجموعة من المؤشرات الإقتصادية و هو التوجه الذي ســـاد إلى غاية بداية الألفية الثالثة.

حلت الألفية الجديدة مصحوبة بحالة من القلق على المستوى الدولي بخصوص الفقر و اللامساواة بحيث أصبحت الهيئات الدولية أكثر وعيا بالطابع الأساسي لمحاربة الفقر و هو ما ترجمه مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر من سنة 2000 الذي صدر عنه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ، و قد تضمن هذا الإعلان "الأهداف الإنمائية للألفية" التي إشتملت على ثمانية أهداف رئيسية[*] و ثمانية عشر هدفا فرعيا و لكل هدف من الأهـــداف الفرعية إتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية تمكن من متابعة الإنجاز في المجال التنموي،و قد تمحورت الأهداف الستة الأولى حول الحد من الفقر في مدى زمني معين(بحلول2015) مع الإشارة إلى أن إطار الهـــدف الأول قد تمثل في القـــضاء على الفقر المدقع و الجوع [1]، كما تم اعتماد البنك الدولي في خطابه و مرافعاته حول الفقر المقاربة المطورة من قبل البرنامج الإنمـــائي للأمم المتحدة و بمشاركة الإقتصادي (أمارتينا سن) و ذلك بعد تأخر دام لأكثر من(10) عشر سنوات من خلال تقرير "التنمية في العالم 2001/2000 : شن هجوم على الفقر" [**].إذن إن هذا التقرير بالإضافة إلى أنه وسع مفهوم الفقر أكـــد كذلك على دور الهيئات و المؤسسات الدولية في محاربة الظاهرة مع الترويج لحقوق الإنسان.

---

[*]تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية في :

1-إستئصال الفقر و الجوع الشديدين ،2-تحقيق التعليم الإبتدائي الشامل،3-التأكيد على المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة،4-تخفيض نسبة الوفيات للأطفال دون سن الخامسة،5-تحسين الصحة الأمومية،6-مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية و أمراض أخرى،7-ضمان الإستدامة البيئية،8-تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.

[1]علي عبد القادر علي "توجهات الإصلاح الإقتصادي و العدالة الإجتماعية" مجلة بحوث إقتصادية عربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد38، الكويت2007، ص82.

[**]أنظر : تقرير"التنمية في العالم 2001/2000 : شن هجوم على الفقر"مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة2001.

الجدول رقم (01) : تطور الخطاب الدولي حول الرفاهية منذ الحرب العالمية الثانية

العشرية	تعريف الرفاهية	قياس الرفاهية
1950	الرفاهية الإقتصادية	نمو الناتج الداخلي الخام PIB
1960	الرفاهية الإقتصادية	نمو الناتج الداخلي الخام PIB
1970	الحاجات الأساسية + العمل	نمو الناتج الوطني الخام الفردي + الحاجات الأساسية
1980	الرفاهية الإقتصادية	الناتج الداخلي الخام الفردي + ظهور بعض المؤشرات غير النقدية
1990	التنمية البشرية / الاستطاعة	التنمية البشرية و الدعم
2000	الحقوق العالمية ، شروط الحياة ، الحرية	أهداف الألفية ، تحقيق الذات

المصدر:.Bertin Alexandre (2007) ,op cité, P11

2/تطور مفهوم التنمية البشرية في ظل التقارير السنوية للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD).

عُرِفَ عقد التسعينات بـــ"عقد التنمية" كونه سجل توافقا و إجماعا على الأهداف الحقيقية للتنمية،و لقد جاءت مقولة الأمم المتحدة المعنية بتخطيط التنمية لتؤكد ذلك " إن الناس في التسعينات ينبغي أن يوضعوا دون منازع في مركز التنمية، و أهم الأسباب التي تدعو إلى ذلك هو أن عملية التنمية الإقتـــصادية أصبحت تفهم بشكل متزايد على أنها عملية زيادة القدرات المتاحة للناس"[1] وبصدور العدد الأول من التقارير السنوية للتنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 تحققت قفزة نوعية في الفكر التنموي من حيـــث معالجتـــه للتنمية البشرية، إذ أنه بعد تطور مفهوم الموارد البشرية خلال الثمانينات من خلال التركيز على خلق و تنمية و تطوير القدرات و المهارات البشرية لإستخدامها في العملية الإنتاجية فإن التنمية البشرية قد اهتـــمت زيادة على ذلك بكيفية إستغلال هذه القدرات بإعادة بعث الشعار القـــائل بأن "الإنسان هو صانع التنمية و هـــو هدفها" مع ترك الباب مفتوحا للإجتهاد في مجال تشكيل القدرات البشرية وكيفية الإنتفاع منها، و على هذا

(1) Le programme des nations unies pour le développement humain (PNUD) " rapport mondial sur le développement humain 1990 " économica, Paris 1990,p67.

الأســـاس فإن مفهوم التنمية البشرية الذي يقترحه برنامج الأمـــم المتحدة من خلال تقاريره السنوية يعـــرف تعديلات دورية و متتالية منذ سنة 1990 [1].

لقد ركـــز تقرير التنمية البشرية لعام 1990 على توسيـــع الخيارات المتاحة أمام الناس و قد عرّف التنمية البشرية بأنها «عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، من حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود و تتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة هي: أن يحي الناس حيـــاة طويلة خالية من العلل، و أن يكتسبوا المعرفة، و أن يحصلوا على المـــوارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، و ما لم تكن هذه الخيـــارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفـــرص الأخرى ستبقى بعيدة المنال، بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بهـــا الكثير من الناس و هي تمتـــد من الحريات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعيـــة إلى فـــرص الخَلق و الإبداع و استمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، و ضمان حقوق الإنسان. للتنمية البشرية جانبان الأول هو تشـــكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة و المعرفة و المهارات، و الثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما بالتمتع بوقت الفراغ أو في الأغـــراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية و الإجتماعية و السياسية و مـــا لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصـــلة طبيعية » [2].

في تقرير التنمية البشرية لعام 1991 إستهدفت التنمية البشرية توسيع خيارات الناس لجعل التنميـــة أكثـــر ديمقراطية، و ركـــزت إلى جانب الخيارات الأخرى على ضرورة أن يحصل كل إنسان على فرصة المشـــاركة بالكامل في قرارات المجتمع و أن يتمتع بالحريات الإنسانية و الإقتصادية و السياسية كما إهتمـــت بتمويـــل التنمية. أما في تقرير عام 1992 فقد تم التأكيد على الطابع الأممي لمفهوم التنمية الذي يهتم بمآزق النـــاس في الشمال كما يهتم بحرمان الشعوب في الجنوب ، و قد تم في هذا التقرير صياغة مفهوم التنمية بشكل جديـــد بحيث أصبحت « التنمية البشرية فكرة أوسع و أشمل فـــهي تغطي جميع إختيارات الإنسان و في كل المجتمعات

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية "التنمية البشرية في الوطن العربي" بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و اللجنـــة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت 1995، ص89.

[2] P.N.U.D,(1990), op cite, p10.

و في جميع مراحل التنمية فهي توسع حوار التنمية بمجرد مناقشة الوسيلة إلى مناقشة الهدف النهائي، فهي تهتم بالنمو الإقتصادي بقدر ما تهتم بالتوزيع، و تهتم بالاحتياجات الأساسية بقدر ما تهتم بالشريحة الكاملة للتطلعات الإنسانية، و تهتم بمآزق الناس في الشمال بقدر ما تهتم بحرمان الناس في الجنوب. لا تبدأ التنمية البشرية بأي نمط سبق إعداده، إنها تستمد إلهامها من الأهداف البعيدة المدى لأي مجتمع، و هي تنسج التنمية حول الناس و ليس حول التنمية » [1].

جاء تقرير 1993 ليوسع مفهوم المشاركة الشعبية في جميع المجالات و قد تم تعريف التنمية في ضوء ذلك بأنها « تنمية الناس من أجل الناس و بواسطة الناس»[2] و قد أرادت الأمم المتحدة بهذا التقرير أن تدفع الشعوب إلى المشاركة في الأحداث و العمليات التي تتمحور حولها مما يستلزم بناء الكثير من مؤسسات المجتمع المدني القديمة و يلزم إنشاء مؤسسات جديدة، أما تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 فقد استطلع الحدود الجديدة للأمن البشري، فباعتبار أن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات، فإنه يجب أن يكون باستطاعة الناس أن يمارسوا اختياراتهم في مأمن و حرية، أي أن الأمن البشري يعني التحرر من الخوف و من الحاجة. في حين قد ركز تقرير سنة 1995 على وضع المرأة بالنسبة للرجل، و أكد على حالة اللامساواة التي يعرفها العالم ما بين الرجل و المرأة موضحا على أنه بالرغم من أن نصف المجتمع البشري مشكل من النساء من حيث الكم، إلا أن المرأة لا زال نصيبها من الدخل و فرص العمل و الخدمات و غيرها متدنيا مقارنة بالرجل، و هو أمر لا ينطبق على الدول النامية فقط و إنما الدول المتقدمة كذلك، كما طور برنامج الأمم المتحدة في هذا التقرير مفهوم التنمية البشرية المستدامة و التي تعني «توسيع نطاق إختيارات الناس و زيادة قدراتهم من خلال تكوين رأس المال الإجتماعي اللازم لتلبية إحتياجات الأجيال الحالية بصورة منصفة قدر الإمكان دون أن يكون ذلك على حساب احتياجات الأجيال القادمة» [3].

في عام 1996 ركز تقرير التنمية البشرية على مسألة النمو الإقتصادي و علاقته بالتنمية البشرية مؤكدا على مقولة "النمو باتجاه التنمية" مشددا على تحرك المفهومين باتجاه واحد و بكل قوة، و قد أوضح هذا التقرير

---

[1] مركز دراسات الوحدة العربية (1995)، مرجع سابق، ص91.

[2] المرجع السابق، ص91.

[3] اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) "الفقر في غربي آسيا : منظور إجتماعي" سلسلة دراسات مكافحة الفقر ، نيويورك 1997 ص10.

أولويات الفقراء المتمثلة في زيادة الدخل و في الحصول على الغذاء المناسب و مياه مأمونة، إضافة إلى الرعايـــة الصحية و التعليم و وسائل النقل و المأوى المناسب و الحياة الآمنة و الوظائف المنتجة،بالإضافة إلى الاحتياجات غير المادية مثل حرية الحركة و الكلمة و عدم الاستغلال و المشاركة الإجتماعية و السياســـية و الثقافيـــة في المجتمع،كما تضمن مفهوم التنمية البشرية في هذا التقرير خمسة أبعاد هي: التمكين، التعاون، العدالة، الاستدامة و الأمن. في حين نجد أن تقرير عام 1997 قد اهتم بمناقشة مشكلة الفقر على المستوى العالمي ، و في البلـــدان النامية بصـــفة خاصة، و ذلك بعد تأكيد قمة كوبنهاجن على إلتزام الدول المشاركة بهدف القضاء على الفقر، و قد قام هذا التقرير بدراسة مقاييس الفقر، كما قام برصد حصيلة التنمية البشرية في البلدان النامية بعد مرور حوالي أربعين (40) سنة من بداية التجربة التنموية، ثم جاء تقرير عام 1998 ليركز الإهتمام علـــى الأنمـــاط الإستهلاكية المختلفة ليبين تنوعها وكيفية ربطها بمستويات المعيشة.أما تقـــرير التنمية لسنة 1999 فقد بحث في مكانة التنمية البشرية في إطار العولمة، كما تطرق إلى التكنولوجيا الجديدة والسباق نحو عالم المعرفة، إضافة إلى التضامن في الإقتصاد العالمي،و في الأخير حاول هذا التقرير الحث على تطبيق سياسات وطنية تجعل العولمة في خدمة التنمية البشرية [1].

مرة أخرى عاد تقرير التنمية البشرية لعام 2000 ليؤكد الإهتمام من جديد بحقوق الإنسان و المكافحة من أجل الحرية و التأكيد على الديمقراطية لأجل توفير و إعطاء الإنسان وسائل مكافحة الفقر لينتهي التقرير إلى أن التنمية البشرية مبنية و مؤسسة على الحقوق الفردية، أما تقرير سنة 2001 فقد إهتمت الأمم المتحدة من خلاله بالتكنولوجيا ومدى مساهمتها في التنمية البشرية و بكيفية إتاحتها و توظيفها للحد من الفقر، ثم جاء تقرير سنة2002 بمفهوم الحوكمة الديمقراطية و أكد على جعلها في خدمة التنمية البشرية كما أكد هذا التقرير على تعميق الديمقراطية على المستوى العالمي[2].

أعادت الأمم المتحدة سنة 2003 التأكيد و تعاهد الأمم على أهداف الألفية و إنهاء الفاقة البشرية، بحيث أوضـــحت في هذا التقرير أهم التحديات التي تواجهها في سبيل ذلك، مع العمل على تحســـين صحـــة الناس

---

[1] أنظر تقارير التنمية البشرية لسنوات : 1996،1997،1998،1999

-(UNPD)"Rapport Mondial sur le développement humain"économica-Paris:1996,1997,1998,1999.

[2] أنظر تقارير التنمية البشرية لسنوات : 2000،2001،2002

-(UNPD)"Rapport Mondial sur le développement humain" de Bock-université de Bruxelles, 2000, 2001,2002.

و تعليمهم، و وضع سياسات عامـــة لضمان الاستدامة البيئية ، و في آخر التقرير أشارت الأمم المتحـــدة إلى إلتزام الدول الغنية للمساهمة في انجاز أهداف الألفية.في سنة 2004 عرفت التنمية البشرية ولوج موضوع الحرية الثقافية في النقاشات الدولية و قد جاء شعار الأمم المتحدة في هذا التقرير"الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع" بحيث حاول التقرير الربط بين الحرية الثقافية و التنمية البشرية مع الإشارة إلى أهم التحديات و المعوقات و المتمثلـــة أساسا في الهيمنة الثقافية و العولمة، كما اقترح التعددية الثقافية لبناء عالم أكثر تفتحا، كما تطرق التقرير الموالي لسنة 2005 إلى اللامساواة على المستوى الـــدولي و نكسات التنمية البشرية في القرن الواحـــد و العشرين ، و لتقليص الفجوة بين العالمين الشمالي و الجنوبي أكدت الأمم المتحدة على التعاون الدولي و تقديم المساعدات و المعونات، إضافة إلى تمكين التجارة الدولية و تحقيق الأمن للمساهمة في تحقيق أهداف الألفية [1].

تميزت الموضوعات المناقشة في مطلع الألفية الثالثة من قبل الأمم المتحدة بالتنوع ، فبعد الحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان، ثم التكنولوجيا و الحرية الثقافية إضافة إلى عدم المساواة بين الدول تطرق تقرير سنة 2006 لموضوع لا يقل أهمية عن المواضع السابقة و هي مشكلة المياه و الصرف الصحي، إذ عكف التقرير على تناول مشكلة ندرة المياه و المخاطر المترتبة على إستهلاك المياه الملوثة ، كما أشار التقرير إلى العجز المسجل في الربط بقنوات الصـــرف الصحي لاسيما في الدول الفقيرة ، كما أشار كذلك إلى تسيير المياه الدولية لجعلها تعمل لصالح التنمية البشرية [2].دائما في خضم إثارة موضوعات الساعة عرج التقرير السنوي لعام 2008/2007 على التحدي المناخي في القرن الواحد و العشرين و كيفية مجابهة تغيير المناخ من خلال التضامن الإنساني و التعاون الـــدولي لكن في عالم منقسم و غير متكافئ الإمكانيات[3].و في آخر تقرير للتنمية البشرية عام 2009 عالجت الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي موضوع تنقل الأشخاص و كيفية تعزيز التنمية مؤكدة على الحرية في التحرك و الهجرة من بلد لآخر مع ضمان و كفالة الحقوق الإنسانية للمهاجرين[4].

---

[1]أنظر التقارير السنوية:

-البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،تقرير التنمية البشرية للأعوام،2003،2004،2005، مطبعة كركي،بيروت،لبنان.

[2]أنظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "تقرير التنمية البشرية لعام 2006"مركز معلومات الشرق الأوسط (MERIC)، القاهرة2006.

[3]أنظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "تقرير التنمية البشرية لعام2008/2007"مطبعة كركي، بيروت، لبنان، 2008.

[4]أنظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "تقرير التنمية البشرية لعام 2009"مركز معلومات الشرق الأوسط (MERK)، القاهرة، 2009.

3/ الفقر البشري و مؤشر التنمية البشرية.

عُرّفَت التنمية البشرية كما رأينا و منذ العدد الأول من التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 بأنها توسيع نطاق الخيارات أمام النـــاس، و من أهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويـــلة و صحية، و التعليم و التمتع بمستوى معيشي لائق، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنســـان الأخرى المكفولة و مختلف مكونات إحترام النفس، و إذا كانت التنمية البشرية كذلك فإن الفقر مـــن هـــذا المنظور يعني « إنعدام الفرص و الخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية » أي أن الفقر هو الحرمان من خيارات العيش اللائق، فالفقـــر يمكن أن يعني أكثر من مجرد الإفتقار إلى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي، فيمكن أن يعني الحرمان من الفرص و الخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية مثل العيش حياة طويلة يتمتع فيهـــا المـــرء بالصحة و القدرة على الإبداع و التمتع بمستوى معيشي لائق ، و بالحرية و الكرامة و احترام الـــذات و احترام الآخرين (PNUD 1997.P15).

إن مقاربة التنمية البشرية في تعريف الفقر هذه تعكس الرؤية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة التي إعتمدت في جوهرها على مفهوم متعدد الأبعاد (Multidimensionnel) في صورة مركبة من عناصر مادية وإقتصادية و أخرى معنوية وكيفية، و قد اصـــطلح على هذا الإطـــار المفاهيمي الجديـــد للفقر بـــ (الفـــقر البشري la Pauvreté Humaine) أو فقر الحياة و الفرص، بحيث إعتبره تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 بأنه أكثر مفاهيم الفقر إتساعا و إلماما كونه يسمح بدمج كل أبعاد و أشكال الفقر التي يمكن أن تواجه البشرية [1]،كما أن دليل الفقر البشري يعتمد نفس أبعاد دليـــل التنميـــة البشـــرية المقتـــرح ســـنة 1990(HDI) (Human Development Index) و هـــو يقوم على ثلاث مكونات أساسية هي : توقع الحياة عند الولادة للتعبير عن المستوى الصحي للفرد، و مستوى تعلم الكبار و نسبة القيد في مراحل التعليم كتعبير مركب عـــن المســـتوى التعليمي، و متوسط دخل الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي كتعبير عن مستوى الدخل.

في سنة 1995 تضمن تقرير التنمية البشرية دليلا آخرا جديدا لقياس الانجاز المحقق عن طريق المساواة بـــين الرجل و المرأة من حيث القـــدرات الأساسية التي يقيسها دليل التنمية البشرية، أي أن دليل هذا الأخير معدلا

---

(1) Dialo.Omar " trois essais sur la croissance, la pauvreté et les propriétés cycliques de la politique budgétaire " thèse de Doctorat en sciences économiques, centre d'études et de recherches sur le développement international (CERDI), université d'Auvergne 2006, p147.

بمستوى مراعاة المساواة بين الجنسين و أطلق على هذا المؤشر دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس(GDI) (Gender Related Development Index).

كـــما تضمن هذا التقرير مقياسا آخرا لمعرفة مستوى مشاركة المرأة من المجالات السياسية و الإقتصـــادية و الإجتماعية بحيث تمثل مختلف الجوانب لتمكين المرأة من نيل حقوقها في تلك المشاركة وقد سُمِيَ هذا المؤشر بمقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (GEM) (Gender Empowerment Measure).

المبحث الثالث : أهم المقاربات المعتمدة في تحليل الفقر.

بعودة الإهتـــمام بقضايا الفقر و محاربته لاسيما في إطار التطورات الحديثة في الفكر التنمـــوي أكســـب موضوع الفقر أهمية متجددة في الأدبيات الإقتصادية و ظهرت منهجيات و نظريات كثيرة و متعددة لمعالجـــة الظاهرة، و لعل أهم المقاربات المتعمدة في ذلك يمكن تلخيصها في ثلاث مدارس أساسية:

مدرسة الرفاهية (l'Ecole de Bien être "Welfariste").

مدرسة الحاجات الأساسية (l'Ecole des Besoins de Base).

مدرسة الاستطاعة (المقدرة) (l'Ecole des Capabilités).

المطلب الأول : مدرسة الرفاهية (l'Ecole Welfariste).

ترتكز هذه المدرسة في تحليلها للفقر على نظرية الرفاهية لأن ما يفتقده الفقير في نظرهـــا هـــو"الرفاهيـــة le Bien être"، و أن هـــذه الأخيرة مبنية على مفهـــوم "المنفعة l'Utilité" و قد عرّفنا المنفعة سابقا بأنهـــا «مقدار الإشباع و الرضا أو اللذة جراء استغلال منتوج معين»، و باعتبار أن قياس المنفعة صعب للغاية فقـــد إهتدى أصحاب هذا الطرح إلى استخدام المنهج النقدي التقليدي الذي يعتمد القياس المادي للرفاهية أو مـــا يسمـــى "بالفقر النقدي la Pauvreté Monétaire" باستعمال الدخل أو الإنفاق الإستهلاكي كونها أفضل معبر عن مستوى الرفاه[1] لأن طبيعتهما النقدية تعكس قيمة المنفعة للمنتجات الاستهلاكية بشكل يكون أقرب إلى الواقع، و قد اعتبر هذا المنهج بأنه « المنهج النقدي الكلاسيكي للفقر يعرف الأفراد الذين هم في وضـــعية الفقر على أساس لا كفاية في دليل نقدي، و النظرية المرتبطة ضمنيا بهذا المنهج هي المنفعة، و التي هي مرتكزة من الناحية النظرية على مقياس المنفعة ، و من الناحية العملية على إستخدام الدخل أو نفقات الاستهلاك بمقاربة

(1) Amba pour Samual "Pauvreté Multidimensionnelle au Congo : une approche non monétaire" document de travail ,TD n°13/2006, bureau d'application des méthodes statistiques etinformatiques (BAMSI),Congo2006, p03.

للرفـــاهية ، و عليه فإن معيار الفقر في هذا المنهج هو الدخل ، و الفقر يفهم علـــى أنـــه لا كفايـــة الرفـــاه الإقتصادي»[1].

إن المقاربة النقدية تسمح بقياس الرفاهية بمقياس مادي يعرف على أساس مقدار من المال اللازم مع افتراض الأرباح عند مستوى معين من الأسعار للحصول على مستوى معين من الإستفادة ، و من ثم فإنه بالإمكـــان مقارنة و تقييم مستوى رفاهية الأفراد و الأسر من خلال مقارنة مستويات إنفاقهم ، لكن لإعتبارات مفاهيمية و أخرى تطبيقية فإنه يفضل إستخدام الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لقياس الفقر في البلدان النامية ، في حـــين يستخدم الدخل كمؤشر للقياس في الدول المتقدمة [2].

لقـــد حاول (مارتن رفاليون Martin Ravallion) إيجاد سند نظري في إطار نظرية الرفاه الـــتي تعتمـــد على نظرية المستهلك بحيث قال « يتواجد الفقر في مجتمع ما إذا لم يستطع فرد أو أسرة الوصول إلى حد ما من مستوى المعيشة المقبول في المجتمع »، كما عرّف "خط الفقر Seuil de Pauvreté" [*] بأنه « التكلفة النقدية لفرد معين في زمان و مكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي»[3]، و قد حاول رفاليون قياس مستوى الرفاهية بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك ، بحيث تشمل هذه الدالة على أبعاد متنوعة للرفاهة ، و بذلك فإن الفقراء هم الأشخاص الذين يعيشون تحت مستوى أدنى معين للرفاهية العامة، و على هذا الأساس فقد فرّق بين خطين للفقر ، الأول مطلق ذو قيمة حقيقية ثابتة في الزمان و المكان ، و الثاني نسبي يتغير مع تغيير مســـتويات المعيشة[4].

بالرغم من أن المقاربة النقدية الكلاسيكية (l'Approche monétaire traditionnelle) لتحليل و قياس الفقر الأكثر إنتشارا و الأوسع إستخداما من طرف البنك الدولي لتحديد عتبة الفقر (خط الفقـــر) ، إلا أنهـــا تعرضت إلى الكثير من الانتقادات لاسيما من طرف الإقتصادي الشهير الحائز على جائزة نوبل في الإقتصـــاد سنة 1998 ، (أمارتيا سن Amartya Sen) ، بحيث يعتبر هذا الأخير (سن Sen 1999) أول من أدخل و فسّر

---

(1) Fusco Alessio(2005), op cite, p30.

(2) اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) "الفقر و طرق قياسه في منطقة الإسكوا (ESCWA) : محاولة لبناء قاعـــدة بيانـــات لمؤشرات الفقر" الأمم المتحدة، نيويورك2003، ص25.

(*) سوف نعود و نتطرق بالتفصيل لمفهوم خط الفقر لاحقا.

(3) Martin Ravallion "Comparaison de la pauvreté : Concepts et méthode"étude sur la mesure des niveaux de vie, document du travail n°22, banque mondial, Washington 1996, p03.

(4) علي عبد القادر علي"الفقر : مؤشرات القياس و السياسات"المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 04، الكويت 2002،ص04.

فكـــرة الرفاهية (laNotion de Welfarisme)، غير أن (مونغـــا Mongin و داسبريمو D'Aspremont) (1998) قد أشارا إلى أسبقية (هيكس Hicks) في تناول مصطلح (Welfarisme) سنة 1959[1].هذا و قـــد تمحورت أغلب الانتقادات حول تجاهل الرفاهيين للأبعاد المتعددة للفقر و اكتفائهم بالتعبير النقدي، إضافة إلى مقارنة المنفعة فيما بين الأفراد (الأشخاص) بحيث يعتبر أن "الخصائص الشخصية والحاجات تكـــون مـــتغيرة، العائلات كذلك تختلف في الحجم و التركيب، و الأسعار تتغير مع الزمان و المكان "و على هذا الأساس فقد انتقدت المقارنة باعتبارها ذات بعد أخلاقي و قد خلص إلى أن " لا يبدو إن كان علينا تقبل المستوي الحقيقي للمنفعة المحسوس من قبل الأفراد كمتغير أخلاقي لأن شخص غني صعب التشبع سيكون منظورا على أنه أقل سعادة من شخص فقير سهل التشبع، و بتعبير آخر لماذا غني مشتك سيكون مقيما بأنه أكثر فقرا من ريفـــي سعيد "[2].

المطلب الثاني : مدرسة الحاجات الأساسية(l'Ecole des Besoins de Base).

قد ظهرت هذه المدرسة بصورة أكثر وضوحا إبان سنوات السبعينيات كرد فعل على المقاربـــة النقديـــة كونها لا تهتم بالمنفعة بقدر ما تهتم بتلبية الحاجات الأساسية ، فهي تهدف إلى إمداد الطبقات المحرومة بالســـلع المادية و الخدمات الأساسية الضرورية و لا يشترط أن تكون هذه الحاجات من مكونات الرفاهية الإقتصادية، بالرغم من ظهورها المتأخر نوعا ما إلا أن الامتداد التاريخي في الفكر الإقتصادي لهـــذه المدرســـة يعـــود إلى الإقتصادي (سيبوم راونتري S.B.Rawntrée)من خلال دراسته الكلاسيكية عن الفقر التي نشرها عام 1901 بحيث يعتبر أول من صاغ فكرة الحاجات الأساسية[3]،كما أنه يعتبر أول من اقترح تعريفا لمستوي الاستهلاك الأدنى مستفيدا من تجارب أنصار المذهب التغذوي (les Nutritionnistes) و ذلك في نهاية القـــرن التاســـع عشر،بحيث إستطاعوا أن يؤسسوا لوائح إطعامية نموذجية معيارية إنطلاقا من حد أدني حراري أو طاقوي يومي معدل حسب السن، الجنس، و طبيعة النشاط، و بذلك فقد حددت اللائحة الإطعامية النموذجية المناسبة لكل حالة و بأسعار السوق الدنيا. بما أن راونتري لم يكن يملك أساسا علميا لقياس الحاجات الأساسية غير الغذائية

(1) Agence Française de développement (AFD) (2006), op cité, p24.
(2) A.F.D (2006), op cité, p25.
(3) Louis Marie Asseli ,Anyck Dauphin "Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel" direction études et formation, centre canadien d'étude et de coopération internationale (CECI),Québec2000, p07.

فإنه كان لزاما عليه إضافة مبلغا جزافيا لنفقات التغذية القاعدية ليحصل على خـــط الفقر المطلق و عليه يكون أول من عرف مفهوم الفقر المطلق و أول من قام بقياسه على أساس علمي[1].

وفق الطريقة التي بادر بها راونتري تُعَرَّف الاحتياجات الأساسية بأنها تلك « الاحتياجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي» أما الفقراء فهم «الأشخاص الذين لايستطيعون مقابلة تكلفة حزمة معينة من السلع التي تشتمل على سلع غذائية إستنادا على معايير التغذية و محتويات السلع من عناصر التغذية »[2] و من هـــذا المنظور فإن الفقر يتمثل في « كمية المبالغ النقدية المقبولة إجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء و استمرار الكفاءة البدنية »[3] و عليه فإن خط الفقر يتحدد بتكلفة سلة السلع و الخدمات التي تمثل الإحتياجات الأساسية و ذلك لكل زمان و مكان.

حسب (ديستريمو و سلامة Déstrémau et Salama 2002) فإن رؤية هذه المدرسة لظاهرة الفقر تتعدي البعد الإقتصادي إلى البعد الأخلاقي كونها تهتم بظروف و شروط حياة الإنسان المتمثلة أساســـا في التغذيـــة، الصحة ، التربية ، السكن و غيرها، و من ثم فقد وُصف هذا الفقر بأنه "فقر شروط الحياة La Pauvreté des Conditions de Vie" أو "فقر الوجود La Pauvreté d'existence "[4] أي أن إستراتجية الاحتياجـــات الأساسية قد توسعت خاصة بعدما اعتُمِدَت هذه الطريقة من طرق منظمة العمل الدولية عندما أقتُرِحَت سنة 1976 مقياس الاحتياجات الأساسية لقياس كفاءة عملية التنمية ليضم هذا المقياس عناصر أساسية أخرى إضافة إلى الدخل و الاستهلاك، لاسيما تلك المتوفرة بصفة جزئية أو كليـــة خارج آليات السوق كالتعليم و الصحة، السكن و صرف المياه [5].

لقد تعرضت هذه المدرسة هي الأخرى إلى عدة انتقادات أهما ماتعلق بصعوبة قياس و تحديد الحاجـــات الأساسية القابلة للتغير و التباين من شخص إلى آخر و حسب الزمان و المكان. إستنادا على هذه النقطة فقـــد حاول (أبراهام ماسلو A.Maslow) سابقا التأكيد على تلبية الحاجات و التطور الإنساني للتحرك نحو تحقيق

---

(1) مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص54.

(2) علي عبد القادر علي (2002)، مرجع سابق، ص05.

(3) النجفي سالم توفيق،أحمد فتحي عبد الحميد"السياسات الإقتصادية الكلية و الفقر: مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"مركز دراسات الوحـــدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2008، ص39.

(4) Amba pour Samual (2006), opcité, p04.

(5) مكتب العمل الدولي"الإتجاهات العامة و المداخل : لمحة عامة"رزمة تدريبية متعددة الوحدات حول النوع الإجتماعي و الفقر و الإســـتخدام، الوحدة التدريبية الأولى، جنيف1999، ص25.

الذات بغية إدخال نزعة إنسانية ضمن نطاق التحليل الإقتـــصادي، و قـــد صنف ماسلو الحاجات على شكل هرمي وفق نظرية تحفيزية ينظر من خلالها إلى الإنسان إزاء حاجاته الأساسية بدءاً من الحاجات المادية المرتبطة بالبقاء و التي تشمل على الغذاء، الشراب، الملبس، السكن، وكل ما يتصل بهذه الحاجات، لينتقل إلى الحاجـــة إلى الأمـــن ثم الحب ثم التقدير، و بعد ذلك ينتقل مرة أخـــرى إلى الحاجة إلى المعرفة و أخيرا تحقيـــق الذات . فالحاجات الأربع الأولى هي شخصية أساسية (حاجات حرمانية) تؤدي إلى الإستقرار الإجتماعي بحيث يمكن إشباعها، أما الحاجات الثلاث الأخرى فهي حاجات إجتماعية و عقلية (حاجات نمائية) و هي المحركة لقوى الإبداع التي تتضمن نموا في الأمور الشخصية التي تنعكس على التغيرات الكلية للمجتمع [1].

الشكل رقم (05): تصنيف الحاجات حسب ماسلو.

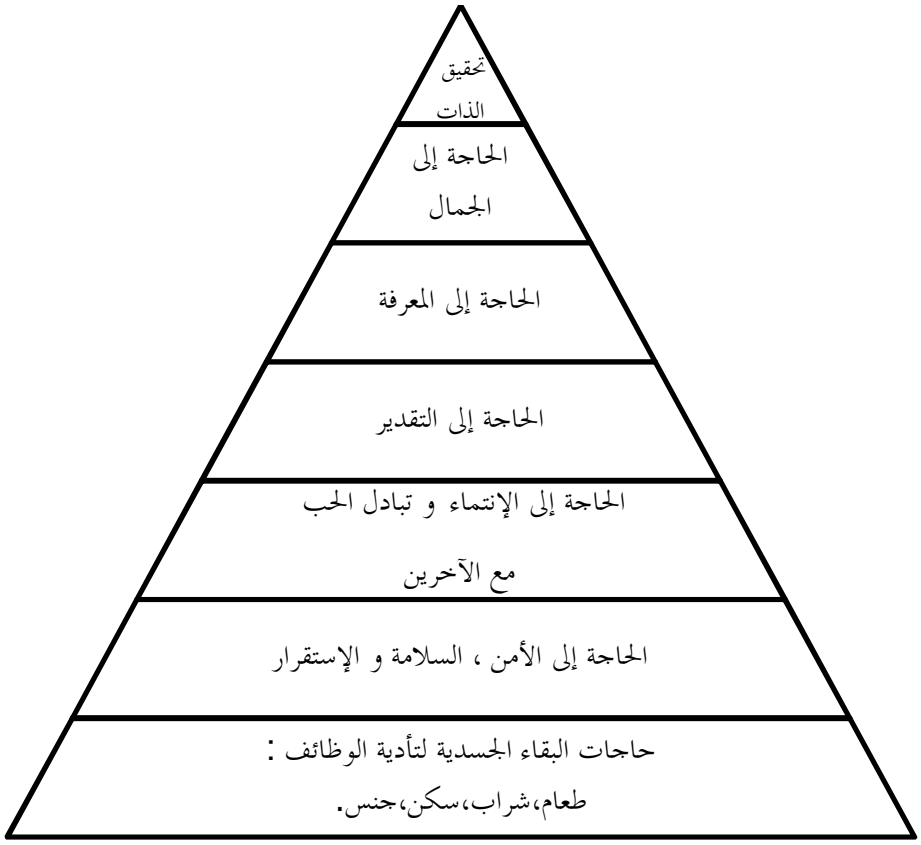

المصدر : منصور أحمد إبراهيم (2007) ،مرجع سابق،ص223.

[1] منصور أحمد إبراهيم(2007)، مرجع سابق، ص223.

المطلب الثالث : مدرسة القدرات (الاستطاعة) Ecole des capabilities/ Capacités.

إن الشيء المفقود عند الفقراء بالنسبة لهذه المدرسة لا يتمثل في المنفعة أو الحاجات الأساسية، و إنما يتعلق الأمـــر بالمؤهلات (Habilités) أو ما يســـمى بالقدرات الإنسانية (les capacités humaines) بحيث تعتمد هـــذه المدرسة في مناقشـــاتها التنموية على مقاربة المقـــدرة (l'approche par les capabilités) ، و قـــد ظهـــرت في الثمانينات من القرن الماضي من طرف الإقتصادي الهندي الأصـــل(أمارتيا سن Amartya Sen) و هي تحمـــل في آن واحد إضافة إلى إطارها النظري بُعد نقدي لجميع المقاربات الأخـــرى المعنيـــة بتقيـــيم الرفاهية[1]، و هو بذلك يتجاوز المنظور الضيق للتنمية الذي يختزلها في مجرد نمو للناتج الـــوطني، أو زيـــادة في متوسط دخل الفرد، أو التصنيع أو تحديث اجتماعي، بل يتعـــدى إلى توسيع خيارات و حريات البشر الـــتي تعتمد على أبعاد أخرى مثل الصحة و التعليم، الحقوق السياسية و المدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في مختلف المناقشات الخاصة بالقضايا العامة.

يعتبر كتاب "التنمية حرية" تلخيـــصا لأهم مساهمات (أمارتيا سن Amartya Sen) في مجـــال التنمية، إذ تتلخص الفكرة المحورية لهذه المساهمات في أنه يمكن النظر إلى التنمية على أنها « عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر» و عليه فإن مفهوم التنمية كعملية لتوسيع خيارات البشر و هو نفس التعريف الذي اعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) عام 1990 كما رأينا سابقا يستند على الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس كهـــدف للرفاه الإجتماعي. إن هذا الطرح النظري الجـــديد و البديل الفلسفي يُعرف بمقـــاربة "الإستطاعة" أو "المقدرة" التي تُولي الإهتمام إلى توسيع مقدرة الناس ليحيوا حياة يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها، فمعنى مفهوم الحرية ينطوي على " العمليات التي تسمح بحرية اتخاذ القـــرار" و في ذات الوقت على مختـــلف " الفرص الواقعية " التي تتوفـــر للناس حسب ظـــروفهم الشخصية و الإجتماعية، أي الحريات الحقيقية المتاحة للناس و التي تجعل في إستطاعتهم القيام بمختلف الأفعال و الوظائف التي تمكنهم من تحقيق نوع الحياة المرغـــوب فيها، بحيث تتراوح "الإستطاعة" مابين أهداف أولية و أساســـية و أخرى راقية و أكثر تعقيدا[2].

---

(1) A.F.D (2006), op cité, p28.

(2) علي عبد القادر علي (2008) "التطورات الحديثة في الفكر الإقتصادي التنموي" مجلة جسر التنمية، العدد 26، المعهد العربي للتخطيط،الكويت 2008، ص17.

لقد حاول (سن Sen) وفق منهج الإستطاعة طرح فكرة جوهرية تتمثل في رؤية الحياة على هيئة وظائف متصلة داخليا تتضمن كينونة الفرد و فعله،حيث تكون الإنجازات متطورة كمتجه لهذه الوظائف التي بالإمكان أن تتغير، كأن يتمتع الفرد بتغذية ملائمة إلى إنجازات راقية كالمشاركة الفعالة في حياة المجتمع و كاحترام الذات[1]، و قد قدم (سن Sen) شرحا لمفهوم "قدرة الوظيفة" بقوله « تمثل مختلف توفيقات الوظائف (الوجود و الفعل) التي يمكن لأي شخص بلوغها، إذن القدرة هي لعبة متجهات الوظائف التي تعكس حرية أي شخص في بلوغ نمط حياة آخر »[2].

بالنظر إلى أن التنمية كعملية لتوسيع الخيارات فإن مفهوم الفقر من هذا المنطلق بالنسبة لـ(سن Sen) هو « نقص أو عدم كفاية في القدرات الوظيفية الأساسية السانحة لتحصيل بعض الحدود الدنيا المقبولة بالنظر إلى المعايير الإجتماعية »، أي عدم كفاية الفرص التي يتوفر عليها الأفراد لتحقيق ما يودون تحقيقه حتى و لو كان على مستوى الاحتياجات الأساسية[3]، و بهذا يكون الفقير هو ذلك الشخص غير القادر على تحقيق و تنمية مجموعة من المتاحات الممكن استخدامها لتحقيق تطلعاته. إذن الفقر وفق منهج القدرات لا يُختزل في بعد واحد (Unidimensionnelle) المتمثل في عدم كفاية في الدخل أو عجز في المحصلات النفعية الممثلة للرفاهية الإقتصادية، و إنما يوسع إلى أبعاد متعددة (Multidimensionnelle) تتمثل في مجملها بأنها « عدم كفاية القدرات المتاحة و المستثمرة لتحقيق مشاريع الحياة الفردية »، يقول (سن Sen) في هذا المجال « من الأجدر أن يُعتَبَر الفقر كحرمان من القدرات الأساسية أَولى من اعتباره ببساطة كدخل ضعيف، الحرمان من القدرات الأساسية يتجسد في فنائية جد مبكرة ، في سوء تغذية ، في مرض مزمن ، في ضعف مستوى القدرة على القراءة و الكتابة و في مشاكل أخرى »[4]. على غرار بقية المقاربات فإن إستخدام مقاربة الإستطاعة في الحكم على الحالة الإجتماعية من وجهة نظر رفاهية الإنسان سوف يتطلب تحديد أوزان صريحة لتقييم مختلف مكونات الحياة الكريمة مثل الصحة، التغذية، التعليم، المسكن،الأمان و المشاركة، شأنها شأن بقية المقاربات كما تتعرض إلى صعوبات جمة في التطبيق عند قياس مكونات "الإستطاعة" مما يحول دون صياغة مؤشر تجميعي. و في هذا المقام قد حاول برنامج الأمم المتحدة الانمائي (PNUD) تطوير مؤشر للتنمية البشرية في إطار تقريره السنوي

---

(1) Sen Amartya Kumary "From Incom Inequality to economic Inéquapity" southern economic journal,October 1997.vol64.n°02,southern,Economic .Association, pp384-401.

(2) Sen Amartya Kumary (1997), op cite, p 386.

(3) A.F.D (2006), op cité, p48.

(4) A.F.D (2006), op cité, p49.

لعام 1990، و هو محاولة لصياغة مؤشر تجميعي لمفهوم القـــدرة بحيث يتكون هذا المؤشر من الدخل الحقيقي للفرد (القدرة على تحقيق مستوى المعيشة)، العمر المتوقع عند الولادة (إستطاعة الحياة الصحية)، و نسب التعليم (إستطاعة المعرفة)[1].

الشكل رقم (06): التوسع التدريجي لمفهوم الفقر منذ السبعينيات

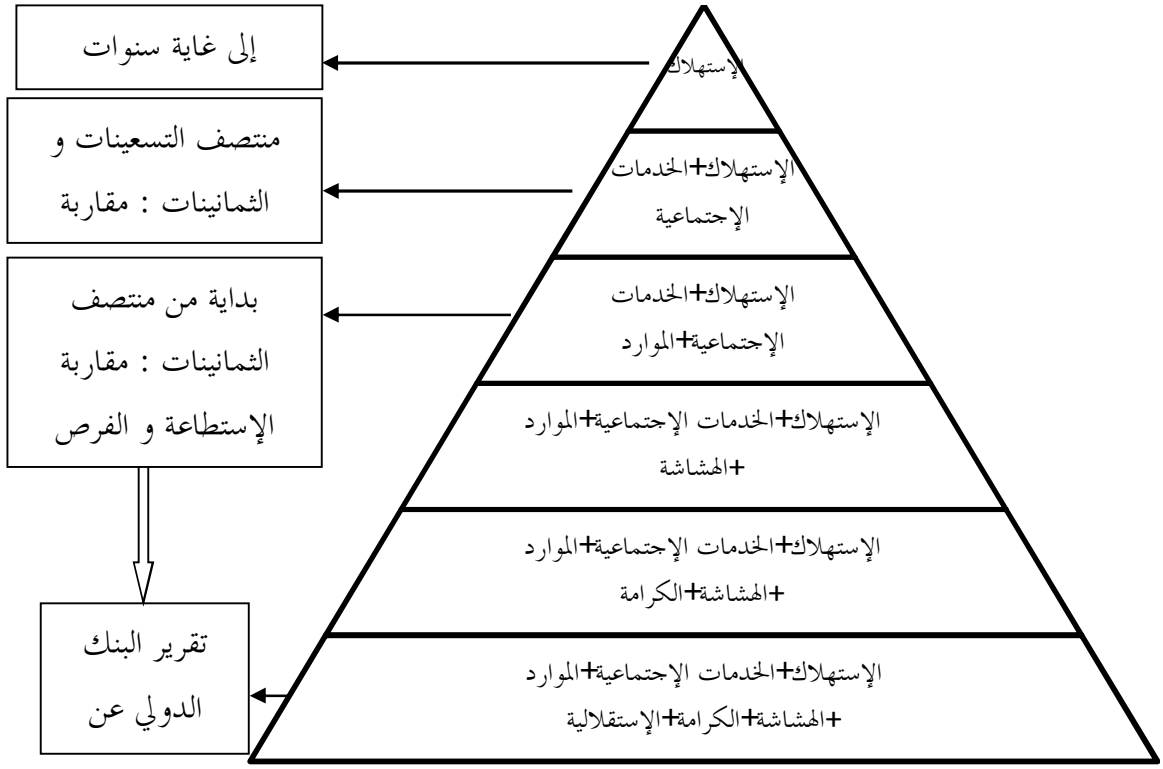

المصدر : Cling Jean.Piere, Razafindrakoto Mireille et Roubaud François ″les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté ″ Economica , Paris 2002, p30.

(1)علي عبد القادر علي "التطورات الحديثة في الفكر التنموي و الأهداف الدولية للتنمية" المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2006، ص05.

المطلب الرابع : أنواع الفقر و أبعاده.

تتعدد أشكال الفقر و أنواعه بتعدد النظريات و المقاربات المعتمدة في تحليله،كما تتعدد بتعـــدد أبعـــاده المختلفة (الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، الثقافية) و هو ما يتجلى بوضوح من خلال التنوع في تعـــاريف الفقر و تباينها.

الفرع الأول : البعد الإقتصادي للفقر.

إذا أخذنا بعين الاعتبار البعد الإقتصادي كبعد رئيسي للفقر فسوف نتحصل على ثلاثة أشـــكال لهـــذه الظاهرة.

1/الفقر النقدي "المادي" أو فقر الدخل (la Pauvreté Monétaire).

يمثل الفقر النقدي حالة أو مستوى من الرفاهية المتدنية تقاس عـــادة بالـــدخل أو باســـتخدام الإنفـــاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية[1]، و بطبيعة الحال فإن تحليل الفقر في هذه الحالة يعتمد على نظريـــة أو مقاربة الرفاهية كما رأينا سابقا ، و من ثم تحديد (عتبة نقدية Seuil Monétaire) للتفرقة ما بين الفقراء و غير الفقراء يسمى (خط الفقر) ، و بناء على طبيعة هذا الخط الذي يعتمد على الدخل أو مستوى الاســـتهلاك في تحديد مستواه سوف يُميز ثلاثة أنواع من الفقر:

1-1/ الفقر المطلق (la Pauvreté Absolue).

هو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع معها الإنسان الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية و غير الغذائية معا، هذه الحاجات تتحدد على أساس خط أو عتبة مطلقة بحتة موافقة لسلة من السلع الضرورية للحيـــاة اليومية (راونتري Rawntree 1901) ، إن خـــط الفقر أو سلة السلع هذه تعادل حسب مقاييس منظمة الأغذية و الزراعة (FAO) حوالي 2400 حريرة يوميا[2]، كما حدد البنك الدولي عتبة الفقـــر المطلق بدولارين للفرد في اليوم في تقريره الصادر عام 1990 (حسب قيمة الدولار لعام 1985) [3].

---

(1) Sarah Mariniesse ″ Note sur les différentes approches de la pauvreté ″ Agence Française de développement , France 1999, p01.

(2) Smahi Ahmed ″Micro finance et pauvreté:quantification de la relation sur la population de Tlemcen″thèse de Doctorat en sciences économique ,faculté des sciences économiques et de gestion, université de Aboubakr Belkaiad de Tlemcen 2010 , p29 .

(3) Razafindrako Mireille et Rouboud François″les multiples facettes de la pauvreté dans un pays développement: le cas de la capitale Malgache″Economie et statistiques-revue n°383/384/385,Paris2005-p139.

2-1/الفقر المدقع (l'Extrême Pauvreté).

هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع معها الإنسان الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحـــد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية، و قد حددت قيمة هذه السعرات حسب منظمة الأغذية و الزراعة بحوالي 1800 حريرة يوميا[1]، أما البنك الدولي فقد قاس القيمة المقابلة أو المعادلة لهذه الحريرات يوميا بحوالي واحد دولار أمريكي للفرد (حسب معادلة القوة الشرائية لعام 1985)كخط للفقر المدقع (الشديد)، و لأجل المقارنات الدولية فقد تم تصحيح القيمة الفعليـــة للدولار في السنوات الموالية لتوازي 1.08 دولار بأسعار1993، و حوالي 1.25 دولار بأسعار2005[2].

3-1/ الفقر النسبي(la Pauvreté Relative).

في هذه المقاربة يُعرّف الفقر و خطوط الفقر على أساس مستوى معيشي معين أو مقاييس اجتماعية غالبة في زمن و بلد معينين، بحيث تحدد عتبة الفقر النسبي بناءا على فكرة مفادها أن الفقير هو ذلك الشخص الذي لا يملك جملة من السلع التي تعتبر عادية في المجتمع (تاونسند Tawnsend 1979)، كما يُعرّف الفقر في هـــذه الحالة من وجهة نظر اللامساواة (Inégalité) (مورسون Morrison 2003) بحيث أن "الفقير هـــو الـــذي لا يستطيع الحصول على الحاجيات و السلع المستهلكة من قبل غالبية المواطنين في المجتمع"[3] و يقاس الفقر النسبي على أساس خط الفقر من خلال النسبة إلى وسيط الدخل أو الإنفاق (الاستخدام الشائع في الدول الأوروبية) كما يستخدم كذلك متوسط الدخل في أحيان أخرى[4].

2/فقر شروط الحياة (الوجود)(la Pauvreté des Conditions de Vie / d'existence).

لقد سبق وأن تطرقنا إلى فقر الوجود الذي يعتمد على مقاربة الحاجات الأساسية إذ قلنا بأن الفقر في هذه الحالة يعبر عن استحالة تلبية الحاجات الأساسية ، و هو يتمثل في كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء و استمرار الكفاءة البدنية ، و قد وسعت الحاجات الأساسية كما رأينا إلى الصحة و السكن و التعليم بعدما كانت تتضمن الدخل و الاستهلاك فقط[5].

---

(1) Smahi Ahmed (2010), op cité, p29.

(2) أديب نعمة "تعدد الفقر و مناهج دراسته : إجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت2009،ص ص6-13.

(3) Wight. H ,Perkins .Steven Radelet et David. L .Lindauer "Economie du développement" de boeck,3ème édition Bruxelles2008, p255.

(4) أديب نعمة (2009)، مرجع سابق، ص06.

(5) Mariniesse.Sarah (1999), op cité, p02.

3/فقر القدرات أو الإمكانيات(الاستطاعة)(la Pauvreté des Potentialités / capacités).

كما أشرنا سابقا يعتبر فقر القدرات حسب مقاربة الإستطاعة لـــ(أمارتيا سن Amartya Sen) بأنه حالة من الحرمان من القدرات الأساسية السانحة لتحصيل بعض الحدود الدنيا المقبولة بالنظر إلى المعايير الإجتماعية، أي عدم كفاية الفرص التي يتوفر عليها الناس لتحقيق ما يصُبون إليه.

بالتركيز على البعد الإقتصادي للفقر فإننا نلاحظ بأن هذا الأخير يتشكل في صورة الفقر المادي أو النقدي في المدى القصير، ثم يصبح حالة من فقر الوجود في المدى المتوسط ليتحول إلى فقر في الإمكانيات أو القدرات في المدى البعيد (الطويل) [1].

الفرع الثاني: البعد الإجتماعي و السياسي للفقر.

إن البعد الإجتماعي و السياسي للفقر تأكيد على تعدد أبعاد الظاهرة و تعقيدها مما يفتح المجـــال واســـعا للنقاشات المتعددة الأطراف من سياسيين و إقتصاديين و اجتماعيين لدراسة الظاهرة و تحليلها، و هذا ما ولد مقاربات عدة، و أدبيات مختلفة و إقتراحات متعددة لإدماج أبعاد أخرى ضمن هذه المناقشات و لعل أهمها.

1/الاستبعاد الإجتماعي و الفقر(Exclusion Sociale et la Pauvreté).

لقد أشارآدم سميث إلى تعريف ضروريات الحياة في تحديد الفقر بصفته حالة تحول دون مشاركة الفقير في المجتـــمع لأنه غير قادر على الظهور في مظهر مقبول إجتماعيا، مما يؤدي إلى إستبعاده و إقصائه إجتماعيا[2]، و هذه إشارة ضمنية إلى هذا البعد باعتباره حالة متزامنة و ملازمة للفقر و ملامح الفقراء، و لهذا فإن فكـــرة الإقصاء أو التهميش ليست غريبة عن مفهوم الفقر في صيغته الأصلية غير أنه زاد الإهتمام بهذه المقاربة خلال العقدين الأخيرين لاسيما في الدول الأوروبية لأسباب موضوعية متعلقة بالتطورات الإجتماعية للبيئة الأوروبية.

إن مفهوم الاستبعاد الإجتماعي صعب المنال تجريبيا بل يمكن الشعور به بصفة نسبية (مستبعد اجتماعيـــا) أو بصفة موضوعيـــة (مشاركة ضعيفة في الحياة الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو حتى الإقصـــاء من الخدمات الإجتماعية...ألخ) بحيث يمكن تعريف الإستبعاد الإجتماعي بأنه وصف للغبن أو الإجحاف الـــذي يلحق بالأفراد و الذي يتجلى في مستوى رفاهيتهم (حرمان إقتصادي)،و في انعدام تمكنهم من المشاركة الفعلية في الحياة الإجتماعية من خلال العمل أو الحصول على الحقوق و المطالب القانونية ...ألخ،كما يمكن النظر إلى

---

[1] Mariniesse.Sarah (1999), op cité , p03.

[2] أديب نعمة (2009)، مرجعسابق، ص08.

الإستبعاد الإجتماعي على أنه خاصية تظهر في شكل متكرر في العلاقات الإجتماعية بحيث يحرم الأفراد من الوصول إلى السلع و الخدمات و الأنشطة المتصلة عادة بالمواطنة[1].

الفرع الثالث : أنواع الفقر المرتبطة بطرق قياسه.

إذا نظرنا إلى ظاهرة الفقر من زاوية القياس فإننا نميز نوعين مختلفين للفقر :

1/الفقر الذاتي (فقر المشاركة) (la Pauvreté Subjective)

تتغذى الطرق الذاتية لقياس الفقر و تحديد عتبته من الإجابة على السؤال الموجه للفقراء حول " كم من الدخل تحتاج لمقابلة إحتياجاتك الأساسية؟ "بحيث يتم شرح ما يقصد بالإحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء و السكن و التعليم و الصحة و المواصلات، ثم يؤخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال للتوصل إلى خط الفقر الذاتي (la Ligne de Pauvreté Subjective) و على هذا الأساس فإن الفقر الذاتي هو الحرمان من الدخل الذي يسمح للأسرة أو الشخص من وجهة نظره من تلبية إحتياجاته المعيشية الضرورية (مقياس لإحساس الفرد بالفقر) (شامبرز Chambers 1997,1994).

2/الفقر الموضوعي (la Pauvreté Objective).

يعتمد تحديد الفقر الموضوعي على أساس طرق علمية لقياس خط الفقر و من أشهرها طريقة "تكلفة الحاجات الأساسية " التي استخدمها (راونتري Rawntree 1901) و طريقة "استهلاك الطاقة الغذائية" لـ (قرير و طورباك Greer et Thorbecks) بحيث تعتمد هاتين الطريقتين على مفهوم احتياجات الأفراد من الطاقة التي يوفرها الغذاء، و قد قامت منظمتي الصحة و الأغذية و الزراعة التابعتين للأمم المتحدة بتقدير احتياجات الأفراد من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على النشاط الحيوي بالنسبة لمختلف أقاليم العالم ، و مختلف فئات العمل، و بذلك يمكن تحديد الإنفاق الموجه للاستهلاك و الذي يتفاوت من شخص لأخر و حسب مستوى الدخل و الإنفاق[2].

الفرع الرابع : أنواع الفقر حسب ديمومته.

في هذه الحالة ينظر إلى ظاهرة الفقر بحسب المدة التي يستغرقها في مجتمع ما أو فرد معين ، إذ يمكن أن نفرق بين أنواع عدة لهذه الظاهرة منها ما هو دائم (هيكلي Structurelle) أو مؤقت (عابر Transitoire)

---

[1] مكتب العمل الدولي (1999)، مرجع سابق، ص28.

[2] علي عبد القادر علي (2002)، مرجع سابق، ص04.

ومنها ما هو متعلق بالصـــدمة أو دورات الحياة (Instantanée/Cycle de vie)، فالفقـــر يمكن أن يكـــون ظاهرة مؤقتة سببها الشيخوخة أو المرض مثلا أو دائمة تنتقل من جيل لآخر بفعل عوامل هيكلية، كما يمكـــن أن تكون ظاهرة مفاجئة بفعل الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الصراعات الأهلية، و في كل حالة من هـــذه الحالات يتعين تتبع الظاهرة زمنيا و حصرها جغرافيا مع تحديد الفئات المتضررة.

خلاصة :

إن الفقر ظاهرة قديمة قدم البشرية و قد عرفها الإنسان منذ الأزل، لكن الشعور بها إزداد حـــدة بزيـــادة إحتياجاته و تطلعاته، غير أن تناولها في الفكر الإقتصادي للحضارات القديمة و العصور الوسطى يصعب تحديده كون أن الفكر الإنساني حول الظواهر الإجتماعية و الإقتصادية آنذاك كان مرتبطا بالأفكار الغيبية ، كما أنـــه كان مرتبطا بالفكر الديني و الفلسفي و الأخلاقي لأن سيطرة الإنسان على محيطه كانت جد محدود ، و من ثم فإن ظاهرة الفقر كانت تعتبر من المسّلمات. بيد أن الأمر يختلف تماما بالنسبة للفكر الإسلامي الـــذي تنـــاول الموضوع و أولاه عناية خاصة ، و ذلك طبعا إنطلاقا من تعاليم القران الكريم و الدين الإسلامي الحنيف ، هـــذا الأخير الذي تطرق لهذه الظاهرة بدقة و أبرزها كمشكلة إجتماعية يجب معالجتها و محاربتها و القضاء عليها، و على هذا الأساس فقد كانت ظاهرة الفقر محل إهتمام و دراسة طوال التاريـــخ الإسلامي من طرف الفقهاء و العلماء و الفلاسفة و المؤرخين و قبل قرون عدة من ظهور علم الإقتصاد بمفهومه الحديث.

لقد ظهرت أولى إرهاصات الفكر الإقتصادي الحديث في أوروبـــا كعلم واضح المعالم لتتطور النظـــرية الإقتصادية و تظهر إتجـــاهات عدة تناولت الأفكار الإقتصادية بداية من التجاريين ثم الطبيعيين ، غير أن الفكر التجاري لم يول أي اهتمام لمشكلة الفقر على مستوى الأفراد بقدر إهتمامه بجمع و تكوين الثروة على المستوى الكلي ما شكل خليفة فكرية لظهور المذهب الطبيعي الذي ركز بدوره على الثروة و كيفية تداولها غير أنه لم يأت بما يساعد الطبقة الفقيرة كونها تشكل الجزء الأكبر للطبقة العقيمة.

لقد تطرقت المـــدرسة التقليدية إلى ظاهرة الفقر بإسهاب لكن ليس من باب التحليل أو القياس أو العدالة الإجتماعية بل في سياق طرح أفكارها الإقتصادية ، فقد تناول آدم سميث الظاهرة من خلال حديثة عن مسألة التوزيع و التحولات في الفعاليـــات الإجتماعية و العمل المأجور ، كما تطرق مالتوس إلى الفقـــر عند عرضه لنظرية السكان و قد خَلُصَ إلى أن الفقر ما هو إلا نتاج للتباين ما بين معدلات نمو السكان و معدلات تزايد وسائل العيش ، كما أن دافيد ريكاردو قد حول نظرية أجور الكفاف إلى القانون الحديدي للأجور و إعتبر أن انتشار الفقر ضروريا لتطور المجتمع و أن ترك الفقراء لقدرهم هو الخيار الأقل سوءا.

بالموازاة مع تطور النظام الرأسمالي في ظل الفكر التقليدي و إزدهار الصناعات خاصة في فرنسا و إنجلتـــرا برزت طبقة جديدة و يائسة و فقيرة في مراكز تجـــمع الثروة و هي طبقة العـــمال، كما توالـــت الأزمـــات الإقتصـــادية الشيء الذي تمخض عنه ظهور تيار فكري قوي معارض للنظام الرأسمالي آنذاك ممثلا في التيـــار

الإصلاحي تم الماركسي، و قد اعتمدا كلا التيارين في طرح أفكارهما على بؤس وحرمان الطبقة العاملة، بحيث قدم التيار الأول "الاشتراكين الخياليين" بعض المقترحات الإصلاحية بهدف التخفيف من آلام هذه الطبقة، غير أن التيار الثاني "الماركسيين" بعد إثارته لمشكلة الفقر العام التي ينتهي إليها النظام الرأسمالي حسبه يرى أن الحل يكمن في وعي العمال بالظلم و إثارتهم ضد الأغنياء لمصادرة أملاكهم و أموالهم الخاصة.

بظهور المدرسية الكلاسيكية الجديدة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر و ظهور ما يسمى بالرفاهية و دولة الرفاهية تغيرت النظرة كلية للغني و الفقير، إذ أصبح الأول بمثابة العدو للثاني و على الدولة حماية الضعفاء من قهر الأقوياء، و في ذات الوقت انتقل الإهتمام بمشكلة الفقر من التشريع ومحاولة المعالجة إلى القياس الكمي و تحليل الظاهرة بدءا بالدراسات التي قام بها كل من (بوث Booth 1892) و (راونتري 1901 Rawntree) ، و منذ ذلك الحين زاد الإهتمام بمعاناة الفقراء مما أدى إلى تحولات هامة في الفكر الإنساني ، بحيث تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بزخم في النظريات و الأدبيات الإقتصادية المتخصصة التي ركزت على النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية ، و زاد الإهتمام أكثر بقضايا الفقر و التخلف ، و بالموازاة مع ذلك حققت الدول الأوربية قفزة نوعية في معدلات النمو الإقتصادي مع تطور سياسات الرفاه و تواصل الحال طوال "الثلاثين المجيدة" كما أصبح الفقر قضية مؤسساتية إبتداء من سنة 1944.

بحلول سنوات السبعينيات مقرونة بالصدمات البترولية والتخّلي عن نظام سعر الصرف الثابت ، و ارتفاع في معدلات البطالة و التضخم ، و من ثم زيادة رهيبة في مستويات الفقر في أشكال جديدة ألزم التأقلم في المعالجة النظرية لوضعيات المحرومين الجدد مما يؤكد الإنتقال من نموذج فيزيولوجي للحرمان إلى نموذج اجتماعي للحرمان ، و عليه أصبح الفقر لا يُنظر إليه فقط من زاوية الحرمان الفيزيولوجي الذي يهتم بالغذاء و غيرها من الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالتكاثر البيولوجي ، بل أيضا من خلال التفاوت الإجتماعي ومختلف العراقيل التي تحول دون المشاركة الفعالة في المجتمع ، و بطبيعة الحال فإن هذه النظرة الجديدة لظاهرة الفقر هي نِتَاج لتراكم فكري تنموي مَرَ عبر مراحل كثيرة و مختلفة باندماج مؤسسات دولية في هذا المسعى (البنك الدولي، الأمم المتحدة ، منظمة العمل الدولية) التي حولت المشكلة إلى صلب اهتماماتها لاسيما في سنوات التسعينيات مما أكسب تحليل الظاهرة أهمية متجددة في الأدبيات المتخصصة و إعادة توجيه الأبحاث حولها مع زيادة في معدل تراكمها ، كما أصبحت المنهجية الكمية لقياس الفقر الأكثر هيمنة و قد وَلَدَ هذا المخاض أول

تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 بمساهمة كبيرة للإقتصادي (أمارتيا سن Amartya Sen) ليتم تعريف الفقر من الناحية الإنسانية بأنه حالة من إنعدام الفرص و الخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية.

إن مقاربة التنمية البشرية في تعريف الفقر تمثل الرؤية الجديدة للأمم المتحدة التي تعتمد في جوهرها على مفهوما متعددا للأبعاد في صورة مركبة من عناصر مادية و إقتصادية و أخرى معنوية، و الذي يصطلح عليه الفقر البشري الذي اعتبره تقرير عام 1997 بأنه أكثر مفاهيم الفقر إتساعا و إلماما كونه يسمح بدمج كل أبعاد الفقر و أشكاله التي يمكن أن تواجه البشرية، و عليه فإن الشيء المفقود لدى الفقراء لا يتمثل في المنفعة أو الحاجات الأساسية و إنما يكمن في القدرات و الإمكانيات و هي المقاربة التي إستحدثها (أمارتيا سن Amartya Sen) في سنوات الثمانينات. أما البنك الدولي فقد تبنّى أفكار مدرسة الرفاهية في طرح توجهاته و سياساته حول الفقر إلى غاية سنة 2000، و هي المقاربة التقليدية النقدية التي تعتمد القياس النقدي للرفاهية بحيث حدد البنك خطين للفقر، الأول مدقع (شديد) يُقاس على أساس دولار واحد للفرد يوميا، و الثاني مطلق بحوالي 02 دولار للفرد يوميا و ذلك بحساب القوة الشرائية لسنة 1985، في حين نجد أن منظمة العمل الدولية قد اعتمدت أفكار مدرسة الحاجات الأساسية في معالجة الظاهرة التي تهتم بتلبية الحاجات الأساسية الضرورية اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي و على هذا الأساس فإن خط الفقر (فقر الوجود) يتحدد بتكلفة السلع و الخدمات التي تمثل الحاجات الأساسية لكل زمان ومكان.

إن معاناة الفقراء و اختلاف أحاسيسهم و ردود أفعالهم، وكذا المحيط السياسي و الثقافي و مختلف القواعد الإجتماعية السائدة و المسيطرة تُعد عوامل أساسية في تمييز الفقر، فتعدد أشكاله و أنواعه تتعدد بتعدد النظريات و المقاربات المعتمدة في تحليله، كما تتعدد بتعدد أبعاده و تنوع الزوايا التي يُنظر منها إلى المشكلة، أو المدة الزمنية التي يستغرقها و يدوم فيها الفقر في مجتمع ما و هو ما يتجلى بوضوح من خلال إختلاف و تنوع تعاريف الفقر و تباينها.

الفصل الثاني

قياس الفقر

تمهيد:

إن قياس الفقر هو حلقة رئيسية في دراسة الظاهرة إذ أنه يمثل إنعكاسا لمفهوم الفقر و ترجمة لمضمونه، أي أن نطاق الأسلوب المتبع في القياس محدد بجوهر المفهوم و مدلوله ،كما أن عملية القياس مرهونة بالهدف المراد تحقيقه و بالمعطيات الممثلة للمجتمعات المتباينة و المختلفة.

تهدف منهجيات قياس الفقر إلى التعرف على حجم الظاهرة و درجة إنتشارها بين فئات المجتمع و مـــدى شـــدتها ، غير أن الخطـــوة الأولى للإلمام بهذه المشكلة و الإحاطة بها هي تشخيصها و تحديد الفئات المتضررة (الفقراء) و تبيان خصائصهم الإقتصادية و الاجتماعية، أما في الخطوة الثانية فيتم من خلالها جمع المعلومات التي تم الحصول عليها على المستوى الفردي للتعبير عن مدى إنتشار الفقر في المجتمع و شدته.

إن مسألة قياس الفقر لا تزال دوما إشكالية مطروحة، فهل ينبغي قياسه من خلال بعد واحد(نقدي)،أم من خلال أبعاد متعددة ؟ للإجابة على هذا السؤال إعتمدت العديد من الأبحاث و الدراسات في قياس الفقر على البعد المادي الوحيد و تم الإعتماد عليه كمعيار أساسي في تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما، و ذلك بإعتبار الدخل أو الإنفاق كمقياس لمستوى رفاهية الفقراء، غير أنه في الحقيقة أن هذا البعد لا يمثل سوى بعدا واحـــدا من بين الأبعاد المتعددة لظاهرة الفقر و ذلك بالرغم من كونه بعدًا أساسيا و مهما في تكـــميم الفقر و قياسه، إلاأنه لا يعكس تعقد الظاهرة و إختلاف جوانبها ، و لعل عدم اقتناع الباحثين بإستعمال الدخل أو الإنفاق كمؤشر وحيد للعيش اللائق دفع بهم إلى البحث عن طرق أخرى لقياس الفقر بأبعاده المتعددة.

بالنظـــر إلى الأهمية البالغة لقياس الفقر، و بهدف الإلمام بأهم الطرق و الأساليب المتاحة لذلك الأحاديـــة و المتعددة الأبعاد على حد سواء محورنا فصـــلنا هذا في مبحثين أساسيين ، تطرقنا في الأول إلى المنهج أحادي الأبعاد الذي يعتمد على القياس النقدي للظاهرة، ثم إنتقلنا إلى المنهج المتعدد الأبعاد في المبحث الثاني محاولين من خلاله إظهار أهم الطرق و أساليب القياس المتعددة الأبعاد بصفة عامة مع التركيز على نظرية المجموعات الغامضة بصفة خاصة.

المبحث الأول: المنهج أحادي الأبعاد لقياس الفقر (Mesure Unidimensionnelle de la pauvreté)

تفترض المقاربة التقليدية ذات البعد الواحد الموصوفة بالنقدية إمكانية قياس الفقر بإستخدام بعد واحد يتمثل عادة في الدخل أو الإنفاق الإستهلاكي كمقياس للرفاهية (Bien être) عن طريق تجميع حزمة الدلائل المعبِّرة عن مختلف أوجه الرفاهية و العيش اللائق في دليل نقدي مركب واحد.

عادة ما تميّز مرحلتين أساسيتين في أية دراسة لقياس الفقر هما التشخيص و التجميع ،بحيث يتم في المرحلة الأولى تحديد هوية الفقراء، ثم جمع المعلومات المتحصل عليها على المستوى الفردي للتعبير عن مدى إنتشار الفقر و درجة شدّته في المرحلة الثانية بإستخدام مقاييس مختلفة لقياس هذه الظاهرة.

المطلب الأول: مرحلة التشخيص (تحديد هوية الفقراء Identification des Pauvres).

تتم هذه العملية من خلال إستخدام مقاربات و منهجيات متعددة تأخذ في مجملها بعين الإعتبار تصورات الفقر المطلقة،النسبية، الموضوعية، الذاتية، المباشرة، غير المباشرة..... الخ ،كما تُرَكِز في قياس الظاهرة على الدخل، الإستهلاك، الإنفاق، الحقوق، ظروف المعيشة، القدرات.... الخ ،غير أنه عادة ما تمر عملية التشخيص هذه المعنية بتحديد هوية الفقراء بستة (06) خطوات أساسية لقياس الفقر أحادي الأبعاد (الفقر النقدي) كما يلي:

الفرع الأول: تحديد (وحدة التحليل Unité d'Analyse).

تمثل وحدة التحليل الوحدة الإحصائية محل الدراسة التي تسقط عليها عملية التشخيص، و هي عادة تتمثل في الفرد (Individu)،الأسرة أو العائلة[*] غير أنه يسجل اختلاف كبير في إعطاء تعريف موحد لهذه

---

[*]عرف دليل التنمية البشرية لسنة 1997 المصطلحات التالية :

- الأسرة : شخص واحد أو عدة أشخاص يعيشون معا و يشتركون في تأمين مستلزمات المعيشة و قد تربطهم صلة قرابة أو لا تربطهم، و يرأس الأسرة عادة شخص واحد.

- العائلة : تتكون من شخصين فأكثر تربطهم رابطة الدم ، الزواج أو التبني.

- العائلة المستقرة : هي العائلة التي تضمها وحدة سكنية كمأوى و عند ذلك يكون رب الأسرة هو الأب.

- العائلة الممتدة : هي العائلة التي تضمن عوائل فرعية ضمن العائلة الأولية،كالأب و معه الأبناء و البنات المتزوجين سواء أكان الأبناء معهم أو أبناءهم معهم.

- العائلة النواة : هي العائلة المكونة من الحالات التالية :1-زوجان فقط ،2-زوجان مع أولاد لم يسبق لهم الزواج،3-أحد الوالدين مع أولاد لم يسبق لهم الزواج.

أما الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فقد عرف :

-العائلة العادية : هي مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد و تحت مسؤولية رب العائلة و يتناولون أغلب الوجبات الرئيسية معا.

المصطلحات،و كذا تحديد الوحدة الإحصائية المثلى الملائمة للدراسة، إلا أن عملية تحديد وحدات التحليل تتم في غالب الأحيان على أساس حجم المجتمع الإحصائي المدروس من جهة،و لإعتبارات علمية تأخذ في الحسبان الأشخاص العاطلين عن العمل، مستويات الإستهلاك عند الأطفال وكبار السن على حد سواء ، المصـــاريف المشتركة للسكن ...الخ من جهة أخرى.

الفرع الثاني : تحديد دليل الرفاهية (l'Indicateur du Bien être).

يعتمد المنهج أحادي الأبعاد في قياسه للفقر النقدي في غالب الأحيان على الدخل أو الإنفاق الإستهلاكي كمقياس للرفاهية أو ما يسمى "دليل الرفاه" بناءا على إعتبارات علمية و أخرى نظرية. للإشارة فإن الـــدول الغربية تميل إلى إستعمال الدخل كمؤشر لوسائل اقتناء السلع و الخدمات المعروضة في السوق بإعتبار أن هذه الأخيرة هي الأداة المتحكمة تقريبا في المبادلات التجارية (كونسيالدي Concialdi 1998) و من ثم يفضـــل إستخدام الدخل كمقياس للرفاهية، من جهته (سن Sen1979.1983) يفضل الإبقاء على الدخل الذي يسمح حسب قوله بتحديد الوسائل التي تملكها الأسرة لبلوغ مستوى معين للرفاهية[1].

إن إستخدام الدخل يخضع لتحفظات عديدة من أهمها صعوبة التحكم في البيانات المتحصل عليها لاسيما في الدول النامية إضافة إلى إعتبارات أخرى تفاضل الإنفاق الإستهلاكي على الدخل أهمها[2]:

أن الدخل قد لا يستهلك كلية و قد يوجه بعضه إلى الإدخار، كما أن الإستهلاك قد لا يُمَوَل كلية عن طريق الدخل و على هذا الأساس يفضل الإستهلاك الذي يعكس صورة أكثر ملاءمة للرفاهية الفعلية و المتحققة.

قد يحجم الفقراء عن الإدلاء بمداخيلهم الحقيقية عند استجوابهم على عكس الإدلاء بقيمة إنفاقهم الإستهلاكي.

إن تحديد الدخل للأشخاص الذين يديرون مشروعات صغيرة هو عملية في غاية من الصعوبة.

---

(1) Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak "Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Algérie"revue, cahiers du MECAS,n°03 Faculté des sciences economques et de gestion,universitéde Tlemcen , Mars 2006 , p03.

(2) الليثي هبة "تحديات قياس الفقر في منطقة الأسكوا "للجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسا،نيويورك 2009،ص12.

الفرع الثالث : تحديد خط الفقر (عتبة الفقر)(Ligne/Seuil de pauvreté).

يَعتبر البنك الدولي أن خط الفقر هو أحد العناصر الأساسية لقياس الظاهرة في بلد ما بحيث يقول"هنـــاك ثلاثة عناصر ضرورية لقياس الفقر في بلد ما...يجب إختيار الدليل أولا، ثم إنتقاء خط الفقر الذي به ســـيقارن الدليل المختار، أي عتبة أدناها عائلة ما ستعتبر فقيرة، و أخيرا يجب انتقاء مقياساً للفقر لأجل تحقيـــق تقـــدير تجميعي للفقر يمثل المجتمع بكامله ، أو لمختلف الأفواج الموجودة ضمن هذا المجتمع، و عليه فإن التباينـــات في تقدير الفقر يمكن أن تنتج عن إختلافات في إختيار الدليل، أو في تحديد عتبة الفقر المرجعية أو في مقياس الفقر المستخدم"[1].

إذن عتبة الفقر هي خطوة هامة جدا في دراسة و قياس الفقر بحيث تعتبر كجسر للإنتقال من المفهوم المحدد إلى التمثيل الفعلي للفقراء ، فخط الفقر يمثل العتبة الحرجة أو مستوى المعيشة المرجعي الذي يفصـــل الفقـــراء عن غيرهم، و نظرا للأهمية البالغة لهذه الخطوة فإننا سوف نعود إليها بالتفصيل من خلال المطلب الموالي بحيث سنحاول توضيـــح بعض الرؤى لأهل الاختصاص حيال مفهوم خط الفقر، طبيعته، تركيبه، و طريقة تقديره و حسابه.

الفرع الرابع : تحديد سلم التكافؤ (Echelle d'équivalence).

تُعَرّف سلالم التكافؤ بأنها "أرقام معبرة عن الزيادات في الدخل الضرورية لحفظ مستوى معيشـــة معـــين محصل عليها تبعا لخصائص الأفراد المكونين للعائلة، فعلى سبيل المثال إذا كانت لعائلة ما مركبة من زوج فقط قيمة سلم التكافؤ معادلة للواحد صحيح، و عائلة أخرى مركبة من زوج و طفل واحد فقط لها قيمة ســـلم مكافئة لـــ(1.2)، فهذا يعني أن هذه العائلة الأخيرة بحاجة إلى دخل معادل لـــ(1.2) مرة لدخل العائلة الأولى (زوج بدون أطفال) لأجل الحفاظ على نفس مستوى المعيشة و عندئذ يكون الطفل مكلفا لحوالي (0.2) مرة من دخل العائلة لوحده"[2].

ترتبط فكرة سلم التكافؤ أو التعادل بالنصيب الوحدوي من الدخل و ذلك بعد اختيار العائلة كوحـــدة تحليل والدخل كدليل للرفاه الاجتماعي، بحيث أن تزايد عدد أفراد وحدات التحليل المركبة ينجر عنه انخفاض

---

(1) Banque Mondiale "la pauvreté au Sénégal : de la dévaluation de 1994 à 2001-2002" version préliminaire de rapport réalisé en Janvier 2004 par la banque mondial avec la collaboration du direction de la prévision et de la statistiques ,ministère de l'économie et finances la république de Sénégal, Dakar (2004) ,p07.

(2) مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص78.

مستوى المساهمة الفردية في التسديد الإجمالي لبعض النفقات الجماعية و خصوصا الثابتة منها، و علـــى هـــذا الأساس تعتبر خطوة تحديد سلم التكافؤ كأحد الأدوات لمقارنة الدخل بالنسبة لأحجام و تراكيب مختلفة.

الفرع الخامس: تحديد مجموعة الفقراء (Ensemble des pauvres).

بناءًا على خط الفقر المحدد يتم في هذه المرحلة تحديد مجموعة الفقراء الممثلة في مجموعة وحدات التحليـــل التي يقل دليل رفاهيتها عن مستوى خط الفقر المحدد و ذلك من خلال العلاقة التالية [1]:

$$EP = \{ua_i / \forall ua_i \in A, yi < Z\} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$
$$Si\ Card\ A = n\ \ Card\ EP = q : q \leq n \ldots\ldots\ldots (2)$$

بحيث :

- EP = مجموعة الفقراء.
- ua_i = وحدة التحليل ذات الرتبة (i).
- y_i = مقدار دليل الرفاه المتاح لوحدة التحليل.
- A = المجتمع الإحصائي محل الدراسة المكون من مجموعة وحدات التحليل.
- n = عدد وحدات التحليل المكونة للمجتمع الإحصائي.
- Z = عتبة الفقر المحددة مسبقا.
- q = عدد وحدات التحليل الفقيرة.
- Card = مختصر كلمة "أصلي" التي تعني "عدد عناصر"

[1] مروان عبد القادر (2009)، المرجع السابق، ص81.

الفرع السادس: تحديد فجوات الفقر الفردية (les cavités de pauvreté individuelles).

تمثل هذه الخطوة الحلقة النهائية في سلسلة تحديد هوية الفقراء (مرحلة التشخيص) و هي تُعنى بتحديد هوة الفقر النقدي الفردي الخاصة بوحدات التحليل و ذلك بالإعتماد على العلاقة الرياضية التالية [1]:

$$g_i = (Z - y_i) \quad (3)$$

بحيث :

g_i = مقدار فجوة الفقر الفردية الخاصة بوحدة التحليل (a_i).

y_i = مقدار دليل الرفاه الخاصة بوحدة التحليل (a_i).

Z = قيمة خط الفقر النقدي.

بإنتهاء هذه الخطوة تنتهي المرحلة الأولى الخاصة بالتشخيص و تبدأ المرحلة الثانية المعنية بتجميع قيم فجوات الفقر النقدي الفردية و تمثيلها كميّا للتعبير عن شدة فقر المجتمع الإحصائي بإستخدام مقاييس و مؤشرات الفقر النقدي، غير أنه قبل الإنتقال إلى هذه المرحلة نحاول إلقاء الضوء أكثر على الخطوة الثالثة من المرحلة الأولى و المتمثلة في تحديد خطوط الفقر وذلك نظرا لأهميتها البالغة في عملية التشخيص.

المطلب الثاني: خطوط الفقر و أساليب قياسها.

حسب(أبوزار أسرا، ففيان سانتوس فرانسسكو2001 Abuzar Asra et Vivian Santos Francisco) فإنه "يعتبر خط الفقر نقطة إنطلاق لتحليل الفقر بحيث يمثل أداة للتفرقة بين الفقراء و غير الفقراء ، كما يحدد في كثير من الحالات تكلفة تلبية الحاجات الغذائية و غير الغذائية للفرد يوميا"[2]، غير أن تحديد عتبة للفقر يشوبها الكثير من المخاطر و الصعوبات لذا تهدف مختلف المقاربات و المنهجيات المعنية بقياس الفقر إلى البحث عن المعايير اللازمة و المناسبة التي بالإمكان تحويلها إلى مقاييس تستخدم للإجابة على الأسئلة التالية :

ما هو المؤشر "مستوى المعيشة" الذي سوف يستخدم لقياس الفقر؟

ما هي وحدة قياس هذا المؤشر؟

ما هو أساس التفرقة بين الفقراء و غير الفقراء؟

كيف يمكن التعبير عن شدة الفقر؟

---

[1] المرجع السابق، ص82.

[2] Smahi Ahmed (2010), op.cité, p33.

الفرع الأول: خطوط الفقر (Lignes de pauvreté).

إن تحديد خط الفقر أو عتبة الفقر هو عملية جد صعبة و حساسة لأن اختلاف الوسائل المستخدمة سوف يؤدي إلى تباين في معدلات الفقر و من ثم التشخيص الخاطئ للظاهرة و لمدى إنتشارها، و لذلك فإن مفهوم خط الفقر يستند إلى معيار واضح و محدد مسبقا للتفرقة ما بين الفقراء و غير الفقراء، و على هذا الأساس فقد قامت الأدبيات النظرية و التطبيقية المعنية بقياس الفقر بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه فقيرا، و بذلك يُعرّف خط الفقر بأنه "قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا"[1] بمعنى أن خط الفقر يمثل "التكلفة النقدية الضرورية للحصول على مستوى معيشي معين حتى لا يُعَد الفرد أو العائلة ضمن الفقراء "[2] و في نفس السياق فقد عرّف (رفاليون1998Ravallion) خط الفقر بأنه " التكلفة النقدية لفرد معين في زمان و مكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي" بحيث يُعرّف مستوى الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك [3].

من خلال هذه التعاريف يتضح أن خط الفقر يهتم بالحد الأدنى الإستهلاكي الضروري الذي يُفَرِق مابين الفقير و غير الفقير، لكن على أي أساس يمكن تحديد قيمة الإنفاق المقابل للمستوى المعيشي الأدنى في ظل الاختلاف الزماني و المكاني و التباين في القدرة الشرائية؟من هذا المنطلق حاولت الأدبيات المتخصصة التفرقة بين العديد من خطوط الفقر و لعل أهما :

1/خط الفقر المطلق (La ligne de pauvreté absolue).

يمثل خط الفقر المطلق إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الإحتياجات الإستهلاكية من سلع غذائية و غير غذائية ، بحيث يكون هذا الخط ثابتا زمانيا و مكانيا حتى يمكن معرفة الأفراد الذين يقع إستهلاكهم أسفل هذا الخط ضمن الفقراء ،و عليه فإنه عند قياس الفقر المطلق يجب مراعاة القوة الشرائية للعملات المختلفة حسب الزمان و المكان و ذلك لأجل المقارنات الدولية، كما يجب مراعاة التمييز و التباين في الثروات المادية و البشرية

---

(1) المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية "مفاهيم و طرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية "وقائع الندة الدولية المنظمة في بيروت عام 2002، بغداد 2002، ص94.

(2) Moumni Ahmed "Identification, mesures et modélisation des déterminants de la pauvreté : cas de l'Algérie" thèse de doctorat en sciences économiques, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Abou bakr Belkaid, Tlemcen, 2009, p28.

(3) علي عبد القادر علي(2002)، مرجع سابق، ص02.

و كذا مستويات الأسعار بإختـــلاف و تباين الأقاليم و الجهات في القطر الواحد عند دراسة و تحليل الفقر في البلد الواحد.

إذن خط الفقر المطلق يترجم عتبة للرفاهية محددة في صيغة مؤشر لمستوى معيشي معين معروف و ثابـــت بالنسبة لمقارنات الفقر، بمعنى مقارنات الفقر المطلق التي تسمح بتصنيف شخصين لهما نفس مستوى الإستهلاك الحقيقي إلى فقير أو غير فقير بغض النظر عن الزمان و المكان الموجودين فيه [1].

2/خط الفقر النسبي (La pauvreté relative).

تقضي مقاربة الفقر النسبي بتحديد خط الفقر على أساس نسبة محددة من الإستهلاك أو الدخل المتوسط أو الوسيط للمجموعة أو توزيع العائلات حسب مؤشر الرفاهية[2]، فعلى سبيل المثال يمكن إعتبار ما يوازي$\left(\frac{2}{3}\right)$ أو 50% من متوسط الإستهلاك للفرد الواحد كخط للفقر، و للإشارة فإن الدول المتقدمـــة (ذات الـــدخل المرتفع نسبيا) لاسيما الدول الأوروبية تحدد خط الفقر النسبي بحوالي 50% من وسيط الدخل الوطني، و هذا يعني أن خط الفقر في هذه الحالة سوف يكون حساسا للتغيرات في التوزيع النسبي للرفاهية على أساس منحنى (لورانز Lorenz) [*] أي أن نسبة السكان الفقراء سوف تتغير عند تعديل توزيع الدخل حتى و إن لم يطرأ تغير فعلي على مستوى المعيشة ، فالدول المتقدمة ذات المستوى المعيشي المرتفع تدرس ظاهرة الفقر بناءاً على تحديد خط نسبي للفقر لأن ظروفها الإقتصادية تسمح بتحديد الشرائح السكانية التي تعيش تحت المستويات المقبولـــة إجتماعيا دون مواجهة صعوبات في الوفاء بمتطلبات الحياة الأساسية كون أن هذه الدول قد حققت مســـتوى عالٍ من الرفاه يترجم في توفر فرص العمل و الخدمات إضافة إلى شبكات الأمان الإجتماعي مما يسمح بضمان توفر الحد الأدنى من التعليم و الرعاية الصحية و التغذية الضرورية والسكن لكل فئات المجتمع و عليه فإن قياس الفقر من وجهة النظر المطلقة ليس له أي معنى في هذه الحالة.

إن خط الفقر وفق هذه المقاربة يتحدد نسبة إلى التوزيع العام للثروة و الرفاه في المجتمع، و لذلك فقد لاقى هذا المفهوم إنتقادات كثيرة كونه يتضمن في محتواه بُعد التفاوت و اللامساواة (Inégalité) و هو يمثل بذلك مقياسا لعدم المساواة. فمفهومي الفقر و اللامساواة مترابطين من خلال وجود علاقة سببية مباشرة بينـــهما في

---

(1) Lachaud.Jean-Pierre ″ la pauvreté en Mauritanie : une approche multidimensionnelle″ Document de travail n°31 CED. Bordeaux, France 1997, p03.

(2) Lachaud.Jean-Pierre (1997) op.cité, p02.

(*) سوف نتطرق إلى منحنى (لورنز Lorenz) بالتفصيل لاحقا.

غالب الأحيان و مع ذلك فإنهما مختلفين بحيث يمكن وجود اللامساواة بين الفقراء أنفسهم كما يمكن وجودها بين الأغنياء و مع ذلك فإن مفهوم الفقر النسبي يقلص بين المفهومين[1].

3/خط الفقر الذاتي (Ligne de Pauvreté Subjective).

يعتمد الإقتراب الذاتي (غير الموضوعي) في تحديد خط الفقر بدرجة كبيرة على الدخل فكلما ارتفع دخل الأفراد ارتفعت رؤيتهم للحد الأدنى المفترض لمستوى المعيشة المبني على تقييمهم للدخل الضروري لمواجهة متطلبات الحياة [2]، وعلى هذا الأساس فان خط الفقر الذاتي يعرف من حيث تقييم الأفراد لمستوى الحد الأدنى المعيشي المقبول في مجتمع ما من خلال الإجابة على السؤال المسحي التقليدي الذي يطرح عليهم في الصيغة التالية "ما هو مستوى الدخل اللازم من وجهة نظرك الشخصية لمقابلة احتياجاتك الأساسية ؟" أي ما هو مستوى الدخل الذي تراه أنت شخصيا كحد أدنى؟" و بعد شرح ما يقصد بالإحتياجات الأساسية يؤخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال و من ثم تحديد خط الفقر الذاتي.

4/خط الفقر الدولي (Ligne Internationale de Pauvreté).

يستعمل خط الفقر الدولي على نطاق واسع من طرف الهيئات الدولية لاسيما البنك الدولي لأجل حساب نسبة السكان الفقراء في كل دول العالم، و قد حدده بإنفاق يساوي دولار واحد للفرد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية منذ إصداره لتقرير التنمية في العالم لعام 1990، و لأجل المقارنات الدولية يقوم البنك الدولي بنشر و تحديث العملة الوطنية لمعظم دول العالم ، و قد تم تصحيح القياس إستنادا إلى حزمة تحقيقات ميدانية وتدقيق النتائج ليتم تحديث قيمة الدولار المعتمد، إذ أصبحت توازي 1.08 دولار بأسعار 1993، و في سنة 2008 تمت عملية تحديث جديدة للدولار و أصبحت تساوي 1.25 دولار بأسعار2005. و إعتبارا من سنة 2008 أصبحت تصدر تقارير تعتمد القيم الجديدة لتعادل القوة الشرائية و معها القيمة المقابلة للدولار المعتمدة في قياس الفقر[3].

إن إستخدام ما يوازي 1.25 دولار للفرد/ يوم كخط للفقر الدولي قد لاقى تحفظات عدة أهمها:

أن هذا الخط لا يعكس المفاهيم المختلفة للفقر الخاصة بكل دولة أو منطقة، كما أن تقديرات الفقر الناتجة عنه لا تعكس خصائص و مستوى التنمية للدولة.

---

[1] أديب نعمة(2009)، مرجع سابق، ص06.

[2] Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak (2006), op cité, p02.

[3] أديب نعمة(2009)، مرجع سابق، ص13.

خط الفقر الدولي لا يأخذ بعين الإعتبار الاختلاف في احتياجات الأفراد حسب أعمارهم و جنسهم.
إن تقابل القوة الشرائية لا تعكس الإستهلاك الفعلي للفقراء بالرغم من حسابها على أساس سلة من السلع الغذائية و غير الغذائية.

الفرع الثاني: أساليب قياس خط الفقر.

تتنوع أساليب قياس خط الفقر بتنوع الخطوط ذاتها إذ يمكن التمييز بين عدة طرق من أهمها:

1/طرق قياس خط الفقر المطلق (Mesure de la ligne de pauvreté Absolue).

لقياس خط الفقر المطلق هناك عدة طرق للإستعمال تتماشى و الأهداف الأساسية للبحث، و كذا المعطيات و البيانات المتاحة الضرورية التي تدخل في تقدير و حساب خط الفقر، و من أشهرها طريقة تكلفة الحاجات الأساسية (طريقة النمط الغذائي المقترح)، و طريقة إستهلاك الطاقة الغذائية.

1-1/ طريقة تكلفة الإحتياجات الأساسية (La méthode de cout des besoins de bases).

تستعمل هذه الطريقة بكثرة في الدول النامية لتحديد خط الفقر بالرغم من الصعوبات التي تعترضها في عمليات التقدير و هي تعود إلى مساهمات (راونتري Rawntreè 1901) الذي عرّف الإحتياجات الأساسية بأنها تلك الإحتياجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني و العادي. يتحدد خط الفقر وفق هذه المقاربة بتكلفة سلة السلع و الخدمات التي تمثل الإحتياجات الأساسية لكل زمان و مكان، غير أنه يفرق في هذه الحالة بين تكلفتين للاحتياجات الأساسية:

الأولى غذائية يمثلها خط الفقر الغذائي الذي يعبر عن تكلفة حزمة معينة من السلع الغذائية فقط تحدد على أساس معايير التغذية، و هي تحقق مستوى مطلوب من السعرات الحرارية (الإحتياجات الأساسية من السعرات) بحيث تتفق هذه السلعة مع نمط الإستهلاك الغذائي للفقراء، كما يتم تقييم هذه السلة بإستخدام الأسعار السائدة في المناطق المختلفة و في السنوات المختلفة.

أما التكلفة الثانية فتخص الإحتياجات الأساسية غير الغذائية تضاف إلى خط الفقر الغذائي للحصول على خط الفقر المطلق [1].

[1] توفيق النجفي سالم، فتحي عبد الحميد أحمد (2008)، مرجع سابق، ص53.

يمكن تحديد تكلفة الحاجات الأساسية الغذائية (خط الفقر الغذائي) وفق العلاقة التالية[1]:

$$Z_f = \sum P_j X_j^* \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

بحيث :

Z_f = تمثل خط الفقر الغذائي.

X^* = تمثل سلع الإحتياجات الأساسية من الغذاء.

P = تمثل أسعار السلع.

عند إضافة تكلفة الحاجات الأساسية غير الغذائية (Z_n) نتحصل على خط الفقر المطلق (Z)كما يلي:

$$Z = Z_j + Z_n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

تمر عملية تقدير خط الفقر المطلق بمرحلتين أساسيتين ، بحيث يتم في الأولى تحديد خط الفقر الغذائي على أساس اختيار السلع الغذائية التي تحقق الإحتياجات الأساسية الغذائية في الخطوة الأولى، ثم تحديد كميات و أسعار الغذاء التي بموجبها يحصل الفرد على السعرات الحرارية اللازمة و التي تتوافق مع السلوك الغذائي لدى الفقراء في الخطوة الثانية، و من ثم تحديد خط الفقر الغذائي .

أما في المرحلة الثانية فيتم فيها تحديد الإحتياجات الأساسية غير الغذائية، و لتحقيق ذلك عادة ما يتم رفع مستوى مقياس خط الفقر الغذائي بمعدل مضاعف[2]، أي أنه إذا كانت قيمة هذا المضاعف مساوية لـ 1,5 فهذا يعني أن قيمة خط الفقر سوف تزيد بنسبة 50% عن قيمة خط الفقر الغذائي[3].

---

[1] علي عبد القادر علي (2002)، مرجع سابق، ص05.

[2] Fusco.Aléssio (2005), op cité, p 41.

[3] توفيق النجفي سالم، فتحي عبد الحميد أحمد (2008)، مرجع سابق، ص54.

2-1/ طريقة إستهلاك الطاقة الغذائية(La Méthode de l énergie nutritive).

تقضـــي هذه الطريقة بتحديد تكلفة السعـــرات الحرارية المطلوبة، أي الإنفاق الإستهلاكي اللازم لتوفير كمية الغذاء الكافية لإمداد الفرد بالحد الأدنى من الطاقة و ذلك على أساس علاقة ما بين مقدرات السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد و إنفاقه الإستهلاكي و ذلك بإستعمال العلاقة التالية[1]:

$$\ln y_f = a + bc \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

بحيث :

y_f = إجمالي الإنفاق الإستهلاكي على الغذاء.

c = إستهلاك السعرات الحرارية (كمية الحريرات التي يحصل عليها الفرد).

بالاستناد على المعاملات المقدرّة في المعادلة (6) يمكن تقدير خط الفقر المطلق و ذلك طبعا بالاعتماد على توصيات منظمتي الصحة العالمية و الأغذية و الزراعة لتحديد الكميات المطلوبة من السعرات الحراريـــة (C*) كما يلي:

$$Z = e^{a+bc^*} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

بحيث :

Z = خط الفقر المطلق.

c^* = السعرات الحرارية المطلوبة.

إن تطبيق مقاربة إستهلاك الطـــاقة الغذائية في تحديد خط الفقر المطلق يتطلب توفر المعطيات الإحصـــائية الخاصة بالوحدة محل الدراسة (فرد، عائلة،أسرة) و المتعلقة بإستهلاك السعرات الحرارية (C) و إجمالي الإنفاق على الغذاء (Y_f) حسب العمر والجنس.

[1] والي فاطمة "إشكالية الفقر في الجزائر : دراسة حالة بشار" رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي ببشار، 2007، ص21.

2/طرق قياس خط الفقر النسبي(Mesures de la linge de pauvreté Relative).

إن طريقة الدخل النسبي هي طريقة لتحديد عتبة الفقر النسبي الأكثر إستعمالا من طرف الدول الصناعية (هاغنارس و دو فو Hagenaars et De vos 1988) ، بحيث يعتبر هذا الخط من أسهل المقاييس حسابا و تقديرا ،كونه يعتمد بالأساس على توفر كمية من البيانات الخاصة بالإنفاق الشهري للأسرة أو الفرد،إضافة إلى الدخل الفردي و توزيعه النسبي بإستخدام إحدى الطرق المتاحة و من أهمها :

2-1/طريقة نسبة الدخل المتوسط أو الوسيط.

عادة ما يتم تقدير خط الفقر وفق هذه الطريقة نسبة إلى الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل الوطني لزمان و مكان معينين،كأن يحسب على أساس النصف $\left(\frac{1}{2}\right)$ أو ثلثين $\left(\frac{2}{3}\right)$ من الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل الوطني. إن هذه الطريقة تبنتها وكالة الإحصاء التابعة للاتحاد الأوروبي (Eurostat) لتقدير مقاييس الفقر النقدي، و قد قدرت خط الفقر بحدود 60% من الدخل الوسيط المكافئ منذ سنة 1998، و حوالي 50% من الدخل المتوسط[1].

2-2/طريقة التجزئة (المجموعات).

لحساب خط الفقر النسبي بهذه الطريقة يرتب أفراد المجتمع ترتيبا تصاعديا أو تنازليا حسب مداخليهم ، و يصنفون في مجموعات جزئية، وعلى هذا الأساس فإن الفقراء هم هؤلاء الأفراد أو العائلات الذين ينتمون إلى المجموعات الأقل دخلا، كأن يساوي الفقر النسبي في مجتمع ما الحد الأدنى لدخل السكان الذين يمثلون حوالي 10% من مجموع السكان الأدنى دخلا[2].

3/طرق قياس الفقر الذاتي (Mesures de pauvreté subjective).

من بين الطرق الكثيرة و المتنوعة لتحديد خط الفقر الذاتي يمكن الإشارة إلى تلك الطريقة التي استعملت من طرف الباحثين في جامعة (ليدن Leyden) و المسماة خط الفقر الذاتي (Subjective poverty line) أو خط الفقر لليدن (Leyden poverty line)، و في إطار هذه الطريقة المستخدمة من قبل (جيودارت وآخرون Goédhart et Al 1977) في جامعة (ليدن Leyden)، ثم بعد ذلك من طرف(كابتين وآخرون Kapteyn et Al 1987) في جامعة (تيلبورغ Tilburg)، و التي يطلب فيها من الأفراد تقييم الدخل الأدنى الذي يسمح

---

(1) Fusco.Aléssio (2005), op cité, p46.

(2) والي فاطمة(2007)، مرجع سابق، ص22.

لهم بمواجهة متطلبات الحيـــاة ، و بعد تجميع الإجابات الخاصة بهذا السؤال مرفوقة بالمداخيل الفعلية للأفـــراد (العائلات) مع مراعاة خصائص كل عائلة، و حسب(جيودارت وآخرون Goédhart et Al 1977) يمكـــن إرفاق حجم كل عائلة بمستوى الدخل بحيث تكون إجابات الأفراد المقابلة للحد الأدنى الضـــروري موافقـــة لدخلها الفعلي الحالي و يكون مستوى هذا الدخل بمثابة عتبة للفقر [1].

رياضيا تبنى هذه الطريقة على فرضية مفادها أن الدخل الأدنى هو دالة متزايدة و معقدة تابعـــة للـــدخل الفعلي مع وجود مرونة محصورة مابين (0) الصفر و الواحد صحيح (1)، وبذلك تكون العلاقة في شـــكلها التالي[2]:

$$R_{min} = \delta R^{\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

بحيث :

$R_{\min}$ = الدخل الأدنى المحدد من قبل الأفراد (الذاتي).

R = الدخل الفعلي للأفراد.

R^* = خط الفقر الذاتي.

كما يمكن حساب قيمة الدخل الأدنى بدلالة الدخل الفعلي من علاقة أخرى كما يلي:

$$L_{\mathrm{n}}(R_{min}) = \alpha + \beta L_{\mathrm{n}}(\mathrm{R}) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

بيانيا وحسب الشكل رقم (07) يمكن أن نحصل على خط الفقر عند نقطة التقاطع بين منحنى المـــداخيل الذاتية (الدخل الأدنى المفترض)، و منحنى المداخيل الفعلية وهي النقطة (C) التي يتطابق عندها خط الفقر مع الدخل الفعلي و مع الدخل الأدنى (الذاتي)، و على هذا الأساس فإن الفقراء هم الأفراد الذين يزيد دخلـــهم الأدنى اللازم للعيش في ظروف ملائمة عن دخلهم الفعلي، أما الأفراد غير الفقراء فأولئك الذين يقل دخلـــهم الأدنى عن دخلهم الفعلي كما هو مبين في الشكل التالي :

---

[1] Fusco.Aléssio (2005), op cité, p48.

[2] والي فاطمة(2007)، مرجع سابق، ص25.

الشكل رقم (07): خط الفقر الذاتي

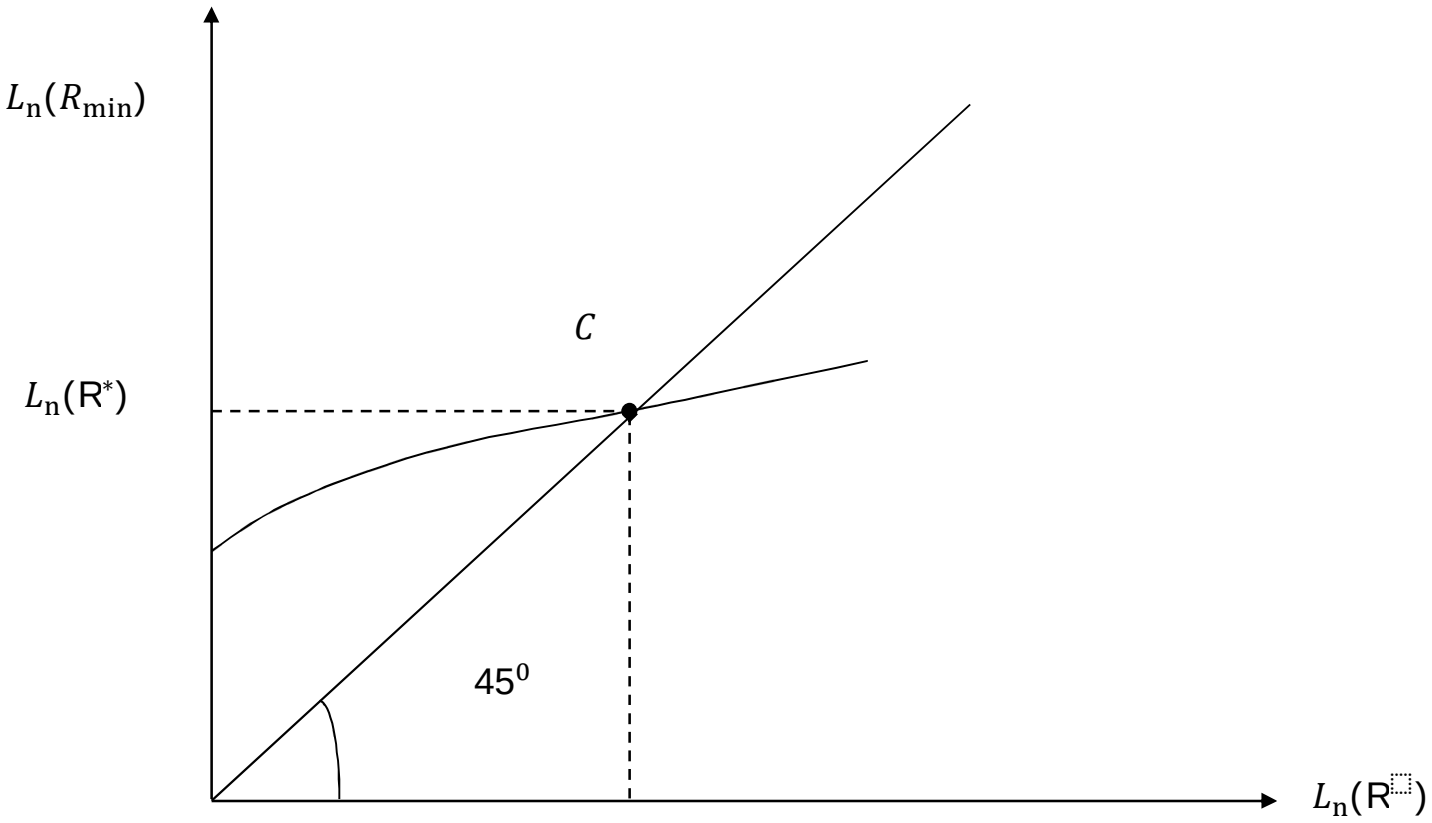

المصدر: Martin Ravallion (1996), op cite, p51

المطلب الثالث: المؤشرات البسيطة لقياس الفقر النقدي (مرحلة التجميع).

يتم في المرحلة الثانية (مرحلة التجميع) جمع المعلومات التي تم الحصول عليها على المستوى الفـــردي، أي تجميع كافة قيم فجوات الفقر النقدي الفردية للتعبير عن مدى إنتشار الفقر في المجتمع ككل أو مجموعة جزئية من السكان، و هذا يتمثل في تحديد مؤشر الفقر لتلخيص المعلومات المتعلقة بمدى إنتشـــار الظـــاهرة، إلا أن مؤشرات الفقر (Indices de pauvreté) أو مقاييس الفقر (Mesures de pauvreté) هـــذه تصـــنف إلى مجموعات أو عائلات حسب تلبيتها أو تحقيقها أو عدم تحقيقها لعدد من الخصائص الممثلة في شكل بديهيات أو مسلّمات (Axiomes).

تتميز المؤشرات البسيطة لقياس الفقر النقدي بعدم اعتمادها على فرضيات أو بديهيات مسبقة و لا معايير معينة، و لذلك فهي تمثـــل عملية تجميع لفجوات الفقر النقـــدي الفردية التي لاتعتمـــد علـــى البـــديهيات (Agrégation non-Axiomatique)[1] و هي تضم مجموعة متنوعة من المؤشرات أهمها :

الفرع الأول: مؤشر عدد الرؤوس (مؤشر إتساع الفقر)(Indice d'Incidence de pauvreté).[2]

يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الأسهل و الأكثر إستخداما ، و يسمى أيضا بأثر الفقـــر أو المؤشـــر الرقمي للفقر (Indice Numérique de pauvreté) و هو عبارة عن النسبة المئوية للسكان ذوي الإستهلاك أو الدخـــل أو أي معيار آخر لمستوى المعيشة الموجودين تحت عتبة الفقر (Z)، و هو يتراوح مابين الصفر (0) و الواحد (1)، مثلا إذا بلغ هذا المؤشر (0.2) فهذا يعني أن عدد فقراء المجتمع يبلغ حوالي 20% من إجمـــالي السكان، و هو يحسب وفق الصيغة الرياضية التالية [3]:

$$H = \frac{q}{n} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

بحيث :

n = تمثل عدد الأفراد في المجتمع الكلي (عدد وحدات التحليل في المجتمع الإحصائي A).

q = تمثل عدد الفقراء (عدد وحدات التحليل الفقيرة).

H = تمثل مؤشر عدد الرؤوس (Head Count Ratio).

إن مؤشر عدد الرؤوس يمتاز عن غيره من مؤشرات الفقر بأنه سهل القراءة و التفسير و التمثيل إضافة إلى أنه مناسب جدا لأنـــواع معينة من مقارنات الفقر مثل التقدم المحقق أو المحرز في مكافحة الفقر غير أن (أمارتيا سن Amartya Sen 1976) أنتقـــده بشدة كونه غير حساس لعمق الفقـــر و عدم المساواة (التفاوت) بين الفقـــراء أي أن هذا المؤشر لا يتأثر بالفروقات في عمق الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل ما بين الفقراء و زيادة على ذلك فإنه لا يعطي أية فكرة عن تمـــركز الفقراء مقارنة بخـــط الفقر دون البحث عن درجة فقرهم[4].

---

(1) Amba pour Samual(2006), op cité, p06.

(2) Voir: Zheng B,(1997) "Aggregate poverty measures" journal of economic surveys,Vol11,n2.

(3) Moumni Ahmed(2009), op cite, p42.

(4) Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak (2006), op cité, p03.

الفرع الثاني: مؤشر فجوة الفقر (l'indice de l'écart de la pauvreté).

لهـــذا المؤشر تسميا ت متعددة مثل مؤشر العجز المكيف(Indice de deficit normalisé) شدة الفقر (Intensitie de la pauvreté) عمق الفقر(La profondeur de la pauvreté) معدل الفقر(Taux de la pauvreté) و هو يقيس عمق الفقر و شدته من خلال قياس الفارق في الدخل الإجمالي لجميع الفقراء مقارنة بخط الفقر، بمـــعنى أنه يقيس درجة فقر الفقراء مع حسابه لمتوســـط الفارق أو المسافة التي تفصل بين الفقراء و عتبة الفقر بحيث يمكن صياغة مؤشر فجوة الفقر على النحو التالي[1] :

$$PG = \left(\frac{1}{q}\right)\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z - y_i}{Z}\right) \ldots\ldots\ldots(11)$$

حيث:

PG = فجوة الفقر (Poverty Gap)

y_i = الدخل المعادل للفرد (i) (دخل الفقراء أو العائلات).

$z - y_i$ = فجوة الفقر للفرد (i)(الفارق في الدخل بالنسبة إلى عتبة الفقر).

q = عدد الفقراء.

z = خط الفقر.

إن فجوة الفقر تمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات إستهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر .كما يمكن إختزال العلاقة (11) في الصيغة الرياضية التالية[2] :

$$PG = H.I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

و

$$I = 1 - \frac{\mu^Z}{Z} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(13)$$

[1]Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak (2006), op cité, p 03.
[2]Ravallion Martin (1996).op cité.p 54.

بحيث :

I = متوسط الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر.

μ^Z = متوسط دخل الأسرة الفقيرة.

لقد وُجِّهَت عدة إنتقادات لهذا المؤشر، من بينها ما يتعلق بكونه يهتم فقط بالعجز المتوسط دون أخذه بعين الإعتبار الاختلافات المسجلة في شدّة الفقر بين الفقراء و هو بذلك لا يتأثر بانتقال الدخل من شخص أقل فقرا إلى شخص آخر أكثر و أشد فقرا، أي لا يقيس التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء[1].

المطلب الرابع : مؤشرات قياس الفقر المستندة على البديهيات(Agrégation Axiomatique).

لقد تعرضت عملية التجميع التي لا تعتمد في طرحها على أية خاصية أو بديهية معينة (Agrégation Non Axiomatique) إلى جملة من الإنتقادات اللاذعة كونها لا تُعَير أدنى إحترام إلى المعايير الإنسانية و الأخلاقية تجاه الفقراء فهي تضع البائس الفقير المُعدَم في نفس المستوى مع الفقير المجاور لعتبة الفقر، و لسد هذا الفراغ الأخلاقي إقترح الإقتصادي (أمارتياسن 1976) في مقالته المؤسسة قياس تجميعي للفقر النقدي يستند في طرحه على بديهيتين أساسيتين[2]:

بديهة الرتابة (Axiome Monotonie) : و هي تعني رتابة الرفاه بالنسبة للدخل، أي في حالة انخفاض في دخل أحد الفقراء لا بد و أن يؤدي ذلك إلى زيادة الفقر مع افتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها .

بديهية التحويل(Axiome de Transfert) : تعني أنه إذا تم تحويل دخل من أحد الفقراء إلى أخر أعلى منه دخلا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الفقر مع إفتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها .

يرى (سن Sen1976) أن أي مؤشر من مؤشرات الفقر لابد و أن يستوفى هاتين البديهيتين كي يكون صالحا لتمثيل الفقراء من الناحية الأخلاقية و الإنسانية، غير أن هذه الخصائص أو البديهيات التي حددها (أمارتيا سن Amartya Sen) إختلف حولها الباحثين و المهتمين بقياس الفقر، فمنهم من يراها ثلاثة و منهم من يراها أربعة، في حين رصدت الأدبيات الإقتصادية المتخصصة حوالي سبعة عشر بديهية ينبغي أن تستوفيها مؤشرات الفقر و ستة عشر مؤشرا لقياس الفقر (زينق Zhéng 1997) نذكر منها [3]:

---

(1) Ravallion Martin (1996), opcité, p55.

(2) علي عبد القادر علي(2006)،مرجع سابق، ص06.

(1) Bibi Sami "Mesurer la pauvreté dans une perspective multidimensionnelle : une revue de la littérature" CREFA-CIRPEE, université laval, Quebec, Canada, October 2002,pp10-16.

بديهية التناظر(Axiome de Symétrie): هذه الخاصية مفادها أن قياس الفقر لا يتأثر بتبادل المنح الأولية مابين الأفراد (b,a).

بديهية التجميع (Axiome d'Agrégation): وهي تفيد بوجوب تجميع المعلومات المرتبطة بالفقراء ليتم تحديد مستوى الفقر بناءا على خط الفقر المحدد .

بديهية التصنيف الترتيبي للحرمان النسبي (Axiome de classement ordinal de privation relative):

و هي تعني أن قيمة الترجيح $\left(W_i(y,z)\right)$ المخصص لفجوة الفقر ذات الرتبة (i) الخاصة بوحدة التحليل (ua_i) يجب أن تكون مساوية لرتبتها في التصنيف المتناقص لرفاهية الفقراء .

بديهية التعيير و الضبط (Axiome de Normalisation de privation Absolue): و هي تعني ضبط معيار الحرمان المطلق بحيث أن قياس الفقر النقدي الاجتماعي في حالة تساوي دخول الفقراء يكون مساو إلى حاصل ضرب مؤشر اتساع الفقر في شدته المتوسطة كما يلي :

$$P(Y,Z) = H.I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

بديهية التفكك أو التجزئة (Axiome de Décomposabilité): هذه البديهية تفيد بإمكانية تجزئة المجتمع و تقسيمه إلى مجموعات صغيرة بحيث يمكن قياس الفقر على أساس ترجيح مجموع قيم مستويات الفقر لهذه المجموعات الجزئية، و هذا يعني أنه إذا إرتفع معدل الفقر في إحدى هذه المجموعات سوف يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع قياس الفقر الكلي مع عدم حدوث أي تغيير أخر.

بديهية التركيز (Axiome de Focalisation): و هي تعني أن قياس الفقر لا يتبع و لا يتأثر بتخصيص (Y_i) لغير الفقراء.

أما مقاييس الفقر النقدي التي تستند أو تستوفي عددا من هذه البديهيات فيمكن أن نذكر منها:

الفرع الأول : مؤشر سن (Indice de Sen).

يُعتبر هذا المؤشر أول مؤشرات الفقر النقدية التي تستند إلى بديهيات معينة وضعه (أمارتيا سن Amartya Sen) سنة 1976 بحيث حاول من خلاله التوفيق بين مؤشر عدد الرؤوس (H) و فجوة الفقر (P.G) إضافة

إلى معامل جيني (Coéfficient de Gini)(G) [*] الذي يختص بقياس التفاوت و اللامساواة في توزيع الدخل بين الفقراء و يمكن حساب مؤشر سن من خلال الصيغة الرياضية التالية[1]:

$$S(Y,Z) = \frac{2}{(q+1)nZ}\sum_{i=1}^{q} g_i\,(q+1-i) \ldots\ldots\ldots(15)$$

من خلال العلاقة أعلاه نلاحظ أن (سن Sen) اقترح قياس تجميعي عام للفقر من خلال المجموع المرجح لفجوات الفقر الفردية مقارنة بخط الفقر[2]، بحيث تم ترجيح فجوات الفقر (g_i) بالمعامل الترجيحي $(q+1-i)$ الذي يمثل عدد الفقراء الذين يتمتعون برفاه أكبر مقارنة بوحدة التحليل رقم (i) و هذا يعني أن فجوة الفقر الأكبر تتمتع بوزن ترجيحي أكبر و أن ناتج ضرب مجموع فجوات الفقر بمعامل الترجيح سوف يكون محصورا مابين الصفر و الواحد.

لقد برهن (سن Sen) أن الصيغة الرياضية رقم (15) يمكن كتابتها في الشكل التالي:

$$S(Y,Z) = H[I + (1-I)G] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

بحيث :

G = معامل جيني (Coéfficient de Gini).

I = الفرق المتوسط بين دخل الفقراء وخط الفقر .

الفرع الثاني : مؤشر (FGT) (Indice de Foster, Gréer et Thorbeck 1984).

أخذ هذا المؤشر تسمية (FGT) كإختصار إلى أسماء واضعيه و هم : (فوستير Foster)، (قرير Gréer) و (توربيك Thorbeck) عام 1984، و هو يُعتَبَر من بين المؤشرات التجميعية المعلمية لقياس الفقر النقدي التي

---

[*] سوف نتطرق إلى هذا المعامل لاحقا.

[1] مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص89.

[2] Voir:Sen Amartya " poverty:an ordinal approach to measurement" econometrica,Vol44,n°2,1976, pp 219-231.

تستند إلى بـــديهيات و خصـــائص معينـــة (Agrégation Axiomatique paramétrique des cavités individuelles) بل يعتبر من بين أهم المؤشرات التي تحقق كل البديهيات المعروفة[1]،بحيث إقترح هذا الثلاثي في بادئ الأمر مؤشر يساوي إلى مجموع فجوات دخل الفقر المرجحة على أساس كل فجوة فقر فردية بقيمة الفجوة نفسها و من ثم تحصلوا على الصيغة الرياضية الأولى الممثلة لمؤشرهم كما يلي :

$$FGT(Y,Z) = \frac{1}{(nZ)^2}\sum_{i=}^{q}(g_i)^2 \ldots\ldots\ldots\ldots(17)$$

بهدف ضمان تحقيق بديهية الحساسية للتحويلات قاموا بتعميم الصيغة الابتدائية ليحصلوا على الشكل النهائي التالي[2] :

$$FGT(Y,Z)_\alpha = P_\alpha(Y,Z) = \frac{1}{n}\sum_{i=}^{q}\left(\frac{g_i}{Z}\right)^\alpha \ldots\ldots\ldots(18)$$

حيث:

$\alpha > 0$ = تمثل مقدار النفور من الفقر (la valeur de l'aversion de la pauvreté)

$Z - Y_i = g_i$ = فجوة الفقر الفردية.

تبعا لقيمة المعلمة (α) فإن هذا المؤشر يحقق إحدى الخصائص التالية حسب الحالات[3]:

بديهية الرتابة (Axiome Monotonie) إذا كانت $(\alpha > 0)$.

بديهية التحويل (Axiome de Transfert) إذا كانت $(\alpha > 1)$.

بديهية التحويلات المتناقصة (Axiome de Transferts Décroissants) إذا كانت $(\alpha > 2)$.

كما أن القيم (2, 1,0) التي تأخذها المعلمة (α) تؤدي إلى الحالات التالية [4] :

---

(1) مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص95.

(2) Lachaud Jean Pierre(1997), op cité, p05.

(3) Moumni Ahmed(2009), op cité, p45.

(1) Ponty Nicolas "Mesurer la pauvreté dans un pays en Développement" statéco n°90-91, Aout- Décembre1998. Paris, pp 60-61.

إذا كانت($\alpha = 0$) فهذا يعني أن المؤشر (FGT) هو نفسه مؤشر عدد الرؤوس (H) أي :

$$P_0 = \frac{q}{n} = H \ldots\ldots\ldots\ldots (19)$$

إذا كانت ($\alpha = 1$) فهذا يعني أن المؤشر (FGT) يساوي مؤشر فجوة الفقر(PG) أي :

$$P_1 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{g_i}{Z}\right) = H.I \ldots\ldots\ldots (20)$$

إذا كانت($\alpha = 2$) فإن مؤشر (FGT) يساوي مؤشر تربيع فجوة الفقر الذي يقيس مدى حـــدة الفقـــر و شدته و كلما كانت قيمة هذا المؤشر كبيرة كانت ظاهرة الفقر أشد :

$$P_2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{g_i}{Z}\right)^2 = H[I^2 + (1-I)^2 Qp^2] \ldots\ldots\ldots (21)$$

حيث :

Qp = معامل تغير الدخل لدى الفقراء .

لقد أصبح مؤشر $FGT)_\alpha$ من أكثر مؤشرات الفقر النقدي شهرة و إستخداما كونه يحدد الفارق الذي يفصل الفقراء عن خط الفقر، كـــما يأخذ بعين الإعتبار التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء مع تحقيقه لأهم الخصائص أو البديهيات المعروفة .

الفرع الثالث : مؤشر واتس (l'indice de Watts 1967).

يعتبر هذا المؤشر من أقدم مقاييس الفقر النقدي إستخداما ، بحيث إقترحه صاحبه (واتـــس Watts) سنة 1967 كما أنه يعتبر من بين المؤشرات التي تحظى بإستيفاء معظم البديهيات المعروفة لاسيما خاصة (التفككية بالفوج Axiome de décomposabilité par groupe) و هو يعطى وفق الصيغة التالية[1]:

$$W(y,Z) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} Ln\left(\frac{Z}{y_i}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (22)$$

بالرغم من أهمية هذا المؤشر من الناحية العملية بحيث يعطي و بصفة عامة أحسن تمثيل و عرض لظـــاهرة الفقر مقارنة بمؤشر فجوة الفقر (PG) و مؤشر عدد الرؤوس (H)[2] بالإضافة إلى أنه يقدم و بوضوح مقدار الإعانة اللازمة للإفلات من الفقر إلا أنه محدود الإستعمال بداعي الإستخدام الواسع للمؤشر السابق (FGT) من قبل المؤسسات و الهيئات الدوليـــة و كذا الجهات الرسمية الحكومية التابعة للدول الناميـــة علـــى وجـــه الخصوص، كما أنه سجلت بعض النقائص الهامة حول هذا المؤشر و من أهمها أنه لا يعطي طريقة أو منهجية محددة لتقييم الحقائق الاجتماعية كالتربية و تأثير العامل الثقافي[3].

الفرع الرابع : مؤشر تهون (l'indice de Thon 1979).

إقترح (تهون Thon) هذا المؤشر عام 1979 كتعديل لمـــؤشر (سن Sen 1976) بإعتبار هذا الأخـــير لا يستوفي بديهية التعدية(Axiome de transitivité)،و على هذا الأساس قسم(تهونThon) بديهية التحويلات (Axiome de Transferts) إلى بديهيتين منفصلتين، الأولى ســـماها بديهية ضعف التحويل (Axiome de faible Transfert) و الثانية بديهية قوة التحـــويل(Axiome fort deTransfert) أمـــا الصيغة الرياضـــية المقترحة فكانت في الشكل التالي[4]:

$$T(y,Z) = H[S + 2(1 - H)I] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (23)$$

---

(1) Smahi Ahmed (2010), op cité, p69.

(2) الوالي فاطمة (2007)، مرجع سابق، ص38.

(3) Smahi Ahmed (2010), op cité, p71.

(4) Hourriez Jean Michel et Legris Bernard " l'approche monétaire de la pauvreté: méthodologie et résultats" condition de vie, économie et statistique n°308-309-310 (1997), p51.

لقد قام (ثمونThon) بتعديل نظام الترجيح المخصص لكل فجوة فقر فردية ليصبح مرتبطا بالعدد الإجمالي لوحدات التحليل المنتمية للمجتمع الإحـــصائي(A) و بدليل رفاه أكبر أو يساوي دليل الرفاه لوحدة التحليل (ai) و ليس فقط بعدد الفقراء منهم كما أن (n) و (q) تأخذ قيم كبرى.

الفرع الخامس : مؤشر (S.S.T)(Indice de Sen Shorrocks Thon).

تعود تسمية هذا المؤشر نسبة إلى الثلاثي (سن sen) (شوروكسShorrocks) (ثمونThon) وقد طوره (شوروكسShorrocks) عام 1995 بناءا على عدم إستيفاء مؤشر (سنSen) لبديهية التحويلات(Axiome de Transferts)،بحيث إقتـــرح بتعديل هذا المؤشر لقياس شدة الفقر و قد إرتكز في ذلك على مبدأ مفاده أن قياس الفقركي يكون مقبولا لابد أن يسجل الفقر إرتفاعا في حالة تحويل الدخل من شخص يقع تحت خـــط الفقر إلى شخص آخر ذو دخل أكبر، إذ أن هذه الخاصية غير متوفرة في مؤشري عدد الرؤوس(H) و فجـــوة الفقر(PG) و حتى مؤشر (سنSen) الأولي، أما المعادلة الرياضية لمؤشر (S.S.T) فتعطى في الصيغة التالية :

$$P(y,Z) = H.PG.(1 + G(x)) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(24)$$

بحيث : $P(Y,Z)$= مؤشر (S.S.T) لعدد أفراد المجتمع (n)، دخل متوسط (Y) و عتبة الفقر (Z).

$G(x)$= معامل جيني (Coefficient de Gini).

من خلال التحويل اللوغارتمي النيبيري (Logarithme Népérien) نتحصل على الصيغة الرياضية التالية :

$$\ln[P(Y,Z)] = \ln(H) + \ln(PG) + \ln[1 + G(x)] \ldots\ldots\ldots(25)$$

بحيث أن الصيغة $[\ln[1 + G(x)]]$ ماهي إلا تقريب لـــ $G(x)$ المبنية على أساس سلاسل تايلور الأسية ذات الرتبة الأولى (Série de Taylor du Premier Ordre) و قد أثبت من جهتهما (أوسبارغ Osberg) و (كسو Xu) عام 1999(*)أن قيـــمة $[1 + G(x)]$ هي صغيرة جـــدا ، و عليه فإن نسبة التغير في شدة الفقر تكون مقدرة تقريبا بمجموع نسبة التغير في مؤشر (H) و نسبة التغير في (PG)، و من بين مزايا هذا المؤشر أنه يُعنى بقياس شدة الفقر بين مجتمعين مختلفين.

(*)Voir : Osberg Lars et Xu Kuan " Poverty In Tensity : How Well to Canadien,Provinces Compare? " canadian Public, policy, vol XXV,n°2,1999.

الفرع السادس: مؤشر كاكواني (Indice de Kakwani).

يُعتبر هذا المؤشر هو الآخر من بين المؤشرات المعملية التي تعتمد في طرحها على البديهيات و تبعا لأعمال (كاكواني1980 Kakwani) إقترح هذا الأخير إتباع نفس مقاربة (سنSen) لتطوير مؤشر الفقر، لكن بإضافة خاصـــية أو بديهية جديدة للبديهيات الكلاسيـــكية المقترحة من قبل (سن Sen) تسمـــى(بديهية الحساسية للتحويلات Axiome de Sensibilités aux Transferts) و هي تُعرف بأنها "مع بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها فإن تحويل تراجعي بقيمة (W) من شخص فقير (i)إلى شخص آخر أكثر فقرا (j) سوف يؤدي إلى زيادة أكبر في مقياس الفقر من تلك الزيادة التي يحدثها تحويل تراجعي بنفس القيمة من شخص فقير (m) إلى شخص آخر أكثر فقرا (l) بشرط أن يكون:$Y_m > Y_i \, , Y_j - Y_i = Y_l - Y_m > 0$"[1]. و على هذا الأساس صاغ (كاكواني Kakwani) مؤشره كمايلي :

$$K(y,Z) = \frac{\mathrm{q}}{\mathrm{nZ}\sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{q}} i^k} \sum_{i=1}^{q} (g_i)\,(q + 1 - i)^k \ldots\ldots\ldots\ldots (26)$$

بحيث:

إذا كانت قيمة المعلمة ($k = 1$) فإننا نتحصل على مؤشر (سنSen)، أما إذا كـــانت ($k > 1$) فهذا يجعل من مؤشر كاكواني (Indice de Kakwani) ذو حساسية أكبر للتحويلات و إذا ما تغيرت قيمة المعلمة (k) فهـــذا ما يجعل المؤشر يحقق عدد أكبر من البديهيات. للإشارة فـــإن مؤشـــر كـــاكواني (Indice de Kakwani) يقدم ميزة إضافية مقارنة بمؤشر (سن Sen) إلا أنه قليل الإستعمال في الميدان التطبيقي غـــير أن البديهية المقترحة لاقت إستحسانا و قبولا من طرف الباحثين.

[1] مروان عبد القادر(2009)، مرجع سابق، ص93.

الفرع السابع : مؤشر شاكرفارتي (Indice de Chakravarty 1983).

يتمتع هذا المؤشر لقياس الفقر النقدي بمزايا نظرية و تطبيقية عديدة إضافة إلى أنه يحقق بديهية التفكـــك بالفوج(Décomposabilité par groupe)، كما أنه قابل للتوسيع و التكييف مع مبادئ المنهج المتعدد الأبعاد لقياس الفقر، و قد إقترحه شاكرفارتي عام 1983بالصيغة التالية :

$$P_{\propto}(Y,Z) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[1-\left(\frac{Y_i}{Z}\right)^{e}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(27)$$

حيث:

e = تمثل مقدار النفور من الفقراء (la valeur de l'aversion de la pauvreté)

$0 < e < 1$

الفرع الثامن : مؤشر كلارك - هممينغ -إيلف (Indice de Clark – Hemming-Ulph 1981)

إعتـــمد كل من (كـــلارك Clark) ، (هممينغ Hemming) و (إيلف Ulph) في اقتراح مؤشرين لقياس الفقر النقدي يستوفيان كل البديهيات المقترحة من قبل (أمارتيا سن Amartya Sen) عام 1976 مـــع تحقـــيقهم لبديهية الحساسية للتحويلات (Sensibilité aux Transfert) على دالة رفاهية اجتماعية تُسَمَى على أساسها هذين المؤشرين بالمؤشر الأخلاقي (Ethique Indice) و قد صيغا بصفة منفردة تم جمعا في صيغة مؤشـــرات (CHU_{β})كما يلي[1] :

$$CHU_{\beta}(y,Z) = \begin{cases} 1-\left[\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{y_i}{Z}\right)^{\beta}\right]^{1/\beta} & \beta \leq 1\ ,\beta \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ 1-\left[\frac{1}{n}\prod_{i=1}^{n}\left(\frac{y_i}{Z}\right)\right]^{1/\beta} & \beta = 0 \end{cases}$$

(1) Emma Santos Maria " Undimensional Ineguality and Poverty Mesasures " working paper,30 August 2008 , to be presented at the summer school on capability multidimensional poverty , 9 September 2008, new Delhé , India,p 22.

الفرع التاسع : مؤشر أتكينسون(Indice d' Atkinson 1987).

إن مؤشر أتكينسون هو نسخة معدّلة لمؤشر (CHU_{β}) و قد قام صاحبه بصياغته عـــام 1987 بشـــكل يسمح له بقابلية التفكك ليعرف بتسمية "عائلة مؤشرات أتكينسون" ذات الصيغة الرياضية التالية[1] :

$$ACHU_{\beta}(y,Z) = \begin{cases} \frac{1}{\beta n}\sum_{i=1}^{n}\left[1-\left(\frac{y_i}{Z}\right)^{\beta}\right] & \beta \leq 1\ ,\beta \\ \\ \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(lnZ - lny_i) & \beta = 0 \end{cases} \quad \text{.....}$$

الفرع العاشر : مؤشر بورقوينون - فيلد (Indice de Bourguignon – Filds) (1990).

بناء على الدراسة التي قاما بها كل من(بورقوينون Bourguignon) و (فيلد Filds) عام 1990 و المتمثلة في محاولة معرفة مدى أمثلية سياسات التحويل العمومية الواجبة على السلطات الحكومية إتباعها بهدف الحـــد من الفقر ،بحيث خلصا إلى أن مؤشرات الفقـــر التالية : مؤشر (H)، مؤشـــر (HI)، مؤشـــر (FGT_{α}) أو $P_{\alpha}(y,Z)$ و المؤشر(S) تتميز بضعفها من الناحية التطبيقية لاسيما المؤشر (FGT_{α}) و لذلك تم تعديله ليصبح في صيغة مجموع مرجح لمؤشري (FGT_{α}) أو $P_{\alpha}(y,Z)$ و مؤشر إتساع الفقر(H)و هو على النحو التالي [2]:

$$BF_{\alpha,\delta} = P_{\alpha,\delta}(y,Z) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\delta + \left(\frac{g_i}{z}\right)^{\alpha}\right] \text{.....(30)}$$

أي :

$$BF_{\alpha,\delta} = P_{\alpha,\delta}(y,Z) = \delta H + P_{\alpha}(y,Z) \text{ .....(31)}$$

---

(1) Emma Santos Maria (2008),op cité ,p 26.

(2) Ponty Nicolas (1998),op cité,p 59.

المطلب الخامس: مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل(les indices d'inégalité de Revenue).

يتحـــدد توزيع الدخل بصفة عامة في أي مجتمع بعدة عـــوامل أهمها : توزيع عناصر الملكية،المهـــارات، الكفاءات و القدرات الفردية، النظم الإقتصادية و الاجتماعية و القوانين الخاصة بإكتساب الثروة و الـــدخل، الضرائب، المواريث، الزكاة.....الخ. فأما عناصر توزيع الملكية فهي تتعلق بتوزيع الموارد المختلفة في المجتمع، وكلما تحققت العدالة في توزيع الثروة كان ذلك أقرب إلى العدالة في توزيع الدخل ، غير أن الإخلال بعدالـــة التوزيع يؤدي حتما إلى نتائج عكسية تتمثل في سوء توزيع الدخل و عدم المساواة، و لذلك فإن قضية التوزيع و التفاوت أخذت حيزا كبيرا في المناقشات الدولية و حظيت بإهتمام الباحثين و المفكرين على حـــد ســـواء بإعتبارها ذات حساسية في قياس الفقـــر . إن عملية القياس هذه ترتبط بالمستوى المتوسط و توزيع الدخل أو الإستهلاك في بلد ما،بحيث ترتكز عليهما،و من ثم فان مقاييس الفقر ترتكز على وضعيات الأفراد و العائلات الواقعة في مستوى منخفض من التوزيع، أما التفاوت الذي يعني عدم العدالة (inégalité) في التوزيـــع فهـــو مفهوم أوسع من الفقر بحيث يعرف أو يحدد بالنسبة للمجتمع ككل و ليس على أساس مستوى يقع تحت خط فقر معين[1].

يُعَرّف التفاوت في توزيع الدخل بأنه تمثيل عددي للفروق بين مداخيل الأفراد في مجتمع ما، ممـــا يســـمح باختصار جميع خصائص التفاوت في رقم واحد، و يمكن تقسيم مقاييس عدم المســـاواة في توزيـــع الـــدخل إلى قسمين أساسيين، الأول يُعنَى بالمقاييس الموضوعية التي تهتم بدراسة ظاهرة التباين (التفاوت) بإســـتخدام مقاييس إحصائية، أما القسم الثاني فيتمثل في المقاييس المعيارية التي تقيس التفاوت في إطار الرفاه الاجتماعي مع وجود علاقة عكسية ما بين درجتي التفاوت و الرفاه الإجتماعي و هي تختلط عادة بالتقييم الأخلاقي[2].

بالعودة إلى التقسيم الأول من مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل يمكن أن نميز بين العديـــد مـــن مقاييس قياس ظاهرة التفاوت و لعل أهمها:

الفرع الأول: معامل جيني (Le Coefficient de Gini).

يُعتَبَر معامل جيني (Le Coefficient de Gini) من أكثر مقاييس التفاوت إستعمالا على الإطلاق بحيث تتراوح قيمته ما بين الصفر و هي نقطة المساواة الكاملة، والواحد صحيح التي تُعَبِر عن عدم العـــدالة الكاملة ،

---

(1) Moumi Ahmed(2009) ,op cité, p 52.

(2) الفارس عبد الرزاق "الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001،ص100.

إحصائيا يُعَرّف معامل (Gini) بأنه متـــوسط الفروقات المطلقة بين كل مجموعات الدخل، أمـــا رياضيا فيعطى وفق العلاقة التالية[1] :

$$G = \frac{2}{2n^2m}\sum\sum(Y_i - Y_j) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(32)$$

حيث:

G = معامل جيني (Le Coefficient de Gini).

n = عدد الأفرادالإجمالي.

m = الدخل المتوسط للفقراء.

y_i, y_j = مداخيل الأفراد $i، j$.

هندسيا تبنى فكرة معامل جيني (Gini) عـــلى منحنى لورنز (Courbe de Lorenz) و ذلك من خلال قياس و تقدير المساحة المحصورة بين منحنى لورنز و وتر المثلث الإجمالي مساحة المثلث(خط التوزيع المتساوي) أي :

$$G = \frac{(A)\text{المساحة}}{(A + B)\text{المساحة}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(33)$$

لأغراض حساب معامل جيني من معلومات مُجَمَّعَة أو قابلة للتجميع فإنه يمكن إستخدام العلاقة الرياضية التالية كعلاقة تعريفية هندسية[2]:

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{n-1}(P_{i+1} - P_i)(L_{i+1} - L_i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(34)$$

حيث:

P = النسب التراكمية للسكان.

L = النسب التراكمية للدخل أو الإنفاق.

---

[1] المرجع السابق، ص103.

[2] علي عبد القادر علي "مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الإستهلاكي" المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 66،الكويت، أكتوبر2007، ص7.

الشكل رقم(08) : التمثيل الهندسي لمعامل جيني (Gini).

(منحى لورنزLa Courbe de Lorenz)

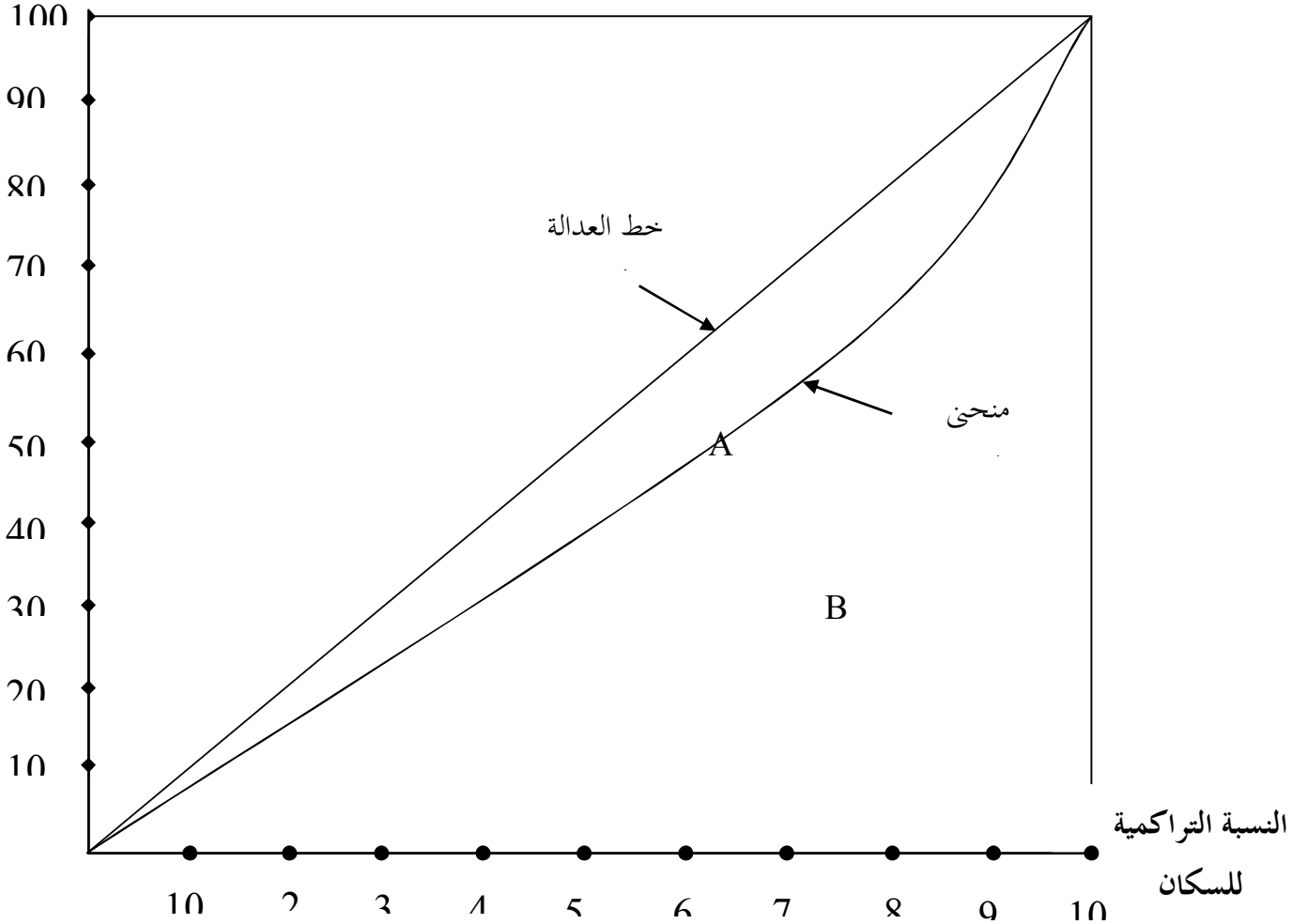

المصدر :Condouel.Aline,J.Hantshel,Q.Wodon ″Mésure et Analyse de la Pauvreté″ MPRA,n°10490, Avril 2002 ,p 26.

إن منحنى لورنز (La Courbe de Lorenz) يسمح بالاستدلال التلقائي للتفاوت و عدم العدالة في التوزيع من خلال أنصبة الشرائح السكانية من الأفقر إلى الأغنى ، بحيث يعبر عن العلاقة الرياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبين وفق مداخليهم أو إنفاقهم تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى) و النسب التراكمية للدخل الـــتي تحصل عليها كل شريحة مقابلة من السكان ، و عادة ما يتم رسم منحنى لورنز(La Courbe de Lorenz) في مربع يمثل محوره الأفقي التوزيع التراكمي للسكان (من الصفر إلى100)، أما محوره العمودي فيخصص للتوزيع

التراكمي للدخل (من الصفر إلى100) كما يمثل قطر المربع حالة التساوي الكاملة (العدالة الكاملة)، بمعنى أن النقاط الممثلة لهذا الخط تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية من الأنصبة الدخلية[1].

الفرع الثاني : مؤشر أتكنسون (Indice d'Atkinson).

يمـــثل مؤشر أتكنسون (Indice d'Atkinson) أحد المؤشرات المعيارية التي تقيس التفاوت و عدم العدالة في إطار نظرية الرفاه الإجتماعي، بحيث يعتمد هذا المؤشر على مايسمى بمفهوم " الدخل المكـــافئ للتوزيـــع العادل"، و الذي يعرف على أنه مستوي الدخل الذي يحصل عليه الأفراد بحيث يجعل رفاه المجتمـــع مســـاويا لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد و عليه فإن الدخل المكافئ للتوزيع العادل يُعطَى على النحـــو التالي :

$$n \cup (y_e) = \sum_{\varepsilon=1}^{n} y_i \quad \text{.....(35)}$$

حيث:

u = مستوي الرفاه الفردي.

نلاحظ أنه إذا كان كل الأفراد متشابهون فإن مستوى الرفاه الذي ينتج عن التوزيع المشاهد هو مجموع رفاه الأفراد ، و على هذا الأساس فإن مؤشر التفاوت يُعطَى وفق للعلاقة التالية :

$$A = \frac{1 - y_e}{\mu} \quad \text{.....(36)}$$

حيث: μ = متوسط الدخل.

في حالة مـــا إذا كان الدخل المكافئ للتوزيع العادل مساويا لمتوسط الدخل فإن درجة التفاوت تساوي الصفر، و لأغراض التطبيق عادة ما تأخذ دالة الرفاهية للفرد أو مايسمى بدالة التفضيل الشكل التالي[2]:

---

[1] المرجع السابق ، ص6.

[2] المرجع السابق ، ص15.

$$\cup(y) = \left(\frac{1}{1-\varepsilon}\right) y^{1-\varepsilon} \quad : \quad \varepsilon \neq 1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (37)$$

أو

$$\cup(y) = \log y \qquad : \quad \varepsilon = 1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (38)$$

حيث:

ε = معامل تجنب عدم العدالة.

بناءًا على الصيغة التي تأخذها دالة الرفاهية يمكن كتابة العلاقة الرياضية للدخل المكافئ للتوزيع العـــادل في الشكل التالي:

$$n\left[\frac{y_e^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon}\right] = \frac{1}{1-\varepsilon}\sum_{i=1}^{n} y_i^{1-\varepsilon} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (39)$$

$$\therefore \ y_e = \left[\frac{1}{n}\sum y_i^{1-\varepsilon}\right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}} \quad : \quad \varepsilon > 1 \ldots\ldots\ldots\ldots (40)$$

المبحث الثاني : المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر.

(l'Approche Multidimensionnelle de la Mesure de Pauvreté)

أصبح من المتفق عليه أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد بحيث يُتَرجَم هذا الإجماع في الإسهامات و الكتابات المتخصصة العديدة التي زاد معدّل تراكمها في الآونة الأخيرة، فقد طُوِرَت مقاربات مختلفة لقياس الفقر بحيث تأخذ بعين الإعتبار الأوجه المتعدد للظاهرة و هي تتنوع مابين المقاربات التي لا تستند إلى بديهيات و أخرى تعتمد في طرحها على بديهيات معنية.

المطلب الأول : الإنتقال من المقاربة أحادية الأبعاد إلى المقاربة المتعدد الأبعاد (حدود المقاربة النقدية).

إن دراسة الفقر هي عملية متطورة و تعتمد على تكيف النظرية إلى واقع يتماشى مع الأوجه المختلفة لهذه الظاهرة،أي توسيع مفهوم الفقر من خلال الإندماج التدريجي للجوانب غير النقدية، و هو ما يتجلى من خلال الإنتقال من النموذج الفيزيولوجي للحرمان (Modele Physiologique de Deprivation) الذي يعني الافتقار إلى الدخل و الغذاء و الملبس و المأوى ،إلى النموذج الإجتماعي للحرمان (Modèle Social de Deprivation) الذي يتمثل في عدم قدرة الفقراء على الإستفادة الكاملة من الموارد المتدفقة إليهم بسبب العوائق الهيكلية التي من شأنها أن تحول دون وصولهم إلى الأصول الداخلية (الصحة، التعليم ،التغذية،....الخ).

بالرغم من طرح المقاربة النقدية لفترة جد قصيرة إلا أنها تعرضت لإنتقادات حادة، خصوصا ما تعلق بالخاصية الإعتباطية و الثابتة لتعريف الفقر، فكثيرا من الدراسات التجريبية إعتبرت أن هذه الخاصية لا تتعلق بمشاكل فنية بسيطة، فالخيارات المتخذة بالتأكيد لها عواقب واضحة من حيث النتائج، و لهذا فإنه لا يوجد إجماع و توافق بشأن هذه العتبة (خط الفقر) كما أنه من المشكوك فيه أيضا هو تحديدها بطريقة دقيقة.

من جهة أخرى فإن المقاربة التقليدية تعاني من عدم مراعاتها إلا لجانب واحد من الواقع ، فإذا كان صحيحا أنه بالإمكان التعبير عن العديد من الجوانب و مظاهر(الرفاهية Bien Etre)بشكل موضوعي و بالقيمة النقدية فإنه من الصحة أيضا أن بعض الجوانب الرئيسية الأخرى للرفاهية لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تكون كذلك (بطاهر وآخرونBettahar et AL2003) (عوني وآخرون Aouni et AL2002).

حقيقة أن الفقر هو ظاهرة مُعَقّدة جِدًا بحيث لا يمكن حصرها في بعد واحد لاسيما البعد النقدي، و في الواقع أنه من الصعب القول أن دراسة مبنية على مؤشر واحد للرفاهية هي قادرة على تفسير جميع جوانب الفقر، و علاوة على ذلك فإن حدود هذا المؤشر الوحيد واضحة و متجذرة في أوجه القصور المسجلة من

الناحية المفاهيمية أو تلك المتعلقة بمصداقية البيانات، فهذه الأخيرة عادة ما يحجم الناس عن الكشف عنـــها أو التصريح بها خاصة تلك المتعلقة بمداخيلهم،كما أن قبول فكرة زيادة الدخل أو الإستهلاك من شأنه أن يعكس تحسنا في الوضع أو الظروف المعيشية لا يعني بالضرورة أن الإنفاق الإستهلاكي المتواضع هو ترجمة للمستوى المعيشي المتدني، بل يمكن تفسيره بالتخلي الطوعي لبعض الأشخاص عن بعض الأنصبة من الإستهلاك، زيـــادة على ذلك فان تقسيـــم السكان إلى فئة الفقراء و غير الفقراء أمر يشوبه بعض الشك كما أكده (فلـــورباي و آخرون Fleurbaey et AL1997).

تبعا لهذه الرؤية الجزئية لظاهرة الفقر فقد حاول بعض الكُتّاب و المتخصصين إعطاء مفهوم الفقر محتـــوى أوسع من ذلك المتعلق بالمتغيرات النقدية التي تركز فقط على الجانب الإقتصادي ، أي المقاربة أحادية الأبعاد ، بحيث أن هناك أعمال كثيرة و متعددة توجهت نحو المقاربة المتعددة الأبعاد لقياس الفقر مع الإعتراف بأن الفقر هو واقع مُعقّد يجب أن يُعَبّر عنه بأوجه و مظاهر مختلفة و متعددة (إقتصادية ، إجتماعية .....الخ)، و من بين أصحاب هذه الأدبيات المتخصصة نذكر على سبيل المثال (تاوساند Townsend 1979) ، (معصومي 1989 Maasoumi)،(سيريولي و زاني Cerioli et Zani 1990) .

إن الفكرة الأساسية تتمثل في كون أن الدخل يمثل عاملا رئيسيا في تفسير الفقر، لكنه لـــيس بالضـــرورة عاملا خالصًا لأن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد و هي مرتبطة بعوامل أخرى غير الدخل (تاوســـاند 1979 Townsend) بحيث اقترح هذا الأخير قياسا للفقر من خلال مؤشر الحرمان النسبي (Privation Relative) على أساس رصد عدد من التجارب الخاصة بالإستهلاك و المشاركة الاجتماعية ؛ من جهتـــه (معصـــومي 1989 Maasoumi) طور مؤشرًا مركبًا للرفاهية بإستخدام نظرية المعلومة (Théorie de l'Information) ، كما أن كل من (سيريولي و زاني1990 Cerioli et Zani) إقترحـــا طريقة إحصائية لقياس الفقر مع مراعاة الأبعاد المتعددة على أساس نظرية المجموعات الغامضة.

المطلب الثاني : قياس الفقر متعدد الأبعاد بإستخدام مقاربة البديهيات[1].

(Mesure de Pauvreté Multidimensionnelle : Approche Axiomatique)

تعتمد المقاربة المستنـــدة إلى بديهيات (Approche Axiomatique) لقياس الفقـــر متعدد الأبعاد علـــى مجموعة مختارة من مؤشرات الفقر النقدي المبنية هي بدورها على عدد من الخصائص أو البـــديهيات و لكـــن بشكل موسع مع افتراض إمكانية بناء خطوط فقر فاصلة ما بين الفقراء و غير الفقراء، و بأسلوب يشبه ذلك المتبع في المنهج أحادي الأبعاد في تقييم دليل الرفاه النقدي (الدخل أو الإنفاق الإستهلاكي) و كـــذا تحديـــد فجوات الفقر النقدية الفردية، لكن الإختلاف يكمن في معالجة مجموعة من دلائل الرفاه الجزئية الفردية الممثلة للأبعاد المختلفة للفقر بدلا من إستخدام دليل رفاه واحد و شامل،كما أن هذا الأسلوب في قياس الفقر يقضي بوجوب إستيفاء أي مؤشر من مؤشرات القياس لعدد من الخصائص أو البديهيات المفترضة مسبقا و المســـتندة إلى معايير الحرمان المعطاة لكل دليل أولي من دلائل الرفاه الجزئي و المختارة لتمثيل الظروف المعيشية للأفراد.

إن مقاربة البديهيات (Approche Axiomatique) مبنية على إفتراض مجتمع إحصائي(A) مكون مـــن (n) فرد (وحدة التحليل a_i) و كل فرد (i) يمتلك متجه أو شعاع (x_i) من (السـمات (m) Attributs) بحيث: $x_i \in R_+^m$ و(R_+^m) هو القطر (l'orthant) غير السالب للفضاء الاقليدي (R^m)، و لتكن (X) هـــي مصفوفة من الرتبة $(n \times m)$ بحيث كل عنصر من(x_{ij}) للمصفوفة يعطي كمية أو عدد من الســـمات (m) التي يمتلكها الفرد (i) أي وحدة التحليل (a_i)، و ليكن أيضا $z_j \in Z$، بحيث(z_j) تمثل عتبة الفقر لكل سمـــة أو خاصية (j) مع :$Z \in R_{++}^m$ بحيث R_{++}^m هي القطر الموجب للفضاء الأقليدي(R^m)[2] و على هذا الأساس يمكن إعطاء الصيغة العامة لطبقة من مقاييس الفقر متعددة الأبعاد كمايلي[3]:

$$P(X,z) = F\big(\pi(x_i,z)\big) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(41)$$

حيث : $\pi(\cdot)$ هي دالة للفقر الفردي التي تُبَين الكيفية التي تجمع بها مختلف أبعاد الفقر علـــى المســـتوى الفردي ، و على العكس فإن : $F(\cdot)$ هي دالة توضح كيفية تجميع الفقر الفردي للوصول أو الحصول علـــى

---

[1] Voir : Fusco Aléssio(2005), op cité, pp244-256.
[2] Ambpour Samuel (2006), op cité, p06.
[3] Ambpour Samuel (2006), op cité, p07.

قياس إجمالي للفقر الخاص بالكيان الكلي للمجتمع الإحصائي(A)، و بافتراض على سبيل المثال أن $F(\cdot)$ هـــي دالة قابلة للجمع فنحصل على مايلي[1] :

$$P(X,z) = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{i=1}^{n} \pi\,(x_i,z) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(42)$$

و إذا كانت $\pi(\cdot)$ هي دالة موجهة (Fonctions Indicatrice)[2] أي :

$$\pi(x_i,z) = \begin{cases} 0 & si \quad x_{ij} \geq z_j \\ 1 & si\ non \quad (x_{ij} < z_j) \end{cases} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (43)$$

و عليه نتحصل على توسعه متعددة الأبعاد لإتساع الفقر ،حيث أن خصائص $\pi(\cdot)$ و $F(\cdot)$ هي دالة تابعة للبديهيات(Axiomes) التي لا يجب أن يتجاوزها أي مقياس للفقر[3].

كما أشرنا إليه آنفا إن هذه المقاربة تسعى إلى تكييف عدد من المؤشرات المستندة إلى بـــديهيات لقيـــاس الفقر النقدي (أحادي الأبعاد) و إعادة تأهيلها بشكل يجعلها تتماشى مع المفهوم المتعدد الأبعاد (شـــاكرفارتي Chakravarty، ميخـــرج Mukherjee، و رانـــاد Ranad) (1998) ، و (بورقوينـــون،Bourguignon، شاكرفارتي ،Chakravarty) (2002) ، و من أهم هذه المؤشرات نذكر مايلي :

الفرع الأول : المؤشرات المركبة القابلة للجمع المستندة إلى بديهيات

(les Indices Composites Axiomatiques)

إقترح الثلاثي(شاكرفارتي Chakravarty، ميخرج Mukherjée ،راناد Ranad)(1998) إثنين من هذه المؤشرات ، الأول يمثل توسعه متعدد الأبعاد لمؤشر الفقر النقدي القابل للتفكـــك بـــالفوج الـــذي إقترحـــه (شاكرفارتي Chakravarty) عام 1983، و جعله يحتـــرم مجموعة من الخصائص أو البديهيات المحددة سلفـــا وبدقة و التي يمـــكن أن تُعَرّف بأنها مجموعة من الخصائص المرجوة أو المرغوب فيها بحيث يجب أن يحترمها كل

(1) Bibi Sami(2002), op cité, p10.
(2) Bibi Sami(2002), op cité, p10.
(3) Bibi Sami(2002), op cité, p10.

مؤشر فقر متعدد الأبعاد ، و يمكن صياغة النوع الأول من هذه المؤشرات في الشكل التالي[1] و ذلك لأجـــل $j = 1 \ldots\ldots\ldots m \; ; i = 1 \ldots\ldots\ldots n$

$$P_e(X,z) = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{j=1}^{m}\sum_{i\in D_j} \mathsf{a}_j \left[1 - \left(\frac{x_{ij}}{z_j}\right)^e\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(44)$$

لأجل:

X = مصفوفة الخصائص أو السمات (Attributs).

x_{ij} = كمية أو مقدار الخاصية x_j المملوكة من قبل الفرد (i) (وحدة التحليل a_i).

z_j = عتبة الحرمان من الخاصية (j).

a_j = الوزن الترجيحي للخاصية (j) مع: $\mathsf{a}_j > 0$ و $\sum_{j=1}^{m} \mathsf{a}_j = 1$

D_j = هي مجموعة الأفراد الفقراء بالنظر إلى الخاصية (j).

e = معملة تسمح بعكس مختلف تصورات الفقر، بحيث إذا إرتفعت هذه المعملة (نزعت نحـــو الصفر) فإن قيمة المؤشر (P_e) ترتفع بالضرورة (تنزع نحو الصفر) .

كبديل للخيار الأول من هذه المؤشرات اقترح هذا الثلاثي تعميم متعدد الأبعاد لعائلة المؤشرات القابلـــة للتفكك و المقترحة من قبل (فوستير Foster ،غريرGréer و توربك Thorbeche) عام 1984 المعروفة بمؤشر (FGT) ليصبح الشكل الثاني من المؤشرات المستندة إلى بـــديهيات المركبـــة و القابلـــة للجمـــع (Indices Composites Axiomatiques) في الصيغة التالية[2]:

$$P_\alpha(X,z) = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{j=1}^{m}\sum_{i\in D_j} \mathsf{a}_j \left[1 - \left(\frac{x_{ij}}{z_j}\right)^\alpha\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(45)$$

في حالة: $\alpha = 1 \, , e = 1$ فهذا يعني أن المؤشران المقترحان متطابقين و متماثلين بحيث يوافق كل واحد منهما للمجموع المرجع لفجوات الفقر في كل خاصية.

---

[1] Fusco Aléssio (2005), op cité,p346.

[2] Fusco Aléssio (2005), op cité,p347.

لقد قام الثلاثي المذكور بتطبيق المؤشرين P_e، P_α من خلال تحقيق ميداني عام 1995 إعتمدوا فيه علـــى تلبية الحاجات الأساسية لخمس(05) مقاطعات بنغالية(الهند) و قد اصطدموا بكون الغالبية العظمى من البيانات و المعطيات المتصلة بالظروف المعيشية هي ذات طبيعية كيفية (Qualitative)، و لحل هذا الإشكال ذهبوا إلى تفضيل البنية ذات الأبعاد و قاموا باعتماد الأبعاد (S_{iq}) بحيث أن النتائج المرجحة بهذه الأبعاد تمثل بيانـــات كيفية تُمَكِن من تطبيق المؤشرين (شاكرافارتي و آخرون 1998) المذكورين آنفا و بكل سهولة ممـــا يســـمح بكتابة الصيغتين الرياضيتين رقم (44) و (45)بالطريقة التالية[1]:

$$P_e(X,z) = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{q=1}^{k}\sum_{i\in D_j} \mathrm{a}_q\left[1-\left(\frac{x_{iq}}{z_q}\right)^e\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(46)$$

حيث :

z_q = عتبة الحرمان من البعد(q).

q = عدد الأبعاد و $q = 1 .. .. .. k$

x_{iq} = النتيجة أو العلامة الخاصة بكل فرد (i)(وحدة التحليل (a_i))فيما يخص البعد(q).

في الصياغة الرياضية التي اقترحها (شاكرفارتي Chakravarty، ميخرج Mukherjée و راناد Ranad) عام 1998 تُرَتب المتغيرات وفق نظام تراجعي للحرمان بحيث تكون القيمة العظمى موافقة للمستويات الـــدنيا للحرمان، أما المؤشرات (S_{iq}) فهي مرتبة بشكل عكسي من خلال العلاقة التحويلية: $\left(x_{ij} = 1 - S_q\right)$، و بذلك تصبح العلاقة (46) الموافقة لمؤشر الفقر المجمعة على أساس مستوى المجتمع الكلي (A) فـــإن مؤشـــر الفقر متعدد الأبعاد على المستوى الفردي يمكن صياغته كما يلي[2] :

$$P_{e,i}(X,z) = \sum_{q=1}^{k} \mathrm{a}_q\left[1-\left(\frac{x_{iq}}{z_q}\right)^e\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(47)$$

---

[1]Bourguinon . F , S . Chakravarty "the measurement of multidimensional poverty" Journal of economic, Inequality,vol 01, 2003 ,p27.

[2]Fusco Aléssio (2005), op cité, p348.

و بنفس الطريقة في التوسع المتعدد الأبعاد لمؤشر الفقر (FGT) نتحصل على[1]:

$$P_\alpha(X,z) = \frac{1}{n}\sum_{q=1}^{k}\sum_{i\in D_j} a_j\left[1-\left(\frac{x_{iq}}{z_q}\right)\right]^\alpha \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(48)$$

في هذه الحالة يأخذ المؤشر المتعدد الأبعاد لقياس الفقر الفردي الصياغة نفسها للعلاقة (47) بحيث يُصبِح كمايلي[2]:

$$P_\alpha(X,z) = \sum_{q=1}^{k} a_j\left[1-\left(\frac{x_{iq}}{z_q}\right)\right]^\alpha \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(49)$$

و في النهاية يمكن حساب مؤشر مركب (Indice Composite) لكل فرد عن طريق المتوسط البسيط للنتائج (Scores) الخاصة بكل بعد كمايلي[3] :

$$S_i = \frac{1}{q}\sum_{q=1}^{k} S_{iq} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(50)$$

الفرع الثاني : مؤشر بورقوينون،شاكرفارتي (2003)(Indicés de Bourguignon et Chakraverty)

إن هذا المؤشر يتميز عن سائر مؤشرات الفقر الأخرى المتعددة الأبعاد بكونه يحقق أكبر قدر من البديهيات (Axiomes) الأساسية الواجب توفرها في أي مؤشر كان للفقر زيادة على أنه أيضا يحقق بديهية الإحلالية و التكاملية فيما بين الخصائص، و قد تم إقتراح هذا المؤشر من طرف (بورقنيون Bourguignon

(1) Fusco Aléssio(2005) ,op cité, p 348.
(2) Fusco Aléssio(2005) ,op cité, p 348.
(3) Fusco Aléssio(2005) ,op cité, p 348.

و شاكرفارتي Chakraverty) عام 2003 كتوسعة هو الأخر للمؤشر المتعدد الأبعاد $(FGT)_{\propto}$ ليحصلا على مؤشر متعدد الأبعاد لقياس الفقر في الصيغة الرياضية التالية [1]:

$$P_{\alpha,\gamma}(X,z) = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{i=1}^{n}\left[\left(\frac{z_1 - x_{i1}}{z_1}\right)^{\alpha} + b^{\gamma/\alpha}\left(\frac{z_2 - x_{i2}}{z_2}\right)^{\gamma}\right]^{\alpha/\gamma} \quad \text{.....(51)}$$

يؤدي تغير قيمة α ,γ حيث ($\gamma \neq 0$,$\alpha \neq 0$) إلى تغير الوظيفة القياسية لهذا المؤشر،كما يؤدي أيضا إلى تغير في العلاقات القائمة بين الخصائص و بإعطاء هاتين المعلمتين قيم عظمى تتحول العلاقة إلى الصيغة الرياضية التالية [2]:

$$P_{\alpha,\infty}(X,z) = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{i=1}^{n}\left[1 - min\left(1,\frac{x_{i1}}{z_1},\frac{x_{i2}}{z_2}\right)\right]^{\alpha} \quad \text{.....(52)}$$

المطلب الثالث : قياس الفقر متعدد الأبعاد بإستخدام المقاربة غير المعتمدة على بديهيات.

Mesure de Pauvreté Multidimensionnelle : Approche Non-Axiomatique

في المقاربة التي لا تستند إلى بديهيات لقياس الفقر متعدد الأبعاد يميز نوعين أو صنفين من المقاييس ، الأول يرتكز على مؤشـــرات و دلائل مجمعة للرفاهية (Indicateurs Agrégés de Bien Etre) و هي عبارة عن مؤشرات للفقر مركبة (Indicateurs Synthétiques de Pauvreté) و قسم آخر يتمحور حول البيانـــات الفردية (Les Données Individuelles).

الفرع الأول : مؤشرات (دلائل) الفقر المركبة (Indicateurs Synthétiques de Pauvreté).

بعد اعتماد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) عام 1990 لمؤشر أو دليل التنمية البشرية (IDH) في تقريره السنوي حول التنمية البشرية قام (أمارتيا سن Amartya Sen) و (أرنوند سودهير Arnond Sodhir) بوضع الأسس لمؤشر آخر أكثر تركيبا لقياس الفقر البشري سمي بمؤشر الفقر البشري (IPH) (Indicateur de Pauvreté Humaine) و الذي تجسد على الواقع بإصدار تقرير التنمية البشرية لعام 1997 بحيث أعيد بعث

---

(1) Bibi Sami, A.Lagha " les mésures multidimensionnelles de la pauvreté : une application sur l'afrique de sud et l'egypte" CIRPEE, cahier de recherche/working paper 06-39, Canada 2006,p17.

(2) Bibi Sami, A.Lagha (2006), op cité, p18.

المقاربة المتعددة الأبعاد التي أكدت أن الدخل لا يمثل سوى صورة جزئية من الأبعاد المتعددة الـــتي تعكســـها رفاهية الأفراد. إن المؤشر المقترح يحمل في محتواه "مؤشر للفقر البشري الذي يجمع أوجه الحرمان في مؤشـــر مركب ذو ثلاثة أبعاد لأساس الحياة البشرية : حياة صحية و طويلة، الحصول على المعرفة، إمكانية الحصـــول على مستوى معيشي لائق" [1] و هي أبعاد مشتركة لجميع الدول مهما كان مستوى التنمية لـــديها، لكـــن الإختلاف يكمن في طرق قياس الحرمان و المتعلقة أساسا بنوعية البيانات و محدوديتها، لذا جرى التفرقة بـــين المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر البشري في الدول الصناعية من تلك المستخدمة في الدول النامية و من ثم فإن القياس المقترح من قبل (أمارتيا سن Amartya Sen) و (أرنوند سودهيرArnond Sodhir) سنة1997 و من ورائهما برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) يأخذ بعين الإعتبار دلائل الرفاه لاسيما[2]:

دليل يرصد الحرمان من العيش الطويل يرمز له بـــ(IPH_1) و يحسب من خلال نسبة الأفـــراد المتوقـــع أن يعيشوا لأقل من 40 سنة عند الولادة.

قياس يجمع كل المشاكل و الصعوبات المرتبطة بالحصول على التربية و التعليم و المعرفة و يحسب انطلاقا مـــن نسبة السكان الأميين و البالغين و يعبر عنه بـــ(IPH_2)

مؤشر مركب يختزل الجانب المادي لمستوى الرفاهية يرمز له بـــ(IPH_3) بحيث يتحصل عليـــه مـــن خـــلال المتوسط الحسابي للدلائل أو المؤشرات الثلاثة المتعلقة بنسبة السكان القادرين على الإنتفاع مـــن الخـــدمات الصحية العمومية $(IPH_{3,1})$ وكذا نسبة السكان الذين بإمكانهم الاستفادة مـــن الميـــاه الصـــالحة للشـــرب $(IPH_{3,2})$ و أخيرا نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (5) خمس سنوات و يعانون من نقـــص التغذيـــة $(IPH_{3,3})$.

أما فيما يخص مؤشر الفقر البشري المقترح سنة 1997 فيكتب كمايلي[3]:

$$IPH = \left(w_1 IPH_1^{\theta} + w_2 IPH_2^{\theta} + w_3 IPH_3^{\theta}\right)^{1/\theta} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (53)$$

$$Avec: w_1 + w_2 + w_3 = 1 \quad , \quad \theta \geq 1$$

---

(1) Moumi Ahmed (2009), op cité, p60.

(2) Ambpour Samuel (2006), op cité, p07.

(3) Bibi Sami, A.Lagha (2006), op cité, p08.

بحيث يمثل (W_i) نظام الترجيح المعتمد لتمييز أهمية الدلائل المجمعة، أما المعملة (θ) فإذا كانت تساوي الواحد $(\theta = 1)$ فإن المركبات الثلاثة للمؤشر (IPH) تصبح عناصر إحلالية بشكل تام، و بالعكس في حالة نزوع (θ)نحو ما لانهاية فإن هذا المؤشر يؤول إلى قيم عظمى ولكافة مركباته أي [1]:

$$\lim_{\theta \to \infty} IPH = \max(IPH_1 + IPH_2 + IPH_3) \ldots\ldots\ldots\ldots (54)$$

لقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) بالتفرقة ما بين الدليل المطبق لقياس الفقر البشري في الدول النامية (IPH-1) عن ذلك المخصص للدول الصناعية (IPH-2) ، بحيث ركز دليل الفقر البشري للدول النامية (IPH-1) على نواحي الحرمان من حيث ثلاثة أبعاد هي : طول العمر، المعرفة، و مستوى المعيشة اللائق و هي نفسها المعتمدة من قبل دليل التنمية البشرية (IPH)، إذ يظهر مؤشر الفقر البشري للدول النامية في الشكل التالي[2] :

$$IPH - 1 = \left[\frac{1}{3}(P_1^3 + P_2^3 + P_3^3)\right]^{1/3} \ldots\ldots\ldots\ldots (55)$$

حيث:

- P_1 = يمثل الحرمان من الحياة الصحية الطويلة،يعبر عنه بالنسبة المئوية للأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين.
- P_2 = يمثل الحرمان من المعرفة، و يعبر عنه بالنسبة المئوية للبالغين الأميين.
- P_3 = يمثل الحرمان من المستوى المعيشي اللائق، و يعبر عنه المؤشر من ثلاثة متغيرات و هي النسبة المئوية لمن لا يحصلون على مياه صحية و مأمونة (P_{31})، و النسبة المئوية لمن لا يحصلون على خدمات صحية عمومية (P_{32}) ، و النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة و يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن (P_{33})، بحيث يُبنَى المتغير المركب (P_3) بحساب المتوسط البسيط للمتغيرات الثلاث كما في المعادلة التالية[3] :

---

[1] Bibi Sami (2002), op cité, p03.

[2] المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية(2002)، مرجع سابق، ص26.

[3] أديب نعمة(2009)، مرجع سابق، ص15.

$$P_3 = \frac{1}{3}(P_{31} + P_{32} + P_{33}) \text{ .....(56)}$$

أما دليل الفقر البشري الخاص بالدول الصناعية لاسيما دول منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE)، فيقترح المؤشر (IPH-2) في الصيغة الرياضية التالية[1] :

$$IPH-2 = \left[\frac{1}{4}(P_1^3 + P_2^3 + P_3^3 + P_4^3)\right]^{1/3} \text{ .....(57)}$$

يضيف دليل الفقر البشري الخاص بالدول الصناعية (IPH-2) بعدًا رابعًا لأوجه الحرمان المعتمدة في الدليل (IPH-1) وهو الإستبعاد الإجتماعي الذي يرتبط بعدم المشاركة أو التهميش و الإقصاء، بحيث تمثل :

P_1 = الحرمان من طول العمر ممثلا بالنسبة المئوية للسكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 60 سنة.

P_2 = الحرمان من المعرفة ممثلا بالنسبة المئوية للأميين وظيفيا في الميدان الإقتصادي أو الفاقدين إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة و الكتابة كما تُعَرِفُهم منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OCDE).

P_3 = الحرمان من المستوى المعيشي اللائق ممثلا بالنسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط الفقر النقدي (فقر الدخل) المحدد بنسبة (50%) من الدخل الشخصي الوسيط الذي يمكن التصرف فيه.

P_4 = الحرمان من المشاركة أو الاستبعاد الاجتماعي، و يقاس بمعدل البطالة الطويل الأجل (12 شهرا أو أكثر) من القوة العاملة .

الفرع الثاني : مقاييس الفقر متعدد الأبعاد غير المستندة إلى بديهيات و المرتكزة على البيانات الفردية.

Mesures Multidimensionnelle Non -Axiomatiques de la pauvreté basées sur les données Individuelles

بالنسبة لهذا النوع من المقاييس المعتمدة أساسا على البيانات الفردية سوف نتعرض إلى أهم المقاييس المتداولة في الأدبيات المتخصصة لاسيما تلك المطبقة حاليا في الدول النامية ، و نعني على وجه الخصوص تلك الطرق المعتمدة على نظرية المجموعات الغامضة (La théorie des Ensembles Flous)، و أخرى ترتكز

[1] المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية (2002)، مرجع سابق، ص27.

على مبدأ الأنتروبي (الإرتداد إلى الخلف le Principe d'Entropie) و ثالثة مؤسسة على تقنيـــة الإنحـــدار اللـــوجستي (Technique de la Régression Logistique) و رابعة تستند إلى مبدأ العـــطالة (Principe d'inertie)، أما فيما يخص قياس الفقر المتعدد الأبعاد بإستخدام نظرية المجموعات الغامضة ســـنتطرق لهـــا في المطلب الموالي و لذلك سوف نتعرض إلى بعض الطرق الأخرى كما يلي :

1/مقاييس الفقر متعددة الأبعاد المبنية على مبدأ الأنتروبي(الإرتداد إلى الخلف).

Mesures de la Pauvreté Multidimensionnelle Basée Sur le Principe d'Entropie

يستعمل مبدأ الأنتروبي (Le Principe d'Entropie) أو الارتداد إلى الخلف بشكل واســـع في النظريـــة الإحصائية للمعلومة (la Théorie Statistique de l'Information) و هو مستمد مـــن المجـــال العلمـــي للديناميك الحرارية (Thermodynamique)، غير أن الإستخدام الحديث لهذا المبدأ يعود بالأساس إلى (كلود شانون K.Shannon 1948) الذي توصل إلى إقتراح مقياس لتحديد حجم البيانات الممكن إيصاله عبر قنـــاة معينة دون أخطاء أو خسائر معينة ، أما في المجال الإقتصادي فقد أستخدم هذا المبدأ في قيـــاس التفـــاوت في توزيع الدخـــل من قبل (هنـــري تايل Henri Theil 1967) بحيـــث يعتبر أول من أدخله في هذا المجال كما إستخـــدمه كذلك (أتكنسون Athkinson و شوروك Shorrocks) عام 1980 و غيرهم لذات الغرض،كما أنه تعرض لجملة من الانتقادات من طرف (لوي ماري أسلان Louis Marie Asselin) سنة 2002[1].

حسب(ماوكي باتانة MawekiBatana 2006) يقوم هذا المنهج على المبادئ الأساسية التالية حيث يفـــرض تحقق تجربة عشـــوائية (E)، تمثـــل الوقـــائع الممكنـــة $\{e_1, e_2 \ldots\ldots e_n\}$ مـــع إحتمـــال حـــدوثها هـــو $\{P_1, P_2 \ldots\ldots P_n\}$ و $\sum_{i=1}^{n} P_i = 1$, $0 \leq P_i \leq 1$, فإن (أنتروبي شانون Entropie Shannon) نسبة إلى صاحبه (كلود شانون K.Shannon) للتوزيع الاحتمالي يُعطَى كما يلي[2] :

$$H(P) = -\sum_{i=1}^{n} P_i \log P_i \quad ; \quad P = (P_1, P_2 \ldots P_n) \ldots\ldots\ldots (58)$$

(1) Ambapour Samuel (2006), op cité, p09.
(2) Ambapour Samuel (2006), op cité, p09.

يمكن تعريف(l'entropie) على أنه قياس لعدم التأكد (l'Incertitude) المتعلق بمتغير عشوائي مـــا و في هذه الحالة نميز مايلي[1] :

لأجل كل حالة (حدث) أكيدة مثلا : $P = (0,1,0,....0)$, $H(P) = 0$

لأجل الحوادث المتعادلة الإحتمال (Equiprobables) : $H(P) = \log n$

$$0 \leq H(P) \leq \log n$$

يمكن إذن بناء مقاييس لتحديد الإختلاف و التباين أو التباعد (la Divergence) مابين التوزيعات و لذلك نأخذ حالة لتوزيعه كمايلي: الأول هو $P = (P_1, P_2 \ldots\ldots P_n)$ الثاني فهو: $\varphi = (\varphi_1, \varphi_2 \ldots \varphi_n)$ من التوزيع الأول فإن قياس الاختلاف أو التباعد ما بين هذين التوزيعين يعطى بالعلاقة التالية[2] :

$$D(Q, P) = \sum_{i=1}^{n} Q_i \ log \frac{Q_i}{P_i} \ldots\ldots\ldots\ldots (59)$$

كما تم اقتـــراح طبقة مقاييس بديلة تعتمد على عائلـــة الأنتـــروبي المعممـــة (Famille d'Entropie Généralisée)كمايلي[3]:

$$GE_\gamma(Q, P) = \frac{1}{\gamma(\gamma + 1)} \sum_{i=1}^{n} Q_i \left[\left(\frac{Q_i}{P_i}\right) - 1\right] \ldots\ldots\ldots (60)$$

$$; \ avec \quad \gamma \neq 0, -1$$

يمكن تكييف الطرح النظري الآنف ذكره في إطار الفقر متعدد الأبعاد وفق السياق التالي، فبـــافتراض أن هناك (n)فرد مؤشرين ب (i)حيث $(i=1; 2; \ldots n)$، و (m) سمة أو خاصية (Attribut) للرفاهية مؤشرة هي الأخرى بـــ (j)حيث $(j = 1; 2; \ldots m)$ و (x_{ij}) تمثل قيمة السمة (j) الخاصة بالفرد (i) فإنه يتم تطبيـــق هذا المنهج عبر مرحلتين أساسيتين،في الأولى يتم تجميع شعاع السمات أو الخصائص $(x_{i1}; \ldots\ldots x_{in})$ للفـــرد

---

(1) Ambapour Samuel (2006), op cité, pp09- 10.

(2) Asselin Louis-marie (2002) "pauvreté multidimensionnelle : théorie" institut de mathématique Gauss, Lévis, Québec, Canada, p13.

(3) Ambapour (2006), op cité, pp 10.

(i)في قيمة واحدة (x_{iT}) و هـــو ما يسمى بدليل الرفاه الفردي المركب للفقر ، و الفكرة الأساسية تتمثل في إيجاد المتجه أو الشعاع$(x_{1t}x_{2t} \ldots\ldots x_{nt}) = x_T$ و الذي يُجَسَد أكبر ما يمكن من الرفاه المحصل عليه من قبل كل فرد أو وحدة من وحدات التحليل لمجموعة الخصائص أو السمات، و في هذه الحالة يتعلق الأمر بتدنئة دالة الأنتروبي المعممة (Minimisation de la Fonction d'Entropie Généralisée) التالية[1]:

$$GE_\gamma(x_T, X, w) = \frac{1}{\gamma(\gamma + 1)} \sum_{j=1}^{m} w_j \left\{ \sum_{i=1}^{n} x_{iT} \left[\left(\frac{x_{iT}}{x_{ij}} \right)^\gamma - 1 \right] \right\} \ldots\ldots(61)$$
$$; \; avec \; \gamma \neq 0\,,1$$

حيث: w_j تمثل الأوزان الترجيحية للخصائص أو السمات(j) و الحل بصفة عامة لهذه التدنئـــة يعطـــى بالصيغة التالية [2]:

$$x_{iT} = \left[\sum \delta_j \left(x_{ij} \right)^{-\gamma} \right]^{-1/\gamma}, \qquad avec \;\; \delta_j = \frac{w_j}{\sum_{j=1}^{m} w_j} \ldots\ldots\ldots(62)$$

فأما المرحلة الثانية فيتم فيها تحديد عتبة مركبة للفقر متعددة الأبعاد من خلال تبنى نظام ترجيحي أمثلي، ومن ثم تحديـــد قياسات للفقر و تجميعها بواســـطة إحدى مؤشرات الفقر المتاحة ضمن المنهج أحادي الأبعاد لاسيما عائلة مؤشرات $(FGT_\propto)$.

1/مقاييس الفقر متعدد الأبعاد المرتكزة على تقنيات الانحدار اللوجيستي.

Mesures de la Pauvreté Multidimensionnelle Basées sur la Technique de Régression Logistique

لقد تم تكييف تقنية الإنحدار اللوجيستي (Technique de Régression Logistique) بحيث أصبحت صالحة الإستخدام لصياغة النماذج المتعددة الأبعاد المفسّرة لظاهرة الفقر ونعني بذلك نماذج (لوجيت Logit) و (بروبيت Probit) لقياس الفقر متعدد الأبعاد.

---

[1] Ambapour (2006), op cité, p10.
[2] Ambapour (2006), op cité, p10.

بإفتراض أن هناك مجتـــمع إحصائي (A) مكون من (n) وحدة تحليل(a_i) يراد من خلاله قياس الفقـــر متعدد الأبعاد بحيث يفترض أن مجموعة دلائل الرفاهية الجزئية هي(ξ) المختارة لتمثيل مظاهر و أوجه الفقـــر المختلفة والتي يمكن التعبير عنها بحزمة الخصائص المعيشية المكونة (y_i) من(m) دليلا كميا $\left(\xi_j\right)$والمقترن كل واحد منها بخاصية واحدة فقط من تلك الخصائص. كما يفترض الفصل بين طبقتين إجتماعيتين من المجتمـــع (A) و هي طبقة الفقراء التي تضم مجموعة الأفراد غير القادرين على تجاوز خط الفقر (Z) و طبقة أخرى لغير الفقراء المتجاوزين لهذا الخط، و بناءًا على هذه الافتراضات فإن نموذج الفقر متعدد الأبعاد من خـــلال تقنيـــة الانحدار اللوجيستي تعطى في الصيغة التالية [1] :

$$y_i = \beta\xi_i + e_i \ldots\ldots\ldots\ldots (63)$$

حيث:

y_i = متغير كمي تابع ثنائي التفرع يوضح تأكيد أو نفي فقر وحدة التحليل (a_i).

ξ_i = شعاع الدلائل التي تقيس خصائص معيشة وحدة التحليل (a_i).

β = شعاع وسائط (معاملات) النموذج $\left(\beta_j\right)$ حيث: $j = 1,2 \ldots\ldots\ldots n$.

e_i = بواقي النموذج أو أخطاء التقدير حيث: $i = 1,2 \ldots\ldots\ldots n$.

تقضى تقنية الانحدار اللوجيستي بقبول تفرعين لـــ(y_i) يمكن تجسيدها بقيمتين فقط هما: الصفر و الواحد كما يلي [2] :

$$y_i = \begin{cases} 0 & si \quad y_i > z \\ 1 & si \quad y_i \leq z \end{cases} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (64)$$

---

[1] Benhabib Abderrezak,T.Ziani,S.Bettahar et S.Maliki ″The Analysis of poverty dynamics in Algeria : a multidimensional approach″ laboratory MECAS, university of Tlemcen Algeria, Draft paper submitted to the twenty-seventh annual meeting of the middle East Economic association (MEEA) allied social science association (ASSA) January 4-7 (2007) Chicago, Illinois, USA, p04.

[2] Benhabib Abderrezak et AL (2007), op cité, p04.

إن المتغير y_i هو متغير عشوائي يعبر عن احتمال تحقق واقعتين متنافيتين وفق النموذج التالي : [1]

$$\begin{cases} P(y_i = 0) = P\left(\left(e_i + \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) > z\right) = 1 - P\left(e_i < z - \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) \\ P(y_i = 1) = P\left(\left(e_i + \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) \leq z\right) = P\left(e_i \leq z - \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) \end{cases} \quad (65)$$

بإستخدام طريقة المعقولية العظمى (Maximum de vraisemblance) تقدر معالم النموذج رقم (64) مما يدفع بوجوب تعيين طبيعة التوزيع العشوائي الذي يخضع له المتغير (e_i)كما ينجر عنه وضوح دالة التوزيع الاحتمالي $F(\cdot)$ المشتقة من التوزيع الاحتمالي ذاته و المحولة لصيغة النموذج اللوجيستي للفقر إلى الصيغة التالية[2]:

$$\begin{cases} P(y_i = 0) = P\left(e_i > -\sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) = 1 - F\left(-\sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) \\ P(y_i = 1) = P\left(e_i \leq -\sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) = F\left(-\sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) \end{cases} \quad (66)$$

إن تحقيق إحدى الفرضيتين الخاصة بخضوع التوزيع العشوائي للمتغير(e_i) إما للقانون الاحتمالي، أو ما يمسى بالقانون اللوجيستي (Laloi Logistique) أو إلى القانون الطبيعي(La loi Normal) و هي الفرضية البديلة يؤدي إلى ظهور نوعين من النماذج اللوجيستية الكيفية المعروفين اصطلاحا بنموذج بروبيت (Modèle Probit) و نموذج لوجيت (Modèle Logit) كما أن الإستخدام الآني التكاملي لهذين النموذجين يؤدي إلى تركيب نموذج آخر يُعرف بنموذج (بروبت – لوجيت)(Modèle Probit – Logit) لقياس الفقر متعدد الأبعاد و الذي يمر بدوره عن طريق تقدير النموذجين[3].

يقضي إستخدام نموذج (Probit) لدراسات الفقر قبول أحد الإحتمالين فقراء أو غير فقراء، و بافتراض أن الخطأ (e_i) هو متغير عشوائي يتبع القانون الطبيعي بمتوسط حسابي قدره $(\mu = 0)$ وتباين يقدر (σ^2) مع

---

(1) Maliki S, A.Benhabib, M.Benbouziane, T.Ziani et N.Cherifi " Mesure de la pauvreté urbaine et rural de la wilaya de Tlemcen : proposition d'un modèle économétrique logit et probit" revue économie et management "pauvreté et coopération" n°2, Mars 2003, université Aboubakr Belkaid, Tlemcen, p11.

(2) Maliki B.S et AL (2003), op cité, p11.

(3) مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص117.

العلم أن دالتي الكثافة و التوزيع الإحتماليتين الخاصتين بهذا المتغير العشوائي الخاضع للتوزيع الاحتمالي $N(0,1)$ ،و اللتان تظهران في الصيغتين الداليتين كمايلي[1] :

$$\theta(\xi) = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{\frac{-\xi^2}{2}} \quad \text{.....(67)}$$

$$\Phi(\xi) = \int_{-\infty}^{\xi} \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{\frac{-t^2}{2}} dt \quad \text{.....(68)}$$

بهدف الخروج من إشكالية مساواة تباين المتغير العشوائي (e_i) للمقدار (σ^2) المختلف عن الواحد يخفض مقدار الإحتمال $P(y_i = 1)$ بقسمته على الانحراف المعياري (σ) ليصبح[2] :

$$P(y_i = 1) = P\left(e_i > -\sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) = P\left(e_i < \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) \text{.....(69)}$$

$$\Rightarrow \frac{P(y_i = 1)}{\sigma} = P\left(\frac{e_i}{\sigma} < \frac{\sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}}{\sigma}\right) = \Phi\left(\frac{\sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}}{\sigma}\right) \text{.....(70)}$$

بافتراض فصل المشاهدات بإستخدام طريقة المعقولية العظمى (Maximum de vraisemblance) لتقدير النموذج اللوجستي (Probit) لقياس الفقر متعدد الأبعاد تظهر معقولية هذا النموذج المقدر بالشكل التالي[3]:

$$L(y, \xi, \beta) = \prod_{i'=1}^{\acute{n}} \left(\Phi\left(\sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right)\right) \prod_{i''=1}^{n''} \left(1 - \Phi\left(\sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right)\right) \text{.....(71)}$$

---

(1) Maliki B.S et AL (2003), op cité, p11.

(2) مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص118.

(3) Maliki B.S et AL (2003), op cité, p12.

حيث :

n' = تمثل عدد المشاهدات الخاصة بالفقراء$(y_i = 1)$.

n'' = تمثل عدد المشاهدات الخاصة بغير الفقراء$(y_i = 0)$.

i' = تمثل رتبة المشاهدات المنتمية لمجموعة الفقراء.

i'' = تمثل رتبة المشاهدات المنتمية لمجموعة غير الفقراء.

و في حالة عدم فصل المشاهدات فتكون معقولية نموذج (Probit) المقدر كما يلي[1]:

$$L(y,\xi,\beta) = \prod_{i=1}^{n}\left(\Phi\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j\xi_{ij}\right)\right)^{y_i}\left(1-\Phi\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j\xi_{ij}\right)\right)^{1-y_i} \quad .....(72)$$

أما بالنسبة لنموذج الانحداراللوجستي (Logit) فإن تقديره ينتج قيما للمتغير التابع $P(y_i)$ محصورة تماما في المجال المفتوح]0,1[نتيجة لبعض الخصوصيات التي يتميز بها النموذج بحيث يمكن أن تعطى العلاقة الأولية الخاصة بنموذج (Logit) للفقر متعدد الأبعاد كما يلي[2]:

$$\lambda(\beta\xi_i) = \frac{\exp(\beta\xi_i)}{1+\exp(\beta\xi_i)} \quad .....(73)$$

كما يمكن اشتقاق العلاقة التالية [3]:

$$1-\lambda(\beta\xi_i) = \lambda(-\beta\xi_i) = \frac{exp(-\beta\xi_i)}{1+\exp(-\beta\xi_i)} = \frac{1}{1+\exp(-\beta\xi_i)} \quad .....(74)$$

---

(1) Maliki B.S et AL (2003), op cité, p12.

(2) Maliki B.S et AL (2003), op cité, p12.

(3) Maliki B.S et AL (2003), op cité, p12.

و على أساس العلاقة السابقة (74) نتحصل على الصيغة النهائية لنموذج (Logit) للفقر متعدد الأبعـــاد كما يلي[1]:

$$\log\left(\frac{p(y_i = 1)}{1 - p(y_i = 1)}\right) = \sum_{j=1}^{m} \beta_i \xi_{ij} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (75)$$

بتطبيق طريقة المعقولية العظمى على نموذج (Logit) رقم (75) نتحصل على معقولية النموذج (Logit) في الشكل التالي[2]:

$$L(y, \xi, \beta) = \prod_{i=1}^{n} \left(\frac{1}{1 + exp \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}}\right)^{1-y_i} \left(\frac{\exp \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}}{1 + exp \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}}\right)^{y_i} \ldots\ldots (76)$$

بإدخال اللوغاريتم على العبـــارة (76) نتحصـــل علـــى المعقوليـــة العظمـــى اللوغاريتميـــة (La log vraisemblance) للنموذج (Logit) كما يلي[3]:

$$\log(y, \xi, \beta) = \sum_{i=1}^{n} (1 - y_i) \log\left(1 + \exp \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right)^{-1} + y_i \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij} - y_i \log\left(1 + \exp \sum_{j=1}^{m} \beta_j \xi_{ij}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

للحصول على القيم المقدرة لعناصر الشعاع (β) نعظم الصيغة الرياضية (77) عـــن طريـــق حســـاب المشتقات الجزئية من الدرجة الأولى و تحويلها إلى معادلات صفرية، و بذلك يتم تقدير مستوى الفقر متعـــدد الأبعاد في المجتمع (A) ككل من خلال بناء النموذج اللوجستي (Logit).

---

[1] مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص120.

[2] Maliki B.S et AL (2003), op cité, p13.

[3] Maliki B.S et AL (2003), op cité, p13.

تماشيا مع الخطوات الأساسية لبناء النماذج القياسية الإقتصادية فإن المرحلة الموالية لعملية التقـــدير هـــي اختيار النموذج الإجمالي (Probit-Logit) المقدر،أي مدى معنوية المعالم المقدرة و بعبارة أخرى معرفـــة مـــا مدى صلاحية المعالم المقدرة في تفسير ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد و يتم ذلك بإستخدام (CHI^2) وفق الصيغة التالية[1]:

$$CHI^2 = -2\,(\log(L_0) - \log(L_1)) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(78)$$

المطلب الرابع : قياس الفقر متعدد الأبعاد بإستخدام نظرية المجموعات الغامضة.

Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté : Théorie des Ensembles Flous

تمثل نظرية المجموعـــات الغامضة (Théorie des Ensembles Flous) أداة مـــثيرة و مهمـــة لحـــــل المشـــاكل ذات المفاهيم الواسعة لاسيما مشكلة تعريف الفقراء و تحديد هويتهم، فقد وُضِعَت هذه النظريـــة لأول مرة من طرف الإيراني الأصل (لطفي زادة Lotfi Zadeh1965) لتطبيقها في المجال الرياضي، ثم طورت سنة1990 من قبل(سريولي و زاني Cerioli et Zani) لتدخل المجال الإقتصادي بحيث كيفاها كطريقة متعددة الأبعاد لقياس الفقر عن طريق بناء مؤشر يحتوي على أبعاد مختلفة (سمات Attributs) ثم عُمِقَت بعد ذلك من طرف (داغوم كميليو Dagum Camilio 2002) من خلال برنامجه المنهجي للبحث (PMR) الذي طور فيه نظرية المجموعات الغامضة لقياس الفقر، بحيث تسمح هذه الطريقة بالتعرف على أهم الأبعاد المفسرة لظـــاهرة الفقر، مما يسمح كذلك بالوقوف على أهم العناصر الأساسية لبناء وصياغة السياسات السوسيو- إقتصـــادية (Socio-économique) بهـــدف التقليل و الحـــد من هذه الظاهرة، و في سنة 2004 طور الثنائي (داغـــوم و كوستا2004 Dagum et Costa) مؤشرات أحادية الأبعاد لقياس حالة الحرمان لكـــل خاصـــية أو (سمـــة Attribut) في المجتمع بحيث يسمح هذا التقسيم بقياس مدي مساهمة كل بعد من الأبعاد في مســـتوي الفقـــر الكلي و الإجمالي[2].

---

(1) Maliki B.S et AL (2003), op cité, p13.

(2) Mussard Stéphane et Maria Noel Pi Alperin " Théorie des Ensembles Floues et Décomposition Multi-dimensionnelle de la Pauvreté : le cas de Sénegal " cahier de recherche/working paper n°2005-03 GREDI, université de Sherbrooks, 2005, p 02..

بإعتبار $X = (X_1, X_2, \ldots, X_j, \ldots X_m)$ يمثل شعاع الخصائص أو السمات(Attributs) ذات العدد (m) و ذات طبيعة إقتصادية، إجتماعية، ديمغرافية، ثقافية و سياسية .....الخ، بحيث تجسد هذه الخصائص مختلف أوجه و مستويات المعيشية لوحدات التحليل (a_i) المنتمية للمجتمع (A)، و ليكن $A = (a_1, a_2, \ldots, a_n)$ يمثل مجتمع مكون من (n) وحدة تحليل (ai)(فرد أو عائلة) فإن عملية بناء مقاييس الفقر عادة ما ترتكز على أربعة مراحل أساسية كما يلي[1] :

الفرع الأول : تحديد مجموعة الفقراء (تحديد وحدات التحليل الفقيرة).

(Identification de la Population Pauvre)

يتم في هذه المرحلة وضع أساس مرجعي يتم بموجبه معرفة أو إعتبار فرد أو عائلة (وحدة تحليل (a_i)) ضمن الفقراء،أي إعتبارها منتمية إلى المجموعة الغامضة الخاصة بالفقر المتعدد الأبعاد (B)و حسب (كوستا 2000 Costa) فإنه يمكن إعتبار أو وصف عائلة بأنها فقيرة أي($a_i \in B$) إذا كانت فقيرة أو تظهر درجة معينة من الفقر بالنسبة إلى خاصية أو سمة (Attribut) واحدة فقط على الأقل من تلك الخصائص أو السمات (Attributs)(X_j) ذات العدد (m)[2]،كما يمكن تصنيف و إدراج ضمن مجموعة الفقراء كل عائلة لم ترق إنجازاتها الممثلة بالخصائص والسمات (X_j)إلى مستويات تعتبر بأنها مقبولة[3].

الفرع الثاني : تحديد درجة الانتماء لمجموعة الفقراء الغامضة (B)à Degré d'Appartenance.

من مميزات نظرية المجموعات الجزئية الغامضة أنها تتيح إمكانية الانتقال التدريجي(Transition Graduelle) ما بين حالتي الفقر و اللافقر، و من ثم فإنه لا داع لتصنيف السكان إلى فقراء و غير فقراء، إذ أن هذا المنهج يسمح بوصف و تصور حالات بينية وسطية ما بين الفقر و اللافقر،و التي يمكن ترجمتها كدرجة أو خطر الفقر (le Risque de Pauvreté). لقد أصبح من المتفق عليه أنه مهما كانت الخاصية أو السمة (Attribut)(X_j) فإن درجة انتماء (Degré d'Appartenance) أي وحدة من وحدات التحليل (a_i) إلى مجموعة الفقراء

---

(1)Benhassine Oula "Analyse de la pauvreté multidimensionnelle en France ",Document de recherche (version préliminaire),faculté des sciences économiques et de gestion, université lumière, Lyon 2, France 2006,p 09.

(2)Costa Michele (2002) "A multidimensional Approach to the Measurement of poverty " IRISS, working paper, series n°2002-05, Luxemburg, p03.

(3)Benhassine Oula(2006), op cité, p 09.

الغامضة (B) تأخذ قيمة تتراوح ما بين الصفر (0) و الواحد (1) بحيث تعطى الصيغة العامة لدرجة الانتماء أو العضوية إلى المجموعة الجزئية العامضة (B)كمايلي[1] :

$$x_{ij} = \mu_B\left(X_j(a_i)\right) \quad , \quad 0 \leq x_{ij} \leq 1 \ldots\ldots\ldots\ldots(79)$$

و على هذا الأساس فإن دالة الانتماء أو العضـــوية (Fonction d'Appartenance) الجزئيـــة المتعلقـــة بالخصائص أو أبعاد الحرمان (X_j)للمجموعة الجزئية الغامضة (B) الخاصة بالفقر متعددة الأبعاد يمكن أن تظهر وفق الحالات التالية [2]:

$$\mu_B\left(X_j(a_i)\right) = \begin{cases} 1 & \text{لا تملك أي خاصية } (X_j) \text{ فقيرة مطلقا } (a_i) \\ x_{ij} & \text{تتمتع بصفة جزئية بالخاصية } (X_j) \text{ فقيرة جزئيا } (a_i) \\ 0 & \text{تملك الخاصية } (X_j) \text{ فقيرة مطلقا } (a_i) \end{cases} \quad \ldots\ldots(80)$$

أما في حالة المتغيرة ثنائية التفرع (Variable Dichotomique) فإن دالة الانتماء تأخذ قيمة واحدة فقـــط من بين القيمتين الصفر(0) أو الواحد(1) كما يلي[3]:

$$\mu_B\left(X_j(a_i)\right) = \begin{cases} 1 & \text{لا تملك الخاصية } (X_j) \text{ فقيرة تماما } (a_i) \\ 0 & \text{تملك الخاصية } (X_j) \text{ غير فقيرة تماما } (a_i) \end{cases} \quad \ldots\ldots(81)$$

إن خصوصية نظرية المجموعات الغامضة في قياس الفقر متعدد الأبعاد تتطلب اختيار مؤشرات الفقر المناسبة من أجل تحليل الظاهرة، كما أنها تسمح بتقدير درجة إنتماء كل وحدة تحليل (a_i)(فرد أو عائلة) للمجموعة الجزئية الغامضة الخاصة بالفقر (B) من خلال مجموعة من المؤشرات المكونة من متغيرات كيفيـــة و أخـــرى

---

[1] Pi Alpirine.M.N,F.Seyte et M.Terraza " Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Argentine " LAMETA, université de Montpellier I, France 2005 ,p04.

[2] Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak (2006), op cite, p06.

[3] Benhassine Oula (2006), op cite, p09.

كمية،كما يمكن التمييز ما بين نوعين من هذه المؤشرات، الأولى كمية مستمرة و الثانية تتمثل في المتغيرات النوعية [1].

إن معالجة البيانات الفردية تمر بتحليل هذه المؤشرات أو الدلائل(ξ_j) المختارة بشكل يسمح بالوصف الكمي أو النوعي لحالة كل خاصية من السمات (X_j) بحيث تعكس كل قيمة من قيم هذه المؤشرات أو الدلائل حالة و درجة الحرمان التي تعانيها وحدة التحليل (a_i) المتعلقة بمظهر المعيشة أو الخاصية (X_j)[2].

ترتبط فرص نجاح عملية قياس الفقر متعدد الأبعاد المبني على منهج المجموعات الغامضة بمدى انسجام المؤشرات أو الدلائل المختارة (ξ_j) مع الخصائص أو السمات(Attributs)(X_j)، و على عكس المتغيرات الكمية التي تسهل عملية التقييم المباشر لحالات الخصائص الممثلة لها ، فإن المتغيرات النوعية تتميز بالصعوبة نوعا ما ، مما يتطلب تحويل المؤشرات أو الدلائل(ξ_j) المعبرة عنها إلى صيغة (تغير كمي صنفي Variation quantitative catégorielle) اعتمادا على أسلوب(الترميز العددي الرتبيCodage numérique du rang) بحيث يكون هذا الترتيب تصاعديا أو تنازليا، و من ثم يمكن التمييز بين ثلاثة تغيرات يمكن أن تتبدل وفقها المؤشرات أو الدلائل(ξ_j) و هي التغيرات الكمية المستمرة (Variations Quantitatives Continues) و التغيرات الكمية الصنفية التفرع (Variations quantitatives catégorielles dichotomiques) و التغيرات الكمية الصنفية متعددة التفرع(variations quantitatives catégorielles polytomiques)[3].

عادة ما يستخدم نوعين من دوال الإنتماء التحويلية الخطية في الأدبيات الخاصة بالمنهج المتعدد الأبعاد لقياس الفقر المرتكز على نظرية المجموعات الغامضة نظرا لسهولة شرحهما، بحيث تسمحان بربط مختلف درجات الإنتماء بمؤشر أو دليل فقر مستمر مما أكسب هذه الدوال خاصية التقابل التناظري التي تعني إلزامية تقابل كل درجة عضوية تناظريا مع قيمة واحدة لدليل الفقر الجزئي المستمر، مما يسمح بوصف هذه المقاربة ب"المقاربة الغامضة كليا"(Approche Totalement Flou) و المصطلح على تسميتها ب(TFA) إختصارا لـ(Tottaly Fuzzy Approach) و المقترحة أساسا من قبل (سريولي وزاني1990 Cerioli et Zani)[4].

---

(1) مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص253.

(2) مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص253.

(3) مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص255.

(4) Fusco.Aléssio (2005), op cité, p224.

إن الدالة الخطية الأولى تُعنى بالمتغيرات الكيفية (Les variables Qualitatives) وهي ذات تبعية خالصة و تامة للقيم القصوى المتطرفة (Valeurs Extrêmes) للمؤشر أو الدليل الكيفـــي(ξ_j): $\xi_{j\,min}, \xi_{j\,max}$ أي بالقيمتين الحديتين : $\psi_{j\,min}, \psi_{j\,max}$[1].

بافتراض أن الأوضاع الموافقة للعيش اللائق و الممثلة بمؤشر ودليل الفقر (ξ_j) الكيفي مرتبة ترتيبا تصاعديا وفق خاصية تساوي المسافة (Equidistance) التي تقضي أن تكون المسافة ما بين مختلف الوضعيات المحـــددة لمستويات المعيشة متساوية، و بافتراض كذلك قابلية ترميز (Codification) أو تكمـــيم (Quantification) المؤشر (ξ_j) وفـــق نظام تنقيط يُستخدم المتحول العددي الطبيعي (ψ_j) الذي يتغير بنفس النسق التصـــاعدي لتغيرات الدليل(ξ_j) فإنه بالإمـــكان تحديد و اختيار وضعيتين أو حالتين متطرفتين متضادتين بدلالة المـــؤشر (ξ_j): $\xi_{j\,max}$ و$\xi_{j\,min}$ الموافقتين على الترتيب لأسوء و أفضل حالة للخاصية أو السمة المحولتين و (X_j)كميا إلى القيمتين الحديتين :$\psi_{j\,max}$و$\psi_{j\,min}$، و بذلك يمكن صياغة دالة الإنتماء و العضوية إلى المجموعة الغامضة المنتمية (B) إلى دوال التحويل الخطية وفق المقاربة الغامضة كليا كما يلي[2]:

$$\mu_B\left(X_j(a_i)\right) = \begin{cases} 1 & si \quad \psi_{ij} = \psi_{j\,max} \\ \dfrac{\psi_{ij} - \psi_{j\,min}}{\psi_{j\,max} - \psi_{j\,min}} & si \quad \psi_{j\,min} < \psi_{ij} < \psi_{j\,max} \\ 0 & si \quad \psi_{ij} = \psi_{j\,min} \end{cases} \ldots (82)$$

حيث تُعَبِر(ψ_{ij}) عن القيمة المقابلة للدليل الكيفي(ξ_{ij})الذي يمثل وضعية وحدة التحليل (a_i) بالنســـبة للخاصية(X_j).

أما في حالة كون (ξ_j) دليلا كميا فتصبح العلاقة (82) في الشكل التالي[3]:

$$\mu_B\left(X_j(a_i)\right) = \begin{cases} 1 & si \quad \xi_{ij} = \xi_{j\,max} \\ \dfrac{\xi_{ij} - \xi_{j\,min}}{\xi_{j\,max} - \xi_{j\,min}} & si \quad \xi_{j\,min} < \varepsilon_{ij} < \xi_{j\,max} \\ 0 & si \quad \xi_{ij} < \xi_{j\,max} \end{cases} \ldots (83)$$

---

[1] Benhassine Oula (2006), op cite, p10.

[2] Bertin Alexandre (2007), op cité, p 206.

[3] مروان عبد القادر(2009)، مرجع سابق، ص264.

الدالة الخطية الثانية من دوال الانتماء التحويلية الخطية تسمى دالة الانتماء شبه المنحرفة(Trapézoïdale) و هي ترتكز على تثبيت كيفيتين مرجعيتين (Modalités Référentielles): (ξ'_j)و(ξ''_j) بحيث يكون الفقر أكيدا إذا تجاوزت قيمة الدليل (ξ_j) العتبة (ξ''_j)، في حين تعتبر حالة اللافقر عندما تكون قيمة الدليل (ξ_j) ما دون العتبة (ξ'_j) ، و بذلك يمكن صياغة دوال الانتماء و العضوية في الشكل التالي[1]:

$$\mu_B\left(X_j(a_i)\right) = \begin{cases} 1 & si \quad \xi_{ij} > \xi''_j \\ \dfrac{\xi_{ij} - \xi_{j\,min}}{\xi_{jmax} - \xi_{j\,min}} & si \quad \xi'_j < \xi_{ij} < \xi''_j \\ 0 & si \quad \xi_{ij} < \xi'_j \end{cases} \ldots\ldots\ldots(84)$$

بالعودة إلى أصل هذا النوع من دوال الانتماء نجد أن الثنائي (سيريولي و زاني Cérioli et Zani1990) هما أول من إستخدمها بحيث اقترحا كيفيتين حديتين، الأولى دنيا $(\xi_j{}^{min})$ تمثل حالة الخاصية أو السمة بالنسبة (X_j) لوحدة التحليل (a_i) الأكثر يسرا، إذ كلما كانت قيمة الدليل(ξ_{ij}) أدنى من العتبة الدنيا كلما تأكد انتفاء الفقر، أما الثانية فهي عظمى $(\xi_j{}^{max})$ و هي تعكس الحالة التي تكون عليها الخاصية(X_j) بالنسبة لوحدة التحليل(a_i) أكثر فقرا و حرمانا، أي كلما تجاوزت قيمة الدليل(ξ_{ij}) هذه العتبة القصوى كلما تأكدت واقعة الفقر. تظهر دالة الإنتماء التحويلية المقترحة من قبل (سيريولي و زاني Cérioli et Zani 1990) وفق الصيغة التالية [2]:

$$\mu_B\left(X_j(a_i)\right) = \begin{cases} 1 & si \quad \xi_{ij} \geq \xi_j{}^{max} \\ \dfrac{\xi_{ij} - \xi_j{}^{min}}{\xi_j{}^{max} - \xi_j{}^{min}} & si \quad \xi_j{}^{min} < \xi_{ij} < \xi_j{}^{max} \\ 0 & si \quad \xi_{ij} \leq \xi_j{}^{max} \end{cases} \ldots\ldots(85)$$

(1) Benhassine Oula (2006), op cite, p10.

(2) Bertin Alexandre et Leyle David " Mesurer la Pauvreté Multidimensionnelle dans un paysen Développement : Démarche Méthodologique et Mésures appliquéés au cas de l'observation de Guinée Maritime"contribution pour la séance intitulée (aspects méthodologiques : les définitions aux mésures),France 2006, p 09.

لقد أفضت المقاربة الغامضة و غير الواضحة تماما (L'approche Totalement Flou) المقترحة من قبل(سيريولي و زاني Cérioli et Zani1990) إلى ظهور مقاربة جديدة من دوال الانتماء تسمى بالمقاربة (الغامضة و النسبية كليا Approche Totalement Flou et Relative) والمعروفة اصطلاحا بمقاربة (TFR) إختزالا للتسمية (Totally Fuzzyand Relative)[1]، و ذلك بعد تعرض المقاربة الأولى إلى مختلف محاولات التعديل و التطوير ، و على عكس المقاييس الغامضة تماما فإن المقاييس الغامضة و النسبية تماما (TFR) ترتبط و تتبع (التوزيع الكامل la Distribution entière) لمؤشرالفقر المختار لأن المحيط الاجتماعي يلعب دورا هاما في قياس مستوى الحرمان. (شلي ولمي Cheli et Lemmi1995) إقتراحا إذن دالة إنتماء خاصة و مميزة تُجسد علاقة رتيبة غير خطية (Une relation monotone non linéaire) ما بين الدليل(ξ_j) و درجات الإنتماء الجزئية$\left(\mu_B\left(x_j(a_i)\right)\right.$ المقابلة لها مثنى مثنى، مما يعني أن هذه الأخيرة لها تبعية لتوزيع الدليل(ξ_j) و ليس فقط للقيم الحدية المتطرفة[2].

إذا كان :

$\xi_j^{(k)}$ يمثل متغيرة ذات الرتبة (k)حيث (k=1……..K) المطبقة على الدليل (ξ_j) مرتبة حسب تزايد خطر و درجة الفقر.

$\xi_j^{(1)}$ يمثل أدني درجة و خطر الفقر، و هي تبين حالة الدليل (ξ_j) الخاصة بالوحدة (a_i)ذات الرتبة الأولى لـ(k).

$H(\cdot)$ تمثل دالة التوزيع لـ(ξ_j)(La Fonction de distribution).

$h(\cdot)$ تمثل دالة الكثافة (La fonction de Densité) التي تُشرك كل دليل (ξ_j) بالتكرار النسبي المرافق (La Fréquence Relative Correspondente) و هو يساوي القيمة النسبية لمرات تكرار القيمة $\xi_j^{(k)}$ بالنسبة للعدد الكلي للقيم المسجلة لـ$\xi_j^{(k)}$، و على هذا الأساس فإن فلسفة المقاربة الغامضة و النسبة كليا تأخذ الشكل الرياضي التالي[3]:

---

[1] Voir:Cheli.B et A.Lemmi"A Totally Fuzzy and Relative Approach to the Measurement of Poverty" Economic notes by monte dei Paschi di seina, vol 24 n01-1995.

[2] Benhassine Oula (2006), op cite, p10.

[3] Benhassine Oula (2006), op cite, p10.

$$x_{ij} = \mu_B\left(X_j(a_i)\right) = \begin{cases} H(\xi_j) & \text{إذا كانت درجة الفقر متزايدة} \\ 1 - H(\xi_j) & \text{إذا كانت غير ذلك} \end{cases} \quad \ldots\ldots\ldots(86)$$

لأجل متغيرة ترتيبية (Variable Ordinale) فإن دالة الانتماء تصبح على الشكل التالي[1]:

$$x_{ij} = \begin{cases} 0 & si \quad \xi_{ij} = \xi_j^{(1)} \\ \mu_B\left(X_j^{(k-1)} - (a_i)\right) + \dfrac{H\left(\xi_j{}^{(k)}\right) - H\left(\xi_j^{(k-1)}\right)}{1 - h\left(\xi_j^{(1)}\right)} & si \quad \xi_{ij} = \xi_j{}^{(k)} : k > 1 \end{cases} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(87)$$

قد تم التوصل إلى صيغة جديدة و معممة لنماذج دوال الانتماء التحويلية وفق مقاربة (TFR) و ذلك بالإعتماد على ما قدمه الثنائي(شلي و لمي1995) لتكون في الشكل الرياضي التالي [2]:

$$x_{ij} = \mu_B\left(X_j(a_i)\right) = \frac{H\left(\xi^{(k)}\right) - h\left(\xi_j^{(1)}\right)}{1 - h\left(\xi_j^{(1)}\right)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(88)$$

$$\therefore \quad \forall \quad \xi_{ij} = \xi_j^{(k)} \quad ; \quad k = 1,2 \ldots\ldots\ldots K$$

إذن نلاحظ أن المقاييس المعتمدة وفق المقاربة (TFR)تحقق و تُلِم بعنصرين هامين بالنسبة لجميع التحاليل و قياس الفقر، و هما تأثير الظرف الاجتماعي المتمثل في وضعية وحدة التحليل (a_i)(فرد أو عائلة) في توزيع الدليل (ξ_j)، أما العنصر الثاني فيتمثل في معنوية الفقر(la Significativité de Pauvreté) المحددة على أساس التكرار أو التردد النسبي للسكان و المجتمع ككل(Fréquence Relative de Pauvreté) المرتبط بـ(ξ_j)[3].

---

[1] Cheli.B et A.Lemmi (1995), op cité, p125.

[2] Benhassine Oula (2006), op cite, p11.

[3] مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص273.

أما في حالة المتغيرة المتصلة مثل الدخل أو الإستهلاك فإن دالة الانتماء تعطى في الصيغة الرياضية التالية[1]:

$$x_{ij} = \left[1 - H(\xi_j)\right]^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (89)$$

بحيث تمثل المعلمة (α) وزن و حدة التحليل (a_i) الأكثر فقرا بالنسبة إلى وحدة التحليل الأقل فقرا فيما يخص الخاصية (X_j) كما أن تجميع هذه الدالة لفرد أو عائلة يسمح بالحصول على حصة الفقر لهذه العائلة أو وحدة التحليل (a_i)، أي تحديد دوال تجميع درجات الانتماء الفردية أحادية الأبعاد $\mu_B\left(X_j(a_i)\right)$.

الفرع الثالث: تحديد حصة الفقر لكل عائلة (وحدة التحليل)(Ratio de Pauvreté d'un Ménage).

تُعَبر حصة الفقر (Ratio de pauvreté) لوحدة التحليل (a_i) (فرد أو عائلة) عن المجموع المرجح لدرجات الإنتماء الجزئية بالنسبة لهذه العائلة أو الفرد الخاصة بـ (m) سمة بحيث تكتب دالة الإنتماء التجميعية غير الواضحة في الصيغة التالية [2]:

$$\mu_B(a_i) = \frac{\sum_{j=1}^{m} w_j x_{ij}}{\sum_{j=1}^{m} w_j} \quad avec \quad w_j \in [0,1] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (90)$$

حيث تمثل (w_j) الوزن الترجيحي للخاصية (X_j)، كما تمثل $(\mu_B(a_i))$ مؤشرات الفقر متعددة الأبعاد الفردية.

إن إختيار أوزان الترجيح يرتبط بالوضع الاجتماعي من جهة، و بعقيدة الباحثين و مدى براعتهم في محاكاة الواقع الفعلي و مدى مهارتهم في بناء نموذج القياس القادر على تجسيد مفهوم الفقر من جهة أخرى، فقد إقترح كل من (سيريولي وزاني 1990) إستخدام وزن ترجيحي يساوي إلى مقلوب عدد وحدات التحليل الفقيرة بالنسبة للخاصية المعنية بحيث تحسب هذه الأوزان وفق الصيغة الرياضية التالية [3]:

$$w_j = \log\left(\frac{\sum_{i=1}^{n} g(a_i)}{\sum_{i=1}^{n} x_{ij}\, g(a_i)}\right) \geq 0 \ldots\ldots\ldots (91)$$

---

(1) Benhassine Oula (2006), op cite, p11.

(2) Mussard Stéphane et Maria Noel Pi Alperin (2005), op cité, p03.

(3) Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak (2006), op cite, p06.

بحيث يفترض:

أن يكون المقام غير معدوم، و أن تكون جميع قيم و متغيرات دالة اللوغاريتم العشري موجبة و غير سالبة مما يقصي كافة الخصائص التي تشهد حالة من الحرمان المعدوم و لكافة وحدات التحليل (a_i) (الأفراد أو العائلات) أي[1]:

$$\sum_{i=1}^{n} x_{ij}\, g(a_i) > 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (92)$$

و هذا يعني أيضا :

$$\forall a_i \in A: X_j \in X: x_{ij} = 0 \quad \ldots\ldots\ldots (93)$$

أن يكون مجموع التكرارات النسبية المشاهدة بالنسبة لوحدات التحليل (a_i) مساوية لعدد عناصر المجتمع الكلي (A)، أي أن يكون عدد وحدات التحليل(a_i) المنتمية للمجتمع الكلي (A) مساوية للعدد (n) أي[2]:

$$\sum_{i=1}^{n} g\,(a_i) = n \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (94)$$

بنفس المبدأ الذي إعتمده (سيرولي وزاني Cérioli et Zani 1990) في بناء نظام الترجيح الأمثل(w_j) و واقعة الفقر النسبي لوحدات التحليل (a_i)، قام الثنائي (شيلي و ليمي Cheli et Lemmi1995) بتعميم ذات النظام من خلال الصيغة التالية[3]:

$$w_j = \log\left(\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} x_{ij}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (95)$$

---

(1) Pi Alpirine.M.N,F.Seyteet M.Terraza (2005), op cité, p05.

(2) Pi Alpirine.M.N,F.Seyteet M.Terraza (2005), op cité, p05.

(3) Benhassine Oula (2006), op cite, p 11.

حيث أن الوزن الترجيحي(w_j) يتبع بشكل عكسي لدرجة الحرمان الممثلة بالخاصية (X_j)، بمعنى عـــدد مرات ثبوت الحـــرمان لدى وحدات التحليل(a_i) بالنسبة للخاصة (X_j)، إذ أنه كلما كان تكرار و تـــردد حالات الحرمان كبيرا كلما كانت قيمة (w_j) تميل و تقترب من الصفر(0)، مما يعني انه إذا كان العدد الأكبر من وحدات التحليل(a_i) لا تملك الخاصية (X_j)، فإنه من الأجدر عدم إعتبار تلك الخاصية أو السمة كمصدر مهم للفقر[1] .

بهـــدف معالجة و تجاوز المشاكل المثارة أو التي تثيرها تفسيرات المقاييس الغامضة و النسبة كليا (TFR)، و لتجنب عرقلة اختيار و بناء " نظام ترجيح خاص" إقتـــرح (فيلبـــون ، شـــيلي ، و داغســـتينو (2001) (Filippone Cheli et D'Agostino صيـــغة بديلة لهذه المقاييس بحيث ترتكز عـــلى تحويل توزيع الدليل (ξ_j)(Transformation de la distubution de Lindicateur)، هذا التحويل الخاص بقيمة كل دليل من دلائل الرفاه (ξ_j) الخاصة بكل وحدة تحليل (a_i) يُعطى بالصيغة الرياضية التالية[2]:

$$\widetilde{H}(\xi_j) = \begin{cases} {}^1\!/_2\ h(\xi^{(1)}) & si \quad \xi_{ij} = \xi_j{}^{(1)} \\ H\left(\xi_j{}^{(k-1)}\right) + {}^1\!/_2\ h(\xi_j{}^{(k)}) & si \quad \xi_{ij} = \xi_j{}^{(k)}; k > 1 \end{cases} \quad \ldots\ldots(96)$$

كما يمكن أن يظهر هذا التحويل في الصيغة المكافئة التالية[3]:

$$\widetilde{H}(\xi_j) = H(\xi_j{}^{(k-1)}) + {}^1\!/_2 h(\xi_j{}^{(k)}) \quad si \quad \xi_{ij} = \xi_j{}^{(k)} : k > 1 \ldots\ldots\ldots(97)$$

أما دالة الانتماء المحصل عليها نتيجة لعملية التحويل فتكتب كما يلي[4] :

$$\tilde{\mu}_B\left(X_j(a_i)\right) = \tilde{x}_{ij} = \begin{cases} \widetilde{H}(\xi_j) & \text{إذا كانت درجة الفقر متزايدة} \\ 1 - \widetilde{H}(\xi_j) & \text{إذا كانت غير ذلك} \end{cases} \quad \text{□□□□□□□□ (98)}$$

[1] مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص293.

[2] Benhassine Oula (2006), op cite, p12.

[3] Benhassine Oula (2006), op cite, p12.

[4] Benhassine Oula (2006), op cite, p12.

يمكن الإشارة هنا إلى أن درجة الانتماء تبقى دائما مساوية إلى نسبة وحدات التحليل (a_i)(الأفـــراد أو العائلات) ذات الوضعية الجيدة إلى مجموع وحدات التحليل الكلية ، كما أن مساهمة الصيغة الجديدة (TFR) تكمن في طريقة معالجة وحدات التحليل وكيفية تحديد مستوى دليل الرفاه (ξ_j) المماثل والمقابـــل لوحـــدة التحليل المعنية (a_i)، بحيث أن هذه الأخيرة تدخل في حساب مختلف درجات العضوية وحيدة الأبعاد الفردية $\left[\mu_B\left(X_j(a_i)\right)\right]$، في حين يدخل النصف فقط من وحدات التحليل(a_i) في حساب $\left[\tilde{\mu}_B\left(X_j(a_i)\right)\right]$.

في هذا المستوى من الأهمية بمكان أن تهتم عملية التجميع ليس فقط بوحدات التحليل أو العائلات الـــتي يمسها خطر الفقر و إنما كذلك بتحديد الخصائص التي تساهم أكثر في حالة الفقر و ذلك بهدف بناء مقاييس تساعد على تحديد أفضل الإجراءات لمساعدة السكان أو (وحدات التحليل) المتضررين و المحرومين، بحيث تمنح نظرية المجموعات الغامضة إمكانية قياس درجات مختلف أنواع الفقر أحادي البعد الإجمالية المتعلقة بالخصائص (X_j) و ذلك من خلال تركيب مؤشرات غامضة أحادية الأبعاد[1]، أي مختلف قياســـات الفقـــر لمختلـــف الخصائص (X_j) منفردة ، و بحساب المجموع المرجع لكافة هذه المؤشرات الغامضة أحادية الأبعـــاد الفرديـــة المرتبطة بالخاصية (X_j) أي المجموع المرجح لحصص الفقر الفردية الخاصة بوحدات التحليل (a_i) نتحصل على مؤشر الفقر أحادي البعد الإجمالي(X_j) μ_B كما يلي[2]:

$$\mu_B(X_j) = \sum_{i=1}^{n} \frac{n_i}{N} \mu_i(X_j) \quad avec \quad N = \sum_{i=1}^{n} n_i \ \ldots\ldots\ldots (99)$$

فإذا كان (A_1)مجموعة جزئية (عينة) من المجتمع الكلي (A) ذو الحجم (N) فإن (n_i) تمثل حجم العينة أو المجموعة الجزئية (A_1)، أي تمثل عدد وحدات التحليل(a_i) المنتمية للعينة (A_1) مع اشتراط تحقق المســـاواة : $N = \sum_{i=1}^{n} n_i$.

[1] مروان عبد القادر (2009)، مرجع سابق، ص308.

[2] Mussard Stéphane et Maria Noel Pi Alperin (2005), op cité, p04.

الفرع الرابع : تحديد حصة الفقر الإجمالي لمجموع وحدات التحليل(a_i).

. (Ratio de pauvreté de la population)

تعتبر هذه المرحلة بمثابة آخر حلقة في قياس الفقر متعدد الأبعاد، بحيث تهتم بتجميع حصص الفقر الفردية الخاصة بكل وحدة تحليل (a_i) للحصول على مؤشر إجمالي لقياس الفقر غامض و متعدد الأبعاد للمجتمع الكلي (A) يسمى بالمؤشر المتعدد الأبعاد الإجمالي (μ_B) بحساب المتوسط المرجح لكافة المؤشرات أحادية الأبعاد $\mu_B(X_j)$ وفق الصيغة الرياضية التالية [(1)]:

$$\mu_B = P = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\mu_B(a_i) = \frac{\sum_{j=1}^{m}\mu_B(X_j)w_j}{\sum_{j=1}^{m}w_j} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(100)$$

أما إذا اعتمدنا دالة الإنتماء وفق المقاربة الغامضة و النسبية كليا (TFR) المعدلة من قبل(فيلبون،شيلي، و داغوتسينو Filippone Chili et d'Agostino 2001) فإن المؤشر المجمع للفقر متعدد الأبعاد الغامض (μ_B)يكتب كما يلي [(2)]:

$$\mu_B = P = \overline{\mu_\beta(X)} = 1 - \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}H(X) \ldots\ldots\ldots(101)$$

حيث أن نُزعة و إقتراب قيمة $\left(\frac{1}{2}\right)$ نحو (P) أي : $P=\frac{1}{2}$ تعبر عن الوضعية الاجتماعية النسبية الخاصة بوحدة التحليل(a_i) (فرد أو عائلة) المتوسطة في المجتمع المدروس(A) (عدد وحدات التحليل الإجمالية)كما أن مقياس الفقر هذا يسمح بإجراء دراسات مقارنة مضبوطة و دقيقة لمستوى الفقر على أساس زمني و مكاني أي في فترات زمنية مختلفة و ما بين مجتمعات متباينة[(3)].

---

(1) Pi Alpirine.M.N,F.Seyte et M.Terraza (2005), op cité, p06.

(2) Benhassine Oula (2006), op cite, p12.

(3) Benhassine Oula (2006), op cite, p12.

خلاصة :

لقد كانت و لا تزال مسألة قياس الفقر إشكالية مطروحة، فقد حاولت العديد من الأدبيات الإجابة عنها من خلال تبني المنهج أحادي الأبعاد تارة و إعتماد المقاييس المتعددة الأبعاد تارة أخرى. فالمقاربة التقليدية الموسومة بالنقدية تعتمد البعد المادي الوحيد كمعيار أساسي في تحديد الفقراء من غيرهم، و هو يتمثل عادة في الدخل أو الإنفاق الإستهلاكي كمقياس للرفاهية عن طريق تجميع حزمة من الدلائل المعبرة عن مختلف أوجه الرفاهية و العيش اللائق في دليل نقدي مركب واحد، بحيث تمر هذه العملية عبر مرحلتين هامتين، يتم في الأولى تشخيص الظاهرة و تحديد هوية الفقراء من خلال إستخدام مقاربات عدة و منهجيات متعددة تأخذ في مجملها بعين الإعتبار تصورات الفقر المطلقة، النسبية، الموضوعية، الذاتية، المباشرة و غير المباشرة...الخ،كما يمكن تلخيص هذه المرحلة في ست (06) خطوات رئيسية يتم بموجبها تحديد وحدة التحليل، دليل الرفاهية، خط الفقر، سلم التكافؤ، مجموعة الفقراء، و في الأخير حساب فجوات الفقر الفردية و ذلك طبعا بالاعتماد على عتبات الفقر المحددة، هذه الأخيرة تعتبر أحد أهم العناصر الأساسية في تحليل الظاهرة، بل هي حجز الزاوية في عملية القياس، و لما كانت كذلك فإن تحديد هذه العتبة هي عملية تكتنفها العديد من الصعوبات و الشكوك و الحساسية ،و لذلك فان مختلف المقاربات و المنهجيات المعنية بقياس الفقر عمدت إلى البحث عن معايير مناسبة و محددة مسبقا للتفرقة ما بين الفقراء من غيرهم، و من ثم التفرقة ما بين العديد من خطوط و عتبات الفقر، كما تنوعت أساليب قياس و تحديد هذه العتبات بتنوع خطوط الفقر ذاتها.

في المرحلة الثانية يتم تجميع كافة قيم الفقر النقدي الفردية المتحصل عليها في المرحلة الأولى للتعبير عن مدى إنتشار الفقر في المجتمع الكلي من خلال بناء مؤشرات أو مقاييس للفقر، غير أن هذه المقاييس يمكن تقسيمها إلى مجموعات أو عائلات حسب تلبيتها و تحقيقها أو عدم تحقيقها لعدد من الخصائص الممثلة في شكل بديهيات (Axiomes)، و هي تتراوح مابين مؤشرات معتمدة على بديهيات أو مايسمى بالتجميع المستند إلى بديهيات(Agrégation Axiomatique) وأخرى غير معتمدة على بديهيات(Agrégation Non Axiomatique).

بالرغم من طرح المقاربة النقدية لفترة جد قصيرة إلا أنها تعرضت لانتقادات حادة خاصة فيما يتعلق بكيفية تعريف و تحديد عتبة الفقر، من جهة أخرى يُعاب على المقاربة التقليدية إقتصارها على البعد المادي الوحيد كون هذا البعد لا يمثل سوى بعدًا واحدًا من بين الأبعاد الكثيرة و المتعددة لظاهرة الفقر و ذلك بالرغم من أنه يعد بعدا أساسيا و مهما في تكميم الظاهرة و قياسها، إلا أنه لا يعكس تعقد الظاهرة و اختلاف

جوانبها و لذلك فإنه من الصعب القول أن دراسة مبنية على مؤشر واحد هي قادرة على تفسير جميع جوانب الفقر، و لعل عدم إقتناع الباحثين بإستعمال الدخل أو الإنفاق كمؤشر وحيد للعيش اللائق دفع بهم إلى البحث عن طرق أخرى لقياس الفقر بأبعاده المتعددة ، و لذلك فقد حاول العديد من المتخصصين إعطاء مفهوم أوسع من ذلك المتعلق بالمتغيرات النقدية و من ثم الإندماج التدريجي للجوانب غير النقدية، أي الانتقال من النموذج الفيزيولوجي للحرمان الذي يعني الإفتقار إلى الدخل، الغذاء، الملبس و المأوى إلى النموذج الاجتماعي للحرمان الذي يتمثل في عدم قدرة الفقراء على الاستفادة الكلية من الموارد المتدفقة إليهم بسبب العوائق الهيكلية التي من شأنها أن تَحُولُ دون وصولهم إلى الأصول الداخلية أو الخارجية.

لقد أصبح من المتفق عليه أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد و هو ما يتضح جليا من التوجه المتزايد نحو المقاربة المتعددة الأبعاد لقياس الفقر مع ارتفاع معدل تراكمها في الآونة الأخيرة، بحيث ظهرت مقاربات و مناهج متعددة تأخذ بعين الإعتبار الأوجه المختلفة لقياس الظاهرة، و هي تتنوع ما بين المقاربات المستندة إلى بديهيات و أخرى لا تعتمد في طرحها على بديهيات معينة، فأما مقاربة البديهيات لقياس الفقر متعدد الأبعاد فهي تضم مجموعة مختارة من مؤشرات الفقر النقدي المبنية على بديهيات مفترضة مسبقا ومستندة كذلك إلى معايير الحرمان المعطاة لكل دليل من دلائل الحرمان الجزئية المختارة لتمثيل الظروف المعيشية، أما المقاربة غير المعتمدة على بديهيات (Approche Non Axiomatique) فنميز فيها صنفين من مقاييس الفقر متعددة الأبعاد بحيث يرتكز الصنف الأول على دلائل مجمعة للرفاهية (Indicateurs Agrèges de Bien Etre) ، وهي عبارة عن مؤشرات مركبة للفقر (Indicateurs Synthétiques de Pauvreté)،و صنف آخر يتمحور حول البيانات الفردية(Mesures Multidimensionnelles Basses sur les Données Individuelles).

إن الصنف الأخير من المقاييس التي لا تعتمد على بديهيات و مرتكزة على البيانات الفردية أضحت متداولة بكثرة في الآونة الأخيرة لاسيما في الدول النامية وهي تنقسم إلى مجموعة مبنية على تقنية الإنحدار اللوجستي (Technique de la Régression Logistique)، و ثانية ترتكز على مبدأ الأنتروبي (le principe de l'entropie) و ثالثة تستند إلى مبدأ العطالة (Principe de l'Inertie) ،و مجموعة رابعة من المقاييس تعتمد على نظرية المجموعات الغامضة (la Théorie des Ensembles Flous)، هذه الأخيرة تعتبر من أصدق النظريات العلمية الدقيقة المتاحة حاليا و أكثرها توافقا وإنسجاما مع عدم وضوح ظاهرة الفقر و تعدد أبعادها

و غموض حدودها، كما تتيح هذه النظرية إمكانية الإنتـــقال التدريجي ما بين حالتي الفقر و اللافقر من خلال وصف و تصور حالات بينية وســـطية ما بين الحالتين دون الحاجة إلى تصنيف أفراد المجتمع إلى فقـــراء و غير فقراء وفق المنهجية التقليدية القاضية بتحديد عتبات الفقر.

الفصل الثالث

حدود الفقر في الجزائر

تمهيد :

الفقر من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق سكان العالم، و قد تضافرت جملة من الأسباب و العوامـــل في توسع دائرة الفقراء على الصعيد العالمي، و في الجزائر تعرض النسيج الإجتماعي إلى ما يشبه الصدمة العنيفـــة لاسيـــما في العشرية السوداء، و تبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر و التهميش و الإقصـــاء الإجتماعي، و رغم أن الجزائر إعتمدت على إستراتيجية لمكافحة الظاهرة و القضاء عليها بحيث أخذت حيزا كبيرا من الإهتمام من طرف الحكومات، و ذلك بالإرتكاز على خطة جديدة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تكييف التشريعات و الأطر المؤسساتية و القانونية، إلا أن الإستراتيجيات التنموية الجديدة المتبعة تفاوتت بين ماهو نظري يعكس الطموحات التي تتبناها السياسات الإقتصادية، و ماهو تطبيقي أبدى قصورا فعليا في الحد من هذه الظاهرة، فخريطة التحويلات التي عرفتها الجزائر منذ الإستقلال و الخصـــائص المحيطـــة بالتركيبـــة الإجتماعية، وكذا الأبعاد التي تميزت بها الإستراتيجية الوطنية للحـــد من ظاهرة الفقر كانت محور هذا الفصل الذي يتطرق إلى ثلاثة مباحث.

تناول المبحث الأول مراحل تطور الإقتصاد الجزائري في ظل الدولة المستقلة. المرحلة الأولى(1962-1989) ركزت على بنـــاء الإقتصاد الوطني، أما المرحلة الثانية فإمتدت ما بين (1989-1998) تخللتها الإصلاحات الإقتصادية ثم مواصلة المسيرة الإصلاحية للفترة (1999-2009)، إلى جانب ذلك جاء المبحث الثـــاني تحـــت عنوان خصائص و مميزات الفقر في الجزائر، و قد إستعرضنا من خلاله المعطيات السوسيو-إقتصادية التي تُميـــز الجزائر مع الإشارة إلى أهم الطرق المعتمدة في قياس ظاهرة الفقر في الجزائر، و أخيرا تناولنا في المبحث الثالث الإستراتيجية الوطنية و آليات محاربة الفقر معرجين على المقاربة الدولية لمكافحة الظاهرة.

المبحث الأول: مراحل تطور الإقتصاد الجزائري.

قد مرّ الإقتصاد الجزائري في ظل الدولة المستقلة بمراحل عديدة إختلفت فيها السياسات باختلاف المراحل ذاتها بداية بفترة البناء و التشييد التي أعقبت الإستقلال و قد حاولت من خلالها الدولة الجزائرية وضع أسس الدولة العصرية عن طريق إسترجاع سيادتها كاملة غير منقوصة تخللتها مخططات تنموية عديدة و إقامة قاعدة صناعية تتماشى و النهج الإشتراكي المختار آنذاك، مرورًا بفترة الإنهيارالإقتصادي لسنوات التسعينات و ما زامنها من تردي في الوضع الأمني و ما تبعها من إصلاحات إقتصادية و التحول إلى إقتصاد السوق، وصولا إلى التحولات الإقتصادية لبداية الألفية الثالثة و ما واكبها من برامج للإنعاش الإقتصادي.

المطلب الأول: مرحلة بناء الإقتصاد الجزائري (1962- 1989).

إنتزعت الجزائر إستقلالها السياسي بعد حوالي (07) سنوات من الكفاح المسلح التي قدمت فيه النفس و النفيس، و بذلك وضعت حدًا لحوالي 132 سنة من التدمير و الإستتراف الفرنسي لخيرات الوطن، و قد خلّف ذلك وضعية كارثية على جميع الأصعدة، بُنية تحية مدمرّة، ملايين من الشهداء و اليتامى و الأرامل، إنتشار واسع للأمية و الأمراض و الفقر، إضافة إلى إقتصاد منهار و تابع للدولة المحتلة السابقة.

الفرع الأول: فترة الانتظار والترقب (1962-1966).

لقد ورثت الجزائر عن الإستعمار الفرنسي إقتصادا مدمرا و هشا غير متوازن و تابع لهذا المحتل، و قد تميز بـ[1] :

إعتماده على الصناعات الاستخراجية التي كان يُسيطر عليها المعمِرّون.

سيطرة الأوروبيين على القطاع الزراعي (حوالي 03 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية).

تعرض الجزائر لشغور إقتصادي وإجتماعي نتيجة للرحيل الجماعي للمعمرين مع إعلان الإستقلال (حوالي 900 ألف مابين إطارات و عمال مهرة و عمال).

ربط التجارة الخارجية للجزائر بفرنسا.

نظام مصرفي تابع للمستعمر مع تهريب واسع لرؤوس الأموال .

إختلال كبير ما بين تزايد الواردات وتناقص الصادرات.

---

[1] ابراهيمي عبد الحميد " دراسة حول : المغرب العربي في مختلف الطرق في ظل التحولات الإقتصادية العالمية " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ديسمبر 1996، ص ص100-105.

بهدف مواجهة الواقع والخروج من الوضعية الكارثية لفترة ما بعد الإستقلال إتخذت السلطة الجزائرية جملة من الإجراءات الإستعجالية بانتهاجها للإشتراكية كنظام يعتمد على التخطيط المـــركزي، و قد اتضح ذلك في ميثاق طرابلس عام (1962) الذي أكد على أن[1] :

الفلاحة هي أساس التنمية إذا ما طُورت و ربطت بالصناعة، و لذلك وجب إسترجاع الأراضي الزراعية مـــن المعمرين، و من ثم تقرر تأميم القطاع الفلاحي .

المساهمة في المؤسسات الفرنسية المعتمدة منذ فترة في الجزائر مع إستعادة نسب مهمة من أســـهم الشـــركات الكبرى.

بعد فترة وجيزة تم بالفعل تنفيذ أهم ما جاء في برنامج طرابلس، كما بدأت عمليـــة تـــأميم القطاعـــات الإستراتيجية عام 1963. لإستكمال إسترجاع السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة، و في عام 1964 أعاد ميثاق الجزائر[2] التأكـــيد على ما أتفق عليه في ميثاق طرابلس من إعتناء أكثر بالقطاع الفلاحي، و مواصلة عمليـــة التأميم و توسيعها، و إنشـــاء قاعدة صناعية ثقيلة و ضخمة،كما أكد على الإهتمام بالجانب البشري بإعتباره العنصر الفعال في التنمية، و خلال هذه الفترة تم تنفيذ مخطط استعجالي قدرت مخصصاته حسب الجدول التالي:

الجدل رقم (02): تطور حجم الإستثمارات للفترة (1963-1966)

الوحدة : مليون دج.

القطاع / السنة	1963	1964	1965	1966	المجموع
الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.7
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
مجموع القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

المصدر:.Benissad Hocine " la reforme économique en Algérie" OPU 2eme édition, Algérie, 1991, p16-

إستنادا إلى المعطيات التي يحتويها الجدول أعلاه يلاحظ أن الصناعة أُعطيت قدرا أكبر من الإهتمام مقارنة بالقطاع الفلاحي كون أن التصنيع يسمح بإندماج القطاعات الإقتصادية الوطنية، و يعتبر شرطا أساسيا مـــن شروط التنمية، و عاملا رئيسيا للإستقلال الوطني، و على هذا الأساس فقد اختارت الجزائر بعـــد إســـتقلالها نموذجا تنمويا طموحا يرتكز على بناء قاعدة صناعية ثقيلة، و إتباع نموذج الصناعات المصنعة و التقليل مـــن

[1] Temmar Hamid "Stratégie du Développement Indépendant : le cas de l'Algérie" OPU, Algérie1983, P23.

[2] للإطلاع على أهم ما جاء في ميثاق الجزائر سنة 1964 أنظر: -Temmar Hamid (1983) op cité.

مظاهر التخـــلف الموروثة عن الفترة الإستعمارية، و لتنفيذ هذا النمـــوذج اعتمدت في ذلك على المؤسســـة العمومية[1].

الجدول رقم (03): مساهمة القطاعين الصناعي والفلاحي في الإنتاج الداخلي الإجمالي للفترة (1963-1966)

الوحدة : مليون دج.

السنة / القطاع	1963		1964		1965		1966	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الإنتاج الإجمالي الداخلي	10150	100	12000	100	13000	100	14300	100
القيمة المضافة للصناعة	1841	18.13	2840	23.58	3113	23.94	3671	25.67
القيمة المضافة للفلاحة	2460	24.23	1892	15.76	2300	17.64	1500	10.48

المصدر : -Brahim Abd el hamid " Economie Algérienne" OPU , Algérie 1991,p101

بالرغم من الأهمية البالغة المعطاة للقطاعين الصناعي والفلاحي، إلا أن مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي بقيت محدودة، و يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى غياب اليد العاملة المؤهلة في تلك الفترة نتيجـــة إلى رحيـــل المُعَمِرين، إضافة إلى سياسة التسيير المركزي المنتهجة آنذاك، زيادة على التحولات المالية و المصرفية التي عرفتها تلك الفترة لاسيما فصل الخزينة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية عام 1962، و إنشاء البنك المركزي سنة 1962، إنشاء الصندوق الوطني للتنمية عام 1963،إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط عـــام 1964، تـــأميم المصارف و تأسيس البنك الوطني الجزائري عام 1966[2].

الفرع الثاني : فترة التأميم والتنمية (1966-1979).

تميّزت هذه الفترة بتطوير الصناعات الإستخراجية و تثمين الثروة المنجمية لاسيما المحروقات،و إنشاء نسيج صناعي و تنمية الهياكل القاعدية الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك بإتباع نموذج جزائري خالص للتنمية يعتمد على المخططات المتتالية المنفذة بواسطة المؤسسات العمومية المترجمة لسيطرة الدولة على الإقتصاد من خـــلال ملكيتها لوسائل الإنتاج مع مواصلة عملية التأميم و توسيعها .

---

(1) Benissad Hocine " Economie de Développent : sous développement et Socialisme" Economica , 2eme édition, paris, France 1979 pp 128-129.

(2) بن أشنهو عبد اللطيف "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962/1982" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص36.

الجدول رقم(04): الإستراتيجية التنموية للفترة (1967-1979)

المخططات التنموية / القطاعات	المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)	المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	الفترةالوسيطة (1978-1979)
المبلغ الإجمالي	10x11 ^{9} دج	10x27.7 ^{9} دج	10x140 ^{9} دج	10x161.4 ^{9} دج
الصناعة بما فيها :				
▪المحروقات	% 53.5	% 57.3	% 60.7	% 62.2
▪الفلاحة والري	% 20.5	% 11.9	% 07.3	% 02.7
▪القطاعات الأخرى	% 26.5	% 30.8	% 32	% 30.6

المصدر: والي فاطمة (2007) مرجع سابق68.

لقد إهتم المخطط الثلاثي الأول(1967-1969) بإرساء قاعدة صناعية ثقيلة بدأت بتأميم الثروات المنجمية في ماي 1966، وقد أُعطيت الأولوية في هذا المخطط للصناعات الثقيلة و النشاطات الملحقة بالمحروقات و هو ما يلاحظ من خلال النسب المخصصة من الإعتمادات لكل قطاع في هذا المخطط.

أما المخطط الرباعي الأول (1970-1973) فقد تواصل الإهتمام بالقطاع الصناعي لاسيما المحروقات خاصة بعد تأميم هذه الأخيرة سنة 1971، كما ركزّ هذا المخطط على تطبيق برنامج " الثورة الزراعية " و الإهتمام بالريف و الصحة، السكن، و تحسين الظروف الإجتماعية .

كإستمرارية للمخططات السابقة جاء المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) كتكملة للمخطط السابق و محاولة تحقيق أهدافه مستفيدًا من إرتفاع أسعار البترول في تلك الفترة "الصدمة البترولية الأولى" بحيث تميز هذا المخطط بإعتمادات هامة خصصت للاستثمارات[1].

أما الفترة الوسيطية (1978-1979) المعروفة كفترة إستراحة لم يتم فيها برمجة أي مخطط تنموي و إنما خُصِصَت لمواصلة تطبيق الإستثمارات المبرمجة سابقا و تقييم التجربة التنموية و تصحيح الإختلالات الإقتصادية و الإجتماعية الناتجة عن ذلك، كما تم خلال هذه الفترة مراجعة طريقة تسيير المؤسسات التي أُعتبرت السبب

(1) Benissad Hocine "Algérie de la planification socialiste a l'économie de Marché" ENAG édition, Alger 2004, p 16.

الرئيسي للتشغيل السيء للإقتصاد الوطني في تلك الفترة إذ أصبح هذا الأخير يعتمد كلية على الواردات للتموين بالمعدات و قطع الغيار و سلع التجهيز...الخ[1].

مما يلاحظ من خلال الإعتمادات المخصصة لمختلف القطاعات في المخططات التنموية الثلاثة أن قطاع الصناعة إستحوذ على حصة الأسد من هذه الإعتمادات و في ذات الوقت فإن حجم الإستثمارات في قطاع المحروقات سجل نسبا عالية من إجمالي الإستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي بحوالي 70% في المخطط الثلاثي (1967-1969)، و حوالي51 % في المخطط الرباعي الأول(1970-1973) و الرباعي الثاني (1974-1977)[2] و هو ما يفسر إرتفاع صادرات المحروقات من 57.84 % من إجمالي الصادرات الجزائرية عام 1963 إلى حوالي 97.57 % عام 1979، و هو ما يكرس التبعية المطلقة لهذا القطاع مما يعني أن سياسة الصناعات المصنعة المتبعة آنذاك فشلت في تحقيق أهدافها، و في المقابل فقد تم تهميش القطاع الزراعي على الرغم من تبني شعارات الثورة الزراعية إذ سجلت نسبة 14.3% في المتوسط كنصيب من الإستثمار الإجمالي و لذلك فإن مساهمتها كانت قليلة في الناتج الداخلي الخام، بحيث بلغ في المتوسط حوالي 18.5% في الفترة (1963-1966) لتنتقل إلى 08 % فقط عام 1978[3]، و مما يلاحظ أيضا و يعاب على هذه المخططات هي النسبة الضعيفة المسجلة في التنفيذ مقارنة بما كان مخططا و هي موضحة في الجدول التالي :

---

[1] خليل عبد القادر "محاولة لتقييم فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006" أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر 2008، ص170.

[2] المرجع السابق، ص160.

[3] جاري فاتح "مدى ملاءمة برامج الإصلاح الإقتصادي بجيليها لإقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر" كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 2010،ص87.

الجدول رقم (05): الإستثمارات المخططة والمنفذة للفترة (1967-1979)

المخططات / الأنشطة الإقتصادية	المخطط الثلاثي (69-67)		المخطط الرباعيI (73-70)		المخطط الرباعيII (77-74)		المرحلةالوسطية (79-78)	
	النسبة المنفذة	النسبة المخططة	النسبة المنفذة	النسبة المخططة	النسبة المنفذة	النسبة المخططة	النسبة المنفذة	النسبة المخططة
1/ اجمال الصناعة منها :	48.7	55.3	44.7	57	62	43.6	62	56.5
▪المحروقات	41.9	50.9	36.9	47.1	43.6	40.6	30	59.8
▪السلع الوسطية	47	40.6	48.9	46.2	44.5	47.6	24.6	22.7
▪التجهيزات والسلع الإستهلاكية	11.1	8.5	14.2	6.7	6.9	11.8	7.4	/
2/ الفلاحة	16.9	16.4	14.9	13	4.7	13.2	3.9	3.3
3/ الهياكل القاعدية	34.4	25.3	40.4	30	33.3	43.2	34.1	40.2
مجموع القطاعات (1+2+3)	100	100	100	100	100	100	100	100
إجمالي الإستثمار (10^9دج)	11.6	9.7	27.8	36.7	120.8	110.8	107.43	161.34
معدل التنفيذ(%)	/	83.6	/	132	109.6	/	66.59	/
معدل تنفيذ التقديرات المصححة	/	46.8	/	53	38	/	/	/

المصدر : -Ministère de l'information" Algérie 1965-1969"2ème plan quadriennal, RG, Alger, Mai 1974 .

الفرع الثالث: فترة تراجع التنمية (1980-1989).

عرفت هذه الفترة تغير في القيادة السياسية للبلاد وكذا السياسة الإقتصادية المُتبعة في الجزائر التي أضحت تميل إلى التقليل من الإستثمارات العمومية العملاقة لصالح الهياكل القاعدية و الإجتماعية، و بداية التخّلي عن نمط التسيير القديم و التحول في التوجه التنموي الجزائري، و لتفعيل أداء المؤسسات المُنتجة تم إعتماد آلية الإصلاح على مستوى هذه المؤسسات من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بإصدار مرسوم لذلك بتاريخ 1980/10/14 الذي كان يهدف إلى [1]:

التحكم في أداة الإنتاج.

تنشيط وتجانس التسيير على مستوى وحدات الإنتاج .

منح فرصة للإطارات لتقويم قدراتها في وحدات مهيكلة بطريقة أفضل من خلال لامركزية القرار.

[1] هني أحمد"إقتصاد الجزائر المستقلة" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993،ص29.

لتجسيد ذلك تم إعتماد مخططين تنمويين خماسيين تم بموجبهما إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): استثمارات المخططين الخماسيين بالأسعار الجارية

الوحدة : 10^9 دج

المخططات التنموية / القطاعات	المخطط الخماسي الأول 1980-1984		المخطط الخماسي الثاني 1985-1989		
	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الإستثمار الفعلي
1/ الفلاحة والري	59.40	47.10	115.42	79	42.301
2/ الصناعة منها :	213.21	155.46	251.6	174.2	85.512
▪المحروقات	78.00	63.00	41.50	39.80	28.822
▪الصناعات الأساسية	56.50	32.00	91.30	44.60	31.791
▪الصناعات التحويلية الأخرى	56.54	43.46	79.60	58.50	/
▪الطاقة والمناجم	22.17	17.00	39.20	31.30	28.899
3/مؤسسات البناء والأشغال العمومية	25.00	20.00	33.20	19.00	15.255
4/ القطاع شبه المنتج منها :	46.20	35.20	66.03	40.65	24.462
▪السياحة	4.60	3.40	5.50	1.80	1.663
▪النقل	15.8	13.00	21.52	15.00	6.849
5/ الهياكل الأساسية منها :	216.69	143.64	362.13	237.15	202.970
▪شبكة النقل	28.20	17.50	60.46	43.60	34.355
▪المناطق الصناعية	2.10	1.40	2.50	1.90	0.562
▪السكن	92.50	60.00	124.92	86.45	52.312
▪التربية والتكوين	65.70	42.20	64.80	45.00	31.722
▪أخرى	28.19	21.54	169.45	60.20	84.019
المجموع الكلي	550.50	448.57	828.38	550.00	370.500

المصدر : جاري فاتح (2010)، مرجع سابق،ص92.

بالرغم من الإعتمادات القطاعية الضخمة في المخطط الخماسي الأول (1980-1984) نتيجة لإرتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى حوالي 40 دولار/للبرميل إلا أن حصة الصناعة تراجعت بنسبة 20 % مقارنة بالفترة السابقة(1978-1979) لكنها بقيت تسجل أكبر حصة بـ 38.6 % من المجموع الكلي، و ذلك لصالح الإستثمار في الهياكل الأساسية كبناء المستشفيات، الطرق، السكن، المدارس و الجامعات و قطاع الخدمات التي كانت مهمشة في الفترات السابقة، و هو ما يتضح من خلال النسبة التي خصصت لهذه القطاعات بـ 38% من الإعتمادات الكلية بحيث انتقلت من 17 % ، 25 % و 26.7 % في المخططات السابقة على التوالي[1].

لقد أستُهل هذا المخطط بتطبيق شعار"من أجل حياة أفضل" الذي كان يقضي بإغراق السوق الوطنية بالسلع الإستهلاكية المعمرة المستوردة للفترة (80-82) عملا بـ"برنامج مكافحة الندرة PAP" و نتيجة لذلك، إرتفع حجم الواردات من هذه السلع من 7.2 مليار دج سنة 1981، إلى 9.1 مليار دج سنة 1982، كما عرفت هذه المرحلة تراجع في المديونية نتيجة لسياسة الدفع المُسبق المنتهجة في الفترة (1980-1982) إضافة إلى تراجع قيمة الدولارمقابل الفرنك الفرنسي مما قلص من هذه المديونية من 17 مليار دولار سنة 1980 إلى حوالي 14مليار دولار سنة 1984، غير أن تدني أسعار النفط بداية من سنة 1982 أثر على ذلك و أوقع الجزائر في ضائقة مالية تأزمت أكثر في السنوات الموالية، الأمر الذي أدى إلى تأخر كبير في إنجاز المشاريع المعتمدة في هذا المخطط.

تزامن تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) مع تراجع رهيب في أسعار النفط التي بلغت سنة 1989 حوالي 26 دولارا للبرميل، بعدما وصت إلى حدود 12.5$/البرميل سنة 1986. وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى رفع شعار" العمل و الصراحة لضمان المستقبل" و بالعودة إلى المخصصات الإستثمارية القطاعية المعتمدة في هذا المخطط نلاحظ أنها سجلت إرتفاعا هامًا قدر بـ 828 مليون دج كتكاليف إجمالية، منها حوالي 197 مليون دج تمثل تكاليف متبقية من المشاريع السابقة، مما يعني التأخر الفادح المسجل في تنفيذ هذه البرامج بالنسبة للمخطط السابق، غير أن إعتماد الجزائر الشبه كلي على المحروقات و إنخفاض سعر صرف الدولار أدى إلى إنخفاض ايرادات الصادرات من 13.9 مليار دولار سنة 1985إلى حوالي 8.7 مليار دولار سنة 1986، مما أدّى بدوره إلى إرتفاع حجم المديونية الخارجية و هو ما يتضح من الشكل التالي :

---

[1] بهلول محمد بلقاسم حسن"سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص52.

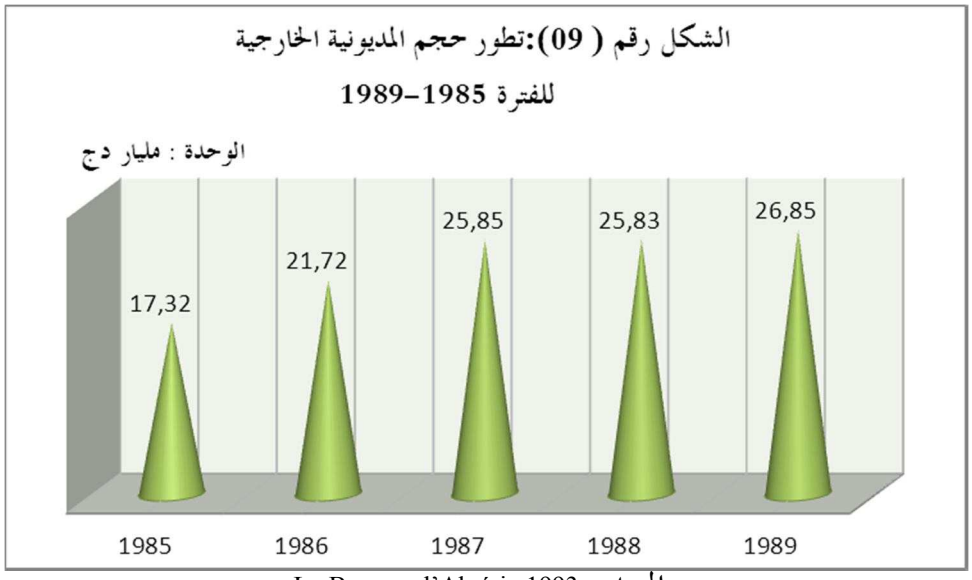

المصدر :La Banque d'Algérie 1993-

لقد أصبحت السياسة الإقتصادية الجزائرية رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية،و قد رافق ذلك تدهور الظروف السياسية و الإجتماعية بحيث تشير الإحصائيات إلى أن معدل البطالة قد سجل 18.1 % من السكان النشطين، أما معدل التضخم فقد بلغ حوالي 10% بعدما سجل في المخططين السابقين حوالي 7.5 % و 8 % على التوالي، إضافة إلى العجز المسجل في السكنات بـــ 1.2 مليون وحدة سكنية أما مناصب الشغل فلم يتم تشغيل إلا حوالي 377000 منصب من أصل 946000 منصب كانت مبرمجة [1].

نتيجة للظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة بدأت السلطة في التحظير للتحول نحو إقتصاد السوق بإنتهاج قواعد جديدة وفق فلسفة متجددة مختلفة عما سبق[2] بحيث إتخذت جملة مـــن الإجـــراءات و الإصلاحات المالية بإصدار قوانين منظمة بدءا من قانون القرض و النقد 12/86 الذي تم بموجبه إعادة النظر في الجانب الهيكلي للنظام المصرفي مع إعطاء أهمية للسياسة النقدية في تنظيم الكتلة النقدية و مراقبتها، كما تم إصدار قانون 06/88 المعدل والمتمم للقانون 12/86 لتأتي بعد ذلك سلسلة من القوانين تم بعدها تطبيق برنامج إصلاحي واسع مسّ كل القطاعات الإقتصادية .

المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الإقتصادية(1989-1998).

لقد تم الشروع فعليا في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية سنة 1988 و ذلك بعد أن كشفت الصدمة النفطية لعام 1986 نقاط الضعف في النظام المخطط المركزي، بحيث إتخذت السلطة الجزائرية جملة مـــن الإجـــراءات والتدابير الذاتية مسّت بالدرجة الأولى البنوك و المؤسسات العمومية التي كان على عاتقها مهمـــة الإقـــلاع

(1) Benissad Hocine (1982) "économie de développement en Algérie" OPU, 2ème édition, Alger 1982,pp285-286.
(2) الطاهر لطرش" تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 ، ص 194.

الإقتصادي، و قد حاولت السلطة وضع معايير جديدة من شأنها منح هذه المؤسسات إستقلالية و حرية ذاتية في تسيير شؤونها ليتم تصنيفها بعد ذلك وفق القانون التجاري، غير أن الإصلاحات الهيكلية الذاتية التي قامت بها الدولة فشلت في إخراج البلاد من الأزمة وكانت نتائجها جد محدودة كونها إفتقدت لإستراتيجية واضحة في كيفية الإنتقال من إقتصاد ممركز و موجه إلى إقتصاد السوق من جهة، و تزامنها مع الإرتفاع الكبير في المديونية الخارجية مقابل الإنخفاض الحاد في أسعار النفط من جهة أخرى، و قد أدى ذلك كله إلى تراجع رهيب في بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية التي كان لها الأثر الكبير في تدهور الوضعية الإجتماعية والسياسية وكذا الأمنية بعد ذلك لاسيما أحداث أكتوبر من سنة 1988، مما زاد من تأزم الوضعية الداخلية للبلاد.

الجدول رقم (07): تطور بعض المؤشرات للفترة (1982-1989)

السنة / البيان	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
عدد السكان (مليون نسمة)	19.9	20.5	21.2	21.9	22.5	23.1	23.7	24.3
مؤشرات أسعار الاستهلاك (100=1982)	100	106	114.6	116.6	142.2	152.8	161.8	176.8
معدل الصرف لنهائي السنة (الدينار مقابل الدولار)	4.6	4.8	5	5	4.8	4.9	6.7	8
معدل سعر البترول (دولار /للبرميل)	35.9	30.5	29.7	29	14.8	18.5	16.2	18.5
الناتج الداخلي الخام (دولار/الفرد)	2417.1	2483.6	2599.3	2672.1	2621.8	2806.1	2972.2	2580
الإنفاق الحكومي(مليار دج)	/	88.1	97	99	107.8	105.3	121.3	125.6

المصدر : - Banque d'Algérie + ONS

في ظل الوضع الداخلي غير المستقر و شُح الموارد المالية و تضاعف خدمات الدين الخارجي و فشل الإصلاحات الذاتية و تزايد الضغوطات الدولية الممثلة في الهيئات المالية العالمية إضطرت السلطات الجزائرية إلى الإستعانة بهذه الهيئات لإنعاش الإقتصاد الوطني بإجراء تحولات عميقة في الهيكل الإقتصادي كي يَسهَل الإندماج السريع في الإقتصاد العالمي، و قد وَقّعت الجزائر في هذا الإطار على إتفاقين للإستقرار الإقتصادي في الفترة (1989-1993) و أُخرَتان للتعديل الهيكلي الموسع (1994-1998).

الفرع الأول: سياسات الإستقرار الإقتصادي للفترة (1989-1993).

باشرت الجزائر مفاوضاتها السرية مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على تمويل خارجي في ظل شح الموارد المالية الداخلية و لأجل مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات وقعّت في مرحلة أولى على إتفاقيتين تمثلان مرحلة الإصلاحات المُحتشمة كانت الأولى بتاريخ 1989/05/30، أما الثانية فكانت يوم 1991/06/03، إلا أن الأزمة الخانقة التي ضربت الجزائر بفعل تقهقر أسعار النفط إلى حدود 17.5 دولار للبرميل، إضافة إلى تدهور الوضع السياسي و الأمني و الإجتماعي و كذا الشروط الصارمة لصندوق النقد الدولي عجّل بنسف هاتين الاتفاقيتين مما أحدث قطيعة بين الصندوق و الحكومة الجزائرية خاصة بعد تولي السيد عبد السلام بلعيد رئاسة هذه الأخيرة سنة 1992 الذي رفض أي تفاوض مع صندوق النقد الدولي لاسيما فكرة إعادة جدولة الديون[1].

1/مرحلة الإصلاحات المحتشمة (1989- 1991).

لقد عرفت هذه المرحلة إبرام إتفاقيتين من برامج الإستقرار الإقتصادي، و ذلك بعد مفاوضات مضنية مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض و مساعدات ميسّرة، و بعد إقناعها خاصة بعد تعهد الحكومة الجزائرية بالانخراط في إقتصاد الصدوق من خلال تأكيدها على «المُضي في عملية اللامركزية الإقتصادية تدريجيا، و خلق البيئة التي تُمَكِن من إتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و الإعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف»[2] تم التوقيع مع صندوق النقد الدولي على برنامج الإستعداد الإئتماني الأول(1989-1991) بتاريخ 1989/05/31، ثم الإتفاقية الثانية بتاريخ 1991/06/03 المعينة ببرنامج الاستعداد الائتماني الثاني تمتد إلى غاية مارس 1992، و قد تمت هاتين الاتفاقيتين وفق مجموعة من الشروط أهمها[3].

تحرير الأسعار و تجميد الأجور و إلغاء أسلوب التسعير الإداري.

مراقبة توسع الكتلة النقدية.

تطبيق أسعار فائدة حقيقية.

---

[1] بلوناس عبد الله "الإقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية "أطروحة دكتورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر2005، ص174.

[2] بطاهر علي "سياسيات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر" مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر.

[3] بلعزوز بن علي" محاضرات في النظريات و السياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2004، ص189.

الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.

إلغاء عجز الموازنة العامة، و إصلاح النظامين الضريبي و الجمركي.

تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال.

لقد سمح إمضاء هاتين الاتفاقيتين بتحصيل حوالي 600 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، و في ذات الوقت تم التفاوض مع البنك الدولي، بحيث قدر إجمالي التمويل الخارجي للمؤسستين سنة 1989 حوالي 900 مليون دولار[1]، غير أن الإجراءات التي إتخذتها الحكومة خاصة سنة 1992 من رفع للأجور ليصبح 7000 دج كحد أدنى مضمون، و تقديم إعانات تعويضية للعائلات محدودة الدخل، و تماطلها في تطبيق بعض بنود الاتفاق جعل صندوق النقد الدولي يمتنع عن تقديم القسط الرابع من الشرائح المبرمجة في الإتفاق الإستعداد الثاني (جوان 1991، سبتمبر 1991، ديسمبر 1991، مارس 1992)

2/مرحلة التراجع عن الإصلاح (1992- 1993).

مع نهاية جوان 1992 سعت الحكومة لإبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي يُلغَى بموجبه دعم الأسعار و الإبقاء على أربعة منها فقط تخص المنتجات ذات الاستهلاك الواسع و هو ما لم يتحقق، إثر هذا الفشل إستقالت الحكومة و خلفتها أخرى بقيادة السيد عبد السلام بلعيد الذي رفض التفاوض مع صندوق النقد جملة وتفصيلا لاسيما إعادة جدولة الديون، و شرع في تطبيق سياسة إقتصادية تقشفية صارمة و في ذات الوقت سياسة تدخلية توجيهية شعارها اللاءات الثلاث : لا لتخفيض الدينار، لا لإعادة الجدولة، لا لخوصصة المؤسسات العمومية، كما حاول إحداث انطلاقة خاصة للقطاع الصناعي و الإهتمام الخاص بالمحروقات دون تدخل المؤسسات المالية الدولية، و ذلك في إطار مقاربة تبنّتها الحكومة مبنية على عدة فرضيات كانت تهدف من خلالها إلى تحقيق[2]:

خفض المديونية إلى حدود (24%) من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي لسنة 1997 عوض 65 % سنة 1992.

خفض خدمة المديونية الخارجية إلى حدود (40%) من الصادرات بحلول1997.

أن يكون السعر المُتوقع لبرميل النفط للسنتين 1993 و 1994 مابين 20 و 21 $ و أن يصل إلى حدود 22 و 23 $ عامي 1996 و1997.

---

(1) Naas Abdelkrim " le système bancaire algérien" maison neuve et LAROSE, paris 2003, p203.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "المرسوم التشريعي رقم 07/93 المؤرخ في 24 أفريل1993 : الأهداف العامة للفترة (93-97) والمخطط الوطني لسنة 1993" الجريدة الرسمية،العدد 26 ، 26 أفريل1993،ص17.

زيادة الصادرات من السلع خارج المحروقات.

إرتفاع قدرة الإقتصاد الوطني على الإستيراد إلى مستوى 10 مليار دولار ما بين سنتين 1992 و1993 لتبلغ حوالي 19.5 مليار دولار سنة 1997.

غير أن الحقائق الإقتصادية خالفت كل التوقعات التي بُنِيَ عليها برنامج عمل لحكومة آنذاك كون الإقتصاد الجزائري يعتمد بصفة تكاد تكون مطلقة على عائدات المحروقات و بذلك فهو رهينة تقلبات أسعارها، و هو ما اتضح من خلال[1] :

إنخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات من 10.99794 مليار دولار سنة 1992 إلى حدود 9.8796 مليار دولار سنة 1994.

تراجع أسعار النفط من 19.97 دولار/البرميل سنة 1993 إلى 14.19 دولار للبرميل سنة 1994.

عجز في ميزان المدفوعات بـ 38.8 مليون دولار سنة 1993 بعد أن سجل فائضا قدره 5.26 مليون دولار سنة 1991 و 67.5 مليون دولار سنة 1992.

تراجع في خدمة الدين بمقدار373.3 مليون دولار مقارنة بسنة 1992.

فقدان لقيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي ما قيمته 280% من سنة 1991 إلى سنة 1993.

بلغ معدل البطالة عام 1993 حوالي 24.4% من مجموع السكان النشطين بعدما سجل سنة 1991 حوالي 21.3%.

وصل معدل التضخم إلى حدود 20% سنة 1993.

نتيجة للأزمة الحادة التي ضربت الجزائر، و في ظل النتائج المخيبة للآمال و التي جاءت معاكسة تماما للأهداف المرجوة إضطرت الحكومة للإستقالة لتعوضها حكومة رضا مالك التي كانت لها تحديات أخرى إضافة إلى الوضع الإقتصادي الهش،و هي معالجة التدهور الأمني الذي عرفته البلاد في تلك الفترة، و بذلك فقد جاءت هذه الحكومة بمقاربة أمنية أكثر من كونها إقتصادية.

الفرع الثاني : التعديل الهيكلي الموسع (1994-1998).

بعد فشل الإصلاحات الذاتية ظهرت ملامح الأزمة الإقتصادية، و برزت معها ضغوطات مالية داخلية (العجز الإجمالي للمالية العامة، نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3%، إرتفاع معدل التضخم إلى حدود 20%،

[1] بلوناس عبد الله (2005)، مرجع سابق، ص178.

ركود النشاط الإقتصادي، إنخفاض معدل النمو الإقتصادي) و أخرى خارجية (خدمات الدين بلغت حـــوالي 8.6% سنة 1993، تسديد خدمات الدين بقيمة 28 مليار دولار خلال الفترة 1992-1993،تقليص الواردات بنسبة كبيرة، إنخفاض محسوس في الإنتاج الإجمالي)، و في ظل تدهور مستمر لمؤشرات الأداء على المســتوى الكلي اضطرت السلطات الجزائرية اللجوء مرة أخرى إلى الصندوق و البنك الدوليين للخروج مـــن أزمتـــها الإقتصادية و ذلك بإبرام برنامج اتفاق موسع يمرُ بمرحلتين، بحيث يتم إبرام إتفاقية تثبيت في المرحلة الأولى تمتد من01 أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 مع إعادة جدولة الديون العمومية و الخاصـــة، ثم في المرحلـــة الثانية تمتد لمدة ثلاث سنوات من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 يتم خلالها تطبيق برنامج التعـــديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري في إطار إتفاقية التسهيل الموسع[1].

1/برنامج التثبيت الإقتصادي(1994- 1995).

عقب إعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي عام 1994 توجهت الحكومة الجزائرية نحو نـــادي باريس المعني بالتفاوض حول الديون العمومية (الحكومات) و إجتمعت مع ممثلين عن صنـــدوق النقد الدولي و منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، و المجموعة الإقتصادية الأوربية،و اتفق ممثلوا الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر كون هذه الأخيرة تعهدت بإجراء إصلاحات مهمة، و قد حاولت تطوير سياستها النقدية والمالية مع إلتزامها بتعهداتها إتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة من جهة، كما أن الجزائر تُعتَبَر مـــن الدول التي تتوفر على إمكانيات و طاقات بشرية و إقتصادية هامة تُمَكِنُهَا من رفع التحدي من جهة أخرى.

لقد تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق الذي يمتد من 01 أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 على قرض قيمته 457.2 مليون وحدة سحب، أي ما يعادل مليار دولار[2] مع الموافقة على إعادة جدولة الديون العمومية التي فاقت 13 مليار دولار خلال الفترة (1994-1995)، كـــما يسمح هذا الاتفاق بتحقيق أهداف تساهم في الإستقرار الإقتصادي الكلي على المدي القصير كما يلي[3]:

تحقيق نمو مستقر و مقبول في الناتج الداخلي الخام في حدود 3 % سنة 1994 و 6 % سنة 1995.

---

(1) Benissad Hocine (2004),op cité, p 187.

(2) Keramane abdelwahab " Conjoncture financière et monétaire et réforme des instruments de la politique monétaire dans le cadre de la stabilisation 1994-1995" in revue, media banque, banque d'Algérie, n°19, Aout-Septembre 1995, pp 4-10.

(3) للإطلاع أكثر على هذا الاتفاق أنظر:

-Belgharbi Abdelkader" Programme d'Ajustement économique ; les principaux éléments" in revue mutation n°8, Algérie, Juin 1994, P 24.

الحد من نمو الكتلة النقدية لتصل إلى 14 % سنة 1994 بعدما بلغت 21 % عام 1993.

تخفيض معدل التضخم إلى حدود 3 % و 4 % عام 1997.

تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أفريل 1994حتى يصبح الدولار الأمريكي يساوي حوالي 36 دج.

تحديد معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية في حدود 20% فقط.

تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، و رفع معدلات الفائدة الدائمة على الإدخار.

وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية.

تقليص عجز الخزينة إلى مستوى 3 % من الناتج الداخلي الخام.

رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

خلق مناصب شغل و توفير السكن.

2/برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

بعد التطبيق الصارم لبنود برنامج الإستقرار الإقتصادي، و على ضوء النتائج المُتَحَصِل عليها و التي نالت رضا صندوق النقد الدولي حسب تصريح مديره «لقد تم تنفيذ البرنامج مع الجزائر بدقة لاسيما الشق المتعلق بالسياسة النقدية و الميزانية و تحرير التجارة الخارجية»[1] تواصلت المفاوضات من جديد لإبرام إتفاقية التسهيل الموسع لمدة ثلاث سنوات تحت إشراف البنك الدولي مع طلب لإعادة جدولة ثانية للديون العمومية.

يسمح برنامج التعديل الهيكلي بالاستفادة من قرض بقيمة 1.70 بمليار دولار يُسَدِد على مدار 10 سنوات مع الإعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة[2]، و هو يحتوي على إجراءات مُتَمِمَة و معمقة لأسس الإستقرار الإقتصادي، و كذا الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية العمومية، و مواصلة التحرير الإقتصادي مع العمل على حماية الفئات المتضررة من هذه الإصلاحات[3]، كما يهدف إلى[4] :

---

[1] جريدة الوطن اليومية، العدد 1281، بتاريخ 1995/01/05.

[2] بن شهرة مدني "سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر: برنامج و آثار" مقال منشور في فيفري 2005 في الموقع الإلكتروني: www.u/uminsania.net .

[3] بدعيدة عبد الله "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية : الإصلاحات الإقتصادية و سياسات الخوصصة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص362 .

[4] للإطلاع أكثر على أهداف هذا البرنامج أنظر :

- Ministère des Finances "évolution de la situation économique et sociale en 1997" Algérie 1998, P89.

- بلعزوز بن علي (2004)، مرجع سابق ، ص 196 .

بعث النمو الإقتصادي من جديد لتحقيق نمو في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في حدود 5% خـــلال فترة تطبيق البرنامج .

تحقيق الإستقرار المالي و مواصلة سياسات الضبط، و إنشاء سوق ما بين البنوك.

التحكم في التضخم .

التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي.

إنشاء و تطوير سوق للأوراق المالية .

تحرير التجارة الخارجية مع إعادة تصنيف الحقوق الجمركية.

تنمية الادخار الوطني لتمويل الإستثمارات و خلق مناصب شغل .

تشجيع القطاع الإنتاجي .

خوصصة المؤسسات العمومية .

إعادة تكوين الإحتياطات .

زيادة إستهلاك العائلات، و تدعيم الفئات الأكثر تضررا من عملية الإصلاح .

الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي.[1]

لقد تمكنت الجزائر بفضل السياسات الإصلاحية بما تضمنته من أدوات مختلفـــة في إطـــار الإصـــلاحات الإقتصادية المدعومة من قبل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي من تحقيق نتائج معتبرة على مستوى الإقتصاد الكلي من خلال استعادتها للتوازنات المالية الداخلية و الخارجية و ذلك بالرغم من إرتباط هذه النتائج بشكل كبير بالتحسن المُسَجَل في أسعار النفط و إرتفاع قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى ، لكن في المقابـــل كانت التكلفة الإجتماعية جد باهضة .

1/الآثار الإقتصادية و المالية.

لقد أسفرت سياسات التثبيت الإقتصادي و التصحيح الهيكلي في الجزائر عن تحسن ملموس في الكثير من المؤشرات الإقتصادية الكلية لعل أهمها ما هو موضح في الجدول رقم (08)، إذ نلاحظ من خـــلال معطياتـــه

---

[1] للإطلاع أكثر أنظر :

- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي "مشروع التقرير حول الانعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي" الجزائر 1998 .

الإحصائية[*]، أن النمو الحاصل في الناتج الداخلي الخام قد سجل تحسنا و لو بمعدلات متواضعة بعد فترة طويلة من الركود الإقتصادي سجل خلالها معدلات سالبة ، كما نلاحظ أن هذا التحسن قد تزامن مع تطبيق برنامج التثبيت الذي ركز على الإستقرار النقدي في المدى القصير ، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة التي سمحت بتحسن المردود الفلاحي لاسيما عامي1995 و 1996 ، كما أن لإرتفاع سعر الدولار الأمريكي كان له الأثر الإيجابي في ذلك دون إغفال التطور المحسوس في أسعار النفط ابتداء من سنة 1990، وكذا زيادة حصة الجزائر التي تجاوزت 800 ألف برميل يوميًا سنة 1996 بعد ما كانت تُقدر في السنة السابقة بحوالي 767 ألف برميل يوميا كما هو مبين في الجدول التالي:

[*]هناك تضارب كبير في معدّلات نمو الناتج الداخلي الخام للجزائريين بين مختلف الإحصائيات الصادرة عن مختلف الهيئات الوطنية و الدولية لاسيما الديوان الوطني للإحصائيات ، بنك الجزائر ، المجلس الإقتصادي و الإجتماعي ، وزارة المالية و صندوق النقد الدولي .

الجدول رقم (08): تطور بعض المؤشرات الإقتصادية للفترة (1998 – 2000)

البيان / السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	1.9 -	4.9 -	0.1 -	1.2 -	1.6 -	2.2 -	1.1 -	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2
إجمالي المديونية الخارجية(مليار$)	25.83	26.85	28.4	27.9	26.7	25.74	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26
معدل خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع و الخدمات(%)	78.4	69.5	66.4	73.9	76.5	82.2	46.97	38.49	30.80	30.22	47.79	39.08	19.94
الميزان التجاري (مليار$)	/	0.1	3.11	4.67	3.21	2.42	0.268-	0.06	4.12	5.69	1.51	3.35	12.30
معدل التغطية (%)	/	/	131.83	160.10	138.67	130.28	97.07	100.58	145.32	170	117.51	137.47	231.68
إجمالي الصرف دون الذهب (مليار$)	0.9	0.8	0.77	1.61	1.51	1.50	2.64	2.11	4.23	8.05	6.84	4.40	11.90
معدل التضخم (%)	/	09.3	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.78	18.69	5.73	05	2.6	0.3

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

المجلس الإقتصادي والإجتماعي "تقرير حول الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني سنة 2000" الجزائر، ماي 2001، ص 21.

النشانيشي كريم وآخرون "الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق" صندوق النقد الدولي، 1998.

الديون الوطني للإحصائيات

-CNES" Rapport National sur le développement humain"Alger 2006 .

-CNES"Projet de Rapport sur la Situation Economique 2eme semestre"Alger, Mai 2009.

-Ministère des Finances "La situation économique et financière en 1998"-Algérie, Avril 1998.

-Média Bank n°70, Mars 2004, PP 11-12.

الشكل رقم(10): تطور متوسط أسعار النفط للفترة 1988 – 2000

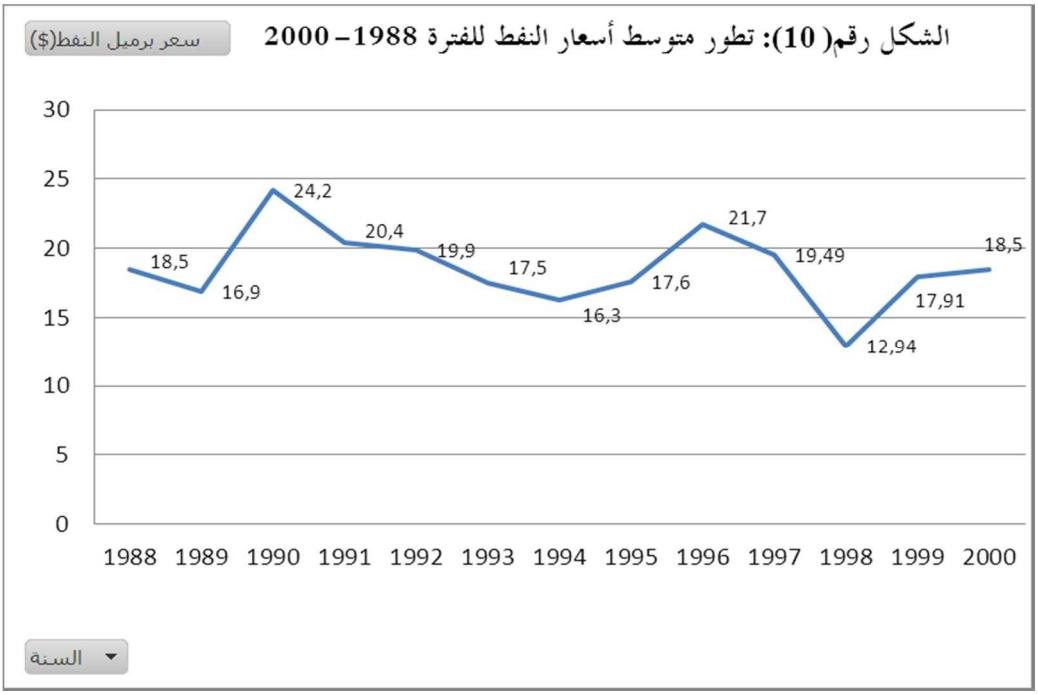

المصدر: بنك الجزائر.

أما فيـــما يخص المديونية فقد سجّلت مستويات مرتفعة خـــلال الفترة (1988-2000) خاصة خـــلال مدة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الموسع، إذا بلغت أعلى قيمة لها سنة 1996 بـــ 33.65 مليار دولار، لتعاود النزول إلى حدود 25.26 مليار دولار سنة 2000، غير أنه بخلاف ذلك فقد سجل إنخفاض تدريجي لخدمات الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات من السلع و الخدمات، فبعد أن بلغ سنة 1988 حوالي 78.4% ثم وصل إلى 82.2% سنة 1993 ليتراجع إلى حدود 19.94 % سنة 2000.

عرف الميزان التجاري فائضا خلال فترة الإصلاحات عدا سنة 1994، أما معدل التغطية فقد ظل يفـــوق 100% خلال نفس الفترة (1990-2000) بإستثناءكذلك سنة 1994 التي تأزم فيها الإقتصاد الوطني، كمـــا أدى إنخفاض ضغط المديونية و زيادة المساعدات الأجنبية التي تحصلت عليها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونهـــا إلى إعادة تكوين إحتياطات الصرف بحيث انتقلت من 0.8 مليار دولار سنة 1989 إلى حوالي 11.9 مليـــار دولار سنة 2000 بالرغم من إنخفاضها سنة 1999 لتبلغ 4.4 مليار دولار بعدما سجلت في السنة السابقة مـــا قيمته 6.94 مليار دولار نتيجة للشروع في تســـديد خـــدمات الـــديون الخارجيـــة في هـــذه الســـنة [1].

[1] راتول محمد" تحولات الإقتصاد الجزائري : برنامج التعديل الهيكلي ومدى إنعكاساته" مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، العدد23، القاهرة2001، ص73.

2/الآثار الإجتماعية.

على غرار الدول النامية التي طبقت الإصلاحات المدعومة من قبل البنك و صندوق النقد الدوليين فإن الفاتورة الإجتماعية في الجزائر كانت جد باهظة، بحيث أدت الإجراءات المطبقة خلال فترة تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية لاسيما برامج التعديل الهيكلي إلى انعكاسات سلبية مباشرة على الوضعية الإجتماعية للمواطنين من حيث الدخل، التشغيل، الإستهلاك، مستوى المعيشة، الخدمات الإجتماعية، ..الخ، و بصفة عامة زيادة حدة الفقر و انتشار رقعته و هو ما يتضح من خلال تطور بعض المؤشرات الإجتماعية التي تظهر من الجدول رقم(09).

الجدول رقم (09): تطور بعض المؤشرات الإجتماعية للفترة (1990-2000)

السنة / البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الأجر الوطني الأدنى	1000	2000	2500	2500	4000	4000	4000	4800	5400	6000	6000
مؤشرات أسعار الاستهلاك	117.87	148.38	195.38	235.51	303.91	394.42	468.12	494.92	519.44	532.2	534.97
معدل البطالة	19.76	21.9	24.2	23.57	24.36	28.10	27.49	27.96	28.02	29.94	29.49

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، - بنك الجزائر.

لقد إنخفضت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خاصة ذلك المنتمي إلى الفئة البسيطة و المحرومة بدرجة كبيرة بسبب الإرتفاع الكبير في الأسعار بعد تحريرها و رفع الدعم عن المواد الأساسية الواسعة الإستهلاك بداية من سنة 1992 و ذلك بالرغم من انتقال الأجر الوطني الأدنى المضمون من 1000 دج سنة 1990 إلى حوالي 6000 دج سنة 2000، فحسب الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مستوى المعيشة للجزائري سنة 1995 تبين أن هناك إنخفاض حقيقي في القدرة الشرائية للأجور خلال الفترة (1986-1994) بأكثر من 45%،كما أفرزت هذه الدراسة عن ظهور "فقراء جدد" بسبب تراجع الدخل الحقيقي بنسبة 30 % بين سنتي 1994 و 1996،أما حسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد فقدت الأجور حوالي30 % من قدرتها الشرائية في الفترة (1990-1996) و عرفت تدهورًا مستمِرًا بـ (- 10%) سنة 1994 و حوالي 0.7%سنة 1995 و(-3.5%) سنة 1996 و (- 0.5%) سنة 1997[1].

[1] خليل عبد القادر(2008)، مرجع سابق، ص457.

أما فيما يخص البطالة فقد عرفت هذه الظاهرة إرتفاعًا مستمرًا خلال سنوات الإصلاح بحيث إنتقلت نسبتها من 19.76 % سنة 1990 إلى 29.94 سنة 1999 مما يفسر فشل الإصلاحات في ضبط الإختلالات الحاصلة في سوق العمل، بل ساهمت في إتساع الفجوة الحاصلة ما بين طالبي العمل و مناصب الشغل المفتوحة وذلك نتيجة لعدة أسباب أهمها إرتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات إذ قدرت في المتوسط بـ 2.8 % سنويا مع تزايد معدلات الطلب على العمل، إضافة إلى التسريح الكبير للعمال نتيجة لخوصصة بعض المؤسسات العمومية و حل و تصفية بعضها الآخر و هو ما يتضح من الجدول التالي :

الجدول رقم (10): تطور عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994-1997)

البيان / السنة	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها.	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرّحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: -Maatouk Bellataf "Algérie quelques effets socio-économiques " colloque P.A.S et perspectives de l'économie Algérienne, ANDR-CREAD, Alger 1998.

ما زاد من الضغط على سوق العمل و إرتفاع معدلات البطالة تردي الوضع الأمني خلال فترة الإصلاحات بحيث خَرّبَت العديد من المؤسسات الإقتصادية العمومية و الخاصة على حد سواء، مما أدى إلى فقدان الكثير من السكان لمناصب عملهم ومصادر رزقهم وممتلكاتهم ومساكنهم ليحالوا بدورهم إلى البطالة، كما فقد و مات واختفى الآلاف من المواطنين تاركين من ورائهم الآلاف من الأسر والعائلات دون مداخيل أو مصادر رزق، كما ساهمت الوضعية اللاأمنية المتدهورة إلى عُزُوف المستثمر المحلي والأجنبي عن الإقبال على الإستثمار في الجزائر بصفة عامة رغم التسهيلات و الامتيازات الممنوحة آنذاك في هذا المجال مما حّد من توسع سوق العمل و حال دون خلق مناصب شغل جديدة [1].

إن المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتربية و التعليم وكذا الصحة و السكن الموضحة في الجدول الموالي تشير إلى إنخفاض في حصة كل قطاع من نفقات التسيير، و قد ترتب عن ذلك زيادة في تكاليف التمدرس و من ثم إرتفاع في نسبة التسرب المدرسي إذ بلغ عدد المغادرين لمقاعد الدراسة نسبة 1995 حوالي 400 ألف تلميذ، كما أدى كذلك إلى تعرض شريحة كبيرة من السكان إلى مختلف الأوبئة وعودة الأمراض المتعلقة بالفقر.

الجدول رقم (11): تطور الحصص الخاصة بالقطاعات الإجتماعية بالنسبة لنفقات التسيير

[1] بن ناصر عيسى" مشكلة الفقر في الجزائر " مجلة الإقتصاد والمناجمنت، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، مارس2003، ص217.

للفترة (1993-1997) **الوحدة : %**

القطاعات / السنة	1993	1994	1995	1996	1997
التربية و التعليم	23	20.8	19.8	19.5	17.8
التعليم العالي و البحث العلمي	/	4.2	3.8	3.6	3.2
الصحة و السكان	5.5	5.6	4.8	5.3	4.7
العمل والشؤون الإجتماعية و التكوين المهني	1.5	1.7	1.4	1.5	1.2
مجموع نفقات السير (مليار دج)	100	500	100	100	100
أسعار جارية	303.9	355.9	437.9	547	664.7
أسعار ثابتة	/	275.8	261.5	275.2	316.4

المصدر: -CNES " Rapport sur l'impact économiques et sociaux de programme d'ajustement structurel " Alger1998.

كنتيجة حتمية لتدهور الوضعية الإجتماعية المترتبة عن سياسات الإصلاح الإقتصادي إنتشر الفقر والحرمان في أوساط واسعة في المجتمع رغم التباين الكبير في الأرقام والإحصائيات الخاصة بهذه الظاهرة من مصدر لآخر نتيجة لاختلاف طُرُق و قواعد قياس الفقر المنتهجة من هيئة لأخرى، فحسب تصريح وزير العمل و الحماية الإجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 إرتفع معدّل الفقر من 08% سنة 1988 إلى 20% في منتصف التسعينات ليصل إلى حوالي 30% في نهاية التسعينات[1]، أما حسب الدراسة التي أعدها البنك الدولي سنة 1999 على أساس التحقيق الميداني لمستوى المعيشة الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) سنة 1995 كانت نتائجه كما يلي:

[1] بن ناصر عيسى(2003) مرجع سابق، ص 203.

الجدول رقم (12): تقديرات الفقر في الجزائر لسنتي 1988 و1995

المؤشر	1988			1995		
	حضري	ريفي	وطني	حضري	ريفي	وطني
عتبة خط الفقر (دج/فرد/نسمة)						
▪ خط الفقر الغذائي	2181	2165	2172	10991	10895	1094
▪ خط الفقر الأدنى	2771	2809	2791	14706	14946	14827
▪ خط الفقر الأعلى	3158	3265	3215	17666	18709	18191
عدد الفقراء (1000 نسمة)						
▪ الفقر المدقع	210.5	639.5	849.9	504.3	1107.10	1611.40
▪ فقير جدا	531.7	1352.7	1884.60	1246.80	2739.30	3986.20
▪ فقير	808.6	2041.40	2850.10	2059.40	4300.60	6360.00
النسبة المئوية لعدد الفقراء						
▪ الفقر المدقع	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.4
▪ فقير جدا	4.8	11	8.1	8.9	19.3	19.3
▪ فقير	7.3	16.6	12.2	14.7	30.3	22.6

المصدر: -Banque Mondiale "croissance, emploi et réduction de la pauvreté" Novembre,1998.

المطلب الثالث: مواصلة المسيرة الإصلاحية (1999-2009).

لقد سمحت الإصلاحات الإقتصادية بتحقيق الإستقرار الإقتصادي لكن في المقابل أثرت سلبا على الوضعية الإجتماعية للمواطن من حيث الدخل، التشغيل، الاستهلاك، الصحة و التعليم مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر و اتساع رقعتها الأمر الذي دفع بالسلطات إلى تطبيق برامج إنمائية على المدى الطويل و التكفل بالبعد الإجتماعي للتنمية قصد تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الإقتصادي الوطني و دعم النمو وكذا خلق مناصب شغل، إضافة إلى محاربة الفقر من خلال إعتمادها على برنامجين هامين سمي الأول ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2004/2001)، أما الثاني فهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2009/2005).

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2004/2001).

Le programme de soutien à la relance Economique (2001/2004)

هو برنامج يمتد على مدى 04 سنوات إنطلق في أفريل 2001 و قد جاء كتكملة للإصلاحات الإقتصادية التي شُرِعَ فيها سابقا من جهة، وكأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية من جهة أخرى، و قد خُصِصَ لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج (حوالي 07 مليار دولار) بحيث كان الهدف منه الدفع بالأنشطة الإقتصادية إلى

خلق مناصب الشغل و تحسين القدرة الشرائية في إطار مكافحة الفقر وتحقيق التوازن الجهوي ضمن إستراتيجية إنعاش شاملة تعتمد على إستمرارية الإصلاحات من خلال الإصلاح المؤسسي و الهيكلي لتمكين الإقتصاد الوطني من الاندماج السريع و الفَعّال في الإقتصاد العالمي و جعل المؤسسات الوطنية المصدر الرئيسي للثروة مع تثمين عائدات النفط للمحافظة على نمو إقتصادي موجب ومستّقِر[1].

لقد تمحور برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية (التجارية، الفلاحية ...الخ)، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة من توفير لمياه الشرب الصالحة ، النقل و المرافق العامة لتحسين الظروف المعيشية اللائقة و الدفع بعجلة التنمية، و قد جاء وفق السياق التفصيلي التالي:

1/ دعم الأنشطة الإنتاجية.

لقد رَكَزَّت السلطات الجزائرية على قطاعين هامين معنيان مباشرة بضمان الأمن الغذائي للمواطن و هما قطاعي الفلاحة و الصيد البحري، فالأول خُصِصَ له الدعم في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(programme national de developpement Agricole) و قد رصد له كلفة إجتماعية قُدِرَت بـ (6.5 مليار دج) لأجل النهوض بالقطاع و تكثيف الإنتاج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، و زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية من جهة أخرى مع تحقيق الإستقرار للسكان في الأرياف و محاربة الفقر و الحرمان والتهميش في الوسط الريفي.

أما القطاع الثاني فهو قطاع الصيد البحري و تربية المائيات الذي هُمِشَ لسنوات طويلة و تميز بعدم الإستقرار و التذبذب مما جعله أكثر القطاعات الإقتصادية عجزا و فقرا بقدرات إنتاجية غير كافية و ضعف في التجهيز و الهياكل القاعدية مع غياب المنافسة و سيطرة الخواص، و ذلك بالرغم من تمتع القطاع بإمكانيات طبيعية و قدرات هائلة من شأنها أن ترفع التحدي لتجعل منه قطاعا رائدا لخلق الثروة و المساهمة في محاربة الفقر و تنمية المناطق الساحلية و الريفية و المحافظة على التوازن البيئي، و لتفادي بقاء قطاع الصيد البحري حبيس الماضي قررت السلطات إنعاشه و إعادة تأهيله و تفعيل دوره و إعتباره كأحد الركائز الأساسية للإقتصاد الوطني، و لتحقيق ذلك رصدت له إعتمادات بقيمة 9.5 مليار دج، كما تم رسم إستراتيجية محددة ترتكز على ثلاثة مخططات خماسية (المخطط الخماسي لتربية المائيات، المخطط الخماسي للصيد البحري والصيد في المحيطات، المخطط الخماسي لدعم الصيد التقليدي) [2].

2/التنمية المحلية والبشرية.

---

[1] Service du chef de gouvernement " plan de la Relance économique 2001/2004 : les composantes du progra - mme " Alger 2001, p4 , site-web : www.cg.gov.dz/dossiers/ plan-relance. (20/02/2006).

[2] للإطلاع على المخططات التنموية الثلاث بإسهاب يمكن الرجوع إلى:

- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية "المخطط الوطني لتنمية تربية المائيات" الجزائر 2001.

- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية "قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر: قدرات وآفاق" الجزائر 2001.

لقد خُصِصَ لهذا المحور حوالي 129 مليار دج قُسِمَت إلى شطرين، الأول بقيمة 113 مليار دج خاص بالتنمية المحلية وكل ما له علاقة بالإطار المعيشي للمواطن على مستوى الجماعات المحلية كالطرق، المواصلات، المياه، الصرف الصحي ...الخ، والثاني بقيمة 16 مليار دج خاص بالتشغيل والحماية الإجتماعية موجه للأشغال الكثيفة العمالة المتعلقة بالولايات المحرومة، إضافة إلى النشاطات التضامنية تجاه الفئات الأكثر فقرا و حرمانا.

3/تعزيز الخدمات الصحية و تحسين الإطار المعيشي.

حظي هذا المحور بغلاف مالي ضخم قدر بحوالي 210.5 مليار دج. نظرا لضخامة المشاريع المدرجة في هذا البرنامج قُسِم إلى جانبين أساسيين بحيث اهتم الجانب الأول بالتجهيزات الهيكلية و التهيئة العمرانية و قد استفاد من إعتماد مالي قدره 142.9 مليار دج لتأهيل المناطق الحضرية الكبرى لاسيما تلك المتميزة بالفقر و التهميش مع العمل على الحد من الهجرة الداخلية و التدافع نحو هذه المناطق، بحيث تركزت المشاريع المدرجة في هذا البرنامج حول البُنَى التحتية للموارد المائية، الهياكل القاعدية للسكك الحديدية، و شبكة الإتصالات و الأشغال العمومية، و تأمين المداخل الخاصة بالموانئ البرية البحرية و الجوية، أما الجانب الثاني المعني بالتطوير في هذا المحور فيتعلق بإحياء الفضاءات الريفية والهضاب العليا و الغابات، و قد استفاد بدوره من خلاف مالي قدره 67.6 مليار دج.

4/تنمية الموارد البشرية.

إضافة إلى اهتمام برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بالهياكل القاعدية المعنية بالتنمية فقد إهتم أيضا بالجانب التنموي للمواطن في حد ذاته باعتباره العنصر الأساسي في عملية التنمية و محورها، و لذلك فقد خصص له غلاف مالي بقيمة 90.3 مليار دج لتحسين وتنمية القدرات البشرية وتأهيلها من خلال تدعيم الهياكل الصحية، العلمية، التربوية، الثقافية و الرياضية [1].

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009).

Le programme complémentaire de soutien à la Croissance

حقق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي نتائج إقتصادية طيبة في العموم[2] ترجمها معدل النمو الحقيقي الذي بلغ حوالي 6.9 % سنة 2003، و 5.2 % سنة 2004 و قد رافق ذلك استعادة الإستقرار الأمني و السياسي، و لمواصلة المسيرة الإصلاحية قررت السلطات الجزائرية إتباع برنامج الإنعاش الإقتصادي بآخر تكميلي لدعم

---

(1) عبو عمر، عبو هدى"جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة "مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وآفاق، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي16/17ديسمبر، الجزائر 2008.

(2) للإطلاع أكثر على النتائج الإقتصادية والإجتماعية لدعم الإنعاش الإقتصادي يمكن الرجوع إلى - Ministère des finances " le comportement des principaux Indicateurs économiques et financiers en 2008"Algérie, Mai 2008.

النمو الإقتصادي للفترة (2005-2009) خصصت له ميزانية ضخمة قدرت بحوالي 4202.7 مليـــار دج (55 مليار دولار) على مدى خمس سنوات و قد جاءت الإعتمادات المالية على النحو التالي:

الجدول رقم (13): الإعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
I- برنامج تحسين المعيشة للسكان	**1 908.50**	**45**
السكن	555	
الجامعات	141	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
الصحة العمومية	85	
التزويد بالمياه (خارج الأشغال الكبرى)	127	
الشباب والرياضة	60	
الثقافة	16	
الربط بالكهرباء والغاز	65	
أعمال التضامن الوطني	95	
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	
إنشاء منشآت العبادة	10	
عمليات تهيئة الإقليم	26.4	
برامج التنمية للبلديات	200	
تنمية مناطق الجنوب	100	
تنمية مناطق الهضاب العليا	150	
II- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	**1703.1**	**40.5**
قطاع النقل	700	
قطاع الأشغال العمومية	600	
قطاع الموارد المائية (السدود والتحولات)	393	
قطاع تهيئة الإقليم	10.15	
III- برنامج دعم التنمية الإقتصادية	**337.2**	**08**
الفلاحة والتنمية الريفية	300	
الصناعة	13.5	

الصيد البحري	12	
ترقية الإستثمار	4.5	
السياحة	3.2	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	04	
IV- برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.8**
العدالة	34	
الداخلية	64	
المالية	65	
التجارة	02	
البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
قطاعات الدولة الأخرى	22	
V- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	**50**	**1.1**
المجموع الإجمالي للإعتمادات الخاصة بالبرنامج الخماسي	**4207.7**	**100**

المصدر: بوابة الوزير الأول من الموقع : www.premier-ministre-gov.dz/ le 01/05/2011/06h51

بهدف الانفتاح على الإقتصاد العالمي و محاولة منها مواصلة عملية إنعاش النمو قامت الحكومة الجزائرية مواكبة لبرنامجها التكميلي بإصدار نصوص تنظيمية لتسهيل و تشجيع الإستثمار الوطني و الأجنبي و تأهيل أدوات الإنتاج و الإصلاح المالي و المصرفي مع ترقية الشراكة و الخوصصة و تعزيز القدرات الوطنية لخلق الثروة و مناصب الشغل و تعزيز التنافسية الشريفة للحد من الغش و المضاربة و الإحتكار.

المبحث الثاني : خصائص و مميزات الفقر في الجزائر.

إستنادا إلى تقرير السداسي الثاني لسنة 1999 للمجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي فقد أشار هذا الأخير إلى حالة من الحرمان والفقر أصابت الجزائر بحيث عادت بعض الأمراض والأوبئة المنقرضة (السل، التيفوئيد، الكوليرا، ...الخ) و هي مؤشرات واضحة لإنتشار الفقر و توسع رقعته، و قد حذّر من تدهور في ظروف السكن مما ساهم في إرتفاع نسبة العزوبة و العنوسة مع إنخفاض في معدل النمو الديمغرافي، كما أشار إلى تزايد الفئات المحرومة و إندثار الطبقة المتوسطة و إنتشار الآفات الإجتماعية.

إن الوضعية الإجتماعية هذه قد ساهمت فيها و بشكل كبير سياسات الإصلاح الإقتصادي المنتهجة في تلك الفترة لاسيما برنامج التعديل الهيكلي، لكن بحلول الألفية الثالثة واصلت الجزائر مسيرتها الإصلاحية بتبنيها لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2004/2001) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005) مما أعاد للدولة دورها في دعم النمو و أهلها لضبط بعض الإختلالات الإجتماعية و بالخصوص ظاهرة الفقر، فحسب

المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي (CNES) فإن مؤشر الفقر البشري إنتقل من 25.23 %سنة 1995 إلى 22.28 % سنة 2000 ثم 16.6 % سنة 2005.

عند التطرق إلى الأرقام الخاصة بالفقر في الجزائر فإنه يسجل اختلافًا و تباينًا كبيرين ما بين المعطيات المعتمدة في الهيئات الدولية عن تلك المتداولة لدى الهيئات الوطنية، و حتى ما بين الهيئات الرسمية الوطنية فيما بينها نتيجة لاختلاف الأسس والقواعد و المقاربات المنتهجة لقياس الظاهرة أو حتى إختلاف في الأهداف المرجوة من هذه القياسات، فما هي طريقة القياس المعتمدة في الجزائر؟

المطلب الأول: المعطيات السوسيو-إقتصادية للجزائر.

للوقوف على الأبعاد المختلفة و المتعددة لظاهرة الفقر في الجزائر كان لزاما التعرف على أهم المؤشرات الإجتماعية و الإقتصادية للجزائر كي نتمكن من دراسة و تحليل المستوى المعيشي للسكان من خلال متابعة تطور هذه المؤشرات المرتبطة مباشرة بظاهرة الفقر و هو ما تم فعلا من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في الدراسة التي أجراها عام 1995 بطلب من البنك الدولي و هذه المؤشرات هي:

الفرع الأول: الحالة الديموغرافية.

بهدف التعرف على الوضعية الديموغرافية للجزائر يجب التعرف على العناصر التالية:

1/النمو الديمغرافي والتركيبة السكانية.

قدر عدد السكان في الجزائر في جويلية من سنة 2010 بحوالي 36 مليون نسمة، و قد تجاوزت نسبة النمو الطبيعي للسكان عتبة 2% المسجلة في أواسط التسعينيات ليبلغ حجم هذا النمو ما يربوا عن 731000 نسمة، و إذا ما بقي معدل النمو على ما هو عليه فإن عدد السكان سوف يبلغ حوالي 37 مليون نسمة بحلول جانفي من عام 2012 [1].

الجدول رقم (14): تطور عدد السكان المقيمين في الجزائر للفترة (2006-2010)

البيان / السنة	2006	2007	2008	2009	2010
عدد السكان (1000 نسمة)	33481	34096	34591	35268	35978
حجم النمو الطبيعي للسكان (1000 نسمة)	595	634	663	690	731
معدل النمو الطبيعي للسكان (%)	1.38	1.86	1.92	1.96	203

المصدر: -Direction Technique Chargée des Statistiques de Population et de l'emploi " démographie Algérienne 2010" n° : 575, office National des statistiques, Alger, Mai 2011, site web : www.ons.dz.

[1] أكثر تفاصيل على الحالة الديمغرافية للجزائر، أنظر الموقع الخاص بالديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz.

تميزت التركيبة السكانية في الجزائر بإنخفاض طفيف في الفئة العمرية للسكان ما دون 15 سنة، حيث تراجعت من 28.1 % سنة 2009 إلى 27.8 % سنة 2010، بينما عرف معدل الأطفال ما دون (5) سنوات إرتفاعا مقارنة بالسنة السابقة، إذ انتقل من 10 % سنة 2009 إلى 10.7 % سنة 2010، في حين قد لوحظ أن فئة السكان البالغين 60 سنة فأكثر قد سجلت تزايدا طفيفا، بحيث إرتفعت من 7.4 % إلى 7.7 % و هو ما يمثل حوالي 2785000 نسمة، أما توزيع السكان حسب الفئات العمرية و نوع الجنس فهي كمايلي:

الجدول رقم (15): التركيبة السكانية حسب السن والجنس لسنة 2010 (لكل 10000 نسمة)

فئات الأعمار (السنة)	الجنس		المجموع
	ذكر	أنثى	
04-00	550	519	1069
09-05	429	409	838
14-10	443	425	868
19-15	505	486	991
24-20	536	525	1061
29-25	514	505	1019
34-30	427	419	846
39-35	348	348	696
44-40	301	303	604
49-45	250	250	500
54-50	205	202	406
59-55	169	161	330
64-60	117	114	231
69-65	88	90	178
74-70	74	77	151
79-74	54	56	110
80 فأكثر	51	53	104
المجموع	5060	4940	10000

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.

2/الولادات والخصوبة.

سجلت الجزائر عام 2010 حوالي 887810 ولادة حية ما بين 454037 ذكـــر و 433773 أنثـــى، أي بمعدل ذكوره يقدر 105 ذكر مقابل 100 أنثى و هذا ما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور عدد المواليد الأحياء و معدل الخصوبة الخام للفترة (2006-2010)

البيان / السنة	2006	2007	2008	2009	2010
المواليد (1000)	739	783	817	849	888
المعدل الخام للولادات (‰)	22.07	22.98	23.62	24.07	24.68

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

عرفت سنة 2010 إرتفاعا في عدد الولادات الحية مقارنة بالسنة السابقة بما يقارب 39000 مولود، وهو ما يوازي 4.6% سنة 2009 إلى 24.68% سنة 2010، كما أدى تزايد عدد الولادات منذ ســـنة 2001 إلى إرتفاع محسوس في معدل الخصوبة ليصل إلى حدود 2.87 طفل لكل امرأة سنة 2010، وهو ما يعني أن الجزائر بلغت مرحلة جديدة في التحول الديمغرافي و هو ما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تطور مؤشر الولادات حسب السن المتوسط للمرأة عند الإنجاب للفترة (2002-2010)

المؤشر / السنة	2002	2005	2008	2010
مؤشر الولادات (طفل/إمرأة)	2.48	2.56	2.81	2.87
متوسط سن المرأة عند الإنجاب (سنة)	32	31.9	31.9	31.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

3/الوفيات

لقد عرف معدّل الوفيات بصفة عامة إنخفاضا سنة 2010 مقارنة بالسنة السابقة، إذ إنتقل من 4.51 ‰ إلى 4.37 ‰ وهذا نفس المعدل المسجل سنة 2007.

الجدول رقم (18): تطور عدد الوفيات في الجزائر للفترة (2006-2010)

البيان / السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الوفيات (1000 نسمة)	144	149	153	159	157
المعدل الخام للوفيات (‰)	4.3	4.38	4.42	4.51	4.37
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود حي)	26.9	26.2	25.5	24.8	23.7
معدل المواليد الأموات (مقابل كل 1000 ولادة)	21.4	21.4	19.9	18.4	18.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ أن معدل الوفيات من الأطفال الرُضع واصل إنخفاضه ليتراجع مـــن 26.9 ‰ ســـنة 2006 إلى 23.7‰ سنة 2010، كما انخفض معدل الوفيات من المواليـــد إلى 18.2 ‰ بعدما سجل سنة 2006 حوالي 21.4 ‰ و 18.4‰ سنة 2009.

4/ العمر المتوقع للحياة (احتمال البقاء).

من البديهي أن يكون لتناقص معدل الوفيات و تزايد معدل الولادات تأثير إيجابي مباشر على العمر المتوقع للبقاء على قيد الحـــياة، بحيث إرتفع هذا الأخير من 75.5 سنة عام 2009 إلى حوالي 76.3 سنة عام 2010، و هو ما يلاحظ من الشكل التالي:

الشكل رقم (11): تطور العمر المتوقع عند الولادة للفترة 2006-2010

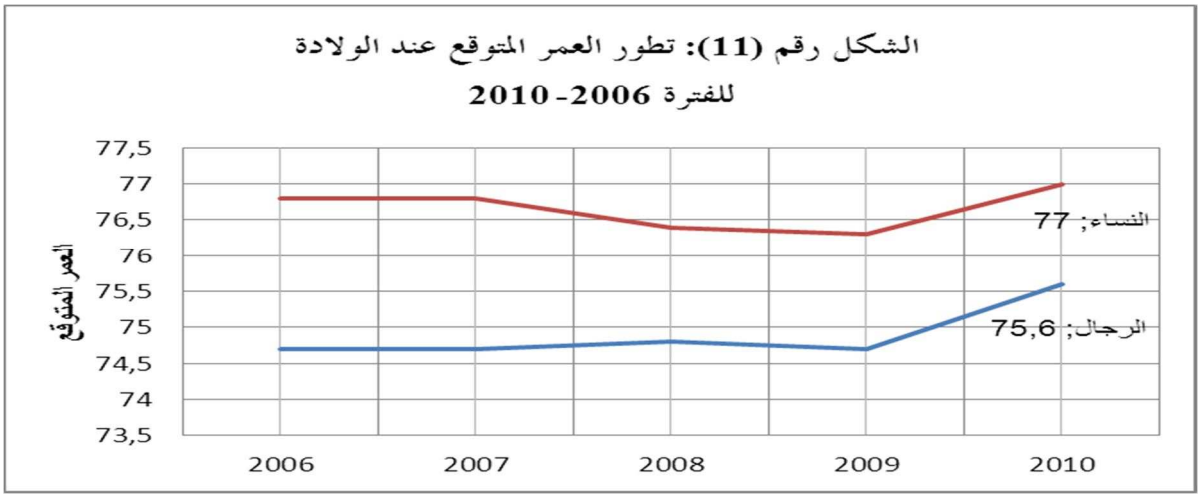

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الفرع الثاني: المنظومة الصحية.

لقد حاولت الجزائر منذ الإستقلال تحسين الخدمات الصحية و تسهيل الحصول عليها من خلال العمـــل بمجانية الصحة العمومية و ضمانها لكافة أفراد المجتمع، و أطلقت عدة برامج لمكافحة الأمراض و حماية الأمومة و الطفولة، و العمل على تقليص الوفيات و بذلك زاد معدل الإنفاق على الصحة وتضاعفت الميزانية المخصصة

لها، كما إرتفعت قيمة وحجم الإستثمارات في القطاع الصحي من عام إلى آخر، كما تحسنت نوعية الخدمات المقدمة إلا أنها ظلت دون التطلعات المرجوة.

1/الهياكل القاعدية.

عرف عدد المستشفيات في الجزائر خلال الثلاثين سنة الأولى التي تلت الإستقلال زيادة محتشمة، بحيث انتقل من 156 مستشفى عام 1962 إلى 181 مستشفى عام 1990[1]، ليصل إلى حوالي 460 مستشفى سنة 2009[2]. يعتبر المستشفى جزءاً من الهيكل العام للنظام الصحي الجزائري الذي يعتمد كذلك على المراكز الصحية و العيادات و قاعات العلاج التي تختلف من حيث الحجم و نوعية الخدمة المقدمة، هذه الأخيرة سعت الدولة الجزائرية إلى تحسينها من خلال إقامتها للعديد من المنشآت الصحية عبر الوطن لاسيما في السنوات الأخيرة من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي، و كذا البرنامج التكميلي لدعم النمو، و هو ما يتضح من الجدول رقم (19).

الجدول رقم (19): الهياكل الصحية المنجزة خلال الفترة (1999-2008)

المنشآت / الفترة	1999-2003	2004-2008	المجموع(1999-2008)
مستشفيات	11	22	33
عيادات متعددة الخدمات	48	59	107
مراكز صحية	129	78	207
عيادات التوليد ومركبات الأمومة والطفولة	/	05	05
قاعات العلاج	548	530	1078

المصدر:بوابة الوزير الأول، مرجع سابق.

الجدول أعلاه يوضح حجم المجهودات المبذولة خلال عمليات الإصلاح التي باشرتها الدولة منذ بداية الألفية الثالثة للتكفل بالمشاكل الصحية للمواطن و تمكينه من الرعاية الصحية، فحسب إحصائيات 2006 لوزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات تشير إلى أن الحظيرة الوطنية للهياكل الصحية في الجزائر سجلت تطورا هاما من حيث عدد الأَسِرَة الموفرة في مختلف المنشآت الصحية عبر الوطن[3]، و هي موضحة في الجدول التالي:

---

[1] CREAD "cahiers de CREAD n° : 35-36, Alger, 1993, p85."

[2] وزارة الصحة، موقع الانترنت: www.santé.dz

[3] direction de " statistiques sanitaires 2006 "de la population et de la reforme hospitalière Ministère de la santé, la planification et de la normalisation, Algerie 2008, p25.

الجدول رقم (20): عدد الهياكل الصحية حسب أنواعها لسنة 2006

النوع	العدد
الهياكل الإستشفائية	231
العيادات المتعددة الخدمات	520
المراكز الصحية	1248
قاعات العلاج	4684
عدد الأَسِرَة	74144

المصدر:وزارة الصحة.

2/النفقات العمومية على الصحة.

تواجه الجزائر تحديات صحية جمّة من شأنها أن تقوض الإنجازات المحققة إلى حد الآن، فالإحتياجات الصحية في تغير و إرتفاع مستمرين، عدد السكان يتزايد في ظل التحول الديموغرافي، كما أن خريطة الأمراض في تغير كلي، فإلى جانب الأمراض المتنقلة هناك تنامي للأمراض غير المتنقلة بشكل رهيب مثل السرطان، السكري، ضغط الدم، وأمراض الحساسية ...الخ، و لذلك فإن التكاليف و النفقات العمومية الموجهة للصحة عرفت زيادات مستمرة لكن من دون تحسن في نوعية الخدمات [1].

الجدول رقم (21): معدل الإنفاق على الصحة مقارنة بالناتج الداخلي الخام للفترة (1973-2009)

السنة	1973	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2009
النسبة %	1.6	4.2	3.5	4.1	3.7	4.1	3.6	3.5	2.4	8.4

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على : - منظمة الصحة العالمية ، - وزارة الصحة ، - البنك العالمي، - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

بالرغم من الاهتمام الكبير للدولة بالإنفاق على الصحة و هو ما يتضح من الجدول رقم (21)، إلا أنها بقيت دون 5 % و هي النسبة الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية[2] منذ الإستقلال و إلى غاية 2009 أين وصلت إلى حدود 8.4 % من الناتج الداخلي الخام، غير أنها بقيت دون المعدل المحقق في الدول المتقدمة، الذي يتراوح ما بين 11.5% و 12.5% و هو ما يعني أنه على الجزائر بذل مجهودات أكثر لمجابهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية من جهة، لكن من جهة أخرى فإن النسبة المخصصة للمنظومة الصحية من

[1] حوالف رحيمة "تطبيق إدارة الجودة الشاملة، دراسة تحليلية لمواقف الأطباء و المرضى في المستشفى الجامعي بتلمسان بإستخدام نظرية السلوك المخطط" أطروحة دكتورا ه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011، ص149.

[2] المرجع السابق.

إجمالي الناتج الداخلي الخام و على الرغم من أهميتها (8.4% عام 2009) فهي لا تُظهِر نوع الإنفاق العام على تقديم خدمات الرعاية الصحية.

3/الأمومة والطفولة.

لقد أظهرت الجزائر إهتماما خاصا بالأمومة و الطفولة و الصحة الإنجابية بصفة عامة منذ سنوات الإستقلال و زاد الإهتمام في الثمانينات بإدراج البرنامج الوطني للحد من وفيات الأطفال عام 1985 و الذي أدرج بدوره كأحد الأهداف العالمية سنة 2000 بشعار الصحة للجميع، و قد أصبح التلقيح ضد الحصبة إجباري منذ عام 1985 ، كما أُدرِج التلقيح ضد إلتهاب الكبد الفيروسي (B) في سن مبكرة عام 2003 و بصفة عامة فقد سجلت الجزائر خطوة هامة في مجال التلقيح ضد الأمراض، إذ تُشير الإحصائيات بأن معدل التلقيح ضد الحصبة لدى الأطفال ذوي السنة الواحدة وصل إلى 90.5% و هو ما يظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم (22): معدل التلقيح ضد الحصبة لدى الأطفال ذوي السنة الواحدة للفترة (1995-2006)

الوحدة : %

البيان / السنة	1995	2000	2002	2006
ذكور	79	81	89.9	91.5
إناث	75	86	91.2	89.2
الحضر	83	84	92.1	90.1
الريف	71	83	88.8	88.1
المجموع	77	83	90.6	90.5

المصدر: -Gouvernement Algérien " Algérie : 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement " Alger 2010, p 76.

بالرغم من المجهودات المبذولة و البرامج المعتمدة لتحسين الصحة الإنجابية، إلا أن معدل وفيات الأمهات الناتجة عن ظروف العمل أو الولادة تبقى مرتفعة على الرغم من إنخفاضها مقارنة بما سجلته سنة 1992 بحوالي 215 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية، لتتزل إلى حدود 86.2 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية عام 2008 و هو ما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (23): تطور معدل الوفيات للأمهات عند الإنجاب

السنوات	1989-1985	1990	1999	2007	2008
معدل الوفيات (لكل 100000 ولادة حية)	230	215	117.4	88.9	86.2

المصدر: -Gouvernement Algérien (2010), op cité, p81

الفرع الثالث: السكن.

نتيجة لتسارع النمو الديمغرافي في الجزائر من جهة، وضعف القدرة الشرائية للمواطن من جهة ثانية، التزوح الريفي نحو المدن بفعل الأعمال الإرهابية التي عرفتها البلاد طوال العشرية الأخيرة من القرن العشرين من جهة أخرى فقد زاد من تأزم مشكلة السكن في الجزائر، و قد كانت لسنوات طويلة و لا تزال تمثل الانشغال الدائم للملايين من المواطنين، هذا بالرغم من تطور الحظيرة الوطنية للسكن بسرعة منذ الإستقلال نظرا للإهتمام الذي أولته السلطات لقطاع السكن إلا أنها قوبلت بطلب كبير و متزايد للسكان مما أدى إلى فشل السياسة الإسكانية المنتهجة.

بهدف مواجهة إشكالية السكن المطروحة تم الشروع في تطبيق برامج إسكانية واسعة تندرج في إطار عملية الإصلاح الجارية منذ 1999، و بالفعل فقد تم إنجاز حوالي 1.5 مليون وحدة سكنية خلال عشريه من الزمن، و بذلك أحصت الحظيرة الوطنية للسكن ما يقارب 7 مليون وحدة،كما برمج إنجاز مليون وحدة سكنية إضافية خلال الخماسي (2010-2014)، و الجدول التالي يوضح عدد و نوعية الوحدات السكنية المنجزة خلال الفترة (1999-2008).

الجدول رقم (24): عدد الوحدات المنجزة خلال الفترة (1999-2008)

نوع وحدات السكن / الفترة	2003-1999	2008-2004	المجموع (1999-2008)
السكن العمومي الإيجاري	234594	195765	430359
السكن الإجتماعي التساهمي	246772	113343	360115
السكن الريفي	/	336596	336596
البيع بالإيجار	/	35836	35836
السكن الترقوي	53791	34791	88627
نوع آخر	158692	111314	270006
المجموع	693849	827535	1521384

المصدر:بوابة الوزير الأول.

الفرع الرابع: التربية والتعليم.

لقي قطاع التربية و التعليم أهمية بالغة من قبل السلطات الجزائرية منذ الإستقلال من خلال البرامج المختلفة للتنمية التي شهدتها البلاد، بحيث لم تعمل على تدارك التأخر المسجل في فترة الإحتلال فقط و إنما سعت و إجتهدت لضمان التعليم لكافة الأطفال الذين هم في سن التمدرس، كما عرف النظام التربوي قفزة نوعية فيما يتعلق بالهياكل الإجتماعية و البيداغوجية، التأطير أو مخرجات القطاع . إن هذا الاهتمام يتلاقى و الأهداف العالمية للأمم المتحدة التي تقضي بتحقيق التعليم للجميع [1].

1/التأطير، الإنفاق و الهياكل القاعدية.

(1) Gouvernement Algérien (2010), op cité, p 45.

يعتبر قطاع التربية و التعليم بما في ذلك التكوين المهني أحد أولويات الدولة، و يتضح ذلك من خلال انجاز العديد من الهياكل البيداغوجية التربوية عبر الوطن،و فتح آلاف من مناصب العمل و قد زادت وتيرة الانجـــاز و إرتفعت خلال العشرية الأولى من الألفية الجديدة في إطار برنامج دعم الإنعـــاش الإقتصـــادي و البرنـــامج التكميلي لدعم النمو، و هو ما يظهر من خلال إحصائيات السداسي الأول لسنة 2009 كما يلي:

الجدول رقم (25): حصيلة المنشآت التربوية المنجزة خلال الفترة (1999-2009)

نوع المنشأة / الفترة	1999-2003	2004-2008	السداسي الأول 2009	المجموع 1999-2008
التربية الوطنية				
▪ الثانويات	232	321	35	588
▪ الإكماليات	563	904	78	1545
▪ المدارس الابتدائية (08 أقسام كمتوسط)	2443	1535	2755	6733
▪ داخليات	114	198	09	321
▪ المطاعم المدرسية ونظام النصف داخلي	323	2517	302	3142
التكوين المهني				
▪ معاهد التكوين المهني	10	09	02	21
▪ مراكز التكوين المهني والتمهين	58	76	12	146
▪ ملحقات المعاهد والتكوين المهني	115	128	/	243
▪ داخليات	/	138	06	144
التعليم العالي				
▪ المقاعد البيداغوجية	263000	338778	7000	609021
▪ أماكن الإيواء	1087000	190521	4500	303721
▪ المطاعم الجامعية	/	143	/	143

المصدر:بوابة الوزير الأول، مرجع سابق.

تُشير إحصائيات الجدول السابق إلى المجهودات الجبارة المبذولة في قطاع التربية و التعلـــيم، و قـــد سمحت وتيرة الإنجاز هذه باستلام حوالي 436 ثانوية جديدة خلال الفترة 2004 إلى نهاية عام 2009 ليصـــبح عددها حوالي 1671 مؤسسة عبر كامل التراب الوطني كما إستلمت 1209 إكمالية عبر الوطن، أمـــا علـــى مستوى التعليم العالي فقد بلغ عدد المقاعد البيداغوجية خلال الفترة 1999-2009 حوالي 609021 مقعـــد، و هو عدد هائل يمثل الإهتمام المتزايد بالقطاع، و بالموازاة مع هذا التطور فإن عدد الأساتذة تضاعف في ظرف عشر سنوات بحيث إنتقل عددهم من 14593 أستاذ خلال الموسم 1994-1995 إلى حوالي 28371 أســـتاذ خلال الموسم 2004-2005[1] وعلى العـــكس من ذالك فقد عرفت جامعة التكوين المتواصل تذبذبا في عملية التأطير و هو ما يتضح من الجدول التالي:

[1] أدريوش دحماني، بوطال قويدر" فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة " مداخلة مقدمة خلال المؤتمر الدولي حول : أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008/18/17.

الجدول رقم (26): تطور عدد الأساتذة في الجامعة خلال الفترة (2002-2005)

الموسم الجامعي	2003-2002	2004-2003	2005-2004
الجامعة الأساتذة الدائمون الأساتذة المتعاقدون	20769 3133	22650 3447	25229 3142
جامعة التكوين المتواصل الأساتذة الدائمون الأساتذة المتعاقدون	44 /	44 /	44 891

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع: www.ons.dz/thèm-stats

أما فيما يخص الإنفاق العام على التعليم و بالرغم من تطور قيمته إلا أنه بقي ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة أو حتى بعض الدول المغاربية، فبعدما خصصت الجزائر نسبا عالية من الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم على مدى ثلاثة عقود من الزمن، إنخفضت خلال الفترة (1996-2002) لتبلغ حوالي 5.1%، و هنا يظهر التحدي الذي يواجه الجزائر لمواجهة الإنفاق المتزايد على التعليم الذي يتماشى و سوق العمل[1].

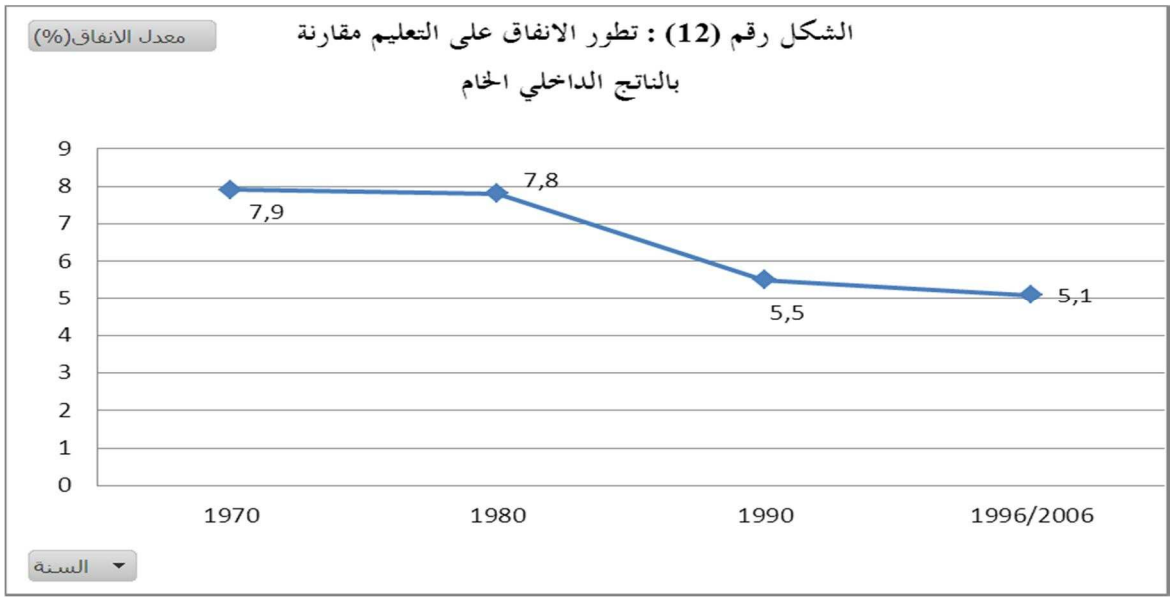

المصدر: أدريوش دحماني، بوطال قويدر" فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة " مداخلة مقدمة خلال المؤتمر الدولي حول : أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008/18/17.

2/ الأمية والقيد في التعليم.

يعتبر معدل التمدرس لدى الأطفال ذوي 06 سنوات أحد أهم المؤشرات التعلمية و أكثرها دلالة، إذ تُشير الإحصائيات أن هذا المعدل عرف تطورا ملحوظا في الجزائر، فبعد أن سجل حوالي 43 % سنة 1966 قفز إلى ما يقارب 93% سنة 1999 ليبلغ حوالي 97.96% سنة 2005 مما يضعها في نفس مستوى بعض الدول

[1] أدريوش دحماني، بوطال قويدر(2008) ، المرجع السابق.

المتقدمة، كـــما يعني أيضا أن الهدف "التعليم للجميع" الموافق لتعميم التمدرس قد حقق من طرف الدولة، و في ذات الوقت تم تحقيق كذلك تمدرس الأطفال ذوي 05 سنوات في أطار تعميم التعليم التحضيري بحيث وصلت إلى معدل 75% في الموسم الدراسي (2009-2010) [1].

الجدول رقم (27): تطور عدد المتمدرسين في مختلف أطوار التعليم حسب الجنس

السنة / الطور	2001-2000			2006-2005			2010-2009		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائي	2510816	2210114	4720960	2222679	1973901	4196580	1743741	1563992	3307733
المتوسط	1048826	966544	2015370	1133004	1088324	2221328	1566613	1486754	3052367
الثانوي	427917	547945	975945	489291	686440	1175731	488662	681689	1170351

المصدر: -Gouvernement Algérien (2010), op cité, p47

لقد مكنت ديمقراطية التعليم في الجزائر من زيادة أعداد المنتسبين إلى نظام التعليم و التكوين المهني بحيـــث انتقل عددهم من 7.5 مليون سنة 1995 إلى حدود 8.9 مليون عام 2005 أما على مستوى التعليم العالي فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين حوالي 466084 طالب خلال السنة الجامعيـــة 2001/2000 ليقفـــز إلى حـــدود 1048899 طالب في الموسم الجامعي (2009/2008)[2]، والجدول التالي يوضح أكثر حركية الجامعـــة مـــن حيث عدد الطلبة و المؤطرين.

الجدول رقم (28): تطور معامل التأطير على مستوى التعليم العالي

السنة الجامعية	المسجلين(التدرج + ما بعد التدرج)	عدد الأساتذة	معامل التأطير
1995-1994	252334	14287	17.6
1996-1995	267096	14527	18.3
1997-1996	302495	14581	20.7
1998-1997	357644	15781	22.6
1999-1998	391872	16260	22.9
2000-1999	428841	17460	24.1
2001-2000	488617	14780	26.2
2002-2001	569929	19275	29.5
2003-2002	616272	20769	28.4
2004-2003	653201	22650	28.6
2005-2004	663755	25229	25.6

[1] Gouvernement Algérien (2010), opcité, p 47.

[2] بوزيدة حميد "مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر" مداخلة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول "مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية : الإستراتجيات، السياسات و الآليات" أيام 26-28 أكتوبر 2010، المنامة، البحرين، 2010.

2006-2005	780841	27067	29.6
2007-2006	864122	29062	29.7
2008-2007	1000831	31703	31.5
2009-2008	1103823	34470	32

المصدر: بوزيدة حميد(2001)، مرجع سابق.

أما فيما يخص التكوين المهني الذي تضاعفت هياكله خلال عقود من الزمن (1975-2005) بحوالي 21 مرة و أصبح بذلك قطاعا هاما له وزنه في المنظومة التربوية و التعليمية في الجزائر لما له من تأثير مباشر على سوق العمل، و هو بدوره عرف تطورا سريعا من حيث عدد المنتسبين، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (29): تطور عدد المسجلين في التكوين والتعليم المهني للفترة (1995-2004)

السنة الجامعية	التكوين الإقامي	التمهين	التكوين المسائي	التكوين عن بعد	المجموع
1995	121448	102051	3944	13700	241143
1997	132372	102983	6657	18862	260874
1999	146844	103053	9539	10189	269625
2001	187413	119144	16610	10334	333501
2003	171043	120900	16636	14853	323432
2004	225723	170968	22922	13771	433384
معدل الزيادة خلال الفترة(%)	85.86	67.53	581.18	0.52	79.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات من الموقع: www.ons.dz/thèm-stats

مما يلاحظ من الجدول رقم (29) هو تضاعف عدد المنتمين من الطلبة للتكوين المهني ليبلغ حوالي 433384 متربص سنة 2004 بعد ما سجلت سنة 1995 حوالي 241143 متربص بمعدل زيادة خلال الفترة (1995-2004) يقدر بـ 79.2% و قد وصل عدد المتربصين لسنة 2005 حوالي 467000 متربص[1]، كما يلاحظ أن نسبة الزيادة كانت جد هامة بالنسبة للتكوين المسائي الموجه للموظفين و العمال مما يفسر حاجتهم الماسة للتكوين من أجل المحافظة على مناصب عملهم من جهة و تطوير مهاراتهم تماشيا مع التطور التكنولوجي و الأكاديمي من جهة أخرى.

لقد ساهمت سياسات التعليم المتبعة في الجزائر في خفض معدل الأمية الذي بلغ حوالي 85% غداة الإستقلال ليتزل بمقدار الثلثين بين سنتي 1966 و1998 ليبلغ حوالي 26.5%[2] كما بلغ عدد الأميين في الفئة العمرية (15-24) سنة حوالي 861211 فرد، أي حوالي 13.43% من الحجم الكلي لهذه الفئة العمرية لتتزل

(1) Conseil national économique et social (CNES)"rapport national sur le développement humain 2006" Alger, 2007, p27.
(2) Gouvernement Algérien (2010), op cité, p 53.

هذه النسبة إلى 8.1% سنة 2006، ثم 6.1%سنة 2008 بما يعادل حوالي 457000 أمي و هو ما يتضح مـــن خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (30): تطور معدل الأمية في الجزائر حسب الفئات العمرية للسنوات 1998، 2002، 2006.

السنة / الفئات العمرية	1998			2002			2006		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
15 سنة فأكثر	23.5	45.5	34.5	20.4	39.7	30.1	18.6	35.9	27.2
15 -24 سنة	7.29	19.07	13.08	5.9	13.8	9.8	5.6	10.8	8.2
25 -34 سنة	14.66	35.85	25.58	/	/	/	6.4	22.2	14.2
35 سنة فأكثر	50.49	74.69	62.69	/	/	/	35	61.4	48.2

المصدر: - CNES " rapport national sur le développement humain 2007 " Algérie 2009, p 27.

بهدف تحسين الوضعية سطرت الدولة إستراتيجية وطنية لمحو الأمية في جانفي من سنة 2007 تتماشى وأهداف الألفية التي تقضي بتقلص الأمية إلى النصف 50 % بحلول عام 2011، ثم القضاء عليها في آفاق 2015[1].

الفرع الخامس: التشغيل والبطالة.

لقد عرف سوق التشغيل في الجزائر تطورا هاما في السنوات الأخيرة نتيجة لجهود التنمية المبذولة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو إذ تم خلال البرنامج الأخـــير (2009/2005) استحداث حوالي 1290500منصب شغل جديد،كما إرتفع عدد السكان المشتغلين(Population Occupée) من 06 ملايين سنة 1999 إلى حوالي 9.3 مليون سنة 2007، ليبلغ 9735000 شخص سنة 2010، أما معدل البطالة فقد نزل من 15.3% من مجـــموع السكان النشطين (Population Active) سنة 2005 إلى حوالي 10% سنة 2010 مما يمثل حوالي 1076000 بطال[2].

الجدول رقم (31): تطور بعض المؤشرات الخاصة بالتشغيل والبطالة في الجزائر (2005، 2009، 2010)

المؤشرات / السنة	2005	2009	2010
السكان المشتغلين (populationoccupée) من بينهم:	8181500	9472000	9735000
- نساء	1193500	1447000	1474000

(1)Conseil national économique et social (CNES)"rapport national sur le développement humain 2008" Alger, 2009, p26.

(2)الديوان الوطني للإحصائيات عبر الموقع: www.ons.dz/Emploi-et-chamage-au-quatrième-html

1076000	10772000	1447550	**السكان البطالين**
10812000	10544000	9656050	**السكان النشطين (population Activé) من بينهم:** **- نساء**
37.6	37.2	34.7	**معدل التشغيل (%)** **(السكان المشتغلين/ عدد السكان في سن العمل).**
/	27.5	24.7	**معدل الإشغال (%)** **(السكان المشتغلين/ عدد السكان الإجمالي).**
10	10.2	15.3	**معدل البطالة (%)**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

Gouvernement Algérien (2010), op cite, p28.
www.ons.dz.

بالرغم من مشاركة المرأة في عالم الشغل ظل ضعيفا مقارنة بالرجل إلا أنها عرفت تطورا محسوسا، بحيث انتقل عدد النساء المشتغلات من 11935000 امرأة سنة 2005 إلى 1447000 امرأة سنة 2009 و 1474000 سنة 2010 وهو ما يمثل نسبة نمو تعادل 21% خلال هذه الفترة و هو ما سمح بانتقال نصيب المرأة من التشغيل العام من 14.5 % إلى 15.5 % عام 2009، أما معدل التشغيل فقد بلغ حوالي 37.6 % عام 2010 (36.3 % عند الرجال، 11.5 % عند النساء)، أما فيما يخص هيكل التشغيل في الجزائر فهو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (32): توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات والنوع لسنة 2009

الوحدة : مليون نسمة

السنة الجامعية	عدد المشتغلين	النسبة (%)	الرجال	النسبة (%)	النساء	النسبة (%)
الفلاحة	1.24	13.1	1.16	90.9	0.11	9.01
الصناعة	1.19	12.6	0.84	70.9	0.34	29.0
البناء والأشغال العمومية	1.71	18.2	1.68	98.2	0.03	1.80
إدارة، تجارة وخدمات	5.31	56.1	4.36	81.9	0.95	18.00
المجموع	9.47	100	8.02	84.7	1.44	15.2

المصدر: بوزيدة حميد (2010)، مرجع سابق.

مما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع الإدارة و التجارة و الخدمات يساهم بأكثر من النصف (55.2%) في سوق التشغيل الوطني، و يُتبع بقطاع الأشغال العمومية و البناء (18.2%)، ثم الفلاحة بـ 31.1%، في حين لا يستقطب القطاع الصناعي سوى 12.6% من مجموع العمالة الكلية، و هذا بالرغم من أن قطاع الفلاحة يحتل الريادة في عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2007/2000) بحوالي

667000 منصب عمل جديد، ثم يليه قطاع الإدارة و التجارة و الخدمات بـــ 666000 منصـــب شـــغل ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ 418000 منصب عمل.

إن تحسن وضعية التشغيل في الجزائر أدى إلى تراجع معدلات البطالة و إنخفاضها بحيـــث إنتقلـــت مـــن 29.3% سنة 1999 إلى حوالي 15.3% سنة 2005، لتبلغ حوالي 10% سنة 2010 .

الجدول رقم (33): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2010)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة (%)	29.3	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات.

لقد نزل معدل البطالة إلى 10% سنة 2010 (8.1% عند الرجال، 19.9% عند النساء) و قد مست هذه الظاهرة بالأخص فئة الشباب، بحيث بلغت نسبة طالبي العمل البالغين أقل من 30 سنة عـــام 2006 حـــوالي 70%،[1] و هذا ما يُتَرجم معدل البطالة المسجل سنة 2010 عند فئة الشباب (16-24 ســـنة) المقـــدر بـــــ 21.5%، أما عند البالغين (25 سنة فأكثر) فلم تتجاوز النسبة 7.1%، كما يلاحظ أيضا أن البطالة أصبحت تمثل هاجسا لفئة الشباب حاملي الشهادات الجامعية إذ بلغت نسبتها في هذه الفئة حـــوالي 21.4% (11.1% عند الرجال، 33.6% عند النساء)[2].

المطلب الثاني: قياس الفقر في الجزائر.

إن عودة الاهتمام بقضايا الفقر و الحرمان في الجزائر خلال السنوات الأخيرة لا سيما الفترة التي تزامنـــت مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و الإجراءات المرافقة له التي أثرت سلبا على الجوانب الإجتماعية للمواطنين يطرح تساؤل حول مصداقية الأرقام المتداولة لدى مختلف الهيئات الرسمية و غير الرسمية الوطنية و الدولية بحيث ظلت عملية قياس الفقر إشكالية مطروحة تتعلق بالأساس بالمنهجية أو المقاربة المستخدمة في القياس من جهة، و بالمعطيات المعتمدة في الدراسة و طبيعة مصدرها من جهة أخرى.

الفرع الأول: المقاربات المعتمدة في قياس الفقر في الجزائر.

دائـــما ما ترتكز الدراسات الخاصة بالفقر في الجـــزائر على المقاربة النقدية الكلاسيكية لقيـــاس الظاهرة و بالأخص تلك الطرق المستلهمة و المستخدمة من قبل البنك الدولي، بحيث تعتمد هذه المقاربة عامـــة علـــى البيانات الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي و الدخل للعائلات أو الأفراد، فالفقر في هذه الحالة يُفهم على أنـــه لا كفاية في الرفاه الإقتصادي، أما دليل الرفاه فيمثل مجموع النفقات الإستهلاكية للعائلة التي يدخل في إطارها:

---

[1] Conseil national économique et social (2007), op cité, p29.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات عبر الموقع :www.ons.dz

المواد الغذائية الموجهة للإستهلاك الفردي أو الجماعي.

المواد الإستهلاكية النصف معمرة و المعمرة (الملابس، الأثاث، التجهيزات المنزلية ...الخ).

مصاريف العلاج، التعليم، النظافة، الاتصال، الترفيه.

النفقات الخاصة بالخدمات المقدمة (الكهرباء، الغاز، الماء، الإيجار ...الخ).

كما أن المقاربة النقدية تتطلب تحديد عتبة للفقر (Seuil de pauvreté)، و في الحالة الجزائرية يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع لهذه العتبات و قد أستخدمت بصفة عامة في مختلف الدراسات التي أجريت إلى حد الآن وهي:

1/عتبة الفقر الغذائي (Seuil de pauvreté Alimentaire).

هي عبارة عن خط فقر مطلق (Absolue) ومدقع (extrême) بحيث يحسب على أساس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الأساسية الدّنيا، و هو ما يقابل بالتقدير الجزائري حوالي2100 حريرة للفرد في اليوم، كما قُدِرَت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هذه الحريرات بـــ 2172 دج/للفرد/ السنة، عام 1988 و10943 دج/للفرد/ السنة، عام 1995م[1].

2/ عتبة الفقر العام (خط الفقر الأدنى)(Seuil de pauvreté générale / inférieur).

يأخذ هذا الخط بعين الإعتبار النفقات الإستهلاكية غير الغذائية بمستواها الأدنى لتضاف إلى خط الفقر الغذائي ليتحصل على خط الفقر الأدنى أو ما يسمى بعتبة الفقر العام في حدود تكلفة التغذية المقدرة بـــ 2791 دج/للفرد/ السنة، عام 1988م، و حوالي 19571دج/للفرد/ السنة، عام 2000م[2].

3/ عتبة الفقر العليا (خط الفقر الأعلى) (Seuil de pauvreté supérieur).

يأخذ خط الفقر الأعلى في الحسبان النفقات الإستهلاكية غير الغذائية لمستوى أعلى عن تلك المحددة في خط الفقر الأدنى، فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1995م حُدِدَت عتبة الفقر الأعلى بـــ 18191 دج/للفرد/ السنة، في حين أنها حددت عام 1988م بـــ 3125 دج/للفرد/ السنة، فهذه العتبة تخص فئات هشة مهددة بالفقر كونها جد حساسة لأدنى التغيرات التي تطرأ على مداخيلها.

للإشارة فإن الدراسات المتعلقة بالفقر في الجزائر قليلة جدا و غير منتظمة و لذلك فإن مصادر البيانات الإحصائية المستخدمة في قياس الظاهرة جد محدودة و يمكن حصرها بالأساس في:

الدراسة الميدانية لاستهلاك العائلات (1988-2000).

الدراسة التي أجراها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995م و بطلب من البنك الدولي المتعلقة بمستوى المعيشة.

---

(1) Commissariat général à la planification et à la prospective"la pauvreté en Algérie"Alger, septembre 2004, p13.

(2) Commissariat général à la planification et à la prospective, op cite, p13.

الدراسة التي أعدت بالتعاون ما بين الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم (ANAT) و البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) و وزارة التضامن الوطني عام 2001م، و التي أفرزت عن وضع بطاقة جغرافية لظاهرة الفقـــر في الجزائر (خريطة الفقر).

الدراسات التي أعدت من قبل مراكز البحث و مكاتب البحث ونخص بالذكر:

الدراسة التي أعدها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصـــة بالســـكان والتنميـــة (CNEAP)(1998-2004).

الدراسة الميدانية لقياس ظاهرة الفقر في تلمسان قام بها مخبر (MECAS) بإستخدام نظرية المجموعات الغامضة (Les ensembles flous).

الدراسات المعّدة من طرف مكاتب الدراسات الخاصة مثل (Ecotechnics).

الدراسات الفردية المعدّة في إطار البحوث التطبيقية لاسيما تلك المتعلقة بانجاز الرسائل و الأطروحات.

الفرع الثاني: مستويات الفقر في الجزائر.

بالرغم من توفر الجزائر على هيئات ضخمة لها خبرة كبيرة في الدراسات الميدانية الإقتصادية و الإجتماعية في حجم الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، إلا أن الدراسات المتخصصة في قياس الفقر تبقى قليلة ونادرة جدا، و على قِلَتِهَا فهي تُعاني من الإختلاف في الطرق والمناهج المستخدمة، وهو ما يصعب من عملية المقارنة بين النتائج المتحصل عليها، و بذكر النتائج فإن آخرها يتوقف عند سنة 2005م من خلال الدراسة (2005 - LSMS) (living standard Measurement surveys) التي أجراها المركـــز الوطني للدراسات و التحاليل لأجل السكان و التنمية (CENEAP) حول مستوى المعيشة للعائلات الجزائرية و بطلب من وزارة التشغيـــل و التضامن و قد و إعتمدت هذه الدراسة على القياس النسبي لتحديد عتبة الفقر انطلاقا من معامل الميزانيـــة الغذائيـــة (coefficient budgétaire Alimentaire) الذي يعتبر كمؤشر أو حد لا يجب التنازل عنه و هو يمثل الحصة المخصصة من الميزانية للتغذية و قد حدد بـــ 50% من وسيط النفقات العائلية[1] و هو ما يعـــادل 131074 دج/العائلة/السنة.

إن الدراسات السابقة للسنوات (1988-1995-2000) إستخدمت القياس المطلق لتحديد خطوط الفقر، و قد اعتمدت في تحليلها على ثلاثة مؤشرات للفقر و هي، معدل الفقر(P_0) أو ما يسمى بمؤشر عدد الرؤوس، مؤشر فجوة الفقر (P_1) و مؤشر شدة الفقر(P_2) و قد جاءت النتائج ملخصة في الجداول التالية:

---

[1] Centre National d'études et d'analyses pour la population et le développement (CENEAP), étude LSMS 2005, "www.ceneap.com .dz PDF/devhum.pdf. "Alger 2005

الجدول رقم (34): تطور الفقر في الجزائر للفترة (1988-2000)

السنة / الفئات العمرية	النوع	1988			1995			2000		
		حضري	ريفي	المجموع	حضري	ريفي	المجموع	حضري	ريفي	المجموع
خط الفقربـــ/دج/الفرد/السنة Ligne de pauvreté	SA	2181	2165	2172	10991	10895	10943	13946	13849	13905
	SPG	2771	2809	2791	14706	14946	14827	19794	19692	19751
معدل الفقر (P0) (%) Incidence de pauvreté	SA	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7	2.9	3.4	3.1
	SPG	4.8	11	8.1	8.9	19.3	14.1	10.3	14.7	12.1
توزيع الفقر(%) Distribution de pauvreté	SA	24.8	75.2	100	31.3	68.7	100	54.9	45.1	100
	SPG	28.2	71.8	100	31.3	68.7	100	49.5	50.5	100
فجوة (عمق) الفقـــر (P1) l'Ecart de pauvreté(%)	SA	0.2	0.6	0.4	0.4	1.0	0.7	0.44	0.54	0.5
	SPG	0.3	1.1	0.7	1.0	2.5	1.7	2.16	2.85	2.5
درجة الفقر P1/P0 (%) degré de pauvreté	SA	10.5	11.5	11.1	11.1	12.8	12.3	15.2	15.9	15.5
	SPG	6.2	10	8.6	11.2	12.9	12.1	20.9	19.4	20.2
شدة الفقر(P2) (%) sévérité de pauvreté	SA	0.1	0.3	0.1	0.1	0.4	0.2	0.12	0.14	0.13
	SPG	0.1	0.5	0.3	0.4	1.0	0.7	0.69	0.86	0.76
عدد الفقراء بالآلاف Nombre de pauvre	SA	210	639	850	504	1104	1611	523	429	952
	SPG	532	1353	1885	1274	2739	3986	1842	1876	3719

المصدر: -commissariat a la planification et la prospective " la pauvreté en Algérie " Alger, 2004, p 13.

الجدول رقم (35): مستوى الفقر في الجزائر لسنة 2005 حسب الدراسة (LSMS)

مؤشر الفقر	معدل الفقر (P0) (%)	فجوة (عمق) الفقر (P1) %	شدة الفقر (P2) %
حضري	8.2	22.7	9.2
ريفي	15.2	22.3	9.4
المجموع	11.7	22.5	9.3

المصدر: CENEAP " étude LSMS 2005 " Alger, 2005.

لأجل المقارنة مع نتائج الدراسات السابقة التي أعدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية (CENEAP) قام هذا الأخير بالإعتماد على معطيـــات التحقيـــق الميـــداني الـــذي أعـــده ســـنة 2005

(LSMS2005) بتقدير معدلات الفقر وفق التعريف و المنهج المستخدم في التحقيقات السابقة المنجزة أعـــوام 1988، 1995، 2000، فكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): تقدير مؤشرات الفقر في الجزائر حسب المنهج المعتمد في السنوات (2000،1995،1988)

مؤشر الفقر	خط الفقر	دراسة الاستهلاك 1988 Enquête de consommation	LSMS 1995	دراسة الاستهلاك 2000 Enquête de consommation	LSMS 2005
معدل الفقر(%)	1$	1.9	/	0.8	0.6
	SA	3.6	5.7	3.1	2.7
	SPG	8.1	14.1	12.1	5.7

المصدر: -CENEAP (2005), op cité.

1/ نسبة الفقر (P_0)(أثر الفقر Incidence de la pauvreté).

يُدعى هذا المعدل كذلك بالمؤشر الرقمي للفقر و هو يقيس مدى إنتشار الفقر بين أوساط المجتمع، و من خلال معطيات الجدول رقم (35) و بإستخدام معامل الميزانية الغذائي لسنة 2005 نلاحظ أن حوالي 11.7% من العائلات الجزائرية هم فقراء، 8.2 % من العائلات التي تقيم في الوسط الحضري تعتبر فقيرة، بينما تقابلها 15.2% في الوسط الريفي، أما معطيات الجدولين (34) و (36) فهي توضح معدل الفقر الذي عرف تراجعا هاما، فباستعمال الخط الغذائي (SA) نلاحظ أن الفقر المدقع بلغ عام 1988 حوالي 3.6% ليرتفع سنة 1995 إلى 5.7% ليتزل بعدها إلى حدود 3.1% عام 2000 ثم إلى حوالي 2.7 % عام 2005.

أما بإستخدام خط الفقر الأدنى (خط الفقر العام SPG) فنجد أن نسبة الفقراء في الجزائر انتقلـــت مـــن 8.1% عام 1988 إلى 14.1% سنة 1995، ثم إنخفضت إلى حدود 12.1% سنة 2000 لتواصل إنخفاضها إلى 5.7% سنة 2005 من مجموع السكان، أمـــا بإســـتخدام خـــط الفقـــر الـــدولي المعـــادل لـــدولار (1$) واحد/الفرد/اليوم فإن عدد السكان الفقراء بلغت نسبتهم 1.9% عام 1988م ليتزل إلى 0.8%ســـنة 2000 ثم إلى 0.6% عام 2005م و هو ما يمثل إنخفاض بـــ (3/2) الثلثين خلال كامل الفترة كما يعني أن الهدف الأول من أهداف الألفية قد تحقق في الجزائر و بذلك فإن هذا الخط أصبح ليس له معنى لقياس الفقر في الجزائر[1].

مما يلاحظ حول تطور معدلات الفقر في الجزائر أنها بلغت مستويات مرتفعة عام 1995م بفعل الأزمـــة الإقتصادية الحادة التي ضربت البلاد خلال هذه الفترة و ما رافقها من إصلاحات، ثم تراجعت في الفترة الموالية بسبب تحسن الوضعية الإقتصادية و المالية للبلاد من جهة، و بسبب النتائج الطيبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو الذين أخذا على عاتقهما تنفيذ مشاريع مكافحة الفقر، كما يلاحظ أيضا أن

(1) Gouvernement Algérien (2010), op cité, p 25.

ظاهرة الفقر في الجزائر أخذت طابعا ريفيا أكثر منها حضريا، و يمكن توضيح تطور معدلات الفقـــر أكثـــر بإستخدام الأشكال التالية:

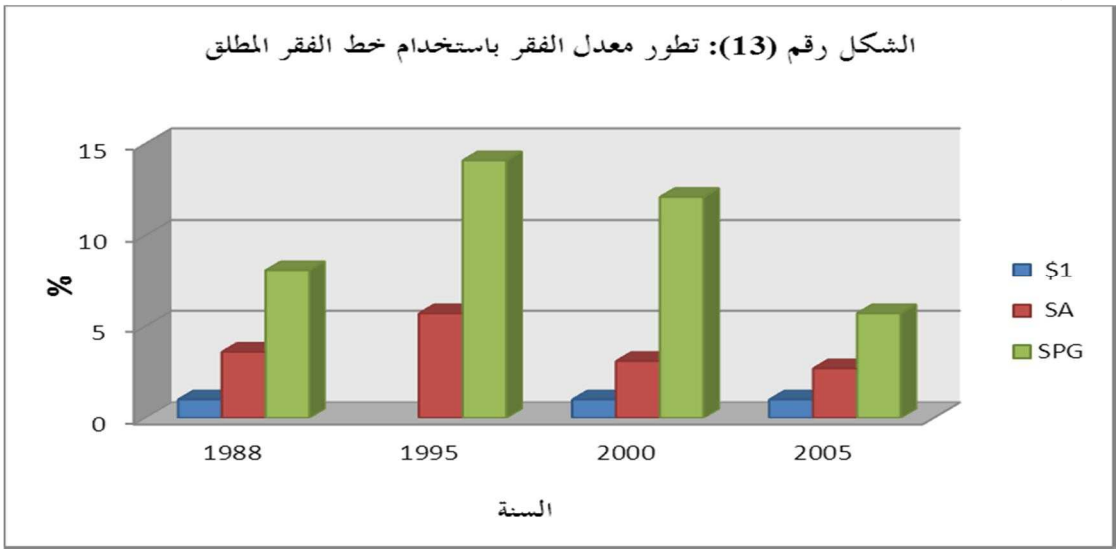

المصدر: الجدول رقم 36.

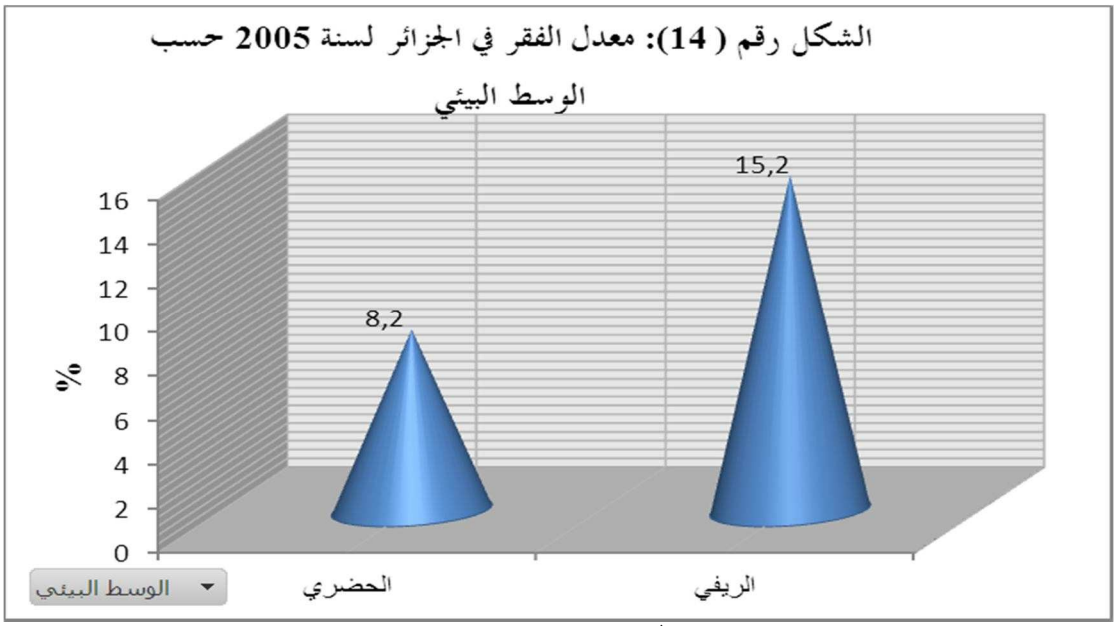

المصدر: الجدول رقم 35.

2/ فجوة (عمق) الفقر (P1) (Ecart/ profondeur de pauvreté).

سجل معدل إنحراف نفقات الفقراء عن عتبة الفقر النسبي المحسوبة على أساس معامل الميزانية الغذائي لسنة 2005م معدل يساوي 22.5%، أما بإستخدام خط الفقر المطلق فنلاحظ أن فجوة الفقر اتســـعت في الفتـــرة الأولى(1988-1995) حيث بلغت على التوالي 0.4 %، 0.7 % ، لتنكمش في السنوات الموالية لتُسجل حوالي 0.5 % سنة 2000 و هذا ما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار خط الفقر الغذائي (SA)، أما بحساب خط الفقر العام

(SPG) فإن فجوة الفقر قد عرفت إرتفاعا خلال السنوات 1988، 1995، 2000 بحيث بلغت على التـــوالي 0.7% ، 1.7% ، 2.5 % و مما يلاحظ أن عمـــق الفقر أكثر حـــدة بالمناطق الريفية منها بالمناطق الحضارية، و هو ما يتضح أكثر من خلال الأشكال التالية.

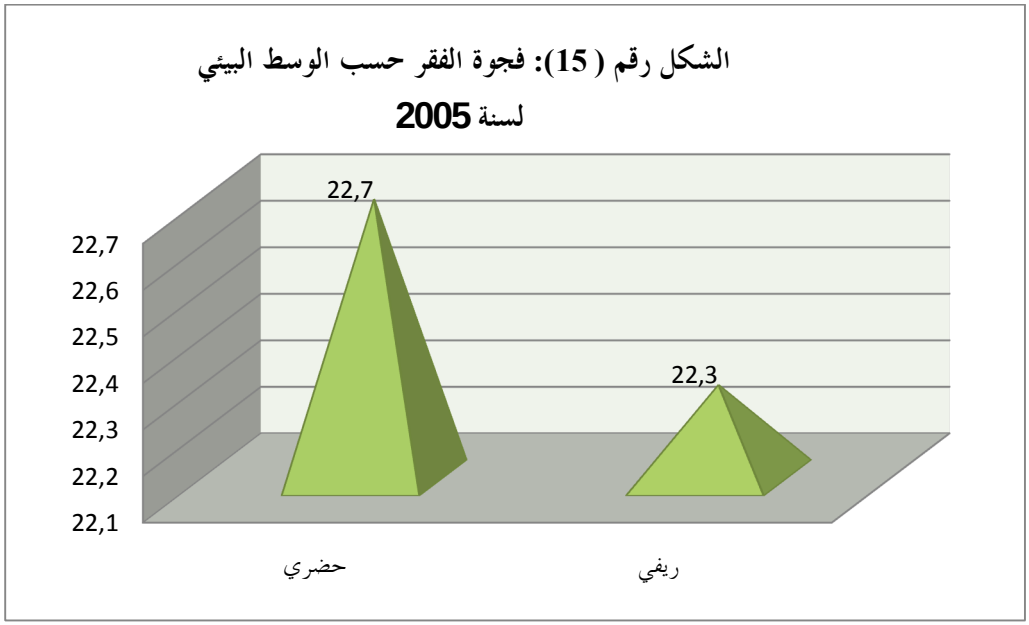

المصدر: الجدول رقم 35

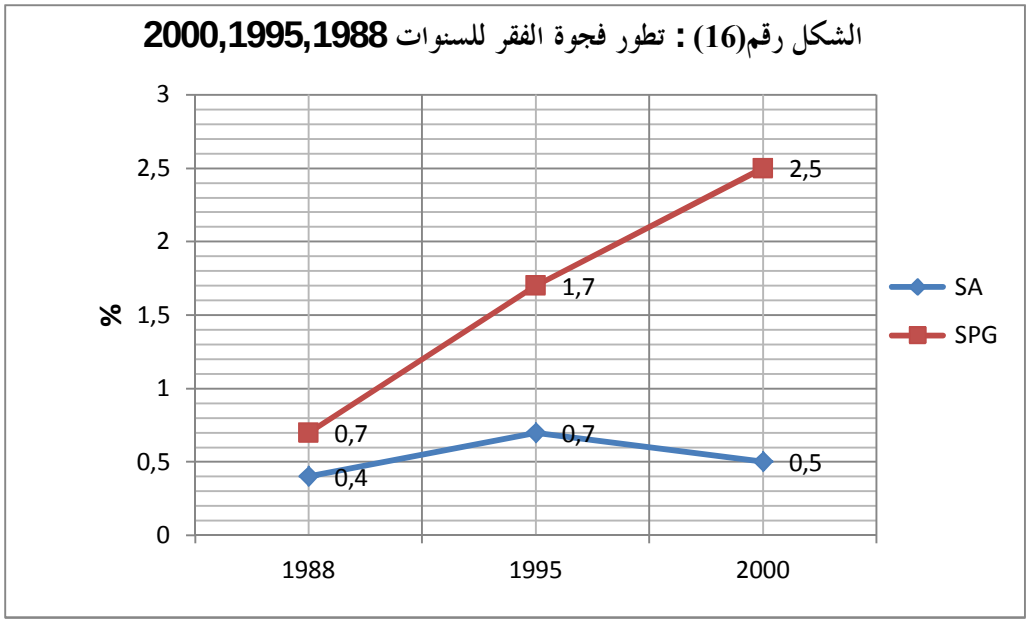

المصدر: الجدول رقم 34

3/ شدة الفقر (Sévérité de pauvreté) (P2).

تشير قيمة (P2) لعام 2005 بإستخدام خط الفقر النسبي إلى وجود تفاوت كبير بين مداخيل العائلات الجزائرية (P2=%9.3) و هو نفسه تقريبا في الوسطين الريفي (9.4%) و الحضري (9.2%) غير أنه عند إستخدام خط الفقر الغذائي (PA) فنلاحظ أن شدة الفقر عرفت إرتفاعا بين السنتين 1988،1995 لتبلغ حوالي 0.1 % و 0.2 % على التوالي لتنخفض سنة 2000 إلى 0.13 %، أما بإستخدام خط الفقر العام (SPG) فإن شدة الفقر عرفت إرتفاعا متواصلا خلال السنوات 1988،1995،2000 بـ0.3 %،0.7 % و 0.76 % على التوالي، مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة من سنة لأخرى كما يزداد التفاوت أكثر في المناطق الريفية، و يمكن توضيح التطورات أكثر بالأشكال التالية:

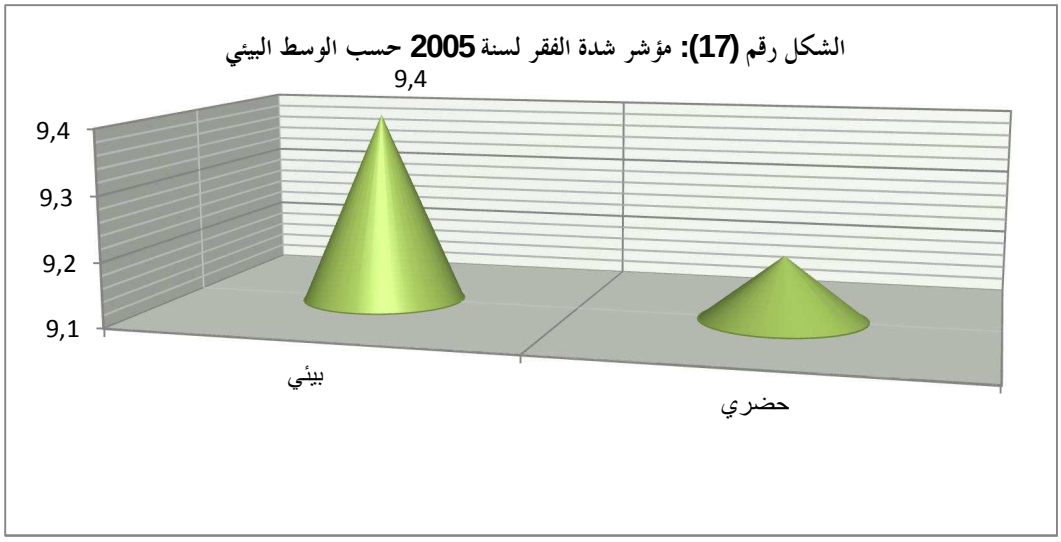

المصدر:الجدول رقم 35.

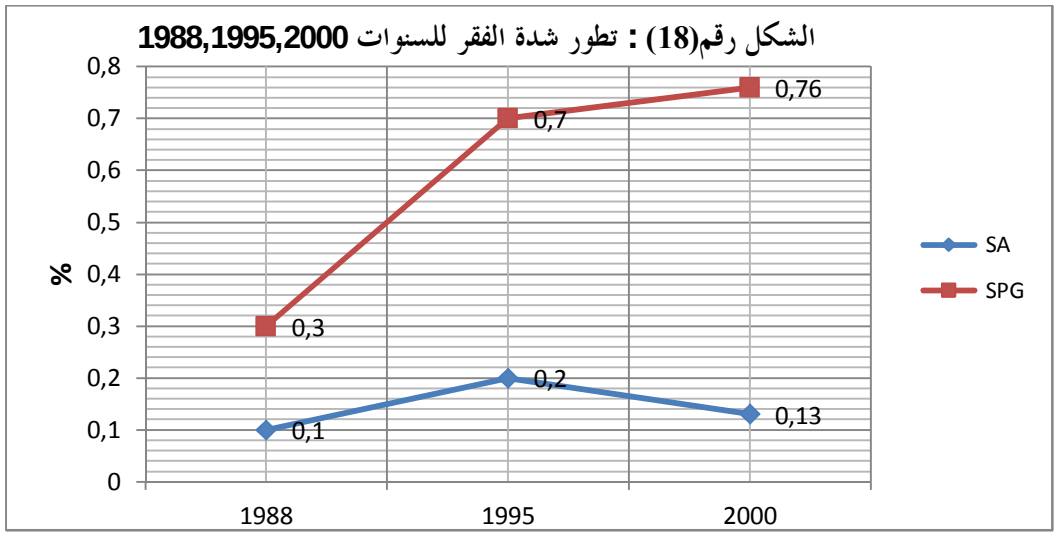

المصدر: الجدول رقم34.

المبحث الثالث: سياسات مكافحة الفقر في الجزائر.

تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمتوسط استهلاك يـــومي يقدر بـــ 1.25$/ الفرد، و ذلك بعد إعادة تقييم خط الفقر الدولي من 1.08$/ الفرد/ اليوم (بأسعار 1993) إلى 1.25 $/ الفرد/ اليوم (بأسعار 2005) قد بلغ سنة 2005 حوالي 1.44 مليار نسمة، و أن أكثر من نصف سكان البلدان النامية (2.8 مليار شخص) يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، و أن أغلب هؤلاء يعيشـــون في الوسط الريفي حيث يوجد اليوم ثلاثة أرباع (4/3) الفقراء و هم يعانون من المرض، سوء التغذيـــة، الأميـــة، العزلة، كما بلغت نسبة السكان الذين يعانون من الجوع في العالم النامي عام 2007 حوالي 16%، و أن عدد الأطفال دون سن الخامسة في هذه الدول الذين يعانون من نقص الوزن قد بلغ سنة 2009 معـــدل 23%، في حين يموت طفل واحد من خمسة أطفال في الدول الأكثر فقرا دون أن تبلغ 05 سنوات[1].

إعترافا بخطورة الظاهرة باعتبارها أكبر تَحَدٍ يواجه العالم اليوم اجتمع زعماء العالم في ما يعرف بمؤتمر قمة الألفية الذي إنعقد بالأمم المتحدة في سبتمبر 2000 و قد تمخض عنه إعلان الألفية الذي يتضمن "الأهـــداف الإنمائية للألفية". لقد حدد المجتمع الدولي من خلال هذه القمة عددا من الأهداف يجب تحقيقها في الســـنوات الأولى من القرن الجديد و ذلك بالاستناد إلى المناقشات التي دارت في مؤتمرات عديدة للأمم المتحدة في سنوات التسعينات بحيث كرست الأهداف و الغايات و المؤشرات التابعة لها التزاما بمكافحة الجوع و الفقر، و تعميم التعليم الأساسي، تحقيق المساواة بين الجنسين، تخفيض الوفيات بين الأطفال، تحسين صحة الأمهات و مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز)و الملاريا و غيرها من الأمراض، و هذه كلها أهداف تتمحور حول الحد من الفقر كما يرمي الهدف الأول إلى القضاء على الفقر والجوع و تقليصهما إلى حد النصف بحلـــول عـــام 2015م.

لقد اندمج في هذا المسعى كبرى الهيئات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة ...الخ) و تضافرت جهودها لأجل تحقيق هذه الأهداف، فأطلق البنـــك و صندوق النقد الدولي مبادرة واسعة النطاق لمكافحة الفقر في العالم تأخذ بعين الاعتبار خصوصـــيات الـــدول منخفضة الدخل و التي تحتاج إلى الدعم المالي و الإداري، و الجزائر شأنها شأن الدول النامية فهي معنية بمشكلة الفقر، و قد أدركت خطورة الظاهرة مما دفعها بإتخاذ إجراءات لمكافحة الظاهرة و قد تُوِجَت مجهوداتها بعقد الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر في أكتوبر من عام 2000 التي أفضـــت إلى تحديـــد مجموعة من السياسات و الإستراتيجيات الواجب إتباعها للحد من الفقر والإقصاء.

---

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) "تقرير التنمية البشرية لسنة 2010" نيويورك2010 ، ص98،عبر الموقع: www.undp.org.

المطلب الأول: المقاربة الدولية لمكافحة الفقر.

لقد كانت مسألة مكافحة الفقر أحد المواضيع الرئيسية التي تناولتها المؤتمرات الرئيسية و مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة و لاسيما المؤتمر المعني بالبيئة و التنمية المنعقد عام 1992م، و المؤتمر العالمي للتنمية الإجتماعية المنعقد سنة 1995م، و مؤتمر قمة الألفية لسنة 2000، إن إعلان الألفية هذا كان العلامة الفارقة في التعاون الدولي، وجهود التنمية التي تعمل على تحسين حياة الملايين من البشر عبر المعمورة، و بعد عشر سنوات إجتمع قادة العالم مرة أخرى في الأمم المتحدة سنة 2010م، لاستعراض التقدم المحرز و تقييم النقائص و إظهار الفجوات و العتبات، و الاتفاق على استراتيجيات و إجراءات ملموسة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام 2015م كما تعهد الزعماء في هذه القمة على إقامة شراكة عالمية واسعة النطاق من أجل التنمية لتحقيق هذه الأهداف الشاملة.

الفرع الأول: إتجاهات الفقر في العالم.

بالرغم من إنخفاض معدلات الفقر على الصعيد العالمي في معظم الدول إلا أنها بقيت قياسية، كما أنها سجلت إرتفاعا في بعض البلدان الأخرى و زادت الفجوة بين الدول الغنية و تلك الأشد فقرا بفعل النكسات الكبيرة بعد الإنكماش الإقتصادي لعام 2009/2008 و التي تفاقمت على إثرها أزمة الغذاء و الطاقة، فلازال عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25$ يوميا مرتفعا، إذ بلغ عام 2005م حوالي 1.4 مليار نسمة بعدما كان يقدر بحوالي 1.8 مليار نسمة عام 1990م[1]،غير أن معدلات النمو المرتفعة في شرق آسيا لاسيما الصين و الهند قد ساهمت بشكل كبير في كبح معدلات الفقر العالمية إذ تشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إنخفض عددهم بمقدار 455 مليون نسمة في هذين البلدين في الفترة 1990-2005.

أما بإستخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد[*] الذي إستحدثه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD) سنة 2010م، و إعتمده في تقريره للتنمية البشرية لذات السنة و هو يستند إلى منهج القدرات لأمارتيا سن ليحل هذا المقياس محل دليل الفقر البشري الذي أطلق عام 1997م فتشير التقديرات إلى وجود حوالي 1.75 مليار شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، و هذا يتجاوز التقديرات المسجلة لعدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25$ في اليوم ومجموعهم 1.44مليار شخص تقريبا، لكنه يقل عن عدد الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم المقدر بـ2.6 مليار [2]،و هو ما يتضح أكثر من خلال الشكلين التاليين.

---

(1) الأمم المتحدة "تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2011"،نيويورك 2011، ص 06.

(*) لهذا الدليل ثلاثة أبعاد توازي تلك المعتمدة في دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليم، المستوى المعيشي) بحيث تقاس في هذه الأبعاد عشرة مؤشرات لكل منها الأهمية نفسها ضمن البعد الذي يعود إليه، وتعتبر الأسرة فقيرة في أبعاد متعددة إذا كانت تعاني من حرمان في عدد يتراوح بين إثنان وستة مؤشرات على الأقل و يختلف الحد الفاصل حسب وزن كل مؤشر في القياس ككل.

(2) المرجع السابق، ص98.

الشكل (19): دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

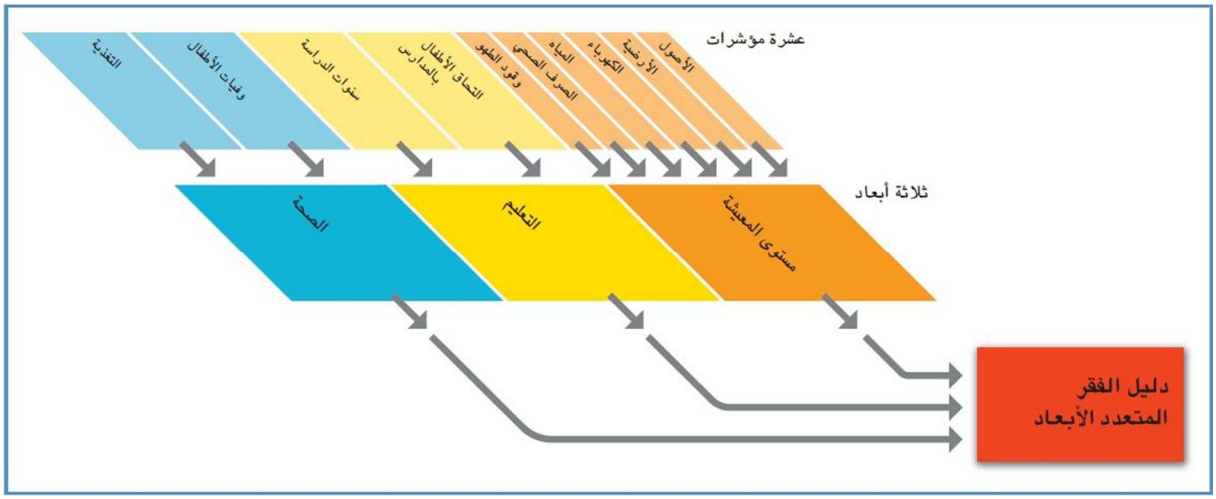

المصدر: البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة (2010)، مرجع سابق، ص 96.

الشكل رقم (20): توزيع السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في البلدان النامية

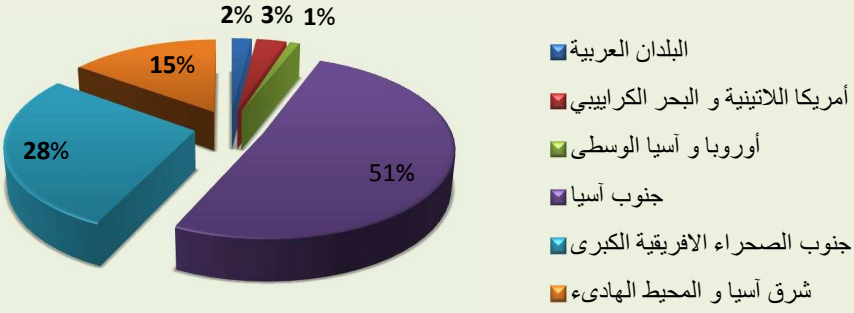

المصدر : المصدر السابق، ص98.

تتراوح معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بين ثلاثة في المائة (3%) في أوروبـــا الوســـطى و (65%) في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، بحيث تضم منطقة جنوب آسيا أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، تليها منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

رغم إنخفاض معدلات الفقر على المستوى العالمي نسبيا إلا أن نسبة الجياع في العالم إستقرت عند 16% و هو ما يمثل 1.02 مليار شخص محروم بصفة مزمنة من الغذاء، و أن ربع عدد الأطفال دون سن الخامسة في العالم النامي يعانون من سوء التغذية، و بناءا على هذا الاتجاه و في ضوء الأزمة الإقتصادية و إرتفاع أســـعار

المواد الغذائية فإنه سوف يكون من الصعب تحقيق غاية الحد من الجوع و عدد الجياع إلى النصف بحلول عـــام 2015م [1].

الشكل رقم (21): نسبة عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق النامية للفترة 2007/1990

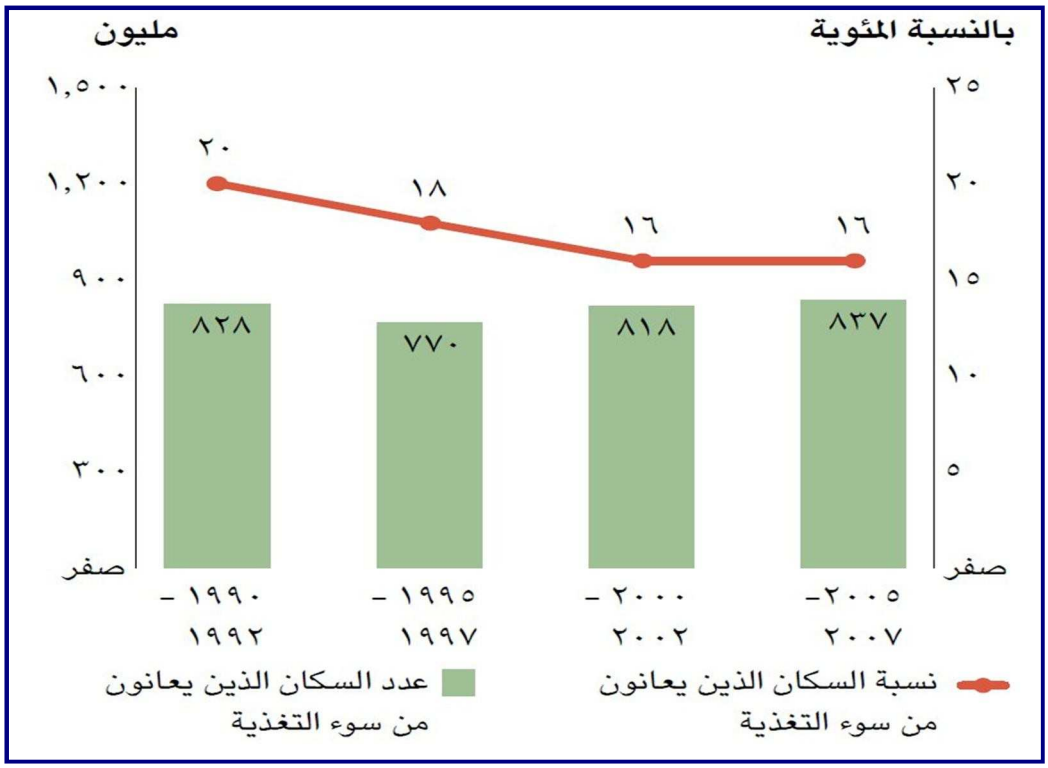

المصدر: الأمم المتحدة (2011) ، مرجع سابق، ص 11.

يرمي الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين خلال الفترة (2005/1990) إذ تشير تقديرات اليونيسيف لسنة 2009م إلى وجود حوالي 130 مليون طفل دون سن الخامسة مصابون بنقص الوزن، و حوالي 195 مليون طفل مصابون بالتقزم، كمـــا أن إحتمال وفاة طفل مولود في بلد نام خلال السنوات الخمس الأولى من عمره يزيد بـــ 13 مرة عن احتمـــال وفاته لو ولد في بلد متقدم،[2] كما تشهد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما يناهز نصف وفيات الأطفـــال دون سن الخامسة في العالم النامي ككل، هذا و بالرغم من إنخفاض معدل الأطفال دون سن الخامسة الـــذين

[1] منظمة الأغذية الزراعية (FAO)"تقرير منظمة الأغذية والزراعة والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية"روما، إيطاليا2011 ، الموقع على الأنترنت: www.fao.org

[2] المرجع السابق.

يعانون من نقص الوزن في المناطق النامية في الفترة (2005/1990) إلى حوالي 23%، و الشكل التالي يعطي صورة أكثر وضوحا للأطفال ناقصي الوزن في الدول النامية [1].

الشكل رقم (22): نسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن للفترة 1990-2009

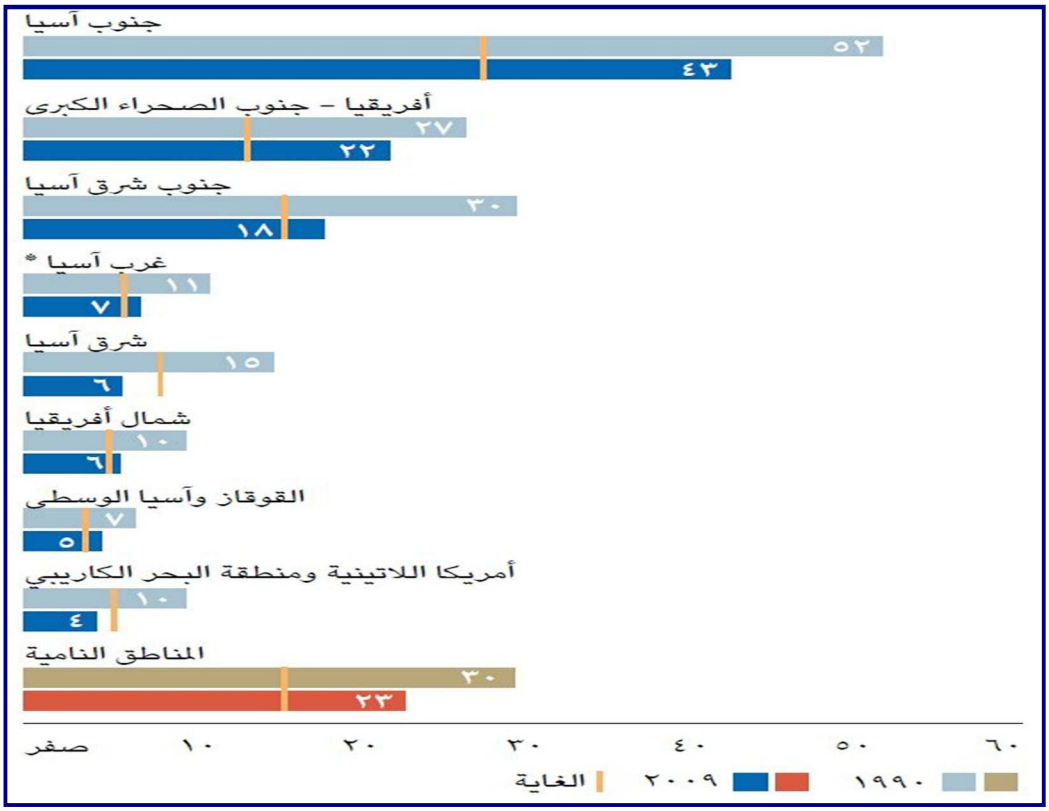

المصدر: الأمم المتحدة "تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010" نيويورك، 2010، ص 13.

الفرع الثاني: محاربة الفقر على مستوى الهيئات الدولية.

خلال القمة العالمية للتنمية الإجتماعية التي انعقدت في كوبنهاغن عام 1995 أكد حوالي 117 رئيس دولة وحكومة، و ممثلو (186) دولة أن القضاء على الفقر يشكل حتمية أخلاقية و إجتماعية وسياسية و إقتصادية للبشرية[2]، و منذ ذلك الحين أصبح القضاء على الفقر مجالا من مجالات التركيز الرئيسية في سائر منظومة الأمم المتحدة، و أصبح الحد من الفقر هو الهدف الأساسي المهيمن في كبرى الهيئات الدولية مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية و الزراعة و غيرها إضافة إلى الهيئات المالية

(1) الأمم المتحدة "تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2011" نيويورك، 2011، ص 13.

(2) لجنة حقوق الإنسان "تقرير الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية: حقوق الإنسان والفقر" الدورة الخامسة والخمسون للمجلس الإقتصادي و الإجتماعي للأمم المتحدة، جانفي 1999، ص 13.

الأخرى وعلى رأسها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي الذين اندمجا في المسعى العالمي للقضاء على الفقر في إطار الألفية.

في عام 1996م إقترح كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي مبادرة لتخفيض ديون البلدان الفقيرة (HIPC)[1]، و قد لقيت قبولا واسعا لدى المجتمع الدولي، بحيث تقضي هذه المبادرة بمساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تتحمل أعباء ديون غير قابلة للإستمرار لتحقيق النمو الإقتصادي و الحد من الفقر، بحيث تضمن الهيئتين الماليتين عدم تبديد الموارد الناتجة عن تخفيض الديون و العمل على زيادة تدفقات المعونات من البلدان الغنية. لقد حققت هذه المبادرة تقدما ملحوظا في وقت مبكر من تطبيقها، إلا أنها كانت محل نقاش واسع منذ إطلاقها بين المنظمات المتعددة الأطراف و الدائنين الثنائيين و الحكومات المستفيدة من هذه المبادرة، و منظمات العمل المدني بشأن نجاعتها و تحديد نقاط قوتها و ضعفها، و لذلك فقد تم عام 1999 تعزيز الإطار الأصلي لهذه المبادرة و أصبح بإمكان البنك الدولي و دائنون آخرون تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحوالي 54 مليار دولار أمريكي لـ (27) بلدا من أشد بلدان المعمورة المثقلة بالديون فقرا.

الشكل رقم (23): خريطة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

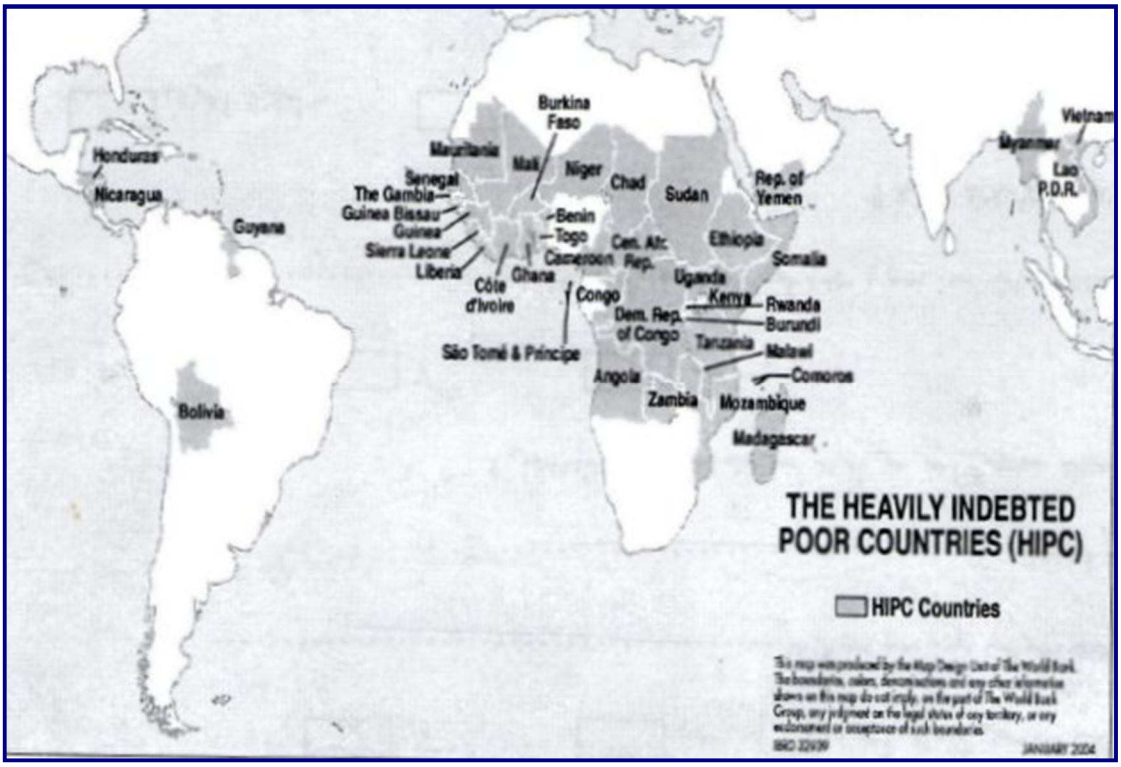

المصدر: البنك الدولي عبر الموقع الالكتروني www.worldbank.org/debt

(1) CLING Jean-Pierre, Razafindrakoto mireille et francois roubaud "les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté" économica, paris 2002, p 03.

في عام 1999م شرع البنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في تطبيق إجراءات إنمائية جديدة ترتكز على منهج إطار التنمية الشامل[*]،حيث طلبا من حكومات البلدان المعنية (الدول الأشد فقرا) صياغة وثائق إستراتيجيات تخفيض الفقر (document stratégiques de réduction de pauvreté) (DSRP)[1]الخاصة بها، بحيث تحدد الخطوط العريضة لسياساتها و برامجها المتعلقة بالإقتصاد الكلي وكذلك بسياستها و برامجها الهيكلية الإجتماعية اللازمة لتشجيع تحقيق النمو و تخفيض عدد الفقراء بحيث تعتبر وثيقة إستراتيجية تخفيض الفقر أداة تستهدف تحويل الرؤية الشاملة للبلد المعني إلى نشاط محكوم بإطار زمني و مركز لأجل تحقيق هدفين أساسيين هما تشجيع النمو و الحد من الفقر.

إن إعداد وثيقة إستراتجية لمكافحة الفقر لا يتطلب خطة محدودة بل ينبغي أن تعكس الإجراءات المتخذة الأوضاع و الخصائص المميزة لكل بلد على حدى، أما لوضع و تنفيذ هذه الاستراتجية فيجب توفر (6) ستة مبادئ أساسية هي[2]:

أن تكون الوثيقة مدفوعة باعتبارات البلد المعني مع مشاركة منظمات المجتمع المدني، و القطاع الخاص في جميع الخطوات المتعلقة بالعمليات.

أن تكون شاملة لإدراك الأبعاد المتعددة لظاهرة الفقر.

أن تكون موجهة نحو تحقيق النتائج المرجوة (تشجيع النمو، تخفيض عدد الفقراء).

أن تكون الوثيقة ذات أبعاد محددة قابلة للتنفيذ من الناحيتين المالية و المؤسسية.

أن تكون كذلك مركزة على منظور طويل الأجل بهدف تخفيض معدلات الفقر.

إلى غاية جويلية من عام 2009 بلغ عدد البلدان منخفضة الدخل و التي أعدت إستراتجيات تخفيض الفقراء حوالي 67 بلدا بإمكانها الإستفادة من الإقراض الميسّر، و تخفيض أعباء الديون إذا ما وقّعت الهيئتين الماليتين على تقارير هذه الوثائق الإستراتجية.

المطلب الثاني: السياسات الوطنية لتقليل الفقر و مكافحته.

لقد بلغ عدد المستفيدين من الإعانات الإجتماعية بجميع أشكالها بما في ذلك دعم التشغيل لسنة 1998 حوالي 12 مليون شخص[3]، و علاوة على ذلك فإن الجزائر قد شرعت في تطبيق مشاريع التنمية المستدامة في

---

[*]بدأت تجربة برنامج إطار التنمية الشامل عام 1999، وهو عبارة عن إطار إستراتيجي يضم جميع أوجه التنمية في البلد المعني (الإجتماعية، الإقتصادية، المالية، الهيكلية، البشرية، البيئية، إضافة إلى نظام الإدارة العامة)، يتعلق إطار التنمية الشامل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو يعني بالدرجة الأولى البلدان نفسها وليس البنك الدولي الذي يضع أجندة التنمية الخاصة لها.

(1) revue "les politiques de lutte contre la pauvreté : l'expérience algérienne?"Ait Ziane Kamel et Mouni Ahmed économie contemporaine n° 03, Avril 2008, Institut des sciences économique, centre universitaire de khemis-miliana, algerie 2008, p 8.

(2) Maliki,S.b et A ben habib" politiques de lutte contre la pauvreté en Algérie "laboratoire de MECAS,universite Abou Bekr Belkaid de Tlemcen ,Algérie 2005.

(3) Banque mondiale" note stratégique de protection sociale " version préliminaire, octobre 1999.

المناطق الريفية بالتعاون مع الهيئات و المنظمات الدولية بحيث تم تنفيذ هذه المشاريع في أغلبها، من قبل قطاع الغابات (المنظوية تحت لواء وزارة الفلاحة)، وكذا المحافظة السامية لتنمية السهوب و المناطق الصحراوية، إذ يمكن الإشارة إلى أهم المبادرات في هذا المجال و هي:

برنامج الأشغال الكبرى (شُرِع في تطبيقه في سنوات التسعينات)

مشروع تطوير الري الزراعي في الجنوب.

مشروع التهيئة النموذجي لواد مينا (1994)

مشروع التشغيل الريفي لمنطقة الشمال الغربي الجزائري

مشروع المرأة الريفية (بمساهمة منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)

المخطط الوطني للتشجير.

رغم هذه المبادرات إلا أن مستوى الفقر ظل مرتفعا و هو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى الإهتمام أكثر بظاهرة الفقر، و إبرازها كمشكلة إجتماعية و إقتصادية يجب محاربتها، وكانت أول خطوة في هذا الاتجاه هي إنشاء وكالة التنمية الإجتماعية (ADS)(Agence de Developpement Social) سنة 1991 التي اسند لها مهمة التكفل بالمشاكل الإجتماعية للسكان[1]، و هو ما يسمح بالشروع في تطبيق برنامج لمكافحة الفقر بقيادة هذه الوكالة سمي "مشروع وكالة التنمية الإجتماعية" و هو مكون من الأجهزة التالية:

الشبكة الإجتماعية (INIG)، (AFS)، (filet social).

أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (Tub-Himo)

عقود ما قبل التشغيل (CPE) (Contrats pré-emploi)

القرض المصغر (MC) (Micro-crédit)

لقد تواصلت مجهودات السلطة الجزائرية في مكافحة الفقر و هو ما تجسد من خلال أول ندوة وطنية لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في شهر أكتوبر من عام 2000 أين حُدِدَت مجموعة من السياسات و الاستراتجيات تتعلق أساسا بالتضامن الوطني، الشبكة الإجتماعية، عقود ما قبل التشغيل وكذا سياسات السكن إضافة إلى المشاريع النموذجية[2].

الفرع الأول: نشاطات التضامن الوطني (Activités de Solidarités Nationale).

أدى الاهتمام المتزايد للدولة بظاهرة الفقر إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة مكافحة الفقر و الإقصاء الإجتماعي، بحيث منحت في هذا الإطار إعانات و مساعدات كثيرة، كما قدمت الدعم في عدة مجالات لاسيما:

---

[1] Moumi Ahmed (2010), op cite, p 290.

[2] الوالي فاطمة (2010)، مرجع سابق، ص162.

1/التضامن المدرسي (la Solidarité Scolaire).

يسمح هذا النوع من التضامن بمساعدة التلاميذ المحرومين والأيتام بشتى أشكال الدعم لتمكينهم من مزاولة دراستهم في أحسن الظروف، إذا نسجل:

إعانة مقدمة لقطاع التربية تقضي بإنشاء مطاعم مدرسية عبر كامل التراب الوطني.

خلال السنة الدراسية 2001/2000 استفاد حوالي 1.1 مليون تلميذ من اللوازم و الكتب المدرسية البيداغوجية المجانية لينتقل العدد في الموسم الموالي 2002/2001 إلى حدود 02 مليون تلميذ[1].

بداية من سنة 2000 شُرِعَ في تقديم منحة 2000 دج على العائلات المعوزة للتلاميذ، و قد إستفاد منها حوالي 03 مليون تلميذ.

توفير خدمة النقل المدرسي، و هو ما سمح باستفادة حوالي 700 ألف تلميذ من هذه الخدمة، و تسخير حوالي 4008 حافلة سنة 2011/2010.

فيما يخص الصحة المدرسية فقد رصدت الدولة عام 2000 ما يقارب 630 مليون دج، كما تم سنة 2010 تسخير 1404 طبيب، 1.151 طبيب أسنان، 564 طبيب نفساني، 1785 عون شبه طبي و1243 وحدة كشف و متابعة[2].

2/إعانة السكن (l'Aide au Logement).

المساعدة الخاصة بتسهيل الحصول على السكن كانت موضوع إهتمام دائم من خلال تنفيذ مختلف برنامج السكن الإجتماعي بحيث تُرجمت مساعدة الدولة للعائلات المحدودة الدخل بمساهمة الصندوق الوطني للسكن (Caisse Nationale du Logement) (CNL) في تمويل السكن، و إعانة أخرى مقدمة من قبل الدولة عبر الصندوق الوطني لدعم السكن(Fonds National de l'Aide au Logement) (FONAL)، بحيث أن إنشاء هاذين الصندوقين قد ساهم في:

تقديم مساعدات مالية لبناء السكن التساهمي، بحيث بلغ عدد السكنات الممولة في هذا الإطار إلى غاية سبتمبر 2000 حوالي 5606 مسكن.

وضع برنامج للسكن في الفترة 2009/2005 يسمح بإنجاز حوالي 000 480 مسكن عمومي إيجاري، منها 000 200 مسكن موجه لفائدة العائلات التي يقل دخلها مرتين (2) عن الأجر الوطني الأدنى المضمون

---

[1] Ait Ziane Kamel et Moumi Ahmed (2008), op cite, p 24.

[2] وزارة التضامن الوطن و النشاط الإجتماعي على الموقع: www.massn.gov.dz

(SNMG) و تقطن في سكنات هشة، إضافة إلى حوالي 924000 وحدة سكنية مدعمة منها 395000 مسكن يستفيد منها المواطنون ذوي دخل يقل بـ (6) مرات عن (SNMG)[1].

تدعيم السكن الريفي لحوالي 000 40 عائلة سنويا، بحيث تم تخصيص لهذه العملية مبلغ 000 200 دج لبناء المساكن الجديدة وحوالي 000 120 دج لتوسيع المساكن الريفية، كما بلغ عدد السكنات الريفية المستفيدة من الإعانة المالية في الفترة 2009/2005 حوالي 000 529 وحدة سكنية.

بلغ الغلاف المالي المخصص لمساعدة السكن للبرنامج 2009/2005 حوالي 345 مليار دج[2] و هو ينقسم إلى شطرين، الأول موجه للعائلات التي لا تتوفر على دخل، أما الثاني فهو يمثل قروض مقدمة للمؤسسات العقارية و إعانات للمستنفدين حسب طبيعة المداخيل.

3/المساعدة الموجهة للفئات الضعيفة (Aides de Soutien des Catégories Démunies).

هي إعانة تتعلق بالأشخاص المسنين و المرضى المزمنين و المعوقين تهدف إلى التخفيف عن هذه الفئة من المستضعفين من خلال:

حماية وتعزيز الأشخاص المعاقين 100% و إستفادهم من منحة شهرية تقدر 4000 دج بعدما كانت تقدر بـ 3500 دج قبل سنة 2007، و قد وصل عددهم في نفس السنة إلى 164384 شخص بغلاف مالي قدر في نفس السنة بـ 5.4 مليار دج.

التكفل بالعلاج و الإقامة في المتشفيات و الاستفادة من الأدوية المجانية للفئات الضعيفة.

تنظيم عمليات للتكفل، بالمعوزين و أطفال العائلات الفقيرة (تنظيم رحلات أثناء العطل، توزيع قفة رمضان، تنظيم مطاعم مجانية، شراء ملابس العيد للأيتام...الخ).

الفرع الثاني: الشبكة الإجتماعية (le filet social).

إن الإجراءات المتخذة في إطار التعديل الهيكلي في سنوات التسعينات لاسيما تحرير الأسعار الخاصة بالسلع الواسعة الاستهلاك قد انعكس سلبيا على القدرة الشرائية لشريحة واسعة من السكان، مما دفع بالدولة إلى إعادة هيكلة نشاطها الإجتماعي عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تسهر على ذلك، و لعل أهم المبادرات في هذا الشأن هو تأسيسها لجهاز الشبكة الإجتماعية عام 1991 الذي يحتوي على "المنحة الجزافية

(1) République Algérienne Démocratique et Populaire " Rapport sur l'état de mise en œuvre de programme d'action en matière de gouvernance " MAEP/point focal national, Algérie, novembre2008, p 285.
(2) République Algérienne Démocratique et Populaire (2008), op cité, p 286.

للتضامن"(AFS) (Allocation Forfaitaire de Solidarité)، و"منحة التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة"(IAIG) (Indemnité pour Activité d'Intérêt Général) [1].

لأجل السير الحسن لمختلف برامج الشبكة الإجتماعية تم إنشاء وكالة التنمية الإجتماعية (Ads) (agence de developpement social) ، و هي مؤسسة عمومية تهدف إلى الحد من الفقر و التهميش الإجتماعي تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة لكن تخضع للمتابعة الميدانية من قبل وزير التضامن الوطني، تشرف الوكالة على مجموعة من البرامج و النشاطات الموجهة للأفراد و الجماعات السكانية، كما أسند لها مهمة تعزيز و إختيار و تمويل و متابعة مشاريع الأعمال و الخدمات ذات المنفعة الإقتصادية و الإجتماعية لاسيما تلك التي تحتوي على اليد العاملة الكثيفة[2].

1/منحة التضامن الجزافية (Allocation Forfaitaire de Solidarité) (AFS).

دخلت هذه المنحة حيز التنفيذ إبتداءا من عام 1994 و تُسَيَر من طرف وكالة التنمية الإجتماعية منذ سنة 1997، و هي عبارة عن إعانة موجهة أساسا إلى الفئات الضعيفة الهشة قصد محاربة الفقر للأشخاص غير القادرين عن العمل بسبب سنهم المتقدم أو عجزهم البدني أو الذهني وهم[3]:

أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم و عديمي الدخل و يتجاوز سنهم 60 سنة.

أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل و غير قادرين عن العمل بسبب إعاقة حركية أو ذهنية.

النساء ربات البيوت اللائي لا يتوفرن على دخل و يقل سنهن عن 60 سنة.

الأشخاص المكفوفين الذين يتقاضون أجر يساوي أو يقل عن الأجر الوطني الأدنى المضمون.

الأشخاص المسنين لأكثر من (60) ستين سنة و غير مقيمين في مركز مختص و ليس لهم دخل، و تتكفل بهم عائلة محدودة الدخل (ضعيف).

المعاقون و الأشخاص المصابون بأمراض مزمنة و يتجاوز سنهم (18) سنة بدون موارد و حائزون على بطاقة معوق.

العائلات ضعيفة الدخل التي تتكفل بشخص معوق أو أكثر يتجاوز سنهم (18) سنة و معدومي الدخل.

قُدِرَت المنحة الجزافية للتضامن بـ 900 دج في الشهر سنة 1996 بعدما كانت تقدر في حدود 600 دج/الشهر/الشخص قبل ذلك، ليرتفع إلى حدود 1000 دج/الشخص/الشهر إبتداءا من جانفي 2001، ليتم

---

[1] Maliki.S.b et A ben habib(2005), op cité.

[2] وكالة التنمية الإجتماعية "مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الإجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية" مصالح رئيس الحكومة، الجزائر 2001، ص 17.

[3] وكالة التنمية الإجتماعية "برامج الدعم والنشاط الإجتماعي" رسالة وكالة التنمية الإجتماعية ،العدد 5، الجزائر 2004، ص3.

رفعها مرة أخرى في جانفي 2008 لتصل إلى 3000 دج/الشخص/الشهر، مع مبلغ إضافي قدره 120 دج عن كل شخص تحت كفالة المستفيد على أن لا يتجاوز عدد المكفولين ثلاثة أشخاص، و تشير الإحصائيات إلى أن عـــدد المستفيدين من هذه المنحة قد بلغ في سنة 2009 حوالي 720000 شخص بغلاف مالي يقدر بـــــ 26 مليار دج[1].

2/منحة التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة (IAIG).

(l'indemnité pour activité d'intérêt général)

لقد طُبِقَ هذا التعويض إبتداءا من سنة 1996 في إطار الشبكة الإجتماعية، و تتكفل به وكالـــة التنميـــة الإجتماعية لصالح فئة السكان البطالين الذين هم في سن العمل و لا يتوفرون على منصب شغل كي يشاركون في أنشطة ذات منفعة تابعة لإحدى ورشات البلديات الممكنة عبر التراب الوطني و تعمل في نفـــس ظـــروف العمل العادي وهم[2]:

أعضاء العائلات بدون دخل لكن يلتمسون لأنفسهم الإدماج للمشاركة في النشاطات ذات المنفعة العامـــة و يشاركون فيها فعليا.

الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم بدون دخل و يطلبون الإدماج في النشـــاطات ذات المنفعـــة العامـــــة و يشاركون فيها فعليا.

يستفيد من قيمة التعويض فرد واحد من العائلة يقدر بـــ (3000دج، 4200دج لرؤســـاء الورشـــات) مقابل 22 يوم من المشاركة في نشاطات ذات منفعة عامة و يمتعون بالتغطية الإجتماعية، و قد كانت تقـــدر سابقا بحوالي 2800 دج قبل عام 2008، و قد إستفاد منها سنة 2009 حوالي 75000 شخص[3].

الفرع الثالث: برامج المساعدة على التشغيل و محاربة البطالة و خلق النشاط.

(les Dispositifs d'Aide à l'Emploi et de Lutte Contre le Chômage et de Création d'Activités)

بإعتبار البطالة أحد الأسباب الرئيسية لتدني مستوى معيشة الأفراد في العائلات الجزائرية، و من ثم إنتشار الفقر و اتساع رقعته لاسيما في وسط الشباب، فإن الدولة أخذت على عاتقها مكافحة البطالة و عملت على إدماج العاطلين على العمل و تحسين وضعيتهم الإجتماعية، و ذلك بوضع أجهزة إدارية خاصة تسعى إلى الحد من البطالة و تخفيض الفقر و خلق الأنشطة الإقتصادية على حد سواء و من أهمها:

---

(1) لجنة المالية والميزانية بالبرلمان الجزائري عبر الموقع الإلكتروني:على الساعة15h13بتاريخ:2011/06/27www.apn.dz.org .

(2) مكاك ليلى"دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية"رسالة ماجستار في علم الإجتماع و الديمغرافيا، كليـــة العلـــوم الإجتماعية و العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، الجزائر 2011 ، ص59.

(3) لجنة المالية و الميزانية بالبرلمان الجزائري(2011) مرجع سابق.

1/ أشغال المنفعة العامة كثيفة العمالة (Tub-Himo).

(Travaux d'utilité Publique a Haute Intensité de Main d'Œuvre)

يعتبر هذا الجهاز كأحد البرامج الإقتصادية الهامة لمعالجة البطالة خاصة بين الشباب و كمساعدة إجتماعية لفئة الشباب المحرومين و الضعفاء، بحيث صُمِمَ في أول الأمر ليستفيد منه الشباب المقبل على العمل لأول مرة، ويتوفر على مستوى تعليمي عال بصفة خاصة، و في هذا الإطار فإن برنامج (Tub-Himo) المطبق منذ سنة 1997 يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات و أشغال كبرى تتعلق بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات لاسيما أشغال الصيانة في قطاع الطرق، الغابات، الفلاحة، البيئة، شبكات الصرف الصحي، الري البسيط، التراث العقاري و المدني، محيط التنمية الإجتماعية،....الخ.

بخلاف النشاطات ذات المنفعة العامة الممولة بمنح الشبكات الإجتماعية يرمي هذا البرنامج (Tub-Himo) إلى تحقيق قيمة إقتصادية مضافة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة و إنشاء مؤسسات مصغرة[1]، بحيث تقتصر هذه المشاريع على الأعمال البسيطة التي لا تتطلب تقنيات عالية أو عتاد هام أو تكوين خاص، كما يجب أن تكون كتلة الأجور تساوي على الأقل (60%) من تكلفة هذه المشاريع التي حددت بحوالي (3) ثلاثة ملايين دينار كحد أقصى[2].

إن جهاز أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUB-HIMO) لاقى اهتماما خاصا بين مختلف برامج التنمية المعتمدة (الجنوب و الهضاب العليا) وهو ما يتضح من خلال الموارد المخصصة لهذا البرنامج، بحيث قدر الغلاف المالي للفترة2009/2006 بـ 5328290424.00 دج، تجدر الإشارة إلى أن وزارة التضامن الوطني قامت سنة 2008 بإعادة النظر في برامج الإدماج المطبقة و من بينها (TUB-HIMO) الذي عوض بآخر سمي "أنشطة الإدماج لصالح الحاجات الجماعية"(ABC) [3].

2/ عقود ما قبل التشغيل (Contrat Pré-Emploi)(CPE).

لقد دخل هذا البرنامج حيز التطبيق سنة 1998[*] و هو موجه لفئة الشباب البطال من حاملي الشهادات الجامعية و التقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، بحيث تمتد فترة العقد لمدة (12) شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة و يتقاضى خلالها المستفيد مبلغا ماليا كما يلي:

---

[1] وكالة التنمية الإجتماعية "برنامج ومهام"رسالة وكالة التنمية، الجزائر 2000، ص 10.

[2] Ait Ziane Kamel, et Moumi Ahmed (2008), op cité, p 18.

[3] République Algérienne Démocratique et Populaire (2008), op cité, p 277.

[*] أصبح هذا البرنامج ساري المفعول بموجب المرسوم التنفيذي 402/98 المؤرخ في 1998/12/02 المتضمن الإدماج المهني لحاملي شهادات التعليم العالي و التقنيين الساميين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين.

6000 دج بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية في الشهر و لمدة سنة، و 4500 دج في الشهر في حالة التجديد لمدة 06 أشهر كحد أقصى.

4500 دج في الشهر بالنسبة للتقنيين الساميين لمدة سنة، و 3000 دج في حالة التجديد و لمدة 6 أشهر كحد أقصى.

تهدف برامج عقود ما قبل التشغيل (CPE) إلى تسهيل إدماج المتخرجين الجدد في سوق العمل و تمكينهم من إكتساب الخبرة المهنية الكافية لتأهيلهم و تشجيع المستخدمين على توظيف هذه الفئة من الشباب، كما يلتزم الصندوق الوطني لتشغيل الشباب بتمويل و دفع أجور المستفيدين من هذه العلمية.

عرف برنامج (CPE) عدة تعديلات منها تمديد مدة التجديد من 6 أشهر إلى 12 شهرا، وكان آخر هذه التعديلات هو التسمية التي أخذها البرامج وهي "منحة إدماج حاملي الشهادات" و ذلك عقب إلحاق البرنامج بوزارة التضامن الوطني ليصبح الإشراف عليه من مهمة مديرية النشاط المحلي بموجب المرسوم 127/08 المؤرخ في 30 أفريل 2008[1] المتعلق بجهاز الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات من خريجي الجامعات، والحائزين على شهادة تقني سام من مؤسسات التكوين العمومية أو الخاصة المعتمدة لاسيما حاملي الشهادات بدون دخل و في وضعية هشة، أو بدون نشاط أو ذوي إعاقات، يرجى من هذا الجهاز أن يحقق الأهداف التالية:

الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات.

ترقية نشاطات التنمية المحلية خاصة في المناطق أو المجالات ذات التغطية غير الكافية أو غير المستغلة.

محاربة الفقر و الإقصاء و التهميش.

يتقاضى المستفيدون من جهاز الإدماج منحة قدرها 10000 دج في الشهر لحاملي شهادات التعليم العالي، و8000 دج في الشهر للتقنيين الساميين و لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يمكن منح الشباب المستفيد قبل فترة الإدماج أو بعدها تعويض شهري قدره 2500 دج عند تسجيله لمتابعة تكوين تأهيلي في مؤسسات معتمدة يسمح بإدماجه الإجتماعي و لمدة أقصاها 06 ستة أشهر، و تُدفع هذه المنحة مرة واحدة للشباب المستفيد، وتتولى وكالة التنمية الإجتماعية و مديرية النشاط الإجتماعي ومتابعة المستفيدين.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "الجريدة الرسمية" العدد 23 ، السنة الخامسة و الأربعون ، الأحد 28 ربيع الثاني 1429 الموافق لـ 04 ماي 2008، ص ص 3-5.

تشير الإحصائيات إلى أن عدد المستفيدين من هذا البرنامج بصيغته القديمة يقدر بـــ 90098 شاب ســـنة 2006 (62538 كعقود ممددة و 27560 عقود جديدة) و حوالي 96344 شاب سنة 2007 (56370 عقود ممددة و 1972 عقود جديدة) أما الميزانية المخصصة لهذا البرنامج فانتقلت من 6914,63 مليون دينـــار عـــام 2006 إلى 7098,98 مليون دج سنة 2007[1].

3/التشغيل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) (l'Emplois Saisonniers d'Intérêt Local).

هو برنامج موجه للشباب البطال لأقل من 30 سنة يقترح عليهم مناصب تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية و الوحدات الإقتصادية المحلية لمساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرات مهنية لمدة تتراوح ما بين (3) ثلاث و (6)ستة أشهر بمقابل مادي قدره 2700 دج للشهر مع الاستفادة من التغطية الإجتماعية مع تولي وكالة التنمية الإجتماعية لتسيير هذه لبرامج ابتداء من سنة 2002[2]، و قد عرف هـــذا البرنامج خلق حوالي 81793 منصب شغل سنة 2006، و حوالي 65190 منصب في سنة 2007، أما الغلاف المالي الذي خصص لهذه المناصب فقد كان على التوالي لسنتي 2006 و2007 حوالي 2376.96 مليـــون دج و2092.60 مليون دج، و تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج قد عوض بآخر سمي "برنامج أنشـــطة الإدمـــاج الإجتماعي"(Programme d'Activités d'Insertion Sociale) (PAIS) و ذلك إبتـــداءا مـــن ســـنة 2008[3].

4/القرض المصغر (Micro-Crédit).

دخل هذا الجهاز حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 1999 لمحاربة البطالة و الفقر و هو يعتبر إحـــدى الآليـــات الجديدة لمحاربة ظاهرة الفقر لأنه موجه لجميع الأشخاص الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة دون تحديد السن الأقصى (18 سنة فما فوق)، و دون اشتراط توفر مؤهلات عالية، و لا يتطلب تمويل كبير، و في هذا الصدد حددت المشاركة الشخصية للمستفيد بـــ10% من المبلغ الإجمالي للمشروع، و يمكن له الإستفادة من قرض بنكي للمساعدة على خلق نشاط في حدود 50000.00 دج إلى 350000.00 دج لشراء التجهيزات الصغيرة وقابل للتسديد في فترة قصيرة الأجـــل[4]، و في ســـنة 2004 تقـــرر رفـــع الحـــد الأقصـــى للتمويـــل إلى

---

(1) République Algérienne Démocratique et Populaire (2008), op cité, p 275.

(2) وكالة التنمية الإجتماعية (2004)، مرجع سابق ، ص4.

(3) République Algérienne Démocratique et populaire (2008), opcité, p277.

(4) Ait Ziane Kamel, et Moumi Ahmed (2008), op cité, p 22.

400000.00دج و مدة التسديد إلى أربع سنوات، و أصبح منذ ذلك التاريخ تحت وصاية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

بالموازاة مع ذلك يمكن كذلك للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (19-35) سنة الاستفادة من قروض مالية مصغرة لإنشاء مؤسسات مصغرة بناءا على مبادرة فردية لهؤلاء و مساهمة شخصية حسب طبيعة المشروع و قيمته، و ذلك تحت رعاية جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ) التي أنشأت عام 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96.

المطلب الثالث: الزكاة كأداة لمحاربة الفقر.

يندرج إستعمال الزكاة [*] كأداة أساسية لمحاربة الفقر في إطار سياسة إقتصادية أوسع لإعادة توزيع المداخيل في المجتمعات الإسلامية المزكية، فحجم ظاهرة الفقر و تعقدها و تعدد أسبابها و ذاتية مفاهيمها يقتضي سياسة منظمة مبنية على معطيات كمية و أرقام دقيقة و منظمة، و مؤشرات واضحة التعبير على الظاهرة ليس فقط من وجهة النظر التوزيعية، بل و من كل جانب من جوانب النشاط الإقتصادي، فالزكاة يمكن أن تلعب أكثر من دور في عملية محاربة الفقر و تحقيق النمو و التنمية، فهي تؤثر في إعادة توزيع المداخيل و تؤثر على الإنتاج كما تؤثر في الاستهلاك، و لذلك فإن قيام هيئة رسمية كصندوق الزكاة لتوّلي عملية تحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها يعتبر ضرورة حتمية لضمان مصارفها وفقا لقوله تعالى ﴿ إنما الصدقات للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله و الله عليم حكيم ﴾. (سورة التوبة الآية 60).

الفرع الأول: الأهمية الإجتماعية و الإقتصادية للزكاة.

فضلا عن كون الزكاة أداة لتحقيق التنمية المتوازنة للنفس الإنسانية (دافعها و متلقيها) من خلال تطهيرها من أمراض البخل و الطمع و الحسد و غرس أخلاق الخير و الفضيلة مكانها، و تصون أفراد المجتمع من مظاهر الإنحراف و فساد الأخلاق التي تدفع إليها الحاجة فهي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية على حد سواء.

1/الأهمية الإجتماعية للزكاة.

---

[*] للإطلاع على فقه الزكاة انظر:

-يوسف القرضاوي"فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة"مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، بيروت، لبنان، 1973.

تُعد الزكاة كمؤسسة للتكافل الإجتماعي و محرك للتنمية الإجتماعية، كما أن مصارف الزكاة الثمانية التي حددها الله سبحانه و تعالى في الآية 60 من سورة التوبة تفي بمحاربة كل صور و أشكال الحاجة، و لكل منها آثاره الإجتماعية الواضحة، و لذلك يتوجب على الحكومات إشباع تلك الحاجيات بالزكاة شأنها في ذلك شأن توزيع الموارد الأخرى من الضرائب و صافي إيراداتها على بنود ميزانية النفقات لكن حسب الأهمية النسبية لكل مصرف.

إن مشكلة الفقر هي ظاهرة متعددة الأبعاد، فهي مشكلة إجتماعية و إقتصادية في آن واحد، و نظرا لخطورتها على البنية الإجتماعية بإعتبارها منتجة للآفات الإجتماعية التي تؤثر سلبا على أمن و استقرار البلاد و من ثم التنمية الإجتماعية، و لذلك فقد كانت الزكاة و مازلت تعتبر إحدى الركائز و البدائل الهامة في محاربة الفقر و القضاء عليه ضمن منظومة متكاملة تبدأ بالعمل و نبذ التواكل و الكسل و تنتهي بإعانة المدين.

لقد بيّن القرآن الكريم الجهات التي تُصرف فيها الزكاة و حصرها في أصناف ثمانية دون غيرها من فئات المجتمع هي حق لهم و ليست مِنّة و إن تغير مفهوم بعضها مع تطور المجتمعات، و قد بدأها بمصرفي "الفقراء" و "المساكين" و هم المعدمون الذين لا يملكون المال الكافي لسد حاجياتهم، سواء كان ذلك لعدم قدرتهم على العمل لأسباب ذاتية (صغر السن، كبر السن، عجز بدني أو ذهني) أو لعدم وجود فرصة للعمل[1]، أو محدودية مداخيلهم، و في ذلك معالجة لمشكلة الفقر بعيدا عن التكاسل أو التواكل، و بأسلوب يضمن لأفراده العزة و الكرامة، مع الإشارة إلى أن الهدف من الزكاة في هذه الحالة ليس مجرد سد لجوع الفقير أو إعانة خيرية بدريهمات[2]، و إنما وظيفتها هي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه و تمكينه من الحصول على مصدر رزق ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره و لو كانت الدولة ذاتها، و في ذلك إرساءاً لمبدأ "لا نعطيه ليبقى فقيرا و إنما نغطيه ليصبح مزكيا"[3].

أما مصرف "العاملين عليها" و هم الجباة و الخزنة والحراس و الكتاب و الحاسبون و الموزعون وكل الذين يقومون على أمر جمع الزكاة و توزيعها فيُعطَونَ مقابل ما يبذلونه من جهد و عمل، و هو إقرار بضرورة إيجاد

---

(1) المرسي السيد حجازي "الزكاة والتنمية في البيئة الاسلامية" مجلة الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز، م 17، ع 2، المملكة العربية السعودية 2004، ص 12.

(2) رغداني محمد "دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر وتنمية المجتمع" مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد الثامن، الجزائر 2004 ، ص 56.

(3) مسدود فارس "مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها" عن الموقع الالكتروني www.iefpedia.com بتاريخ 2011/07/08 على الساعة 15^h 18^h.

هيئة رسمية لإدارة منظمة الزكاة، و من ثم توفير مناصب عمل لهؤلاء العاملين عليها، كما تساهم الزكـــاة في الإحتفاظ بمستوى العمالة في الإقتصاد الوطني من خلال مصرف "الغارمين" و هم المدينون في غير معصـــية، بحيث يعوض هؤلاء أصحاب الحرف المختلفة عن خسارتهم لكن بشروط معينة مما يعطيهم الفرصة للاستمرار في النشاط الإنتاجي، و إستمرار مستوى التشغيل، و من هنا نرى أن الزكاة في هذا المصرف تمثل نوعـــا مـــن التأمين الإجتـــماعي ضد الكوارث، كما أنها تعتبر كوسيلة لمعالجة الديون و القضـــاء على ظاهرة الإفـــلاس و إفرازاتها[1].

يعتبر عامل الأمن و الإستقرار في البلاد من أهم العوامل المساعدة على النمو الإقتصادي و استمراريته لمـــا يوفره من مناخ ملائم للاستثمار و التنمية الإقتصادية، و لذلك نجد أن الله عز و جل قد خصص له مصرفا من مصـــارف الزكاة و هو "في سبيل الله" الذي يعد إشباعا واضحا لحاجة أساسية من حاجات الأمـــة المختلفة و المتمثلة بالدرجة الأولى في الجهاد و الدفاع عن الوطن، و هو ما يدعو إلى تطوير و تمويل الصناعات لاسيما الحربية منها و تقوية القدرات الدفاعية للدولة، كما يضاف إلى ذلك الإنفاق على العلم و المعرفة وكل ســـبل النهوض بالدولة و فيه نفع لأفراد الوطن، و كتدعيم لقوتها و المحافظة على استقرارها و تلبية للحاجات العامة لمجموع الأمة يقوم مصرف "المؤلفة قلوبهم" بتثبيت الأشخاص ضعاف الإيمان الذين يخشى عليهم الـــرِّدة مـــن الإسلام إذا لم يعطوا، أو لاستمالة غير المسلمين إلى الإسلام أو لكف شرهم، لو حتى رجاءا في الدفاع عـــن الوطن أو نصرهم عن عدو[2].

دائما بهـــدف تقوية عضد الدولة و المحافظة على ترابط بُنيَتها يهتم مصرف "ابن السبيل" بإعانة المســـافر و قضاء حاجته و إعادته إلى أهله و وطنه، و يدخل في ذلك الطلبة، و الصناع، و الفنيون الذين يسافرون إلى الخارج لأجل الدراسة و التدريب وا لتخصص في عمل يعود بالمنفعة على البلاد والعباد[3]، كما أن مصـــرف "في الرقابة" يُعنى بتحرير الرق من العبودية و كل أشكال الإستعمار و الإستعباد الحديثة، كما يُخصص هـــذا المصرف لافتداء أسرى الحرب و تحرير الشعوب المستعمرة[4].

---

(1) البشير عبد الكريم "الأبعاد النظرية و الميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعـــة ســـعد دحلب، البليدة، 06-07جويلية 2004، الجزائر 2004.

(2) المرسى السيد حجازي (2004)، مرجع سابق، ص 12.

(3) القرضاوي يوسف (1973)، مرجع سابق، ص ص 670-685.

(4) عثمان حسين عبد الله "الزكاة : الضمان الإجتماعي" دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر 1989، ص 136.

إن من أهم الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الزكاة من خلال مصارفها المختلفة هي إعادة توزيع الـــدخل و الثروة و تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية، فهي تنقل المال المدفوع من الغني إلى الفقير، و من ثم تضييق الفجوة بينها[1]، كما أن الزكاة تعمل على تقوية مبدأ التكافل الإجتماعي بحيث يساهم أغنياء البلد في محـــاربة الفقر و تأمين ظروف العيش الكريم للمحتاجين و الفقراء بإشراف الدولة وتحقيق الكفاية لجميع أفراد المجتمع مما يوثق صور التعاون و الترابط بينهم.

2/الأهمية الإقتصادية للزكاة.

تساهم الزكاة بشكل فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية بالتأثير المباشر في زيـــادة الإنتـــاج و الإســـتثمار والاستهلاك و التوظيف في الإقتصاد الوطني فضلا عن أنها تساهم في محاربة التضخم و الاكتناز و البطالة، هذه الأخيرة للزكاة دور مباشر في تقليصها عن طريق تعيين العاملين عليها الذين يشكلون جهازا متكـــاملا مـــن الخبراء و أهل الاختصاص و مساعديهم و أعوانهم، كما للزكاة دورا مباشرا آخرا في الحفاظ على اليد العاملة من خلال مصرف الغارمين (لا يؤخذ بعين الاعتبار الكسالى و العصاة والمبذرين) الذي يحول الطاقات العاطلة إلى طاقات منتجة مما يؤدي إلى إنعاش الإقتصاد و الحد من ركوده[2].

أما الدور غير المباشر للزكاة على سوق العمالة فيتمثل في إنعاش الطلب الفعال الذي يعمل على زيـــادة الإنتاج و من ثم زيادة الطلب على اليد العاملة، فمصارف الزكاة تدخل ضـــمن أهم مكونات الطلب الكلي و هي الإستهلاك (الفقراء و المساكين و المؤلفة قلوبهم و العاملين عليها) و الإستثمار(الغارمين و في سبيل الله) و الإنفاق الحكومي (في سبيل الله)[3].

تلعب الزكاة دورا هاما في التراكم الرأسمالي المادي و البشري و الطبيعي، و توسيع الطاقـــة الاســـتيعابية للإقتصاد الوطني من خلال محاربتها للاكتناز و حثها على الإنفاق و الإستثمار، فالاكتناز هو عمليـــة حـــبس الأموال المعـــدة للتداول، و هو تقييد لأداء النقود لوظيـــفتها، و بالتالي يعتبر تسربا في دورة الدخل و الإنتاج، و من ثم فهو تعطيل للنشاط الإقتصادي، و لذلك فإن الزكاة تعتبر أداة فعالة لمحاربة تجميد الأموال و توجيهها نحو المجالات الإستثمارية و الإنفاق في سبيل الله، و من المعروف أن هناك علاقة و طيدة بين حجم الإنفـــاق الإستهلاكي و الإستثمار، ذلك أن إرتفاع مستوى الإنفاق يوسع من السوق و يحسن من توقعات أصـــحاب

---

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان "دور الزكاة في علاج الركود الإقتصادي" مجلة الوعي الإسلامي، العدد 44، الكويت، أكتوبر 2002.

[2] المرسي السيد(2004)، مرجع سابق، ص 17.

[3] البشير عبد الكريم(2004)، مرجع سابق.

رؤوس الأموال مما يشجعهم على القيام باستثمارات جديدة، كما تزيد الزكاة من الإنفاق الاستهلاكي للفقراء و المساكين و ابن السبيل و الغارمين مما يجعلها تزيد من المعدل الحدي و المتوسط للاستهلاك في مجتمع الزكاة[1].

الشكل التالي أكثر إيضاحا للأهمية الإقتصادية للزكاة و أثرها على الإقتصاد الكلي.

الشكل رقم (24): الإقتصاد الكلي للزكاة

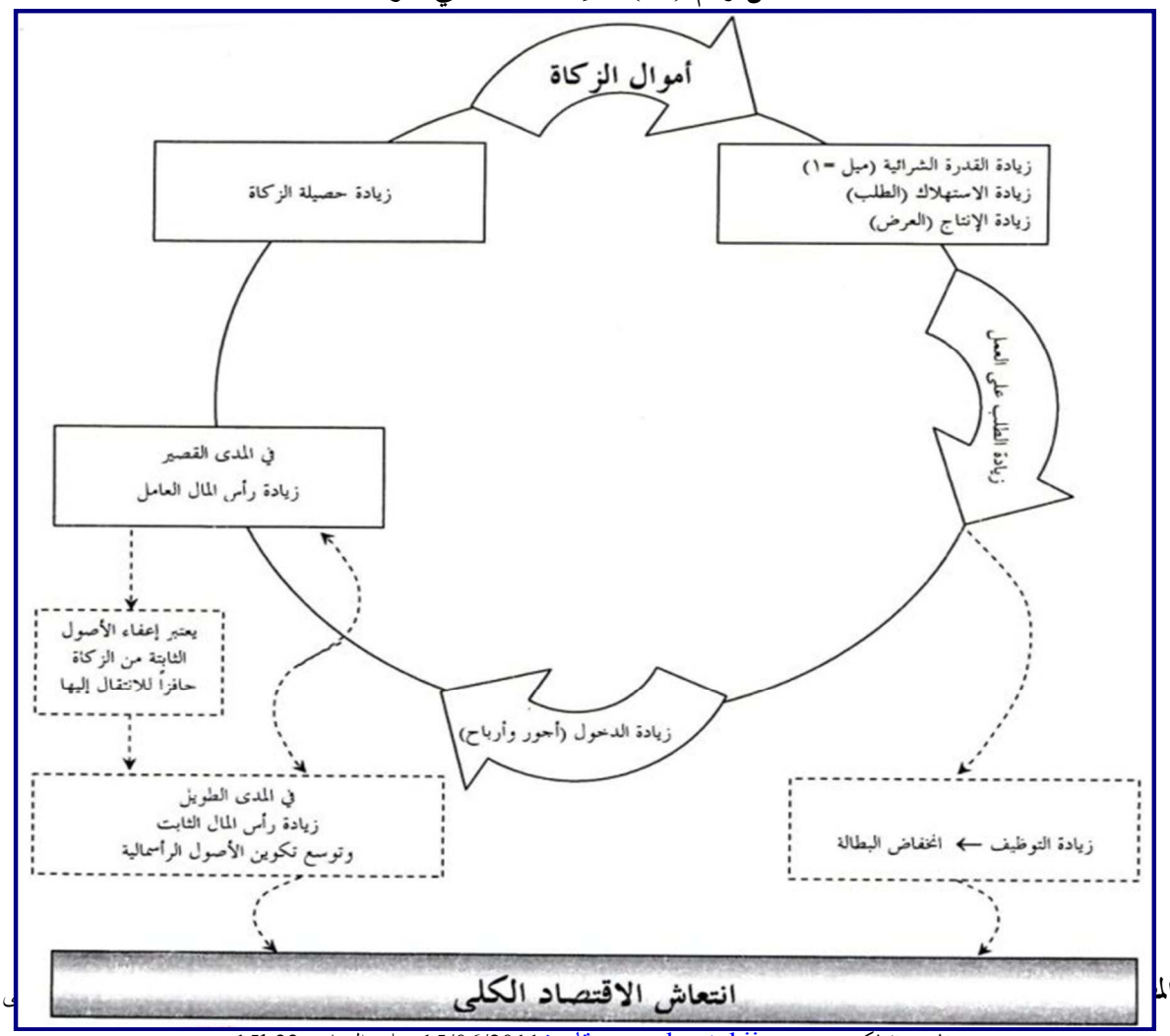

الموقع الالكتروني www.kantakji.ocgبتاريخ15/06/2011،على الساعة 15h33.

إن المصرف الأكبر للزكاة يتجه نحو الفئات الأشد فقرا (الفقراء و المساكين) حيث ميلها الاستهلاكي يساوي الواحد، و بالتالي فإن هذه الفئات ستقوم بإنفاق كامل دخلها بما في ذلك الزكاة المقبوضة مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي بدوره في الفترة القصيرة إلى إرتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التوظيف الكامل (حسب الإقتصاديين الكلاسيك)، مما يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج من السلع الإستهلاكية

[1] المرسى السيد حجازي (2004)، مرجع سابق، ص 18.

لتغطية الطلب المتزايد سعيا منهم لرفع و زيادة أرباحهم، و ذلك يؤدي إلى زيادة في الطلب علـــى إســـتخدام عناصر الإنتاج من رأس المال و العمل فيزيد الطلب على العمل، مما يدفع إلى تخفيض معدلات البطالة و زيادة الأجور، و في ذلك تخفيض لمعدلات الفقر، كما أن زيادة أرباح المنتجين و زيادة الطلب على العمل تؤدي إلى إنتعاش الإقتصاد الكلي بسبب الزكاة، كما أن زيادة أرباح المنتجين هي زيادة في ثرواتهم و أموالهم و بـــذلك تزداد أموال الزكاة المحصلة[1].

الفرع الثاني: تجربة صندوق الزكاة في الجزائر.

إضافة إلى الآليات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية في مكافحة الفقر برزت سنة 2003 فكرة صـــندوق الزكاة كمؤسسة دينية و إجتماعية، وكأداة إضافية ترمي إلى ذات الهدف من خلال جمع وتوزيع واســـتثمار زكاة الجزائريين، و لتفعيل ذلك استحدث صندوق فرعي سمي "صندوق استثمار أموال الزكاة".

1/نشأة صندوق الزكاة و أهدافه.

تأسس صندوق الزكاة في الجزائر عام 2003[*]،تحت وصاية و إشراف وزارة الشؤون الدينية وكبار المزكين و ذوي البر و الإحسان و بشكل عام المجتمع المدني، و قد انطلقت التجربة في ولايتين نموذجيتين (عنابة، سيدي بلعباس) فتح على مستواهما حسابين جاريين تابعين لمؤسسة المسجد لتلقي أموال المزكين و تبرعاتهم في شكل حوالات بريدية لأن صندوق الزكاة لا يتعامل مع السيولة في حالتي الجمع أو التوزيـــع، و في ســـنة 2004 تم تعميم العملية على باقي ولايات الوطن.

بغية تنظيم نشاط الصندوق تم وضع ثلاثة مستويات من اللجان و هي[2]:

لجنة قاعدية لصندوق الزكاة تُنَصّب على مستوى كل دائرة، تتشكل أساسا من ممثلـــي المـــزكين و رؤســـاء الأحياء، و ينحصر دورها في التحسيس و التوجية و الإرشاد.

لجنة ولائية لصندوق الزكاة تكون على مستوى كل ولاية، و هي تتشكل من الأئمة و المـــزّكين، و لجـــان الأحياء يوكل لها دور إنشاء الهيئات القاعدية و التنسيق معها.

---

(1) قنطقجي سامر مظهر"الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية" مركز الدكتور سامر قنطقجي لتطوير الأعمال، على الموقـــع الالكتروني:www.kantakji.oeg بتاريخ 2011/06/15، على الساعة: 15h33

(*) بالاستناد إلى المرسوم التنفيذي رقم 81/91 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافق لـــ 23 مارس 1991 والمتعلق ببناء المسجد وتنظيمـــه وتســـييره وتحديد وظيفته وبخاصة المادتين 15 و22 منه، وأيضا بالاستناد لأحكام المرسوم 82/91 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافـــق 23 مـــارس 1991 المتضمن لإحداث مؤسسة المسجد وبخاصة المادة 03 منه.

(2) بن حبيب عبد الرزاق، سعيدي طارق "صندوق الزكاة ودوره في تفعيل سياسة التشغيل، عرض نموذج الجزائر" مداخلة مقدمة للملتقى الـــوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ،13-14 أفريل2011، الجزائر 2011 .

لجنـــة وطنية لصندوق الزكاة تتشكل من ممثلي المزكين و الهيئات المساهمة في نشاطاته، تتكون مـــن المجلـــس الأعلى لهيئة الزكاة، و يتمثل دورها الأساسي في رسم و متابعة السياسية الوطنية للزكاة.

يعتمد صندوق الزكاة في الجزائر في عمله على المسجد كأساس لنشاطاته التحسيسية و التضامنية فيجمع الزكاة عن طريق الحسابات البريدية بعد الاستعانة بالصناديق المسجدية، ثم يتم إعداد قوائم الفقراء و المحتاجين انطلاقا من خلايا الزكاة الموجودة على مستوى المساجد و بالتعاون مع لجان الأحيان، ثم يشـــرع في توزيـــع الزكاة على مستحقيها إذ تقتسم إلى قسمين:

القسم الأول موجه للإستهلاك و هو يُعنَى بالعائلات المُعدَمَة التي لا تملك القدرة على العمل (الفقراء، المساكين من اليتامى، المعاقين، العجزة، الأرامل، المطلقات...الخ).

القسم الثاني موجه للإستثمار و هو خاص بتمويل المشاريع المصغرة لمختلف الفئات القادرة على العمل علـــى أساس صيغة "القرض الحسن" بمعنى قرض بدون فائدة مع تسهيلات خاصة بالتسديد، و هذا في حالة مـــا إذا تجاوزت الحصيلة الولائية من الزكاة مبلغ (05) خمسة ملايين دج[1].

2/إنجازات صندوق الزكاة.

لقد عمل الصندوق منذ نشأته وقد تمكن من ترسيخ فكرته في أذهان الجزائريين إلى حدٍ ما، مع اقتنـــاع متزايدة بضرورة تنظيم الزكـــاة من حيث الجمع و التوزيع، و قد ساهم في ذلك بشكل كبير اقتحام الفكـــر الزكاتي عالم الإعلام كما تم:

عقد اتفاقيات تعاون مع بنك البركة الجزائري، إتحاد التجار و الحرفيين و إتحاد الفلاحين.

إحصاء أكثر من 170.000 عائلة فقيرة.

إيصال زكاة المال لما يفوق 70000 عائلة.

تقديم قروض حسنة لأكثر من 3400 مشروع مصغر.

استفادة أكثر من 120000 عائلة من الزكاة الفطر.

إنشاء نيابة مديرية الزكاة للإشراف على نشاطات الصندوق.

إنشاء مكاتب الزكاة لكل مديرية.

أما فيما يخص حصيلة الزكاة بنوعيها فهي ملخصة في الجدول التالي:

---

[1] مسدود فارس، مرجع سابق عن الموقع الالكتروني: www.ietpedia.com

الجدول رقم (37):تطور حصيلة الزكاة للفترة 2007/2003

الوحدة (مليون دج)

نوع الزكاة / السنة	2003	2004	2005	2006	2007
زكاة المال	57,789	200,5	367,187	483,384	566,814
زكاة الفطر	50	114,986	257,155	320,611	232,316

المصدر: مسدود فارس "تجربة صندوق الزكاة الجزائري في مكافحة الفقر" على الموقع الالكتروني:
www.kantakji.com/fiqh/files/zakat/3301.pptبتاريخ 2011/08/06على الساعة 22^h00.

الجدول رقم (38): تطور عدد العائلات المستفيدة من الزكاة للفترة 2003-2007

البيان / السنة	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المستفيدين من زكاة المال	21.000	35.500	53.500	62.500	70.000
عدد المستفيدين من زكاة الفطر	30.000	46.000	102.862	128.244	116.158

المصدر: نفس المصدر السابق.

مما يلاحظ من الجدولين السابقين هو الإرتفاع المستمر لحصيلة الصندوق من الزكاة للفترة 2003-2007، بحيث انتقلت حصيلة زكاة المال من 57,789 مليون دج عام 2003 إلى 566,814 مليون دج عام 2007، أي تضاعفت تقريبا بـــ (10) عشرة مرات و هو ما أدى بطبيعة الحال إلى إرتفاع عدد العائلات المســـتفيدة إلى 70.000 سنة 2007 بعدما كان عددها يقدر بـــ 21000 عاملة سنة 2003، كما إنتقلت حصيلة زكاة الفطر من 50 مليون دج سنة 2003 إلى 320.617 مليون دج سنة 2006 ثم نزلت إلى حوالي 232,316 مليون دج سنة 2007، و هو ما أثر على عدد المستفيدين الذين بلغ عددهم في السنوات 2003، 2006، 2007 حـــوالي 30000، 120.244، 116.158 عائلة على التوالي.

أما عدد مشاريع القرض الحسن فقد سجل هو الأجر تطورا هاما في الفترة 2004-2007، بحيث انتقل من 242 مشروع عام 2004 إلى حوالي 1350 مشروع مصغر عام 2007. و هو ما يمثل قفزة نوعية في مســـيرة محاربة البطالة و مكافحة الفقر، و هو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (39): تطور عدد مشاريع القرض الحسن في الفترة 2004-2007

العدد / السنة	2004	2005	2006	2007
مشاريع القرض الحسن	242	600	1214	1350

المصدر: نفس المصدر السابق.

خلاصة:

لقد مرّ الإقتصاد الجزائري في ظل الدولة المستقلة بمراحل عديدة اختلفت فيها السياسات باختلاف المراحل ذاتها بداية بفترة البناء و التشييد التي أعقبت الإستقلال، و التي حاولت من خلالها وضع أسس الدولة العصرية عن طريق إسترجاع سيادتها كاملة غير منقوصة تخللتها مخططات تنموية عديدة و إقامة قاعدة صناعية تتماشى و النهج المتبع آنذاك. مرورا بفترة الإنهيار الإقتصادي لسنوات التسعينات و ما زامنها من تـــردي في الوضـــع الأمني و ما تبعها من إصلاحات إقتصادية و التحول نحو إقتصاد السوق، وصولا إلى التحولات الإقتصـــادية لبداية الألفية الثالثة و مواصلة المسيرة التنموية.

إن السياسات الإصلاحية التي اتبعتها الجزائر في الفترة السابقة قد ساهمت وبشكل كبير في تدهور الوضعية الإجتماعية للجزائريين و زادت من انتشار الفقر و إتساع رقعته وهو ما يتضح من خلال المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر لاسيما تلك المتعلقة مباشرة بظاهرة الفقر، هذه الأخيرة عند التطرق إلى مختلف المعطيات و الأرقام الخاصة بها فإنه يُسَجل إختلاف و تباين كبيرين ما بين مختـــلف الهيئات الوطنية و الدوليـــة نتيجـــة لاختلاف الأساليب و الأسس و المقاربات المتبعة لقياس هذه الظاهرة، ففي الجزائر دائما ما كانت الدراسات تعتـــمد على المقاربة النقدية التقليدية و بالأخص تلك المستخدمة من قبل البنك الدولي بحيث تعتمـــد علـــى البيانات الخاصة بالدخل و الإنفاق الاستهلاكي للعائلات أو الأفراد.

لقد أدركت الجزائـــر حجم مشكلة الفقر و إندمجت في المسعى العالمي لمكافحة الظاهرة بعدما اعتـــرف المجتمع الدولي بخطورتها بإعتبارها أكبر تحدٍ يواجه العالم اليوم و هو ما تجلى في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 2000، و الذي تمخض عنه إعلان الألفية الذي تضمن "الأهداف الإنمائية للألفية"، علـــى هذا الأساس اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات لمكافحة الفقر توجت بعقد الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و الإقصاء في أكتوبر من عام 2000 أفضت إلى تحديد مجموعة من السياسات و الاستراتجيات الواجب إتباعها للحـــد من الفقر و الإقصاء، ثم تواصل الإهتمام أكثر بالظاهرة و تم إسناد المهمة إلى وزارة التضامن الـــوطني و شُرِعَ في منح الدعم و تقديم الإعانات والمساعدات للفئات المحرومة و المعدمة، و تم إعادة هيكلة النشـــاط الإجتماعي و خلق مؤسسات و هيئات جديدة تسهر على ذلك، بالإضافة إلى مختلـــف الآليـــات المتبعـــة في مكافحة الفقر برزت سنة 2003 فكرة صندوق الزكاة كأداة إضافية تصب في نفس المسعى الوطني من خلال تثمين موارد الصندوق في توزيع و إستثمار زكاة الجزائريين.

الفصل الرابع

محددات الفقر في الجزائر

تمهيد :

في إطار هذه الدراسة سنحاول من خلال هذا الفصل المرافعة لصالح مقاييس الفقر المتعدد الأبعاد بإستخدام نظرية المجموعات الغامضة التي يمكن لها تلخيص كافة المعلومات الخاصة بالفقراء، بحيث تأخذ بعين الاعتبار كافة سمات و خصائص الأسر و ليس النقدية فقط، فهي أداة لمعالجة المعرفة غير الدقيقة و المنطق التقريبي (شيابرو ماتينتي Chiappero Matinetti 2000)، إضافة إلى ذلك فهي أداة مناسبة لتحليل معيشة الأفراد في سياق متعدد الأبعاد (بانوزي Pannuzi 1996)،كما أنها تتيح لنا إمكانية الانتقال التدريجي بين حالتي الفقر و اللافقر،و من ثم فهي تجنبنا ترتيب الأسر إلى فئتي الفقراء و غير الفقراء ، و ذلك هو سبب إهتمامنا الخاص بهذه النظرية و مَكْمَنْ مفاضلتنا لها على باقي طرق القياس الأخرى.

بهدف الوقوف على أهم محددات الفقر و أبعاده المختلفة أسقطنا دراستنا على بلدية خميس مليانة بولاية عين الدفلى،و قد إعتمدنا أسلوب الحاجات المشبعة و غير المشبعة للأسر وفق رؤية مندمجة إقتصاديا و إجتماعيا و حتى بيئيًا من خلال مسح ميداني لعينة مشكلة من 200 أسرة، و لبلوغ ذلك قمنا في المبحث الأول بالتعرض لأهم الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية و الديمغرافية للبلدية محل الدراسة.و في المبحث الثاني حاولنا تقديم إستبيان الدراسة و تحديد أهم المتغيرات المحددة لظاهرة الفقر مع محاولة لتقييم أولي للبيانات الإحصائية المتحصل عليها، ثم أخيرا و في المبحث الثالث قمنا بتطبيق طريقة القياس متعدد الأبعاد وفق نظرية المجموعات الغامضة مع إستعراضنا التحليلي لأهم نتائج الدراسة.

المبحث الأول: خصائص و مميزات بلدية خميس مليانة.

إن تحليل ظاهرة الفقـــر إنما يرتبط بدراسة مسبباتها المباشرة، و تفهم كل ما يتعلق بالتركيبة الإجتماعيـــة، الديمغرافية و الإقتصادية للمجتمع محـــل الدراسة، و على هذا الأساس جاء تقسيمنا لهذا المبحث وفق الطرح التالي:

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية و الديمغرافية.

المطلب الثاني: الخصائص الإجتماعية.

المطلب الثالث: الخصائص الإقتصادية.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية و الديمغرافية.

تتميز مدينة خميس مليانة بخصائص جغرافية و ديمغرافية هامة، فبالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز فإنهـــا تعتبر من بين أكبر بلديات عين الدفلى تعدادا للسكان كما أن للولاية إمتداد تاريخي أصيل، و الشواهد الأثرية و التاريخية تروي تعاقب العديد من الحضارات و الأحداث البطولية.

الفرع الأول: البعد الجغرافي.

تنتمي بلدية خميس مليانة إداريا إلى ولاية عين الدفلى، و تحتل موقعا جغرافيا جد هاما، فهي تعتبر همـــزة وصل و مُحَوِل لمختلف الجهات بحيث تقع على محور الطريق الوطني رقم (04) الرابط بين الجزائر و وهـــران، وكذلك الطريق الوطني رقم (14) الرابط بين الجزائر تيسمسيلت، وكذا الطريق الوطني رقم (18) الذي يربط عين الدفلى بالمدية.و قد تأسست عام 1886 و لقبت آنذاك بـــ (Affreville) نسبة إلى قسيس فرنسي و هي تتربع على مساحة قدرها 41.19 كلم^2 [(1)].

لقد انبثقت ولاية عين الدفلى عن التقسيم الإداري لسنة 1984 و كانت قبل ذلك تابعة إلى ولاية الشلف، و هي تقع على بعد 145 كلم جنوب غرب العاصمة و تمتد على مساحة تقدر بـــ4544,28 كلم^2 [(2)]، و هي محصورة بين جبال الونشريس جنوبا و سلسلة جبال الظهرة و جبل زكار شمالا، أما إداريا فهي محددة بخمس ولايات:

من الناحية الشمالية ولاية تيبازة.

من الناحية الشمالية الشرقية ولاية البليدة.

---

(1) Direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de Ain Defla " Monographie de wilaya de Ain Defla 2010 "Ain Defla,Algerie,Mars 2011.P12.

(2) D.P.A.T de Ain Defla (2011) , op cité , p 05.

من الناحية الشرقية ولاية المدية.

من الناحية الغربية ولاية شلف.

من الناحية الجنوبية ولاية تيسمسيلت.

الشكلين رقم (25) و (26) يوضحان أكثر الأهمية الجغرافية لكل من ولاية عين الدفلى و بلدية الخميس على الخريطة الجزائرية.

الشكل رقم (25): موقع ولاية عين الدفلى على خريطة الجزائر.

المصدر : الموقع الإلكتروني Wikipidia

الشكل رقم (26): الموقع الجغرافي لمدينة خميس مليانة.

المصدر : Google map

تتكون ولاية عين الدفلى من (36) بلدية تتوزع على (14) دائرة و من أهمها: خميس مليانة، عين الدفلى (عاصمة الولاية)، مليانة، العطاف، و الجدول التالي يوضح دوائر و بلديات عين الدفلى.

الجدول رقم (40) : التقسيم الإداري لولاية عين الدفلى.

الرقم	الدوائر	البلديات
1	عين الدفلى (عاصمة الولاية).	عين الدفلى (عاصمة الولاية)
2	خميس مليانة	خميس مليانة، سيدي لخضر
3	مليانة	مليانة، بن علال
4	جندل	جندل، واد الشرفاء، بيربوش
5	جليدة	جليدة، بوراشد، جمعة أولاد سيدي الشيخ
6	العطاف	العطاف، تيبركانين
7	حمام ريغة	حمام ريغة، عين تركي، عين البنيان
8	بومدفع	بومدفع، حسينية.
9	عين لشياخ	عين لشياخ، واد الجمعة، عين سلطان
10	برج الأمير عبد القادر	برج الأمير عبد القادر، طارق بن زياد، برج ولد خليفة.
11	بطحية	بطحية، الحساينية، بلعاص.
12	روينة	روينة ، زدين ، الماين
13	العبادية	العبادية ، تاشتة ، عين بويحي
14	العامرة	العامرة ، مختارية ، غريب

المصدر : Direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de Ain Defla (2011), op cité, p 06.

الشكل رقم (27) : الخارطة الجغرافية لولاية عين الدفلى.

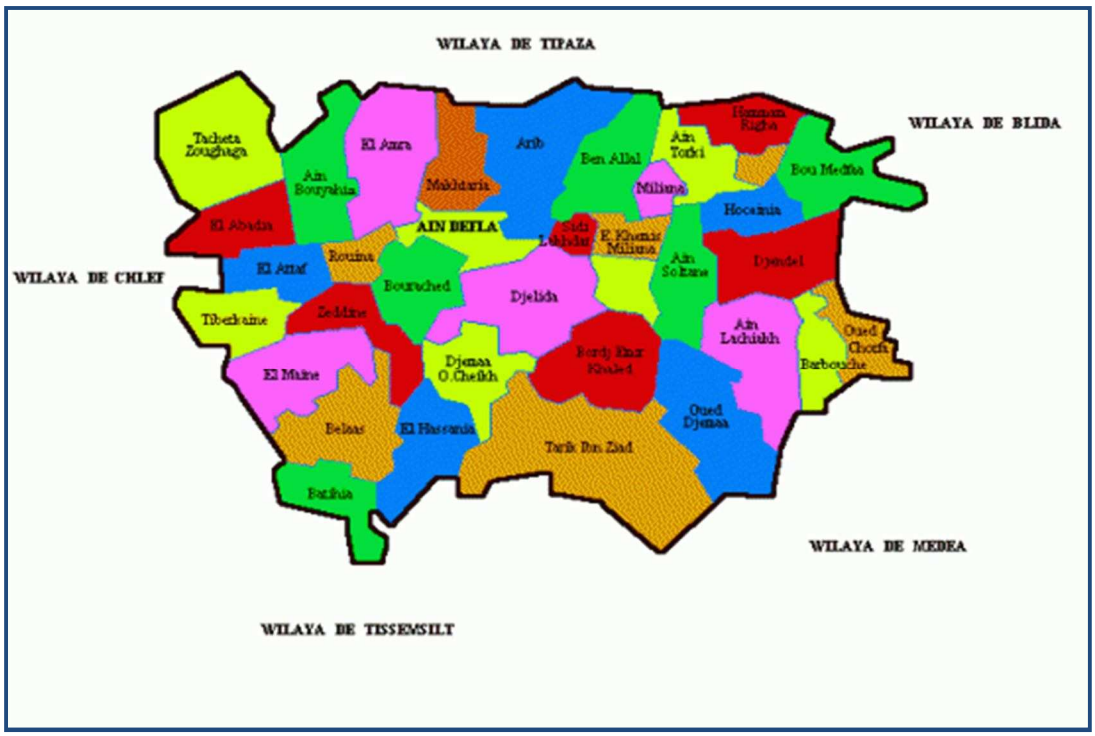

المصدر : الموقع الإلكتروني Wikipidia

الفرع الثاني : البعد الديمغرافي.

عرفت ولاية عين الدفلى إنخفاضا محسوسا في معدل النمو الطبيعي للسكان، فبعد أن كان يقدر بـ 3.22% في الفترة (1977-1987) إنخفض إلى 1.89% في الفترة الموالية (1987-1988) ثم إلى 1.50% في الفترة (1998-2010)، أما بالقيمة المطلقة فقد إنتقل عدد سكان الولاية من 282148 نسمة عام سنة 1966 مع تمركز صافي للسكان في المناطق الريفية بمعدل 69% إلى حوالي 390726 نسمة عام 1977 ثم إلى 536227 نسمة عام 1998 لكن بحالة مغايرة تماما للتوزيع السكاني و بمعدل إنتشار في المناطق الريفية يقدر 28% فقط مقابل 72% في المناطق الحضرية نتيجة للنزوح الريفي و الهجرة الجماعية نحو المدن التي عرفتها الولاية في سنوات التسعينات التي عُرِفَت بتردي الوضع الأمني و انتشار الإرهاب في المنطقة.

بلغ عدد السكان في الولاية سنة 2010 حوالي 797092 نسمة منهم 82.55% يقطنون المناطق الحضرية مقابل 17.45% في المناطق الريفية، في حين قد وصل عدد السكان سنة 2011 حوالي 809105 نسمة، أما التوزيع السكاني للبلديات و حسب نوع الجنس فهو مفصل في الجدول التالي:

الجدول رقم (41): توزيع السكان لولاية عين الدفلى حسب الجنس والبلدية.

البلدية	المساحة (كلم2)	عدد السكان في : 2010/12/31			وزن البلدية (%)	الكثافة السكانية
		ذكور	إناث	المجموع		
عين الدفلى	104.76	34964	34511	69475	**8.72**	663
مجموع الدائرة	104.76	34964	34511	69475	**8.72**	663
العطاف	84.29	30676	29242	59918	**7.52**	711
تيبركانين	107.46	8482	8321	16803	**2.11**	156
مجموع الدائرة	191.75	39158	37563	76721	**9.63**	400
خميس مليانة	41.19	44420	43119	87539	**10.98**	2125
سيدي لخضر	35.35	11325	10851	22176	**2.78**	627
مجموع الدائرة	76.54	55745	53970	109715	**13.76**	1433
العامرة	180.45	16637	15958	32595	**4.09**	181
مختارية	104.41	9088	8669	17757	**2.23**	170
أعريب	218.59	13364	12834	26198	**3.29**	120
مجموع الدائرة	503.45	39089	37461	76550	**9.60**	152
جليدة	204.48	19329	18418	37747	**4.74**	185
بوراشد	122.05	15488	15305	30793	**3.86**	252
أولاد سيدي الشيخ	136.94	3850	3836	7686	**0.96**	56
مجموع الدائرة	463.47	38667	37559	76226	**9.56**	164
برج الأمير خالد	169.63	4617	4383	9000	**1.13**	53
طارق بن زياد	406.46	5245	5188	10433	**1.31**	26
برج ولد خليفو	65.8	6864	6648	13512	**1.70**	205
مجموع الدائرة	641.89	16726	16219	32945	**4.13**	51
مليانة	39.27	22869	22640	45509	**5.17**	1159
بن علال	143.47	4755	4629	9384	**1.18**	65
مجموع الدائرة	182.74	27624	27269	54893	**6.89**	300
بطحية	105.54	3133	3188	6321	**0.79**	60
الحسانية	146.72	1988	1964	3952	**0.50**	27
بلعاص	151.94	2704	2787	5491	**0.69**	36
مجموع الدائرة	404.2	7825	7939	15764	**1.98**	39
جندل	162.38	15929	15190	31119	**3.90**	192
واد الشرفاء	79.06	7085	6667	13752	**1.73**	174
بربوش	75.02	2543	2411	4954	**0.62**	66
مجموع الدائرة	316.46	25557	24268	49825	**6.25**	157
عين لشياخ	132.85	7300	6914	14214	**1.78**	107
واد الجمعة	244.17	4717	4749	9466	**1.19**	39
عين سلطان	104.88	11553	10898	22451	**2.82**	214
مجموع الدائرة	481.9	23570	22561	46131	**5.79**	96
بومدفع	128.94	11476	11099	22575	**2.83**	175
الحسينية	71.47	3982	3859	7841	**0.98**	110
مجموع الدائرة	200.41	15458	14958	30416	**3.82**	152
حمام ريغة	81.67	4536	4346	8882	**1.11**	109
عين البنيان	30.82	2927	2798	5725	**0.72**	186
عين تركي	100.36	5093	4821	9914	**1.24**	99
مجموع الدائرة	212.85	12556	11965	24512	**3.08**	115

العبادية	105.41	21875	21087	42962	**5.39**	408
ين بويحي	136.59	8580	8307	16887	**2.12**	124
تاشتة	182.32	12331	12162	24493	**3.07**	134
مجموع الدائرة	424.32	42786	41556	84342	**10.58**	199
روينة	59.05	11567	11265	22832	**2.86**	387
زدين	106.08	6685	6779	13464	**1.69**	127
الماين	174.41	6552	6720	13272	**1.67**	76
مجموع الدائرة	339.54	24804	24764	49568	**6.22**	146
مجموع الولاية	**4544.28**	**404529**	**392563**	**797092**	**100%**	**175**

المصدر: D.P.A.T Ain Defla (2011) ,Op Cite, P 50

لقد عرفت التجمعات السكانية توسعا كبيرا على مستوى السهل المحوري الذي يقع على طول الطريق الوطني رقم (04) بحيث يجمع البلديات ذات الكثافة السكانية العالية أهمها:

خميس مليانة بـــ87539 نسمة و بكثافة سكانية هي الأعلى في الولاية تقدر بـــ2125 نسمة/كلم^2، وحوالي 83560 نسمة (حوالي95%) هم سكان الحضر، كما تمثل هذه البلدية حوالي 11% من السكان ككل.

عين الدفلى (عاصمة الولاية) بـــ 69475 نسمة بكثافة سكانية قدرها 663 نسمة/كلم^2 منهم 56308 نسمة يسكنون المناطق الحضرية.

العطاف بـــ59918 نسمة بكثافة تقدر بـــ711 نسمة/كلم^2،و يبلغ عدد السكان في المناطق الحضرية حولي 34968 ساكن.

مليانة بـــ45509، الكثافة السكانية تقدر بـــ 1159 نسمة/كلـــم^2 حوالي 44665 نسمة في المناطق الحضرية.

العبادية بـــ 42962 نسمة، الكثافة السكانية 408 نسمة/كلم^2، أما سكان الحضر فيمثلون حولي 28188 نسمة.

المطلب الثاني : الخصائص الإقتصادية.

تتميز بلدية خميس مليانة بطابعها الفلاحي على غرار باقي الولاية (أكثر من 50% من أراضي عين الدفلى زراعية)، التي تعتبر كسلة غذاء للجزائر لما توفره من منتجات زراعية، إذ تضمن حوالي 50% من الإنتاج الوطني من البطاطا، و حوالي ثلث (3/1) الإنتاج الوطني من التفاح، ناهيك عن القمح و الشعير...الخ، إضافة إلى اشتهارها بزراعة الأشجار المثمرة.

لقد استفادت ولاية عين الدفلى من برنامجي الإنعاش الإقتصادي و دعم النمو الإقتصادي الذين ساهما في إخراجها من عزلتها التي صنعتها سنوات الإرهاب، و قد تم في هذا الإطار رصد 120 مليار دج (منها 68,21 مليار دج خصص للبرنامج القطاعي للتنمية و 12,06 مليار دج للبرنامج الممركز للتنمية) مما سمح لهذه البرامج بالتكفل بإنشغالات المواطنين و إحتياجاتهم الأساسية، و إنشاء و تأهيل المنشآت القاعدية الأساسية، بالإضافة إلى بعث النمو الإقتصادي و الإجتماعي[1]،لكن ترى ما موقع بلدية خميس مليانة من هذه البرامج؟

الفرع الأول: الفلاحة.

تعتبر الزراعة شريان الحياة لولاية عين الدفلى عامة، بحيث تمثل المساحة الزراعية الكلي (SAT) (Superficie Agricole Totale) حوالي 235611 هكتار أي ما يعادل 55.3% من المساحة الكلية للولاية (ST) (Superficie Totale) أما المساحة الزراعية المستغلة (SAU) (Superficie Agricole Utilisé) فهي تقارب حوالي 181676 هكتار، أي ما يمثل 76.5 % من المساحة الزراعية الكلية (SAT)، أما نصيب بلدية خميس مليانة من هذه الأراضي مقارنة ببعض البلديات الأخرى للولاية فهو موضح في الجدول التالي.

[1] جريدة المساء "بعد عشر سنوات من البناء والتشييد: عين الدفلى تصنع التغيير" يومية إخبارية وطنية، العدد 3463 الصادر بتاريخ 15 مارس 2009، الجزائر، ص ص 6-7.

الجدول رقم (42): توزيع الأراضي الزراعية في بعض بلديات عين الدفلى.

communes	ST en KM^2	SAU et %		SAT et %		SI et %		SSS et %		TI et %		TJ	Tj/St et %
		SAU (ha)	SAU /SAT	SAT (ha)	SAT /ST	SI (ha)	SI /SAU	(ha)	SSS/SAU	ha	TI/ST		
AIN DEFLA	104 ,76	4753	75.6%	6289	73.1%	3495	73.5%	0.75	0.02%	1536	1.6%	362	0.04
DJELLIDA	204,48	14302	88.7%	16131	79.1%	2640	18.5%	0	0.00%	1829	8.5%	1450	0.07
ARIB	218,59	5385	91.0%	5918	30.3%	2350	43.6%	7.5	0.14%	533	3.0%	724	0.04
MILIANA	39,27	557	73.9%	754	19.3%	150	26.9%	0	0.00%	197	29.6%	9	0.00
KHEMIS MILIANA	41,19	2428	97.1%	2500	43.1%	980	40.4%	0.5	0.02%	72	48.4%	20	0.00
AIN TORKI	100 ,36	2018	85.9%	2349	28.6%	80	4.0%	0	0.00%	331	0.3%	447	0.05
EL ATTAF	84.29	5100	95.0%	5370	86.6%	1940	38.0%	2	0.04%	270	9.9%	80	0.01
EL ABADIA	105.41	6569	73.0%	8994	85.7%	2800	42.6%	70	1.07%	2425	14.3%	60	0.01
TARIK IBN ZIAD	406.46	5611	79.7%	7041	21.1%	80	1.4%	0	0.00%	1430	15.9%	460	0.01
OUED DJEMAA	244,17	8000	96.4%	8300	50.6%	900	11.3%	0	0.00%	300	6.2%	960	0.06
AIN SULTAN	104,88	7405	94.3%	7855	89.3%	3450	46.6%	0	0.00%	450	1.8%	575	0.07
TOTAL WILAYA	4544,28	181676	76.5%	235611	55.3%	39160	20.5%	195	0.11%	53935	13.7	22867	0.05

-**SAU** : Superficie Agricoles Utile المساحات الزراعية المستغلة

-**ST** : Superficie Totale المساحة الكلية

-**SAT** : Superficie Agricole Totale المساحة الزراعية الإجمالية

-**SJ** : Terre en jachère Totale أرض بور

-**SI** : Superficie Irriguée مساحة مسقية

-**SSS** : Superficie sous serres مساحة مخصصة للبيوت البلاستيكية

-**TI** : Terres Improductives أراضي غير منتجة، أراضي الرعي ...إلخ

المصدر: D.P.A.T (2011).op cite, p27

من الجدول (42) نلاحظ أن مساحة خميس مليانة صغيرة مقارنة بباقي البلديات لكنها كلها أراضي صالحة للزراعة عدا حوالي 20 هكتار من الأراضي البور،كما أن نسبة إستغلال الأراضي الزراعية جد عالية قـــدرت بـــ97.1% ،هذا و تبلغ المساحة المستغلة حولي 980 هكتار من مجموع المســـاحة المسقية للولاية(Superficie Irrigué) المقدرة بـــ 39160 هكتار التي تمثل حوالي 20.5% من المساحة الكلية ،في حين لا تمثل الزراعة في البيوت البلاستيكية إلا حوالي 0.11% بالنسبة للولاية من مجموع المساحة المستغلة في الزراعة (SAU) منـــها حوالي 0.5 هكتار فقط في بلدية خميس مليانة.

الفرع الثاني : الصناعة.

تتركز الوحدات الصناعية لولاية عين الدفلى على مستوى المدن الواقعة على طول الطريق الـــوطني رقـــم (04) لاسيما المناطق الصناعية لخميس مليانة، سيدي لخضر،العطاف، عين الدفلى و بعض الوحدات الواقعة في بلدية مليانة إضافة إلى تلك الموجودة في بلدية بئر ولد خليفة على مستوى الطريق الوطني رقم (14)، بحيـــث تتمثل هذه الوحدات في الصناعات العمومية الكبيرة و بعض الوحدات التابعة للقطاع الخاص.

الجدول رقم (43): الوحدات الصناعية التابعة للقطاع الخاص على مستوى بلدية خميس مليانة لغاية 2010/12/31.

الوحدات الإنتاجية	بداية النشاط	طبيعة النشاط	قيمة الإنتاج في 2010	الوضعية الحالية
Briqueterie SARL /S.P.R.K ex : EPRC	1977	صناعة المنتجات الحمراء و الخزف الصحي	/	في حالة نشاط، مستها الخوصصة بتاريخ 2010/10/01
Verre Cristal	1986	تحويل الزجاج	/	في حالة توقف
Briqueterie Tuilerie de Oued Boutane	1929	إنتاج و بيع الأجر و القرميد	/	في حالة توقف

المصدر: D.P.A.T Ain Defla (2011) ,Op Cite, P 50

الجدول رقم (44): الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام على مستوى بلدية خميس مليانة بتاريخ 2010/12/31.

الوحدات الإنتاجية	بداية النشاط	طبيعة النشاط	قيمة الإنتاج في 2010	الوضعية الحالية
SOTRAMET	1982	تحويل المعادن	/	في حالة نشاط
E.B.T	1925	صناعة الآجر و المواد الحمراء	/	أغلقت سنة 2006

المصدر: -D.P.A.T Ain Defla (2011) ,Op Cite, P 5.

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية لبلدية خميس مليانة بالنسبة للولاية ككل إلا أن نشاطها الصناعي لا يزال ضعيفا و لا يرقى إلى الحدود الدنيا لإمكاناتها و لا حتى لتطلعات سكانها، عدا بعض الوحدات الصناعية القديمة و المتوقفة في معظمها،مما يزيد من الضغط على سوق التشغيل و العمالة، فالملاحظ أن أغلب الوحدات النشطة في المنطقة تعمل في مجال صناعة مواد البناء و المعادن دون تثمين الصناعات الغذائية الفلاحية التي تميز المنطقة.

الفرع الثالث: السياحة.

تتوفر ولاية عين الدفلى على إمكانيات سياحية هامة يمكن أن تؤهلها لأن تكون مقصدا سياحيا ضمن قطب الإمتياز "شمال وسط" و الإستفادة من الانعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لذلك لاسيما مكافحة الفقر و محاربة البطالة، بحيث تتميز الولاية بتنوع تراثها السياحي (سياحة أثرية، سياحة تاريخية و ثقافية، سياحة جبلية و بيئية،سياحة إستشفائية، سياحة رياضية) كما أنها قريبة جدا من الأسواق، و بالرغم من ذلك فهي لم تحض بإهتمام القطاعين العام و الخاص و بقي عدد النشاطات السياحية و الفندقية محتشم مقارنة بما تمثله المنطقة من بعد سياحي وطني.

الجدول رقم (45): المواقع الأثرية و التاريخية في ولاية عين الدفلى.

البلدية	اسم المكان	اسم الموقع	التسمية الأصلية للموقع	الفترة التاريخية
مليانة	مليانة	مسجد سيدي أحمد بن يوسف	/	أسسه محمد باي الوهراني عام 1774
مليانة	مليانة	مصنع الأسلحة للأمير عبد القادر	/	الفترة الإستعمارية
مليانة	مليانة	منارة مسجد البلطاء القديم	/	الفترة العثمانية
مليانة	مليانة	أسوار مليانة	/	الفترة الرومانية والعثمانية
مليانة	مليانة	متحف الأمير عبد القادر	دوار الخليفة (1835-1840)	الفترة العثمانية والإستعمارية
مليانة	مليانة	حديقة النباتات	/	الفترة الإستعمارية
العامرة	دوار التمامرة	GARGARA	GARGARA ROMANIA	الفترة الرومانية
العبادية	دوار التكاكين	القناة (Aqueduc)	TIGAVA MUNICIPUM	الفترة الرومانية
عين الدفلى	دوار طواليبية	الجسر الروماني و قنطرة الخليفة	OPPIDUM NOVUM	الفترة الرومانية
العطاف	ولد عباس	بقايا من معسكر للجيش	TIGAVA CASTRA	الفترة الرومانية
الروينة	واد الروينة	قنوات المياه الرومانية	/	الفترة الرومانية

المصدر: -D.P.A.T. Ain Defla (2011).op cié, p73

إضافة إلى ما تتوفر عليه الولاية من مواقع أثرية و تاريخية التي تظهر في الجدول السابق، فهي تزخر بثـــروة سياحية لا تقل أهمية عنها و يمكن تثمينها لدفع عجلة التنمية في المنطقة مثل: سد غريب بواد الشرفاء، غابـــة الدوي الترفيهية و مناطق غابية ترفيهية أخرى إضافة إلى المعالم الدينية و الشعائرية الموجـــودة على غرار الزوايا و المساجد العتيقة، و بالرغم من هذا الزحم السياحي و الموقع الجغرافي المحاذي لمدينة مليانة الأثرية من جـــهة، و الثقل السكاني لبلدية خميس مليانة بالنسبة لولاية عين الدفلى من جهة أخرى بقيت هياكل الاستقبال الفندقية ضعيفة، حيث تتوفر على فندقين فقط بطاقة إستيعاب إجمالية تقدر بـــ58 سرير و هذا ما يتضح من الجـــدول التالي:

الجدول رقم (46): الوحدات السياحية والفندقية لولاية عين الدفلى.

المكان	إسم المؤسسة	طبيعة القطاع	الفئة	طاقة الاستقبال(سرير)	عدد العمال	
					دائمين	مؤقتين
حمام ريغة	E.G.T.Hammam Righa	عمومي	03 نجوم	780	165	25
عين الدفلى	Hôtel Nadjem	خاص	نجمة واحدة	91	03	11
عين الدفلى	Hotel Doui	خاص	نجمة واحدة	174	12	23
عين الدفلى	Hotel El-Abbas	خاص	بدون نجمة	33	06	03
عين الدفلى	Hotel Nadjah	خاص	هياكل أخرى موجهة للفندقة	80	07	02
الخميس	Hotel Chlef	خاص	هياكل أخرى موجهة للفندقة	20	01	00
الخميس	Hotel L'Univert	خاص	هياكل أخرى موجهة للفندقة	38	05	02
المجموع	/	/	/	1216	193	66

المصدر: -D.P.A.T. Ain Defla (2011).op.cite, p72

المطلب الثالث : الخصائص الإجتماعية.

استفادت بلدية خميس مليانة من برامج التنمية في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو شأنها في ذلك شأن بقية بلديات عين الدفلى، و في هذا الصدد فإن الإستراتيجية التنموية على المستوى المحلي إرتكزت على محورين أساسيين، بحيث يرتكز الأول على إعداد برامج تنموية سنوية على المدى القصير و المتوسط بهدف تلبية الحاجيات الأساسية الضرورية في أقرب الآجال و تحسين ظروفهم المعيشية.

خلال الفترة (1999-2008) تم تنفيذ العديد من المشاريع و الانتهاء من أخرى تتعلق بتحسين الوضعية الإجتماعية للمواطنين لاسيما السكن، التشغيل، الصحة، التربية و التعليم، الربط بالماء الشروب، الربط بالكهرباء و الغاز، إضافة إلى تجسيد العديد من مشاريع الأشغال العمومية التي ساهمت في فك العزلة عن القرى و البلدات النائية في الولاية.

الفرع الأول: السكن و التهيئة الحضرية.

سجل قطاع السكن في الأعوام الخمسة الأخيرة حركية متسارعة حيث شهدت الفتـــرة (1999-2008) انجاز حوالي 25824 سكن على مستوى ولاية عين الدفلى بصيغه المختلفة، كما نال السكن الريفـــي حصـــة الأسد من ذلك بحوالي 10890 إعانة وزعت على سكان المناطق الريفية ضمن إستراتيجية خاصـــة لإعـــادة إعمارها و تثبيت السكان فيها[1]، إضافة إلى أن هذا البرنامج اهتم كذلك بالشرائح السكانية البســـيطة الـــتي تسكن في البنايات الهشة، و الجدول الموالي يبين الحظيرة السكنية لبلدية خميس مليانة مقارنة ببعض بلـــديات الولاية ذات الكثافة السكانية العالية.

كما بلغت نسب الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب، الكهرباء و الغاز الطبيعي أعلى مستوى لهـــا في بلدية خميس مليانة مقارنة بما هو مسجل في باقي ولايات عين الدفلى بحيث قدرت بـ 99.10%، 99.11%، 72.76% على التوالي مقابل 82.15%، 98.14% و 36% على المستوى الولائي.

[1] جريدة المساء (2009)، مرجع سابق، ص06.

الجدول رقم (47): وضعية حظيرة السكن لولاية عين الدفلى حسب بعض البلديات ذات الكثافة السكانية العالية.

البلدية	عدد سكان 2010	عدد السكنات المشغولة 09/12/31	حظيرة السكن 09/12/31	السكنات المنجزة عام 2010							عدد السكنات المشغولة 2010/12/31	الحظيرة الإجمالية للسكن 2010/12/31	المعدل الصافي لشغل السكن 2010/12/31	المعدل الإجمالي لشغل السكن 2010/12/31	عدد السكنات الهشة 2010/12/31
				الإجتماعي الإيجاري	L.S.P	الريفي	الفردي	الترقوي	/	إلزامية					
عين الدفلى	69475	11609	13455	190	0	14	18	0	0	01	11832	13678	5.62	5.08	1306
جليدة	37747	4868	5577	30	0	61	4	0	0	05	4968	5677	7.83	6.65	857
بوراشد	30793	3927	4334	0	0	25	0	0	0	0	3952	4359	8.93	7.06	909
العامرة	32595	5132	5809	35	20	76	5	0	0	0	5268	5945	6.45	5.48	892
عريب	26198	3631	4379	15	36	54	3	0	0	5	3744	4492	6.75	5.83	608
مليانة	45509	7877	8518	16	25	12	11	14	0	0	7955	8596	6.18	5.29	1227
خميس مليانة	87539	13651	15067	95	156	19	39	20	0	0	1398	15396	6.46	5.69	1837
سيدي لخظر	22176	2973	3197	0	0	68	2	0	0	0	3043	3267	9.15	6.79	844
بومدفع	22575	3352	4763	0	62	28	5	0	0	07	3454	4865	5.21	4.64	529
العطاف	59918	7594	8701	220	0	30	15	0	0	01	7860	8967	7.22	6.68	669
العبادية	42962	5772	6572	154	0	45	8	0	0	04	5983	6783	6.67	6.33	342
جندل	31119	4713	5353	0	42	78	6	0	0	0	4839	5479	6.03	5.68	320
المجموع	797092	122066	147740	913	366	1832	160	34	0	50	125421	151095	6.00	5.27	18308

المصدر: -D.P.A.T Ain Defla (2011), op.cite, p 107

بلغت حظيرة السكن الإجمالية في بلدية خميس مليانة عام 2010 حوالي 15396 سكن من بين 151095 سكن في ولاية عين الدفلى، كما بلغ معدل شغل السكن في البلدية محل الدراسة حوالي 5.69 فرد/المسكن الواحد مقابل 5.32 فرد/مسكن على المستوى الولائي بعدما سجلت ذات النسبة حوالي 7.73 فرد/مسكن عام 1999م. بينما بلغ عدد السكنات الهشة في ولاية عين الدفلى حوالي 18308 مسكن منها 10%موجودة في بلدية خميس مليانة أي حوالي 1837 مسكن هش.

إن الأرقام المذكورة آنفا تشير إلى الصعوبة التي مازلت تواجهها السلطات في خميس مليانة في توفير السكن، فهذه البلدية تمثل أكبر كثافة سكانية في الولاية بمعدل مرتفع لشغل السكن، و هو ما يترجم زيادة التوسع السكاني الذي تعرفه المدينة على حساب الأراضي الزراعية و انتشار البيوت القصديرية و البناءات الهشة مما أدى إلى خلق مشاكل بيئية كثيرة، و توفير البنية الخصبة لظهور الآفات و المشاكل الإجتماعية و على رأسها ظاهرة الفقر و الإقصاء و تفشي الأمراض و زيادة التسرب المدرسي.

الفرع الثاني : القطاع الصحي.

على الرغم من التطور في الهياكل الصحية القاعدية على المستوى الوطني إلا أن القطاع لازال يسجل عجزا كبيرا في التغطية الصحية ونوعية الخدمات المقدمة في ولاية عين الدفلى لاسيما في بلدية خميس مليانة ذات الكثافة السكانية العالية و هو ما نقرؤه من الجدول الموالي (رقم48) بحيث تشير الإحصائيات إلى وجود مؤسسة إستشفائية عمومية واحدة فقط (Etablissement Publique Hospitalier) في خميس مليانة من أصل أربعة (04) موجودة على المستوى الولائي و بطاقة استقبال إجمالية تقدر بـ196 سرير، و هو ما يمثل سرير واحد لكل 1217 ساكن مقابل سرير واحد لكل 808 نسمة على المستوى الولائي، إن هذه النسبة بعيدة كل البعد عن تلك المسجلة على مستوى الشمال الوطني المقدرة بسريرين (02) لكل 1000 نسمة[1]، كما تشير الأرقام إلى وجود مؤسسة عمومية واحدة فقط للصحة الجوارية (EPSP) (Etablissement Publique de la Santé de Proximité) ببلدية عين الأشياخ من أصل أربعة (04) كذلك موجودة على المستوى الولائي، بحيث توجه هاتين المؤسستين خدماتها لتغطية إحتياجات ما يربو عن 238316 نسمة تمثل سكان المنطقة و هو ما يعادل (01) مستشفى لكل 119309 نسمة مقابل معدل مستشفى واحد لكل 19026 نسمة مسجلة في شمال الوطن.

---

[1] حوالف رحيمة(2011)، مرجع سابق، ص145.

الجدول رقم (48): الهياكل القاعدية الصحية لولاية عين الدفلى حسب البلديات بتاريخ 2010/12/31.

Etablissement المؤسسة	Commune البلدية	Infrastructures hospitalières			Infrastructures extra-hospitaliers			Pharmacies (agences et Officines)
		Hop مستشفى	Nbr lits عدد الأسرة		Polycliniques قاعات متعددة /خ	Salles de soins ق/العلاج		
			Thiorique	Organisé		Exsistant	Fonctionnel	
EPH Ain Defla	Ain Defla	01	314	304	-	-	-	22
s/Total		01	314	304	-	-	-	
ESPSP de Djelida	Ain Defla	-	-	-	02	06	06	
	El Amra	-	-	-	01	06	05	07
	Mekhatria	-	-	-	01	05	04	02
	Arib	-	-	-	01	03	02	03
	Djellida	-	-	-	01	03	02	05
	Bourached	-	-	-	01	05	05	04
	Djmaa.O.C	-	-	-	01	02	01	-
	Hassania	-	-	-	01	02	02	-
s/Total		**01**	**284**	**304**	**09**	**32**	**27**	**43**
EPH Miliana	Miliana	01	284	272	-	-	-	10
s/Total		**01**	**284**	**272**	**-**	**-**	**-**	
ESPSP de Boumedfaa	Miliana	-	-	-	03	05	05	
	Boumedfaa	-	-	-	01	04	04	06
	Ben Allel	-	-	-	01	02	02	01
	H-Righa	-	-	-	01	01	01	02
	AinToriki	-	-	-	-	04	03	01
	Hoceinia	-	-	-	01	02	02	01
	AinBeniane	-	-	-	01	01	01	01
s/Total					**08**	**19**	**18**	**22**
El-khemis	El-khemis	01	196	187	**-**	**-**	**-**	22
s/Total		01	196	187	-	-	-	
ESPSP de AinLechiakh	El-khemis	-	-	-	02	03	03	
	AinLechiakh	-	-	-	01	03	01	02
	SidiLakhder	-	-	-	01	02	02	04
	Djendel	-	-	-	01	03	02	05
	OuedChorfa	-	-	-	01	03	03	03
	Birbouche	-	-	-	01	01	-	-
	Ain Sultan	-	-	-	-	06	06	01
	OuedDjmaa	-	-	-	01	05	02	-
	B.O.Khelifa	-	-	-	01	01	01	03
	Bordj E/kh	-	-	-	01	02	02	01
	TarikIbnZiad	-	-	-	01	04	01	02
s/Total					**11**	**33**	**23**	**43**
EPH El-Attaf	El-Attaf	01	192	191	-	-	-	13
s/Total		**01**	**192**	**191**	**-**	**-**	**-**	
ESPSP de El-Abadia	El-Attaf	-	-	-	01	04	04	
	Tiberkanine	-	-	-	-	04	04	01
	El Abadia	-	-	-	01	03	03	08
	Tacheta	-	-	-	01	06	05	01
	Rouina	-	-	-	01	05	04	05
	Zeddine	-	-	-	01	06	06	01
	El Mayene	-	-	-	-	06	06	-
	Belaas	-	-	-	-	03	03	-
	AinBouyahia	-	-	-	01	02	02	01
	Bathia	-	-	-	01	01	01	-
s/Total					**07**	**43**	**38**	**30**
Total wilaya		**04**	**986**	**954**	**35**	**127**	**106**	**138**

المصدر: -D.P.A.T Ain Defla (2011) op.cite, p 99.

سجلت التغطية الصحية التي تعتبر من بين أهم معايير التنمية الشاملة ما يعادل طبيب واحد لكل 2668 نسمة (طبيب عام واحد/1559 نسمة و 01 طبيب خاص/3777 نسمة) على المستوى الولائي مقابل طبيب واحد لكل 2447 نسمة (طبيب عام واحد/1639 نسمة و (01) طبيب/3225 ساكن) في القطاع الصحي بخميس مليانة (الخميس و ما جاورها من بلديات مستفيدة من الخدمات المقدمة في هذه المدينة)، أما على المستوى الوطني فقد بلغ ذات المعدل ما يقدر بطبيب واحد لكل 491 نسمة[1] و هو ما يبين مدى العجز المسجل في القطاع دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية الخدمات المقدمة التي لا ترقى إلى المستويات المطلوبة، في حين بلغت التغطية الصحية للشبه طبي وطنيا حصة عون واحد لكل 290 نسمة[2] مقابل 413 نسمة على المستوى الولائي و حوالي 191 ساكن على مستوى خميس مليانة، و الجدول التالي يعطي صورة أكثر وضوحا لوضعية الطاقمين الطبي و شبه الطبي الذي ينشط على مستوى قطاع خميس مليانة.

الجدول رقم (49): الطاقم الطبي و شبه الطبي لقطاع خميس مليانة لسنة 2010.

المؤسسة	البلدية	طبيب مختص		طبيب عام		طبيب أسنان		الطاقم الشبه طبي	الصيدليات		
		عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص		عامة	خاصة	المجموع
خميس مليانة (EPH)	الخميس	37	-	38	-	-	-	272	-	-	-
(EPSP) عين الأشياخ	الخميس	-	38	28	19	11	14	85	02	20	22
	عين لشياخ	01	-	05	01	02	-	16	-	02	02
	سيدي لخظر	-	-	05	04	02	01	24	-	04	04
	جندل	-	-	12	05	03	03	40	-	05	05
	واد الشرفاء	-	-	03	-	02	-	12	01	02	03
	بربوش	-	-	02	-	01	-	05	-	-	-
	عين السلطان	-	-	05	-	02	-	09	-	01	01
	واد الجمعة	-	-	04	-	01	-	05	-	-	-
	برج ولد خليفة	-	-	04	02	02	-	06	01	02	03
	برج الأمير	-	-	05	-	02	-	14	-	01	01
	طارق بن زياد	-	-	03	01	01	-	09	01	01	02
مجموع القطاع الصحي لخميس مليانة		38	38	144	32	29	18	497	05	38	43
المجموع الولائي		144	67	413	98	113	51	1926	18	120	138

المصدر: -D.P.A.T Ain Defla (2011) op.cite, p 100.

[1] حوالف رحيمة (2011)، مرجع سابق، ص154.

[2] المرجع السابق.

الفرع الثالث : التربية، التعليم و التكوين المهني.

تتوفر خمـــيس مليانة على هياكل تربوية هامة تتمثل في 30 مدرسة ابتدائية و 09 اكماليات و 05 ثانويات من مجموع 496 ابتدائية و 99 اكمالية و 36 ثانوية منتشرة عبر تراب الولاية، لكن بالنظر إلى حجم السكان في هذه البلدية وكثافتها السكانية العالية فإن هذه الهياكل تبقى عاجزة على تلبية الاحتياجات التربوية للسكان و هو ما يكرس ظاهرة الاكـــتظاظ في المؤسسات التربوية في هذه البلدية ،بحيـــث بلغ المتوسط الصافي لعدد التلاميذ في القسم الواحد بالنسبة للطورين الأول والثاني 38.19 تلميذ، أما بالنسبة للطور الثالث فبلغ 44.29 تلـــميذ، و حوالي 38.65 تلميذ بالنسبة للتعليم الثانوي (أنظر الجدول رقم50).

أما فيما يخص قطاع التكوين المهني فهذا الأخير يلعب دورا هاما في ولاية عين الدفلى عمومـــا و بلديـــة خمـــيس مليانة على وجه الخصوص بحيث يعتبر كحلقة أساسية في منظومة التربية و التعليم، كما يعتبر أكثـــر أجهزة الدولة فعالية بالولاية في محاربة البطالة، الجهل و مكافحة الفقر، فهو يساهم في ترقية و تأهيل الشباب الباحث عن وظيفة،كما ساهم في رد الاعتبار للحرف التقليدية و المهن اليدوية المعروفة في المنطقة. هذا ويزاول في ولاية عين الدفلى حوالي 10.000 متربص تكوينهم في مؤسساتها التكوينية بمختلف أنواعها إضافة إلى341 متربص بالمدارس الخاصة للتكوين المعتمدة من طرف الدولة، أما فيما يخص خميس مليانة فهو موضح بالجدول رقم (51).

الجدول رقم (50): وضعية القطاع التربوي في بلدية خميس مليانة حسب أطواره المختلفة لسنة 2010.

المستوى	عدد المدراس		عدد التلاميذ المتمدرسين		عدد المعلمين		عدد الأقسام		معدل شغل الأقسام		معدل التأطير	التقسيم البيداغوجي	المطاعم المدرسية		
	الكلي	المشتغل	الإجمالي	إناث	الإجمالي	إناث	الفعلي	المشتغل	الخام	الصافي	(1 أستاذ/تلميذ)		العدد	السعة النظرية	السعة الفعلية
I+II	30	30	8479	4093	313	132	316	222	26.83	38.19	27.09	263	15	2600	5553
III	09	09	8238	4114	358	219	188	186	43.82	44.29	23.01	208	01	/	301
الثانوي	05	05	4715	2722	258	151	124	122	/	38.65	18.28	129	01	/	520
المجموع	44	44	21432	10929	929	502	628	530	/	40.37	22.79	600	17	/	6374

المصدر: -D.P.A.T Ain Defla (2011) op cite, p 83

الجدول رقم (51): وضعية قطاع التكوين المهني على مستوى خميس مليانة بتاريخ 2010/12/31.

اسم ومكان المؤسسة	طاقة الاستيعاب				عدد المعلمين	التكوين الإقامي				التكوين التمهيني			التكوين المسائي		
	النظرية	الحقيقية الاجمالية	الحقيقية الإقامية	النظام الداخلي		عدد المتربصين		المتخرجين		المجموع	إناث	عدد المتخرجين	المجموع	إناث	عدد المتخرجين
						المجموع	إناث	المجموع	أحرار						
معهد وطني متخصص في التكوين المهني خميس مليانة (INSFP)	500	780	588	240	50	588	190	59	0	192	140	66	0	0	5
ملحقة بخميس مليانة (INSFP 200 PF)	200	206	206	0	6	206	144	81	12	0	0	0	0	0	0
ملحقة بمليانة (INSFP 100 PF)	100	208	208	0	5	208	100	13	11	0	0	0	0	0	0
مركز التكوين المهني (CFPA)	300	1154	459	120	12	459	222	213	4	695	171	437	0	0	100
فرع منتدب للوسط الريفي لعين سلطان	100	38	38	0		38	38	26	0	0	0	0	0	0	0
فرع منتدب للوسط الريفي لبئر ولد خليفة	100	64	64	0		64	21	33	0	0	0	0	0	0	0
مدرسة معتمدة (Microstar) خميس مليانة	22	83	83	0	4	83	47	227	0	0	0	0	0	0	0
مدرسة معتمدة "Haoua" الخميس	24	84	84	0	2	84	63	361	0	0	0	0	0	0	0
مدرسة معتمدة السلام الخميس	20	45	45	0	3	45	07	322	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	1366	2662	1775	364	84	1775	822	1335	27	887	311	503	0	0	105
المجموع الولائي	5646	9091	4714	1580	341	4581	1849	2634	71	4377	1330	2565	132	57	342

المصدر: -D.P.A.T Ain Defla (2011) op cite, p 83

تحظى خميس مليانة بإحتضانها للمركز الجامعي الوحيد في المنطقة ما يميزها على باقي بلديات الولاية، فهو يتوفر على 17 مدرج، 119 قاعة تدريس، 40 قاعة للإعلام الآلي، 04 قاعات للانترنت و مكتبتين، إضافة إلى قاعة للمحاضرات (Auditorium)، و قد بلغ عدد الطلبة لسنة 2010 حوالي 11971 طالب يزاولون الدراسة بمختلف معاهد المركز، و هم يتوزعون بين التكوين القصير المدى بـــ 241 طالب، التكوين الطويل المدى بـــ 3811 طالب و التكوين في نظام (LMD) بـــ 7919 طالب،و الجدول الموالي رقم (52) يوضح توزيع الطلبة حسب طبيعة التكوين و فروعه لسنة 2010.

الجدول رقم (52): توزيع الطلبة في المركز الجامعي لخميس مليانة حسب طبيعة التكوين بتاريخ 2010/12/31.

طبيعة التكوين	الفرع	ذكور	إناث	المجموع
المدى الطويل	علوم فلاحية	104	102	206
	تكنولوجيا	55	21	76
	علوم تجارية	203	265	468
	علوم اقتصادية	258	364	622
	علوم التسيير	203	273	476
	علوم إدارية وقانونية	766	1197	1963
المدى القصير	محاسبة وجباية	48	63	111
	تجارة دولية	6	13	19
	بيولوجيا	29	82	11
ليسانس ماستر دكتوراه LMD	تكنولوجيا	778	470	1348
	علوم المادة	142	130	272
	رياضيات واعلام آلي	277	271	548
	علوم الطبيعة والحياة	249	902	1151
	علوم الأرض والكون	145	104	249
	علوم اقتصادية، تجارية والتسيير	430	518	948
	حقوق	204	232	436
	علوم سياسية	121	207	328
	آداب ولغة فرنسية	113	294	407
	علوم إنسانية	215	942	1157
	علوم إجتماعية	57	206	263
	علوم وتقنيات النشاطات الفيزيائية والرياضية	420	67	487
	آداب ولغة عربية	31	294	325

المصدر: -D.P.A.T Ain Defla (2011) op.cite, p p 94,95.

المبحث الثاني: تقديم إستبيان الدراسة (présentation de questionnaire).

بهدف الوقوف على أبعاد ومحددات الفقر و فهم الظاهرة و تحديد جوانبها،و بالتالي معرفة أسبابها مما يمكّن من حصر الشريحة السكانية الفقيرة و تحديد خصائصها و ظروف معيشتها من جهة، و في ظل غياب البيانات و المعطيات الإحصائية المتعلقة بظاهرة الفقر من جهة أخرى كان لزاما علينا القيام بدراسة ميدانية تمكننا من بلوغ الهدف،و ذلك بإجراء مسح ميداني للأحوال المعيشية للأسر ببلدية خميس مليانة الكائنة بولاية عين الدفلى عن طريق إستبيان يتضمن أهم البيانات و المعلومات المراد الوصول إليها بأبعادها الإجتماعية و الإقتصادية.

المطلب الأول: منهجية الدراسة (المسح الميداني).

لإنجاز مراحل التحليل و تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة أسئلة (إستبيان questionnaire) خاصة لغايات جمع البيانات اللازمة من الأسر المبحوثة في عينة الدراسة بأسلوب المقابلة تارة و المراسلة تارة أخرى، بحيث اعتمدنا في دراستنا الميدانية على الأسرة كوحدة إحصائية و قد جاءت أسئلة الإستبيان موجهة بشكل مباشر لرب الأسرة،و على أساس إمكانياتنا الفردية و مواردنا المالية و البشرية المتاحة فقد تضمنت عينة الدراسة على 200 أسرة من أصل 300 إستمارة وزعت على أرباب الأسر و ممثليهم المقيمين في مختلف أحياء مدينة خميس مليانة و بعض القرى والمداشر التابعة للبلدية إداريا مع حرصنا على أن تكون العينة المختارة ممثلة للمجتمع الإحصائي محل الدراسة.

لقد إستغرقت عملية المسح الميداني و معالجة البيانات مدة ثمانية أشهر امتدت من فيفري 2010 إلى شهر سبتمبر من نفس السنة تم خلالها القيام ببعض الزيارات الميدانية وإجراء مقابلات مع بعض أرباب الأسر (حوالي 20% من حجم العينة المدروسة)، كما تم توزيع استمارات الإستبيان على ممثلي و أرباب الأسر المتبقية (حوالي 80% من حجم العينة) مستعينين في ذلك بالطلبة الجامعيين و بعض الأقارب والمعارف و الأصدقاء، و هذا بعد تقديمنا لهم التوجيهات والإرشادات اللازمة في عملية الاستقصاء لضمان مصداقية المعلومة، مع الإشارة في هذا المقام إلى الصعوبات التي واجهتنا في ذلك لاسيما عدم تجاوب العائلة الجزائرية بصفة عامة مع هذا النوع من الأعمال لأسباب متباينة، إضافة إلى التحفظ على بعض المعلومات خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمداخيل أو الممتلكات، زيادة على رفض بعض الأسر الإجابة على بعض الأسئلة دون غيرها، ناهيك عن عدم إرجاع عدد كبير من إستمارات الإستبيان و هو ما قلص من حجم العينة الإحصائية إلى 200 وحدة بعدما كانت حوالي

300وحدة إحصائية،كما يمكن كذلك الإشارة إلى أن هذا النوع من المسوحات يتطلب موارد مالية و إمكانات بشرية كبيرة و هو ما لم يتوفر لنا مما حدّ من هامش العمل و المناورة.

عند إعدادنا للإستبيان حاولنا تكييف الأسئلة المطروحة مع البيانات المراد الوصول إليها لاسيما محـــددات و أبعاد الفقر المتعددة، كما حاولنا أن نكون موضوعين قدر الإمكان بطرح الأسئلة المباشرة، في حين عمـــدنا إلى طرح بعض الأسئلة غير المباشرة في مواقع عدة للتأكد من صحة البيانات،كما تركنا مجال الإجابة مفتوحا في عديد المرات بحسب طبيعة المعلومة ذاتها مع مراعاة الترتيب و الترابط و التناسق فيما بين الأسئلة، إضافة إلى الوضوح في التصميم من حيث الصياغة و الكتابة و الطرح.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات الديمغرافية و الإجتماعية و الاقتصادية الممثلة لأبعـــاد الفقر و محدداته،و لبلوغ ذلك اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات الكمية و النوعية من خلال إستقصاء المستوى المعيشي لعينة الأسر (200 وحدة إحصائية) في بلدية خميس مليانة، و لذلك جاء محتوى الإستبيان (أنظر الملحق رقم01) في صيغة أسئلة تضمنت حوالي 138 فقرة موزعة على ثمان مستويات (مؤشرات) و مجالات حيويـــة تتعلق بالخصائص (السَمات) الديموغرافية و الاقتصادية و الإجتماعية و حتى البيئية كعدد أفراد الأسرة، النوع البشري، الحالات الإجتماعية، مؤشرات الصحة، التعليم، التغذية، السكن و التهيئة الحضارية، و مـــزيج مـــن مؤشرات أهداف الألفية كتمدرس الأطفال، أمية الشباب، كفاية الدخل، الحالة الصحية و الأمراض المزمنـــة، الوفيات من الأطفال لأقل من 05 سنوات، الصحة الإنجابية، كما حرصنا ألا تقتصر الأسئلة على مدى تـــوفر الحاجات الأساسية بل جعلناها متصلة بالقدرات الذاتية و البيئية المحيطة بحياة الأسرة، و على هذا فإن هيكـــل الإستبيان جاء موضح حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (53): هيكل الإستبيان حسب المؤشرات المدروسة.

المستوى	المؤشرات	المحتوى
I	الأسرة	الحالة العائلية و الديمغرافية لرب الأسرة، عدد أفراد الأسرة، عدد الأولاد المتمدرسين دون سن (18)، عدد العاملين و العاطلين عن العمل.
II	التشغيل و البطالة	حالة النشاط لرب الأسرة، طبيعة النشاط المهني لرب الأسرة، القطاع المهني المفضل، النشاطات الإضافية.
III	الدخل و الإنفاق	طبيعة المداخيل، الممتلكات، مشاركة أفراد الأسرة في الدخل، المخصصات الشهرية للمواد الغذائية الاستهلاكية والسكن و الصحة و التعليم و النقل، حيازة التجهيزات المترلية، تقدير خط الفقر الذاتي.
IV	السكن	طبيعة السكن المشغول و خصوصياته، مستوى التهيئة الحضرية، موقع السكن بالنسبة للمؤسسات التربوية، مدى الرضا عن المسكن المشغول
V	الصحة	الحالة الصحية لرب الأسرة، الزيارات الطبية لأفراد الأسرة، التعامل مع وصفة الطبيب، الاشتراك في الضمان الإجتماعي، المكان المفضل للولادة، وفيات الأطفال، الصحة الإنجابية، مستوى الخدمات الصحية حسب رأي رب الأسرة.
VI	التعليم	المستوى التعليمي لرب الأسرة،عدد المتمدرسين في الأسرة، عدد المتحصلين على شهادة جامعية في الأسرة، مدى الرضا عن المنظومة التربوية.
VII	الخدمات، الإعلام الراحة و الترفيه	وسائل النقل المستعملة،الخدمات الإجتماعية المتوفرة، المقروئية، الأنترنت، أيام الراحة و العطل و الميزانية المخصصة لذلك، مدى الرضا عن الخدمات المقدمة.
VIII	المشاركة السياسية و الإجتماعية	المشاركة السياسية، العلاقات العائلية، المشاركة الإجتماعية، معاملة الإدارات العمومية للأفراد و مستوى أدائها،تقييم ذاتي للحالة الإجتماعية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إستبيان الدراسة.

المطلب الثاني: عرض و تحليل أولى للبيانات.

بعد إسترجاعنا لإستمارات الإستبيان قمنا بتفريغ البيانات الإحصائية في جداول تكرارية وعرضناها هندسيا باستخدام برنامج (Excel) فكانت النتائج الأولية حسب المؤشرات و الخصائص (المستويات المعتمدة) المحددة سابقا كما يلي.

الفرع الأول: مؤشرات الأسرة.

يتضمن هذا المستوى بابين، يتعلق الأول بالحالة العائلية و الديمغرافية لرب الأسرة في حين خصص الباب الثاني للخصائص الديمغرافية و الإجتماعية لأفراد الأسرة.

1/ خصائص رب الأسرة.

بالنسبة للسّمات المتعلقة برب الأسرة فيلاحظ أن حوالي 189 من الأسر المبحوثة يرأسها و يتولى أمورهـــا رجل (جنس ذكر).و هو ما يمثل 94.5%، فيما تبقى حوالي (11) أسرة فقط تتولى أمورها نساء (جنس أنثى) أي ما يعادل 5.5%،و ذلك يعود ربما إلى التحفظ الذي ما يزال يُميّز الأسرة في هذه المنطقة حول عمل المرأة أو إلى كون المجتمع يُعتبر ذكوري بالدرجة الأولى، و الشكل التالي يعطي صورة أكثر وضوحا.

الشكل رقم (28): توزيع الأسر حسب جنس رب الأسرة.

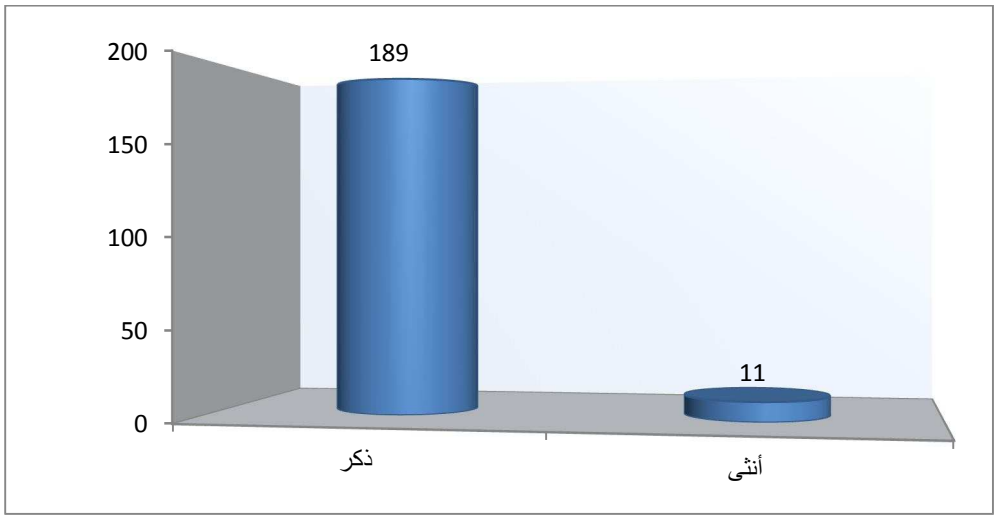

المصدر: إستبيان الدراسة.

أما فيما يخص سن رب الأسرة فوجدنا أن حوالي 36% من حجم العينة ينتمون إلى الفئة العمرية (33-42) و هي الفئة الأكثر تمثيلا، تليها الفئة (43-52) بـــ 29.5%، ثم الفئة (53-62) بـــ 13%، أمـــا الفئـــة العمرية الشابة (23-32) فلا تمثل سوى 12% من حجم العينة و هو ما يُفسر الصعوبات التي تواجه هذه الفئة في بناء الأسر مما يؤخر سن الزواج بالرغم من تولي الكثير منهم المسؤولية مبكراً.

الجدول رقم (54): التوزيع التكراري لأرباب الأسر حسب السن.

الفئة العمرية	التكرار	النسبة (%)
(32-23)	24	12
(42-33)	72	36
(52-43)	59	29.5
(62-53)	26	13
(72-63)	14	07
(80-73)	05	2.5
المجموع	200	100

المصدر: إستبيان الدراسة.

بالنسبة للحالة العائلية فيلاحظ وجود 136 رب أسرة متزوج و هو ما يمثل ما نسبته 68% من حجم العينـــة المدروسة، و حوالي 11 مطلق أي 5.5% ،و حوالي 15 أرملا بـــ 7.5% ،في حين هناك حـــوالي 38 عازبـــا يتولون مسؤولية الأسر أي حوالي 19% من الحجم الكلي للعينة المدروسة، و الشكل التالي يعطـــي صـــورة واضحة عن ذلك.

الشكل رقم (29): الحالة العائلية لأرباب الأسر المدروسة.

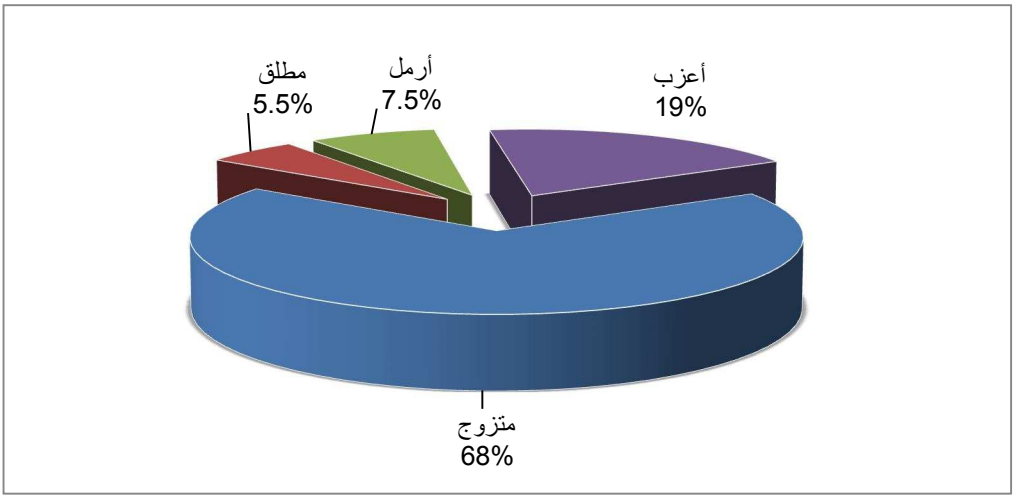

المصدر: إستبيان الدراسة.

2/ خصائص أفراد الأسرة.

تشير التركيبة الأسرية للعينة المبحوثة إلى وجود حوالي 38 أسرة تتكون من (06) ستة أفراد و 32 أســـرة تتكون من (05) خمسة أفراد و 30 أسرة مشكلة من (07) سبعة أفراد و هو ما يمثل في المجموع حوالي 50% من حجم العينة بمتوسط (06) ستة أفراد في الأسرة الواحدة، و الجدول التالي يعطي صورة أكثر وضوحا على تركيبة الأسر من حيث عدد أفرادها.

الجدول رقم (55) : توزيع الأسر حسب عدد أفرادها.

عدد الأفراد	عدد الأسر	النسبة (%)
01	1	0.5
02	9	4.5
03	21	10.5
04	23	11.5
05	32	16
06	38	19
07	30	15
08	23	11.5
09	10	05
10	07	03.5
11	01	0.5
12	05	2.5
المجموع	200	100

المصدر: إستبيان الدراسة.

كما تشير كذلك البيانات حول التركيبة الأسرية إلى وجود في المتوسط حوالي ولدين اثنين (1.985 ولد) دون سن الثامنة عشر يزاولان الدراسة، أما توزيع الأسر حسب عدد الأولاد المتمدرسين دون سن (18) فقد جاءت النتائج كما يلي:

.

الشكل رقم (30): توزيع الأسر حسب عدد الأولاد المتمدرسين دون سن 18.

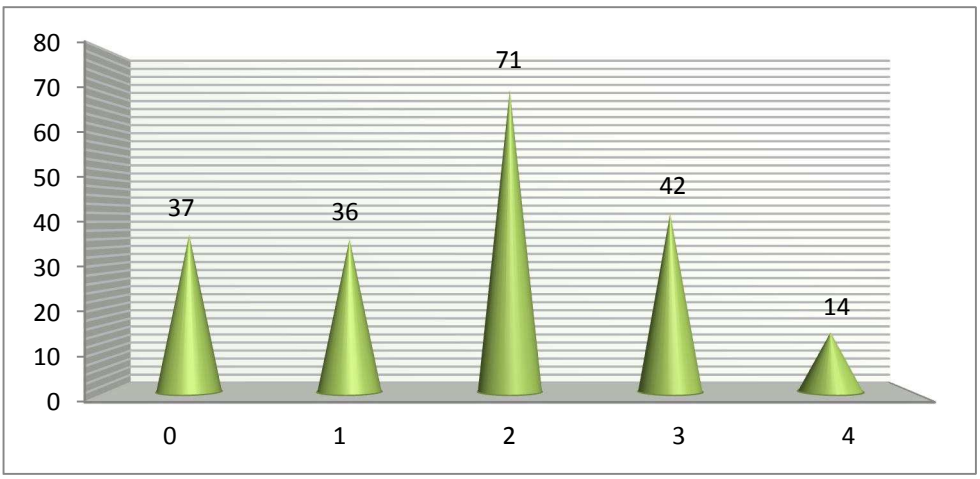

المصدر: إستبيان الدراسة.

الفرع الثاني : مؤشرات التشغيل والبطالة.

لقد قسم هذا المستوى كذلك إلى قسمين، بحيث خصص الجزء الأول لحالة التشغيل و البطالة المتعلقة برب الأسرة، فيما خصص الجزء الثاني لحالة أفراد الأسرة من حيث التشغيل و البطالة.

1/حالة رب الأسرة .

تعتبر البطالة من أهم الأسباب و المحددات الرئيسية لظاهرة الفقر، و لذلك فإن حالة النشاط تُعطي صورة أولية تقريبية لحالة الفقر الخاصة بالوحدات المدروسة، إذ أظهرت البيانات إلى وجود حوالي (40) رب أسرة في حالة بطالة و هو ما يمثل حوالي 20% من حجم الفئة المدروسة.

الشكل رقم (31): توزيع الأسر حسب حالة النشاط لرب الأسرة.

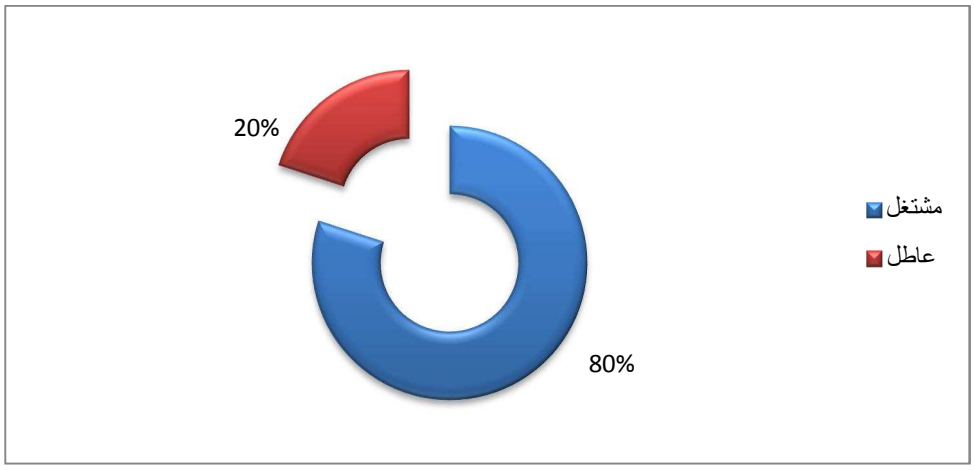

المصدر: إستبيان الدراسة.

يتوزع نشـــاط البقية (80%) التي تمثل حوالي 160 رب أسرة على ستة عشر (16) مهنة جاءت وفـــق الترتيب التالي و حسب وزن كل مهنة: إطار موظف بـــ 11%، عامل مهني بسيط بـــ 9.5%، موظف بسيط بـــ 8.5%، معلم وأستاذ بـــ 7%، حرفي بـــ 6% و فلاح بـــ 5%، فيما تراوحت نسب المهن الأخرى مـــا بين 3.5% و 1.5% و هي موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (56) : توزيع الأسر حسب طبيعة النشاط.

نوع المهنة	عدد الأسر	النسبة (%)
إطار موظف	22	11
موظف بسيط	17	08.5
تاجر	08	04
عامل مهني بسيط	19	09.5
معلم، أستاذ	14	07
حرفي، عامل حر	12	06
فلاح	11	05.5
رجل أمن	07	03.5
طبيب	06	03
عون شبه طبي	05	02.5
سائق	08	04
محامي	03	01.5
عون تربوي	08	04
إطفائي	05	02.5
صحافي	03	0.15
مهن أخرى	14	07
بدون مهنة	38	19
المجموع	200	100

المصدر: إستبيان الدراسة.

كـــما أسفرت البيانات الإحصائية عن مزاولة حوالي 29 شخص من أرباب الأسر للنشاطات الثانويـــة اضطرارا لمجابهة متطلبات الحياة المتزايدة، و حوالي (03) أشخاص يزاولونها إختيارًا، فيما يكتفي حوالي (150) شخص باحتراف نشاط وحيد.

الشكل رقم (32): النشاطات الثانوية لأرباب الأسر.

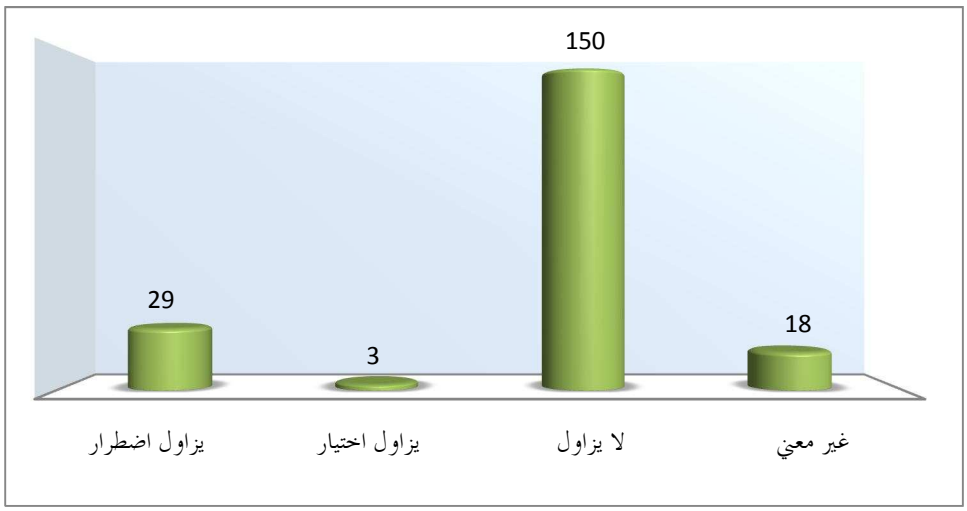

المصدر: إستبيان الدراسة.

2/حالة أفراد الأسرة.

من خلال المعطيات الإحصائية لإستبيان الدراسة يُلاحظ استفحال ظاهرة البطالة ما بين أفـــراد الأســـر المبحوثة، إذ تشير إلى وجود حوالي 54 أسرة أي ما يعادل 27% من حجم العينة بها بطال واحـــد، في حـــين هناك 19 أسرة أخرى بها فردين اثنين عاطلين عن العمل و هو ما يمثل حوالي 9.5% من حجم العينة،إضافة إلى وجود (11) إحـــدى عشر أسرة بها ثلاث (03) بطالين، وهذا ما يعني أن حوالي 43% من مجموع الأســـر المبحوثة بها شخص واحد على الأقل عاطل عن العمل.

الشكل رقم (33): توزيع الأسر حسب عدد الأفراد البطالين.

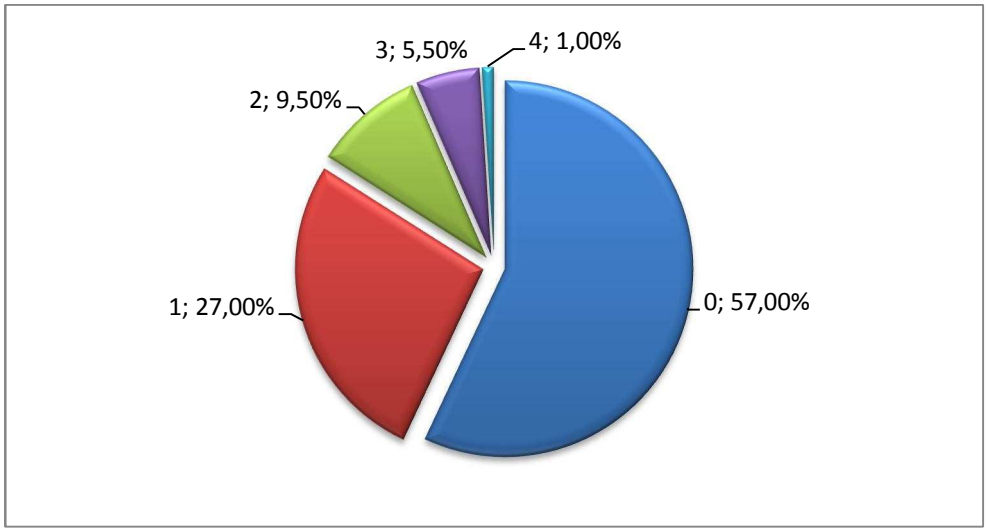

المصدر: إستبيان الدراسة.

الفرع الثالث: مؤشرات الدخل و الإنفاق.

يُبيِن الجدول التالي أن نسبة 58% من الأسر المبحوثة تتحصل على مداخيل في شكل أجـــور شـــهرية، ثم تليها ما نسبته 09% من الأسر تتلقى أجور يومية و هي مداخيل غير مستقرة، كما أن هناك أسر تمثل حوالي 7.5% من حجم العينة المدروسة تتحصل على أجور بدفعات، فيما تمثل المعاشات حوالي 8.5% كمـــداخيل لأسر أخرى، بينما تتحصل الأسر المتبقية على مداخيل أخرى مختلفة تتوزع بين النشاط التجاري، الشـــبكات الإجتماعية، تشغيل الشباب، ذوي الحقوق ... الخ، في حين هناك نسبة معتبرة من الأسر تقدر بـــ 06% من المبحوثين تتحصل على مداخيل من مصادر أخرى غير مذكورة في الإستبيان و هي نشاطات غير رسمية نتيجة لعدم حصول هؤلاء على فرص للعمل الرسمي.

الجدول رقم (57): توزيع الأسر حسب طبيعة المداخيل.

طبيعة المداخيل	عدد الأسر	النسبة (%)
أجر شهري	116	58
أجر بدفعات	15	7.5
أجر يومي	18	9
إعانات عائلية	2	1
تشغيل الشباب	4	2
معاشات	17	8.5
ذوي الحقوق	1	0.5
نشاط تجاري	9	4.5
تحويلات خارجية	1	0.5
شبكات إجتماعية	5	2.5
أنواع أخرى	12	6
المجموع	200	100

المصدر: إستبيان الدراسة.

من خلال توزيع الأسر حسب قيمة المداخيل الشهرية لاحظنا أن هناك 31 أسرة أي 15.5% من حجم العينة تقل أجورهم عن الأجر الأدنى الوطني المضمون (SMNG) المقدر بـــ 15.000 دج، بينما هناك حوالي 42% من الأسر المستجوبة يقل دخلها عن 25.000 دج في حين بلغ عدد الأسر التي يساوي دخلها أو تزيـــد عـــن 45.000 دج حوالي 18 أسرة فقط بمعدل 09% من الحجم الكلي للعينة المدروسة.

الجدول رقم (58): توزيع الأسر حسب قيمة المداخيل الشهرية.

الفئات(دج)	عدد الأسر	النسبة (%)
<5000	3	1.5
9999-5000	9	4.5
14999-10000	19	9.5
19999-15000	32	16
24999-20000	21	10.50
29999-25000	32	16.00
34999-30000	27	13.50
39999-35000	21	10.50
44999-40000	18	9.00
49999-45000	11	5.50
54999-50000	4	2.00
60000-55000	3	1.50
المجموع	200	100

المصدر: إستبيان الدراسة.

توضح البيانات السابقة أن المداخيل الأسرية لازلت ضعيفة نوعا ما بالرغم من التحسن الذي عرفته مؤخراً نتيجة للزيادات المعتبرة للأجور التي أقرتها الحكومة في الآونة الأخيرة مما يفسر اضطرار العديد من أفراد الأسر إلى مشاركة أرباب الأسر في المداخيل بحيث بلغت ما نسبة 13.5% من حجم العينة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (34): مشاركة أفراد الأسرة في المداخيل.

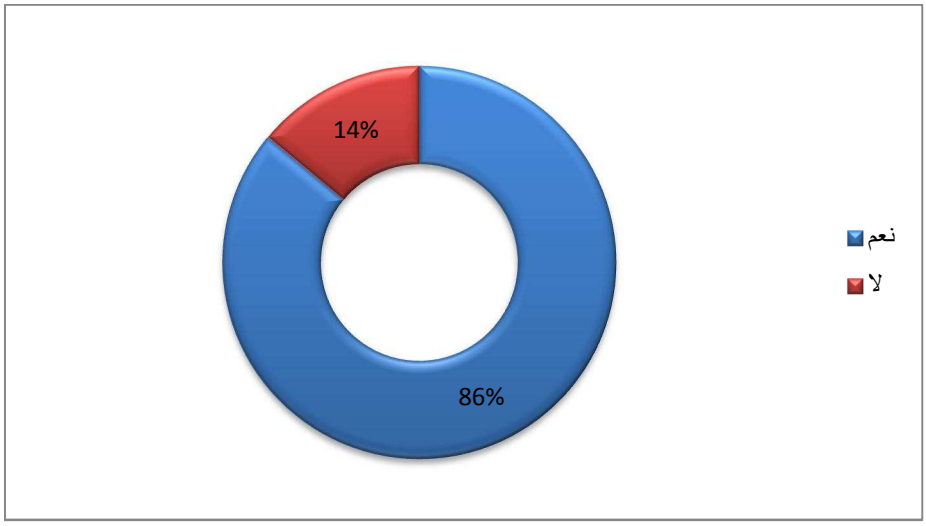

المصدر: إستبيان الدراسة.

أما فيما يخص الممتلكات فقد لوحظ امتناع شبه كلي عن التصريح بمعدل 96.5% أي ما يعادل حـــوالي 193 أسرة مستجوبة، و هو ما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (35): تصريح الأسر بالممتلكات

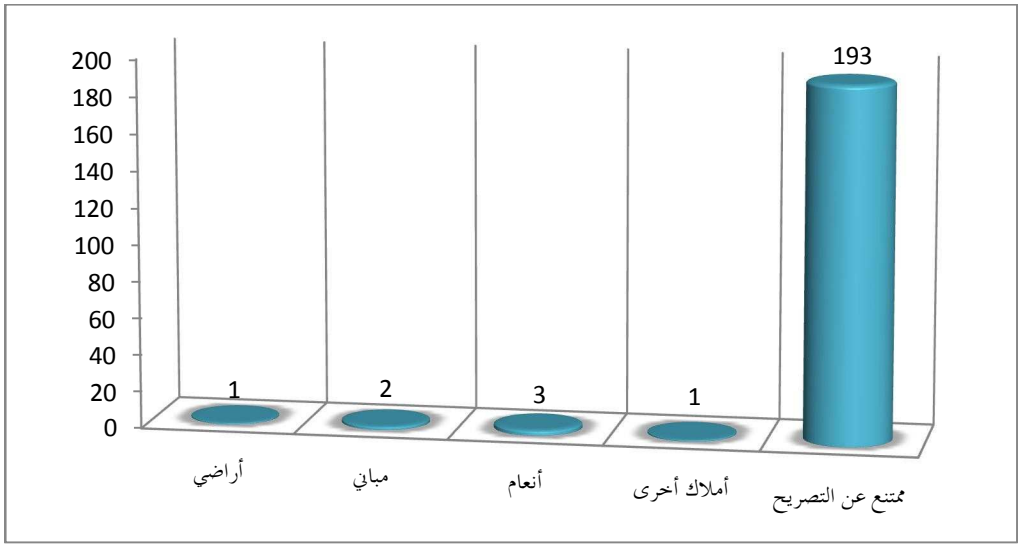

المصدر: إستبيان الدراسة.

عند طرحنا للسؤال الخاص بمدى كفاية المداخيل في تغطية حاجيات الأسرة أجابت 147 أسرة (73.5%) بـــ "لا" و هذا ما يدُّلُ على محدودية المداخيل في الرفع من القدرة الشرائية للمواطن، إذ تراوحت المدة الصعبة في مجابهة مصاريف الحياة ما بين 05 إلى 20 يوم، بحيث إرتأت 43 أسرة (21.5%) بأنها تعاني من ذلك في مدة

قدرها 10 أيام، في حين أقرّت 43 أسرة أخرى (21.5%) بأنها تعاني من الصعوبة في التغطية في مدة قدرها 20 يوما، كما أشارت 34 أسرة (17%) أنها تواجه صعوبات لتغطية حاجيات الأسرة في بعض الأحيان، أنظـــر الجدول الموالي.

الجدول رقم (59): توزيع الأسر حسب كفاية مداخيلها و المدة الصعبة في التغطية.

كفاية المداخيل	*مدة التغطية الصعبة*	*عدد الأسر*
نعم	-	19
المجموع الجزئي		**19**
لا	5	12
	7	43
	10	12
	12	2
	13	10
	14	43
	15	1
	16	1
	18	14
	20	1
	22	2
	25	1
المجموع الجزئي		**147**
بعض الأحيان	1	1
	5	1
	15	2
	20	3
	-	27
المجموع الجزئي		34
المجموع		200

المصدر: إستبيان الدراسة.

دفعت الصعوبات التي تواجهها الأسر في الوفاء باحتياجات أفرادها إلى الاستغناء عن استهلاك الكثير من السلع الكمالية و بعض السلع الغذائية الأساسية، و هو ما يتضح من خلال المخصصات الشهرية للاستهلاك. فبالنظر إلى القيمة المالية المخصصة لمادتي الخبز و الحليب يلاحظ أن حوالي 58% من الأسر تَصرِفْ ما بين 3000 دج إلى 5000 دج شهريا، و هو ما يمثل حوالي ⅕ إلى ⅓ من الأجر الأدنى الوطني المضمون (SMNG)، بينما هناك 15.5% من الأسر المبحوثة يخصص ما بين 5000 دج إلى 7000 دج لذلك شهريا و هو مبلغ جد كبير سوف يكون حتما على حساب سلع استهلاكية أساسية أخرى.

الشكل رقم (36): التوزيع النسبي للأسر حسب الإنفاق الشهري(دج) على مادتي الخبز و الحليب.

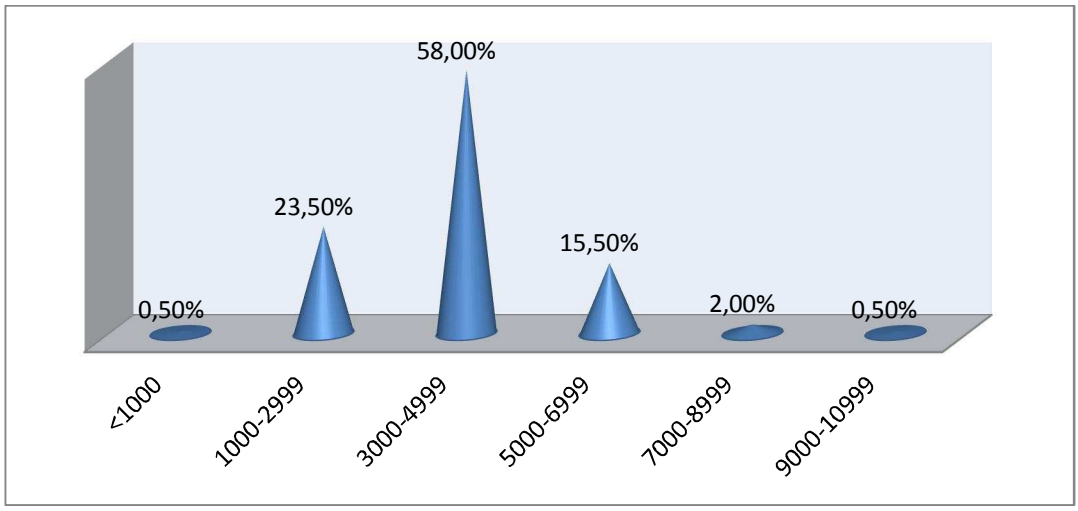

المصدر: إستبيان الدراسة.

الجدول الموالي يبين المخصصات المالية لشراء الخضر الجافة، الخضر، و الفواكه تبعا لفئات الإنفاق، فممّا يلاحظ من البيانات أن الإنفاق على الخضر يتراوح ما بين 2000 دج إلى 5000 دج شهريا لـ 80% من الأسر المبحوثة، بحيث تنفق 25% من الأسر ما بين 3000 دج إلى 4000 دج شهريا على ذلك، بينما تخصص 25% أخرى من الأسر مبلغ يتراوح ما بين 4000 دج إلى 5000 دج شهريا لتوفير مادة الخضر، إضافة إلى أن هناك فئة أخرى من الأسر تقدر نسبتها 14% من حجم العينة تخصص مبلغ ما بين 6000 دج إلى 7000 دج شهريا.

الجدول رقم (60) : توزيع الإنفاق الشهري للأسّر على الخضر و الفواكه.

فئات الإنفاق (دج)	الخضر	%	الخضر الجافة	%	الفواكه	%
أقل من 1000	0	0	13	6.50	29	14.50
1999-1000	9	4.50	112	56.50	87	43.50
2999-2000	49	24.50	62	31.00	43	21.50
3999-3000	59	29.50	13	6.50	27	13.50
4999-4000	50	25.00	/	/	6	3.00
5999-5000	28	14.00	/	/	7	3.50
7000-6000	5	2.50	/	/	1	0.50
المجموع	200	100.00	200	100	200	100

المصدر: إستبيان الدراسة.

الشكل رقم (37): توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري(دج) على الخضر.

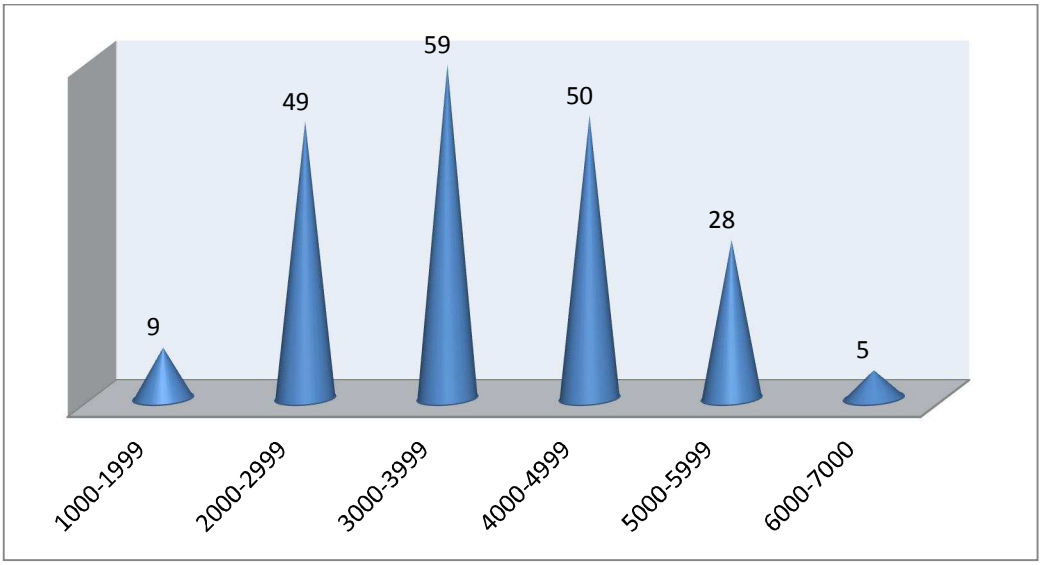

المصدر: إستبيان الدراسة.

كما أنه يلاحظ أن كل الأسر الممثلة لعينة الدراسة تخصص 4000 دج أو أقل لشراء الخضر الجافة منـــها حوالي 56.5% تُنفق ما بين 1000 دج و 2000 دج على ذلك، و 31% تخصص مـــا بـــين 2000 دج إلى 3000دج و هو ما يتضح من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (38): توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على الخضر الجافة.

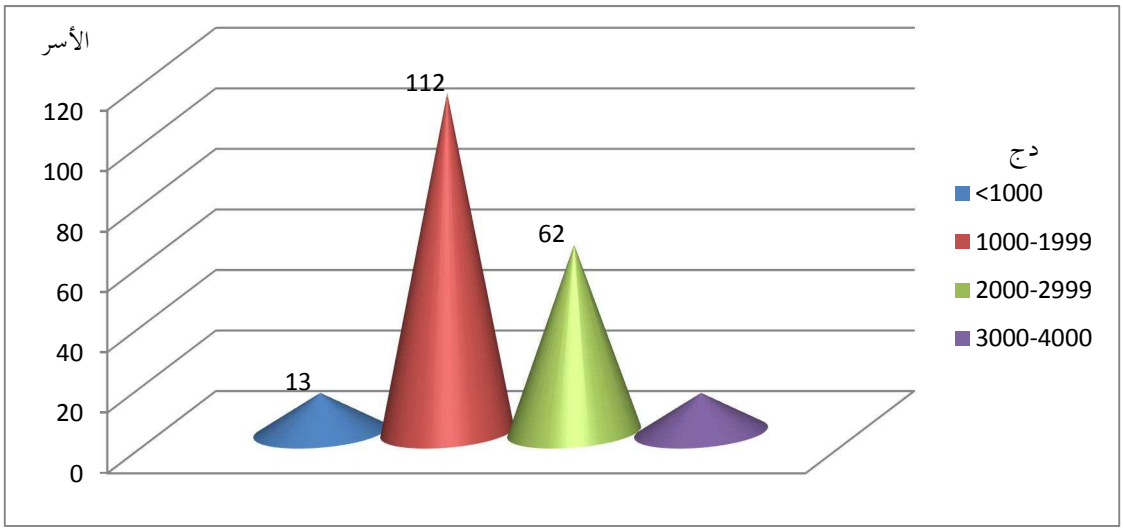

المصدر: إستبيان الدراسة.

أما فيما يخص الفواكه فنلاحظ أن 80% من الأسر تُخصص 3000 دج أو أقل من دخلها كذلك، و هذا ناتج عن المخصصات الاستهـــلاكية الأخرى التي تمتص كل الدخل الفردي للأسر، و هو ما يؤكد إقتصـــار إستهلاك الأسر المستجوبة على إستهلاك المواد الأساسية الضرورية على حساب أخرى و حسب أهميتـــها في الحياة اليومية.

الشكل رقم (39): توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على الفواكه.

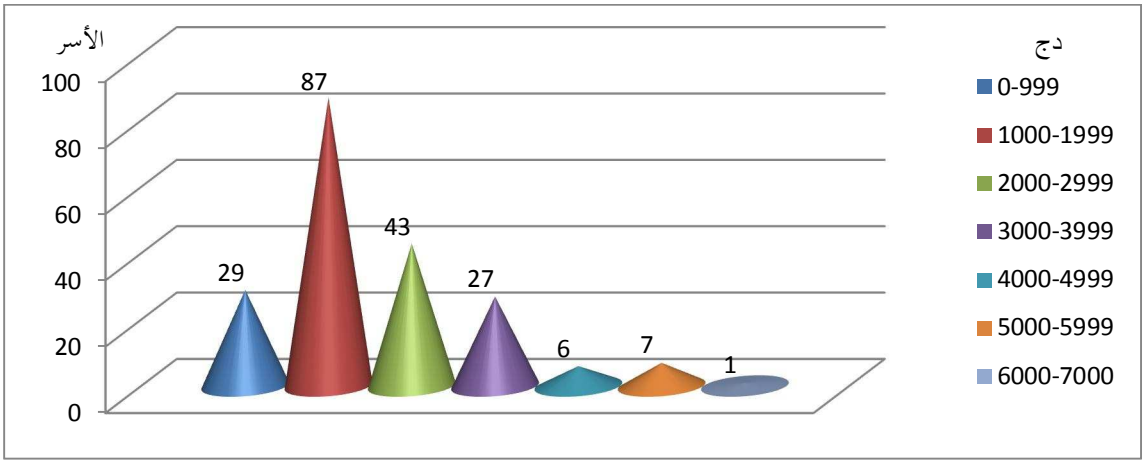

المصدر: إستبيان الدراسة.

إن إنفاق الأسر المبحوثة على اللحوم يُظهر تباينًا كبيرا و تفضيلاً واضحا في استهلاك البيضاء منها علـــى حساب الحمراء مع إغفال إستهلاك الأسماك بالرغم من أهميتها الصحية العظيمة،و لعل ذلك يعود بالأساس إلى

محدودية المداخيل و غلاء أسعار اللحوم و السمك مقارنة بالبيضاء من جهة و إلى الثقافة الإستهلاكية السائدة التي لا تميل إلى الأسماك من جهة أخرى.

الجدول رقم (61): التوزيع التكراري للأسر حسب المخصصات الشهرية للحوم الحمراء،البيضاء،الأسماك.

فئات الإنفاق (دج)	اللحوم الحمراء	%	اللحوم البيضاء	%	السمك	%
أقل من 1000	11	5.50	32	16	66	33
1999-1000	111	55.50	98	49	74	37
2999-2000	33	16.50	23	11.50	38	19
3999-3000	25	12.50	17	8.50	12	6
4999-4000	14	7	9	4.50	7	3.50
5999-5000	6	3	9	4.50	1	0.50
6000 فأكثر	/	/	3	1.50	2	1
المجموع	200	100	200	100	200	100

المصدر: إستبيان الدراسة.

مما يلاحظ من الجدول أعلاه أن حوالي 61% من الأسر تنفق على شراء اللحوم البيضاء حوالي 2000 دج أو أقل، و هو ما يعادل 04 دجاجات متوسطة الحجم أسبوعيا بسعر 500 دج للدجاجة الواحـــدة ولأســـرة متوسطة الحجم (06 أفراد)، الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (40): توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على اللحوم البيضاء.

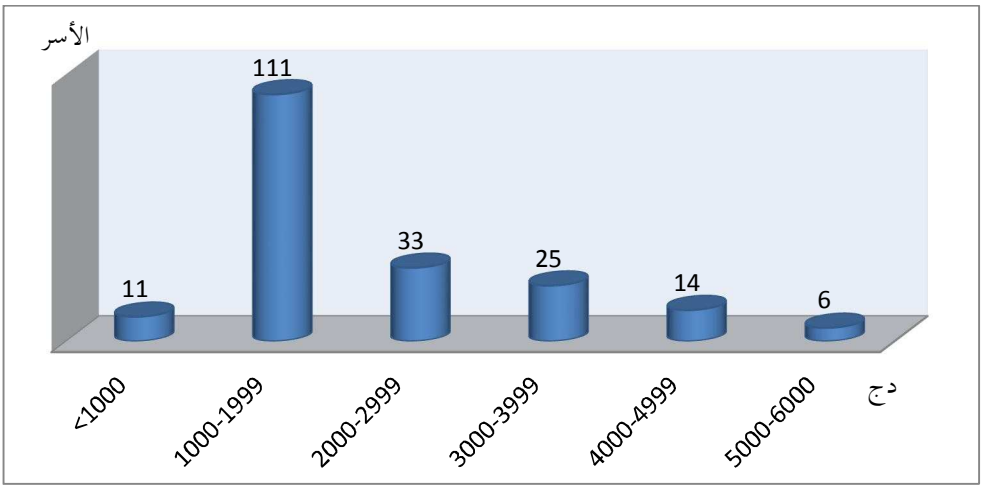

المصدر: إستبيان الدراسة.

بينما تستهلك حوالي 65% من حجم العينة المدروسة (130 أسرة) حوالي كيلوغرامين من اللحوم الحمراء شهريا (بسعر متوسط = 1000 دج للكلغ) على الأكثر، و هو ما يعني تخصيص لما يعادل لـــــ 2000 دج أو أقل شهريا، في حين أن استهلاك الأسماك لا يزال بعيدا عن متناول الأسر بحيث قدرت المخصصات الشـــهرية لذلك بـــ 2000 دج أو أقل لـــ 70% من الأسر المبحوثة.

الشكل رقم (41): توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على اللحوم الحمراء.

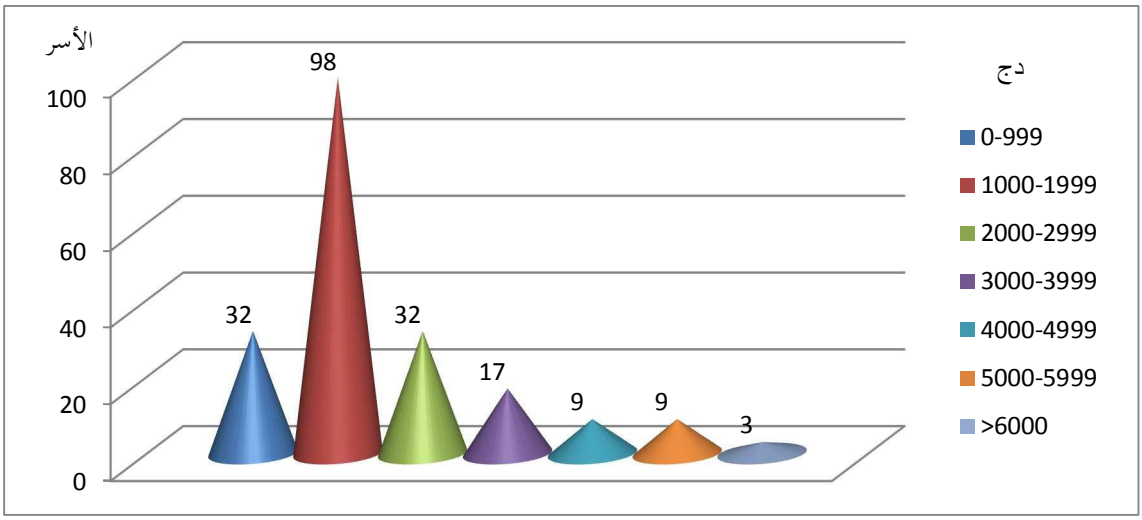

المصدر: إستبيان الدراسة.

الشكل رقم (42): توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على السمك.

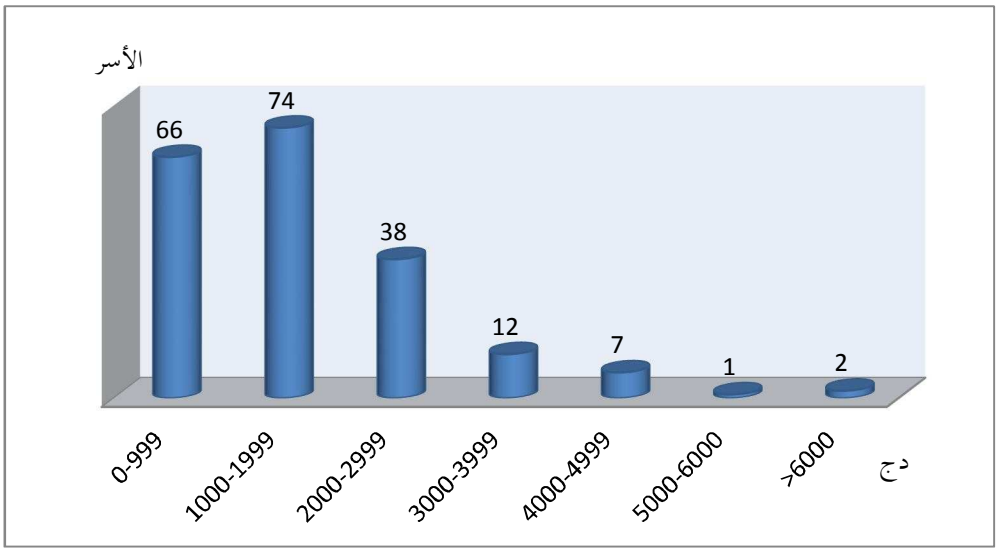

المصدر: إستبيان الدراسة.

بحكم مجانية التعليم في الجزائر فإن الإنفاق في هذا المجال لا يتطلب الكثير عدا الدخول الإجتماعي من كـــل سنة و هو ما يتضح من خلال المخصصات الشهرية الموضحة في الجدول رقم (62)، بحيث تظهر البيانـــات أن حوالي 80% من الأسر لا يتجاوز إنفاقها على التعليم حوالي 2000 دج شهريا (أنظر الشكل رقم 43).

الجدول رقم (62) : التوزيع التكراري للأسر حسب إنفاقها على الصحة،التعليم،النقل.

فئات الإنفاق (دج)	االتعليم	%	الصحة	%	النقل	%
أقل من 1000	60	30	12	6	105	52.50
1999-1000	99	49.50	22	11	88	44
2999-2000	34	17	56	28	07	3.50
3999-3000	4	02	71	35.50	/	/
4999-4000	3	1.50	24	12	/	/
6000-5000	/	/	15	7.5	/	/
المجموع	200	100	200	100	200	100

المصدر: إستبيان الدراسة.

الشكل رقم (43): توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري(دج) على التعليم

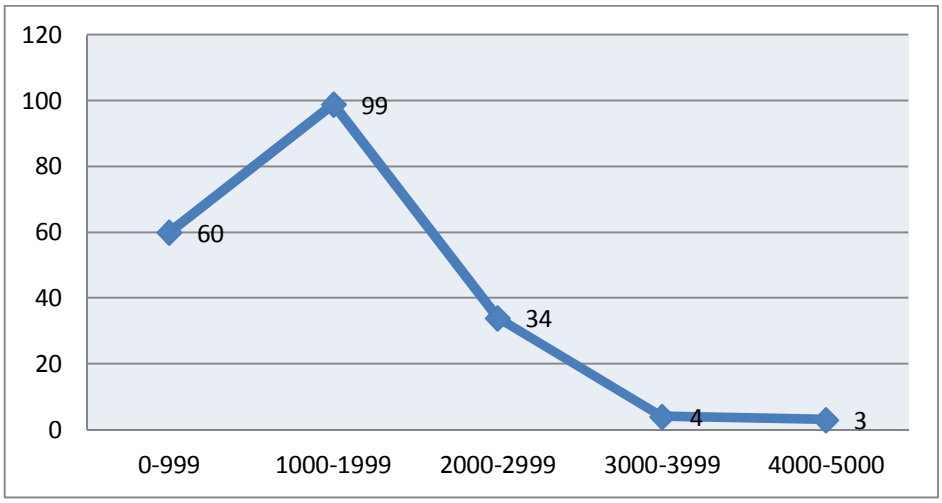

المصدر: إستبيان الدراسة.

على العكس من الإنفاق على التعليم فإن الفاتورة الصحية تُعتبر باهظة، إذ تخصص حوالي 65% من الأسر ما بين 2000 دج إلى 5000 دج شـــهريا كمصاريف على العلاج هذا بالرغم من مجانيتـــه في المؤسســـات الاستشفائية العـــمومية،و هو ما يفسر صعوبة الدخول إلى الخدمات الصحية المتاحة من طرف الدولة، مما يزيد من الضغوطات الإجتماعية على الأسر المحدودة و المتـــوسطة الدخل،كما يساهم في بؤس الطبقات الإجتماعية الضعيفة.

الشكل رقم (44): توزيع الأسر حسب الإنفاق الشهري على الصحة.

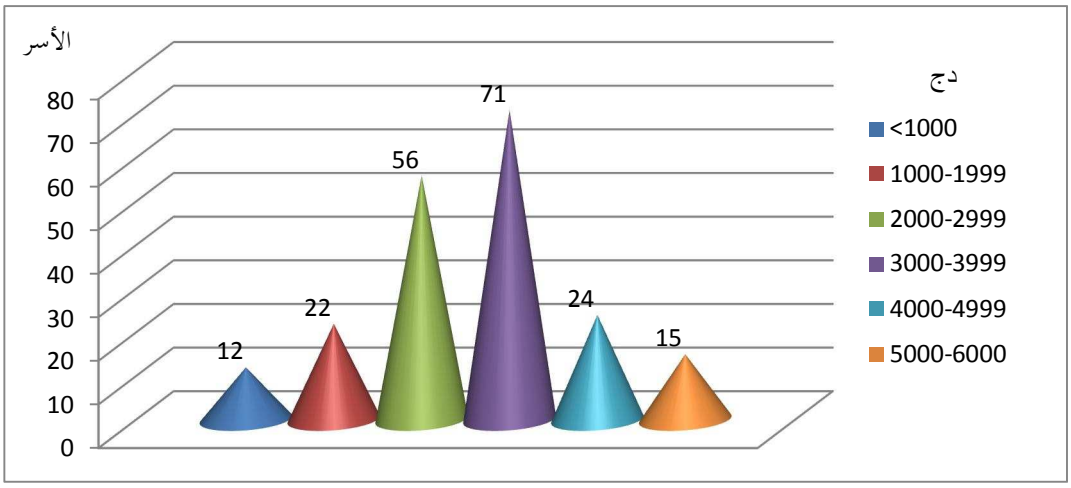

المصدر: إستبيان الدراسة.

أما فيما يخص حيازة التجهيزات المنزلية فيلاحظ امتلاك أغلب الأسر المبحوثة لفرن الطبخ، الثلاجة والتلفاز إضافة إلى المقعر الهوائي، كما أن الهاتف المحمول يمثل أحد أهم السمات الأساسية لهذه الأسر بحيث سجلت نسب إمتلاك لهذه الأجهزة على التوالي: 100%، 98%، 99%، 90% و78% وهي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (63): التوزيع التكراري للأسر حسب إمتلاكها للأجهزة المنزلية.

الأجهزة المنزلية	عدد الأسر	النسبة(%)
فرن للطبخ	200	100
ثلاجة	196	98
آلة غسيل	58	29
مكتبة	73	36.50
تلفاز	198	99
آلة خياطة	60	30
جهاز فيديو	61	30.50
مقعر هوائي	180	90
هاتف ثابت	77	38.50
هاتف محمول	156	78
كمبيوتر ثابت	77	38.50
كمبيوتر محمول	23	11.50

المصدر: إستبيان الدراسة.

عند استفسارنا عن خط الفقر من وجهة نظر الأسر المبحوثة و الذي يسمح بالوفاء باحتياجات أفرادها دون عناء تراوحت الإجابات ما بين 40.000 دج و 70.000 دج بنسبة 65% من حجم العينة، بينما كانت إجابات حوالي 23.5% من الأسر في حدود 80.000 دج إلى 100.000 دج كدخل، و هذا ما يوضح محدودية الأجور و المداخيل الحالية بالرغم من تحسنها في الآونة الأخيرة.

الجدول رقم (64): تقدير الأسر لخط الفقر الذاتي.

خط الفقر الذاتي(دج)	عدد الأسر	النسبة (%)
25000	2	1
30000	4	2
35000	5	2.50
40000	20	10
42000	1	0.50
45000	14	7
50000	33	16.50
55000	9	4.50
60000	40	20
65000	2	1
70000	23	11.50
80000	23	11.50
85000	3	1.50
90000	6	3
100000	15	7.50
المجمـــــــــوع	**200**	**100**

المصدر: إستبيان الدراسة.

الفرع الرابع: مؤشرات السكن.

يعتبر مؤشر السكن من المحددات الهامة لمستوى الفقر في الأسرة بصفة خاصة و لذلك فإن إدراج "نوع السكن" كسمة أو بُعد من أبعاد الفقر شيء ضروري لدراسة الظاهرة، و مما يلاحظ من البيانات المتعلقة بهذا المؤشر أن جل الأسر المبحوثة تقطن في مساكن تقليدية بـ 31% (62أسرة)، و البناءات المشتركة بما في ذلك الشقق في العمارات بـ 44% (88 أسرة)، فيما تقطن حوالي 17.5% من هذه الأسر في فيلات أي مساكن فردية (35 أسرة)، و حوالي 15 أسرة أخرى (7.5%) تسكن في مساكن هشة.

الشكل رقم (45): توزيع الأسر حسب نوع السكن.

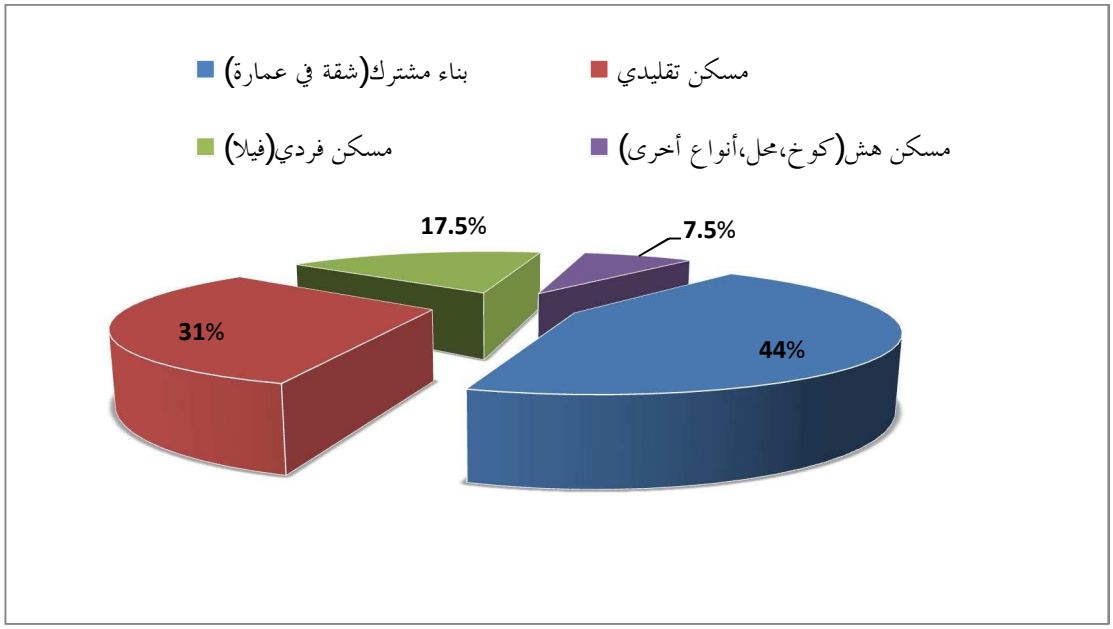

المصدر: إستبيان الدراسة.

بناءًا على بيانات الجدول التالي فإن متوسط عدد الغرف بالمسكن الواحد يبلغ حوالي 3.76 غرفة، و هـــو قليل مقارنة بالحجم المتوسط للأسر المبحوثة المقدر بـــ (06) أفراد في الأسرة الواحدة، بينما جاءت المعطيات إجمالية وفق السياق التالي.

الجدول رقم (65): التوزيع التكراري للأسر حسب عدد الغرف في المسكن.

عدد الغرف في المسكن	عدد الأسر	النسبة(%)
1	9	4.5
2	38	19
3	80	40
4	35	17.50
5	21	10.50
6	17	8.50
المجمـــــــــوع	**200**	**100**

المصدر: إستبيان الدراسة.

توضـــح بيانات الجدول التالي أن الأسر الجزائرية من خلال العينة المدروسة تحرص على توفير سبل الراحة و الرفاهية في المترل حتى و لو على حساب متطلبات أخرى وهو ما لحظناه من خلال إمتلاك الأسر للتجهيزات المترلية (فرن للطبخ، التلفاز، المقعر الهوائي، الثلاجة و بدرجة أقل الهاتف النقال) و تأكدّ ذلك أكثر من خلال توفر المساكن على مطبخ، مياه ساخنة و حمام فردي بنسبة 75%، بينما تتوفر حوالي 16% من المساكن على مطبخ و حمام فردي و هو ما يمثل في المجموع حوالي 91% من حجم العينة المدروسة.

الشكل رقم (46): توزيع الأسر حسب ما يتوفر في المسكن من وسائل الراحة.

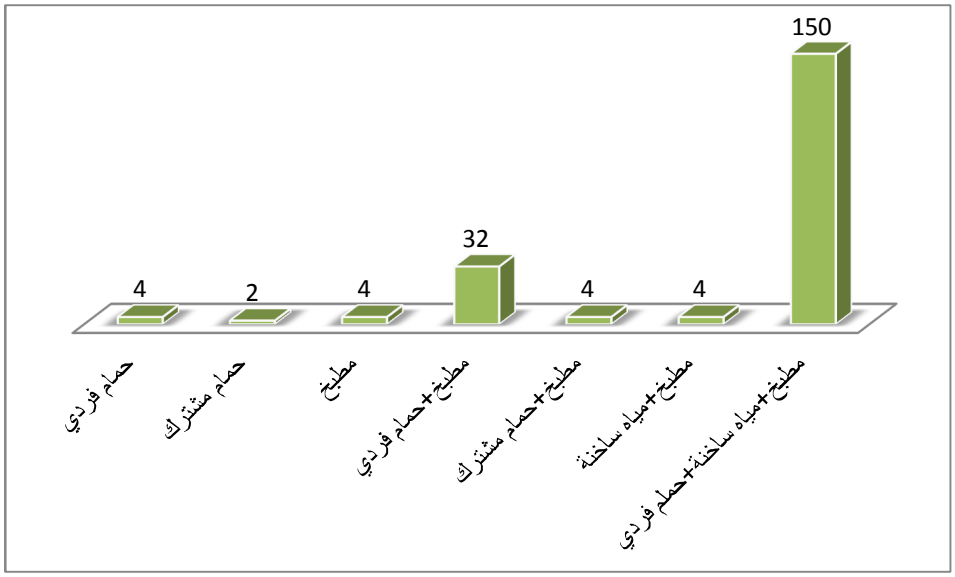

المصدر: إستبيان الدراسة.

بيّنت نوعية ملكية السكنات أن الأسر المبحوثة تفضل الملكية الخاصة الفردية أو المشتركة بمعدل 60% من هذه الأسر، بينما حوالي 18% منها تقطن في سكنات وظيفية أو مجانية مؤقتة بصفة عامة، كما أن 12.5% من هذه الأسر ترى في استئجار السكنات كحل مؤقت لأزمة السكن، و هو ما يمثل ضغطًا اجتماعيا إضافيا على هذه الأسر، و الشكل التالي يعطي صورة أكثر وضوحا عن ذلك.

الشكل رقم (47): توزيع الأسر حسب نوع ملكية المسكن.

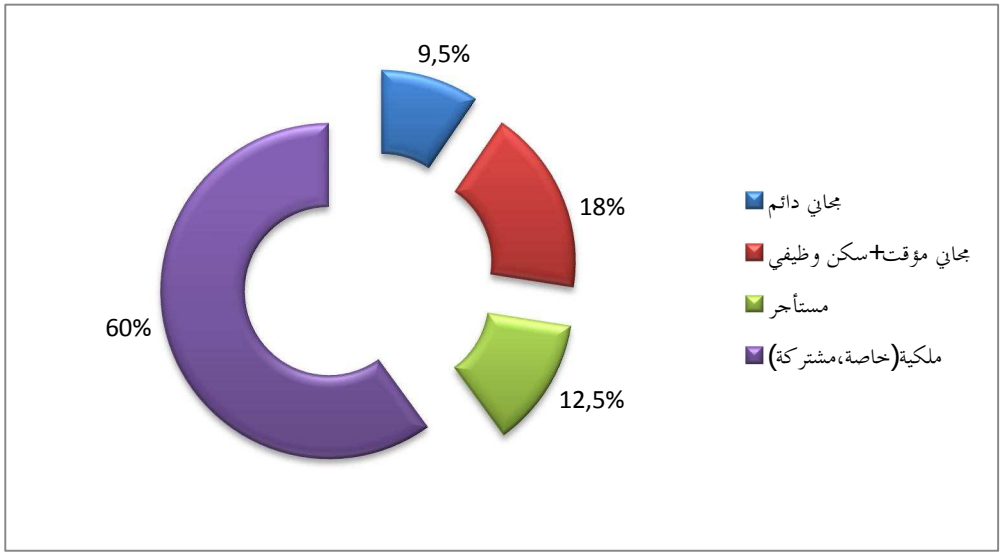

المصدر: إستبيان الدراسة.

تعطي التهيئة الحضرية صورة إضافية للحالة المعيشية لوحدات العينة المدروسة، فالمعطيات الإحصائية المستقاة و المتعلقة بهذه الخاصية توضح أن الربط بشبكات الماء الشروب و الكهرباء و الغاز بلغت مستويات مقبولة مقارنة بما سجل على المستوى الولائي إذ تشير معدلاتها على التوالي 95%، 97.5% و 66% مقابل 82.5%، 98.14% و 36% ولائيا، بينما تعبيد الطرق على مستوى الأحياء السكنية فلا يزال دون المستوى المطلوب بحيث سجل ما نسبته 57.5% من السكنات مربوطة بهذه الخدمة، في حين مازالت هناك نسبة معتبرة من السكان قدرت بـ 9% من حجم العينة تعاني من عدم ربط سكناتها بشبكات الصرف الصحي و هو ما يعرض قاطنيها إلى مخاطر صحية جمة، ناهيك عن التأثير السلبي على البيئة و الوسط المعيشي.

الشكل رقم (48): معدلات الربط الخاصة بالتهيئة الحضارية.

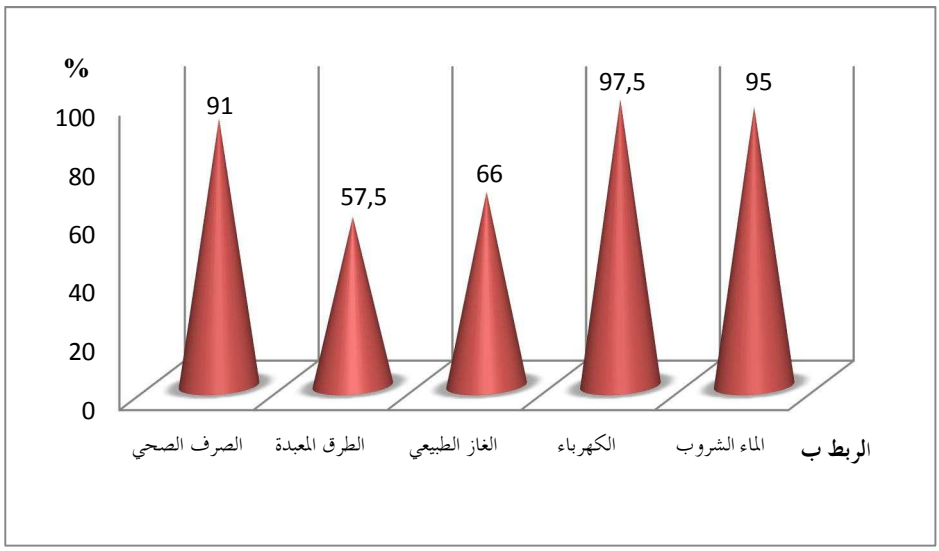

المصدر: إستبيان الدراسة.

الفرع الخامس: مؤشرات الصحة.

من خلال القراءة الأولية للمؤشرات الصحية لإحصائيات الدراسة يتضح جليا أن المنظومة الصحية لبلدية خميس مليانة تعاني من قصور واضح في أداء وظيفتها و تدني فاضح في الخدمات الصحية كما و كيفا، مع تسجيل صعوبة بالغة في الدخول إلى الخدمة و الاستفادة منها.

الجدول رقم (66): توزيع أرباب الأسر حسب وضعيتهم الصحية.

الحالة الصحية لرب الأسرة	طبيعة المرض	العدد	النسبة(%)
غير مريض	/	133	66.50
مريض	مزمن	43	21.50
	عابر	23	12.00
المجمـــــــــوع	/	200	100.00

المصدر: إستبيان الدراسة.

تترجم الوضعية الصحية الكارثية بالبيانات الإحصائية التي أشارت إلى وجود حوالي 33.5% من أرباب الأسر يعانون من أمراض مختلفة منها(64%) مزمنة (43 أسرة)، كما أنه بالرغم من مجانية العلاج في المؤسسات الإستشفائية العمومية فلا يتوجه إليها للاستفادة من خدماتها سوى (51.5%) من الأسر المبحوثة وهو ما يفسر صعوبة الدخول إلى هذه الخدمات من جهة و إلى تدني في نوعية الخدمة من جهة أخرى مما يدفع بالمواطنين إلى

العزوف عنها، أو إلى نقص في الهياكل القاعدية الصحية، بينما تفضل النسبة الباقية من الأسر(48.5%) التوجه نحو الطبيب الخاص (29%)، العيادات الخاصة (7.50%)، و الطب التقليدي بـــ (02%)، أما حوالي (10%) فتفضل المداواة و المعالجة وفق خدمات صحية أخرى لم تذكر في الإستبيان.

الشكل رقم (49): التوزيع النسبي للأسر حسب المصلحة الطبية المفضلة.

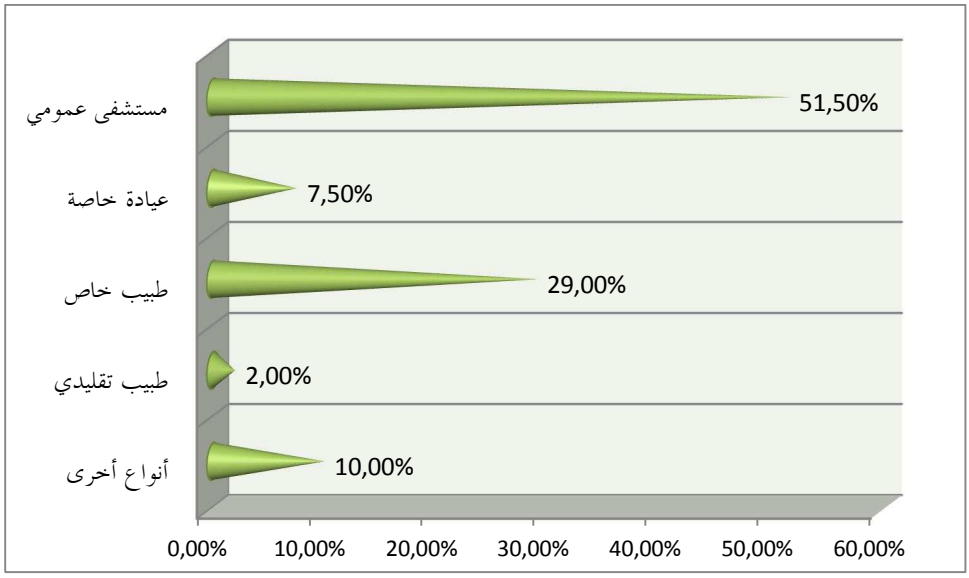

المصدر: إستبيان الدراسة.

ما يزيد من تردي الخدمات الصحية في هذه البلدية حسب النتائج الأولية لمعطيات الدراسة هي معدلات الوفيات المرتفعة المسجلة بين الأمهات عند الإنجاب التي بلغت عند الأسر المبحوثة حوالي (03%) أي هنـــاك (06) ستة أسر فقدت أمهات أثناء الولادة، و بإفتراض أن متوسط عدد الأولاد في الأسرة الواحدة (05) خمسة يمثل ولادات حية في كل أسرة فهذا يعني أن هناك 06 وفيات مقابل حوالي 1000 ولادة حية و هو ما يعادل 600 وفاة لكل 100.000 ولادة حية، و هو رقم كبير و مخيف لم يسجل حتى في الســـنوات (1985-1989) (230 وفاة كل 100.000 ولادة حية)، هذا و بالرغم من نزول ذات المعدل إلى حدود 86.2 وفاة سنة 2008 على المستوى الوطني نتيجة للتحسن في الصحة الإنجابية.

الشكل رقم (50): توزيع الأسر حسب مؤشري الأمومة و الطفولة.

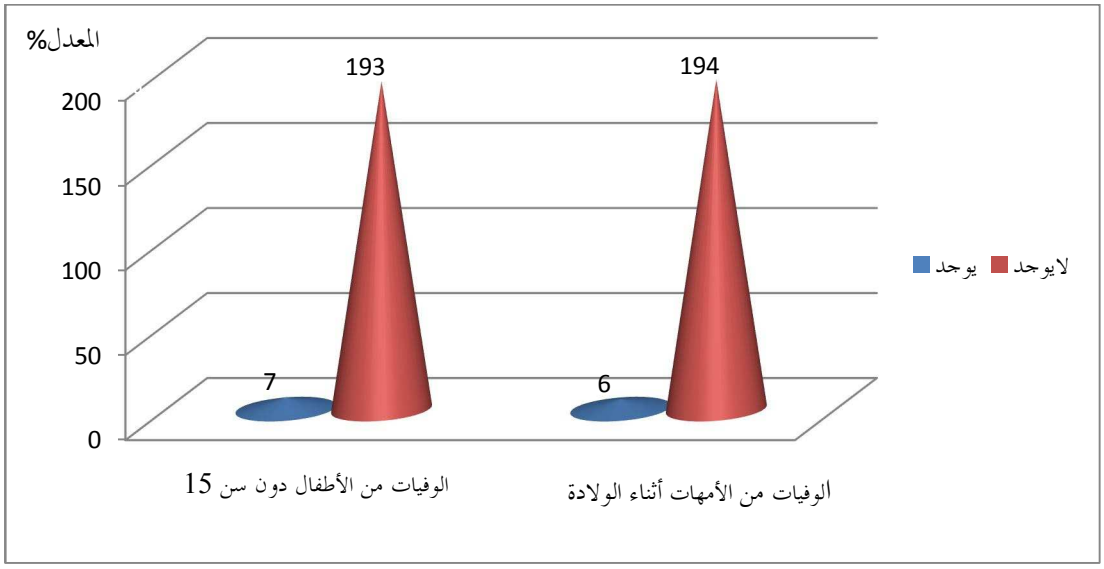

المصدر: إستبيان الدراسة.

للتأكد من حقيقة الوضعية الصحية في هذه البلدية إرتأينا معرفة رأي أرباب الأسر في مستوى الخـــدمات الصحية المقدمة فكانت إجابة ما يقرب عن 72.5% من الأسر بضعيفة، بينما أجابت حوالي 25.5% من الأسر بمتوسطة، فيما أقرت نسبة 2% من الأسر بجودة الخدمات، و هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (51): مستوى الخدمات الصحية حسب رأي رب الأسرة.

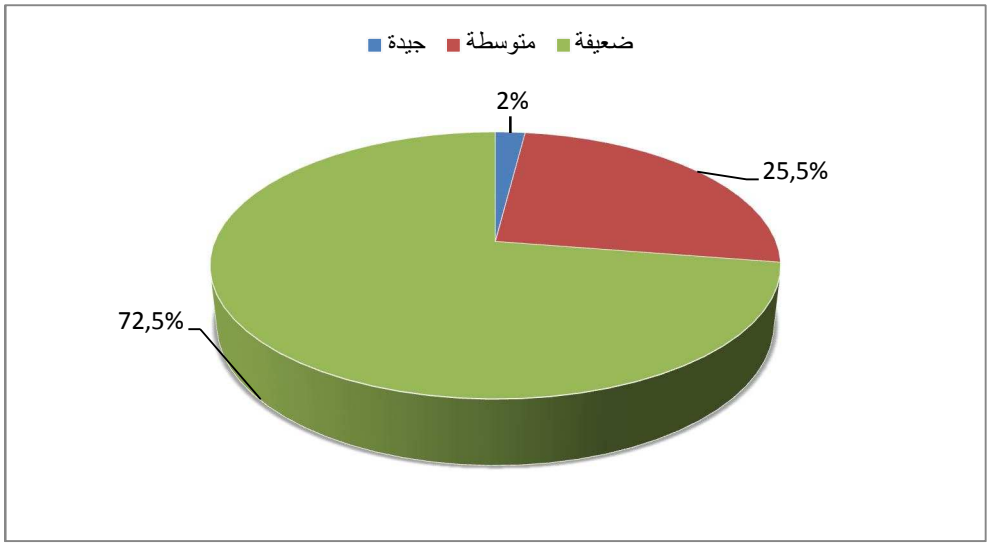

المصدر: إستبيان الدراسة.

الفرع السادس: مؤشرات التعليم.

أفضت مؤشرات التعليم الخاصة بمعطيات الدراسة إلى وجود حوالي (47) رب أسرة أمي أو بدون مستوى و هو ما يمثل 23.5% من حجم العينة، و حوالي 57 رب عائلة ذوي مستوى تعليمي ثانوي أي 28.5% من عدد الأسر،و حوالي 56 جامعي من أرباب الأسر ما يمثل 28% من حجم العينة، أما البقية فهي موزعة حسب الشكل التالي.

الشكل رقم (52): التوزيع النسبي للأسر حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة.

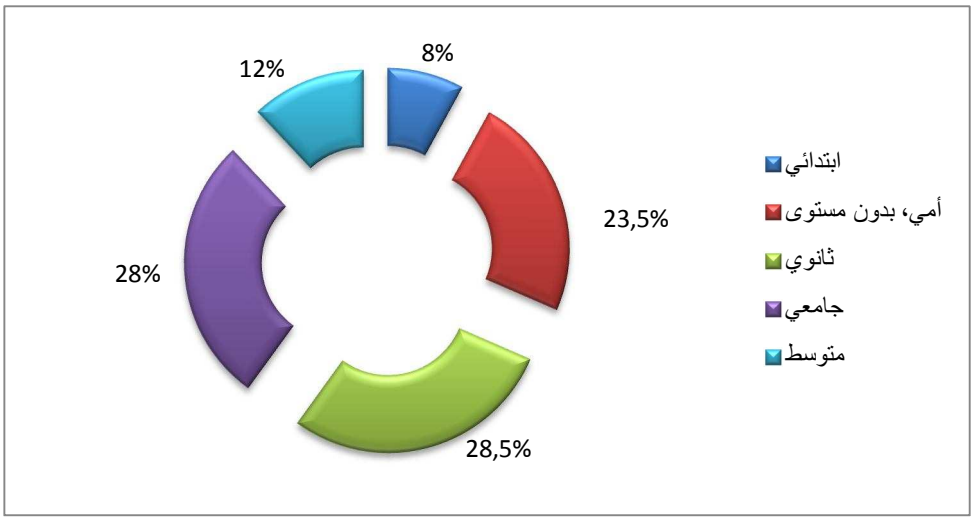

المصدر: إستبيان الدراسة.

أما معدل التمدرس فقد بلغ ما يقارب ولدين اثنين (1.98) في الأسرة الواحدة في حين جاء توزيع الأسر بحسب عدد المتمدرسين مفصلا في الجدول التالي.

الجدول رقم (67): توزيع الأسر بحسب عدد المتمدرسين.

عدد المتمدرسين	عدد الأسر	النسبة (%)
00	39	19.5
01	32	16
02	54	27
03	45	22.5
04	29	14.5
05	1	05
المجموع	**200**	**100**

المصدر: إستبيان الدراسة.

لقد أظهرت الأسر المستجوبة عدم رضاها عن المنظومة التربوية الوطنية بنسبة 78%، فيما أقرت 22% من الأسر بعكس ذلك، و هي موضحة في الشكل التالي.

الشكل رقم (53): التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب مستوى الرضا.

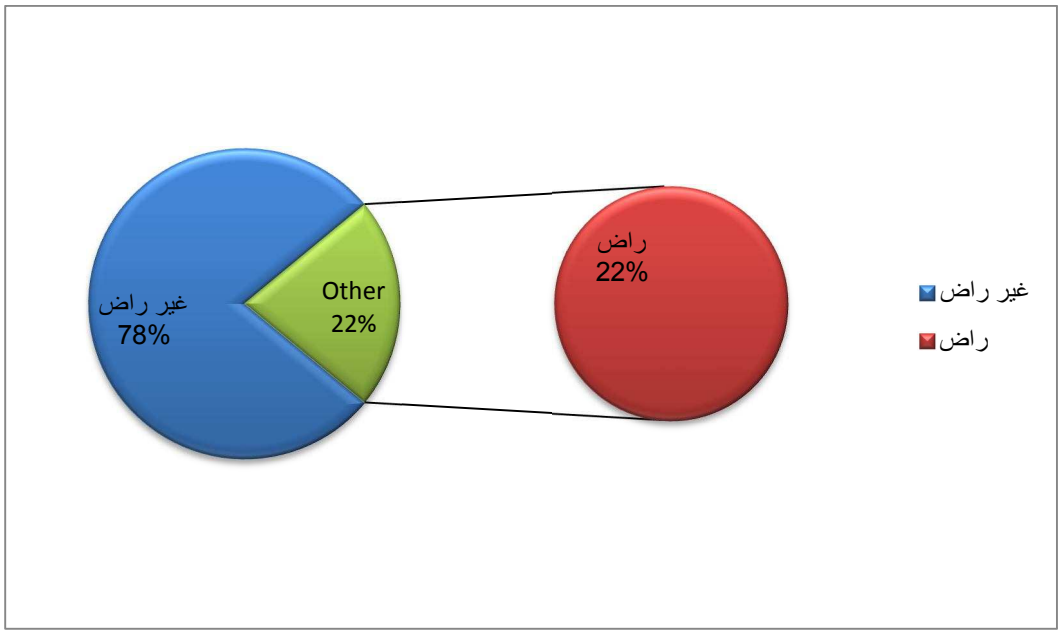

المصدر: إستبيان الدراسة.

الفرع السابع: مؤشرات الخدمات، الأعلام، الراحة و الترفيه.

أسفرت البيانات الخاصة بخدمات النقل إلى أن (63) رب أسرة، أي ما يمثل 31.5% من حجم العينة يستقلون سياراتهم الخاصة للتنقل إلى مقرات عملهم، بينما يُفضل حوالي (62) رب أسرة آخر (31%) إستعمال الحافلة، بينما تفضل النسبة المتبقية المقدرة بـ 37.5% من العدد الكلي للأسر إستعمال وسائل أخرى جاءت موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (54): التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب وسيلة التنقل إلى العمل.

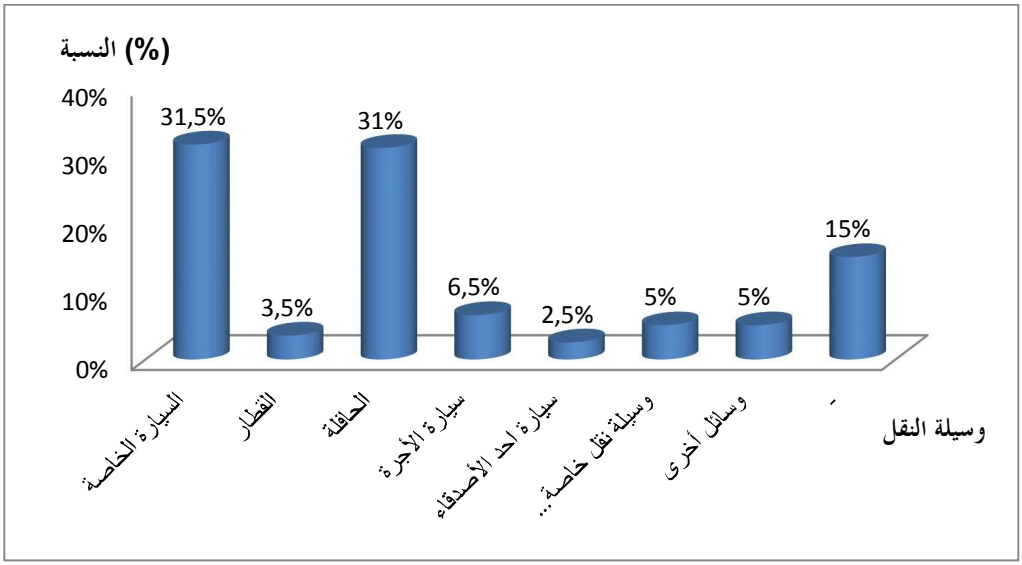

المصدر: إستبيان الدراسة.

لقد أسفرت أيضا بيانات الدراسة المتعلقة بالخدمات العمومية أن الهاتف يتوفر لدى حوالي 44.5% من الأسر المستجوبة، أما الإنارة العمومية فيستفيد منها حوالي 136 أسرة (68%)، أما خدمة النظافة العمومية فهي تغطي حوالي 126 مسكن (63%)، بينما الربط بالأنترنت فلا يمس سوى (40) أسرة (20%)، أما الملاعب الجوارية فهي متوفرة و يستفيد منها حوالي (66) أسرة (33%)، (أنظر الشكل رقم 55).

الشكل رقم (55): توزيع الأسر حسب توفر الخدمات العمومية.

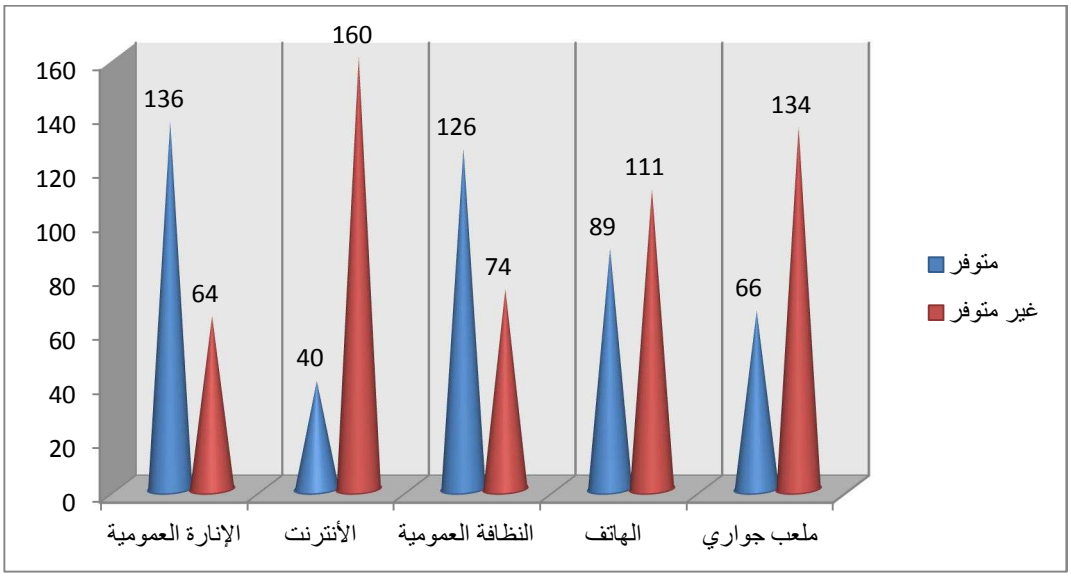

المصدر: إستبيان الدراسة.

تشير بيانات المقروئية في بلدية خميس مليانة حسب إستبيان الدراسة بأن مستوى المطالعة متـــدن بحيـــث بلغت نسبة 25% فقط، و هي ذات الحالة المسجلة وطنيا، منها 17.5% من الأسر المستجوبة تطالع حـــوالي نصف كتاب سنويًا، بينما حوالي 5.5% يطالعون جزء من كتاب، حوالي 2% يطالعون كتـــاب واحـــد في السنة، و للتوضيح فإن الشكل التالي يُعطي صورة عن ذلك.

الشكل رقم (56): التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب مستوى المطالعة.

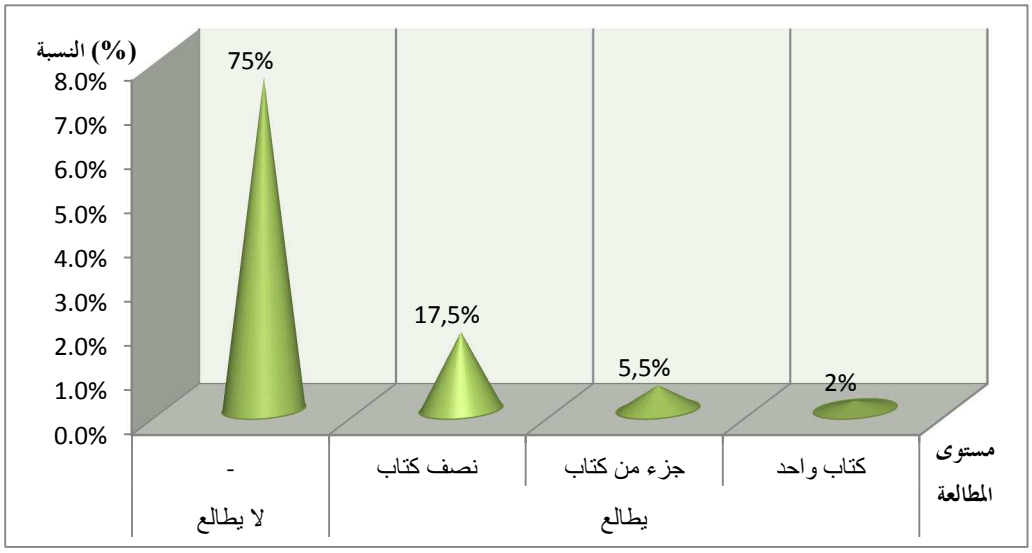

المصدر: إستبيان الدراسة.

مما يلاحـــظ كذالك من خلال بيانات الإستبيان أن أغلب الأسر المستجوبة و المقدرة بحـــوالي 130 أسرة و هو ما يعادل 65% من حجم العينة تعزف عن الخروج في نهاية الأسبوع و تفضل قضاء العطلة في المـــترل، ربما بسبب عدم توفر المرافق العامة المخصصة لذالك أو لعدم ملاءمتها لطبيعة العائلة و خصوصياتها في هـــذه المنطقة، بينما تقضي حوالي 11% من الأسر أيام العطلة الأسبوعية في الحدائق العمومية، أمـــا حـــوالي 7.5% أخرى من الأسر فتزور فيها الأقارب، و حوالي 7% من الأسر المستجوبة تفضل التسوق، أما الآخرون فقـــد جاءت تفضيلاتهم موضحة حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (68): توزيع الأسر حسب تفضيلاتهم لمكان قضاء العطلة الأسبوعية.

عدد المتمدرسين	عدد الأسر	النسبة (%)
المنزل	130	65
الأقارب	15	7.5
أحد الأصدقاء	04	02
التسوق	14	07
الحديقة العمومية	22	11
مرافق أخرى	15	7.5
المجموع	200	100

المصدر: إستبيان الدراسة.

.

إن حالة العزوف المسجلة يؤكدها مستوى عدم رضا الأسر عن المرافق العمومية المتاحة في هذه المنطقة، بحيث أكدت حوالي 192 أسرة ذلك، و هو ما يمثل 96% من العدد الإجمالي للأسر المستجوبة، و الشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم (57): التوزيع النسبي للأسر حسب مستوى الرضا لرب الأسرة.

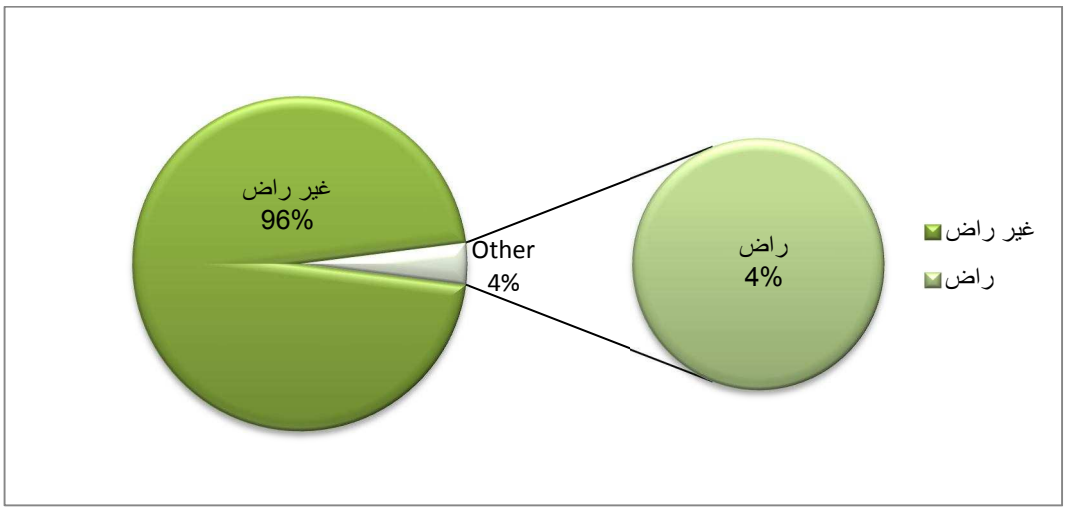

المصدر: إستبيان الدراسة.

الفرع الثامن: مؤشرات المشاركة السياسية و الإجتماعية.

يتميز النشاط السياسي و الثقافي للأسر في خميس مليانة بالفتور و الركود،بحيث تعتبر المشاركة في المجالات الثقافية و السياسية آخر إهتمامات هذه الأسر و هو ما يتضح من خلال الآراء المنتقاة لهذه العينة إذ أشـــارت حوالي 149 أسرة (74.5%) من الأسر بعدم إنخراطها في أي نشاط سياسي أو ثقافي كان، بينما يمارس حوالي 10.5% من أرباب الأسر نشاط سياسي في إطار حزبي، أما حوالي 5% آخرون فهم منخرطون في جمعيـــات ثقافية، بينما جاءت النشاطات الأخرى موضحة كما يلي:

الشكل رقم (58): توزيع الأسر حسب نوع النشاط السياسي و الثقافي.

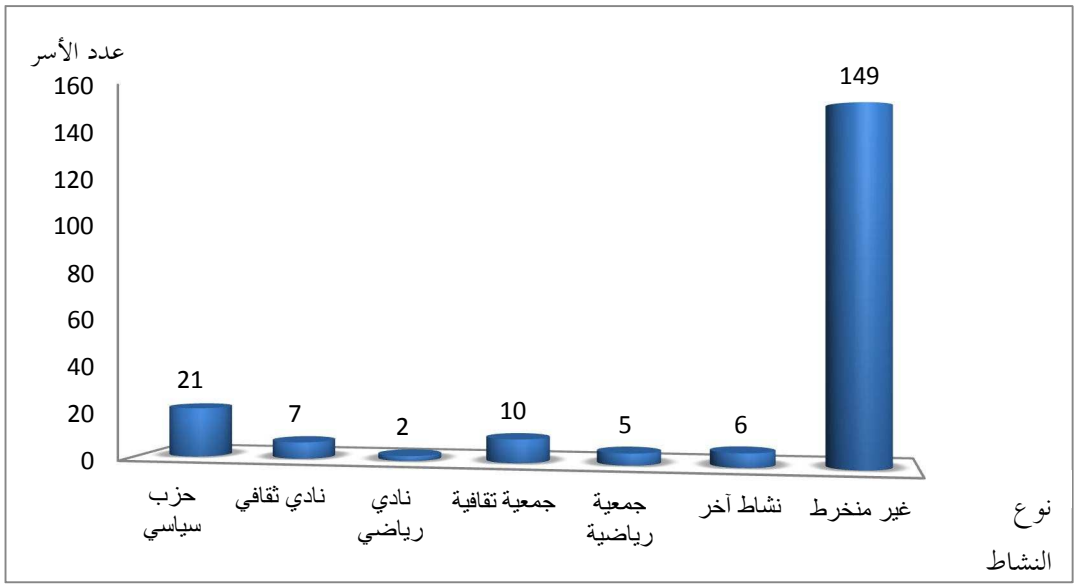

المصدر: إستبيان الدراسة.

أما المشاركة الإجتماعية والتضامن العائلي فقد أظهر الإستطلاع أن حوالي 165 أسرة (82.5%) تربطهم علاقات جيدة و متميزة مع ذويهم و عائلاتهم، بينما أشار حوالي 28 رب أسرة (14%) إلى وجـــود علاقـــة متوسطة، في حين إعترف ما نسبتهم 2.5% آخرون بأن علاقاتهم العائلية معكرة و متوترة (ســـيئة) و هـــي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (59): التوزيع النسبي للأسر حسب حالة العلاقة العائلية.

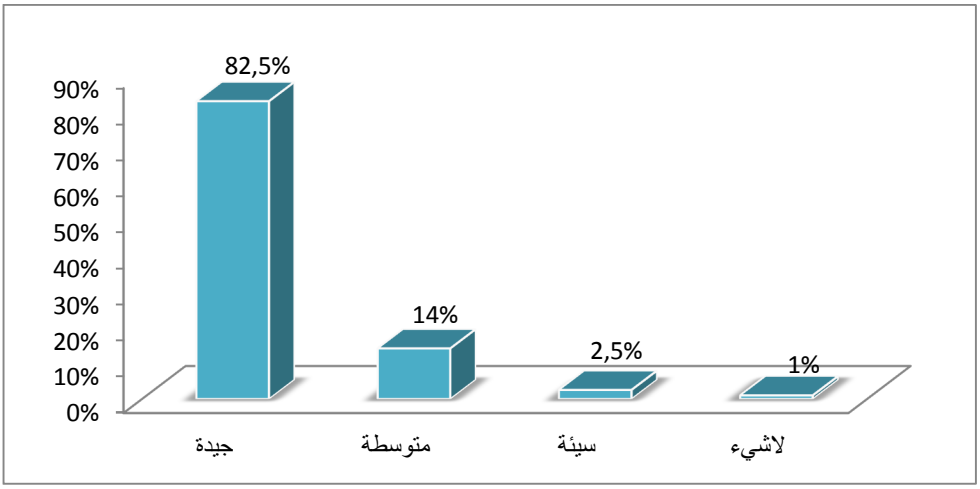

المصدر: إستبيان الدراسة.

في آخر الإستبيان كانت الخاتمة محاولة معرفة آراء الأسر المستجوبة حول حالاتهم الإجتماعية من خـــلال تقييمهم الذاتي للفقر فجاءت إجاباتهم متفاوتة، بحيث أشارت حوالي 60 أسرة (30% من حجم العينة) بأنهـــا ميسورة الحال، فيما أكدت حوالي 108 أسرة (54% من حجم العينة) بأنها فقيرة، فيمـــا قالـــت 32 أســـرة (16%) أنها فقيرة جدا، و الشكل التالي يعطي صورة أكثر إيضاحا.

الشكل رقم (60): التوزيع النسبي لحالة الأسر حسب التقييم الذاتي للفقر.

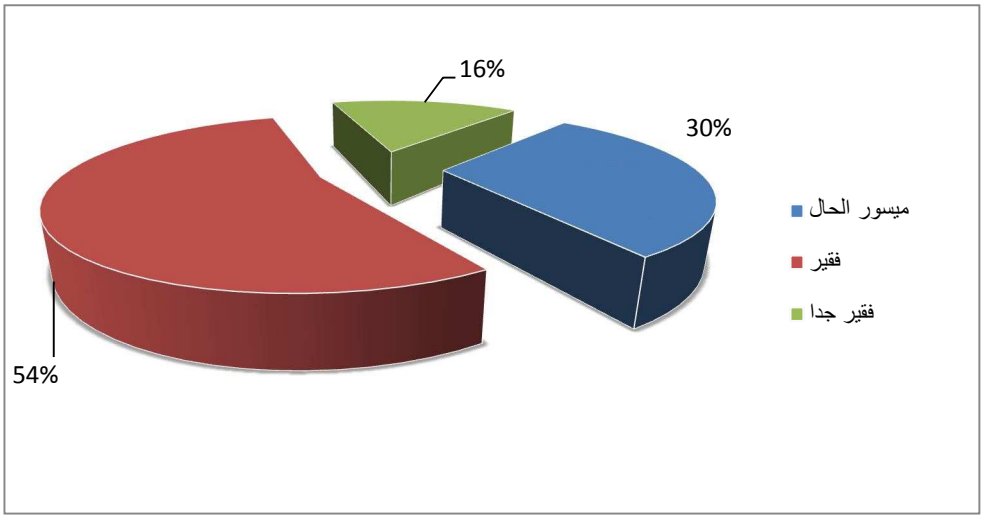

المصدر: إستبيان الدراسة.

المبحث الثالث: النتائج التجريبية للدراسة التطبيقية.

بعد جمعنا للبيانات الإحصائيات الخاصة بعينة الدراسة و عرضها في جداول تارة و تمثيلها هندسيا تـــارة أخرى، و بعد إجرائنا لتقييم أولي و أخذنا لصورة مبدئية حول الإتجاهات المختلفة للأبعاد و المحددات الرئيسية لظاهرة الفقر ببلدية خميس مليانة، و بالاستناد إلى هذه البيانات سنحاول في هذا المبحث الذي نعتبره الحلقـــة الأهم في بحثنا قياس الفقر وفق المنهج المتعدد الأبعاد بإستخدام نظرية المجموعات الغامضة التي تقتضي الإلتـــزام بأربعة مراحل أساسية سبق و أن ذكرناها في المطلب الرابع من المبحث الثاني للفصل الثاني، مع الإشارة في هذا المقام إلى أن هذا الجزء من العمل يعتمد منهجيًا بالأساس على الورقة البحثية للبروفيسور بن حبيب وآخـــرون المقدمة سنة 2007 و التي جاءت تحت عنوان "تحليل ديناميكية الفقر في الجزائر باستخدام المقاربـــة المتعـــددة الأبعـــاد(The Analysis of poverty Dynamics In Algeria : a Multidimentionnal Approch[364] و هي خلاصة للدراسة الميدانية التي قام بها مخبر (MECAS) بجامعة تلمسان لقياس الفقر في ولاية تلمسان عام 2002 باستخدام نظرية المجموعات الغامضة، كما يعتمد كذلك على العمل الذي قام بـــه (داغوم Dagum) و(كوستا Costa) سنة 2004 [365] وكذا الورقة المنجزة من قبل (مصار Mussard) و(بي ألبيرين Pi Alperin) عام 2005.

المطلب الأول: السمات و الخصائص السوسيو-اقتصادية المختارة.

كما أشرنا سابقا أن أول خطوة في قياس الفقر باستخدام المقاربة الغامضة هي وضع أساس مرجعي يـــتم بموجبه إعتبار الأسرة (وحدة التحليل) ضمن مجموعة الفقراء، و قد إعتبرناها كذلك إذا كانت هذه الأســـرة تظهر درجة معينة من الفقر بالنسبة إلى خاصية أو سمة واحدة على الأقل من السمات المختارة لتفسير الظاهرة، و لبلوغ هذه الغاية حاولنا إختيار مؤشرات و محددات الفقر المناسبة للتحليل و التي تسمح بتقدير درجة إنتماء كل أسرة للمجموعة الجزئية الغامضة الخاصة بالفقر، بحيث جاءت هذه المؤشرات مكونة من متغيرات كـــمية و أخرى كيفية على النحو الذي إعتمده الأستاذ بن حبيب في الورقة البحثية المشار إليها آنفا.

نوع السكن(X_1) (Type de logement).

طبيعة ملكية السكن الحالية(X_2) (Statut d'Occupation Actuelle)

---

(1) Benhabib Abderrezak et AL (2007), op cité.

(2) Dagum.C and M.Costa (2004) "Analysis and Measurement of Poverty, multivariate approaches an their policy implications a case of stridy : Italy In Dagum.C and Ferrari.G. (eds); Houechold Behaviour , equivalence scales, welfare and poverty, springer verlag, Germany, 221-271.

مستوى الراحة (X_3) (Niveau de Confort)

المستوى التعليمي(X_4) (Niveau d'Instruction)

طبيعة الشغل الحالي(X_5) (Statut d'Emploi Actuel)

التجهيزات المترلية(X_6) (Equipements)

نوع الخدمات الصحية(X_7) (Type de Services Sanitaires)

التضامن والمشاركة الإجتماعية(X_8) (Solidarité Personnel/Familiale)

الدخل(X_9) (Revenu)

إن سبب إعتمادنا لذات المتغيرات جاء لغاية إجراء المقارنات بين النتائج المتحصل عليها على مستوى خميس مليانة مع نظيرتها في ولاية تلمسان، و من ثم إعطاء صورة موسعة لانتشار الظاهرة على المستوى الوطني من جهة،و بناءا على توفر درجات الإنتماء التي تقيس حالة الحرمان التي تعانيها الأسر بالنسبة لكل خاصية من جهة ثانية، بحيث تمثل هذه الخطوة المرحلة الثانية في قياس الفقر، و قد حسبت باستخدام دالة الانتماء التحويلية الخطية الشبه منحرفة (Trapézoidale) التي وضع أسسها كل من سير يولي وزاني (Cériolé et Zani) عام 1990م وفق السياق الموضح في الفصل الثاني و قد جاءت مفصلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (69): درجات العضوية المعتمدة في قياس الفقر.

السمات والخصائص	(Attributs et Caractéristiques)	**دوال العضوية** (Fonctions d'appartenances)
I- نوع السكن	(Type de Logement)	
مسكن فردي/ فيلا	(Maison Individuelle/Villa)	0
مسكن تقليدي	(Habitat Traditionnel)	0.3
بناء مشترك	(Immeuble Partagée)	0.5
مسكن هش	(Habitation Pricaire)	1
II - طبيعة ملكية السكن الحالية	(Statut d'Occupation Actuelle)	
ملكية خاصة (فردية/ مشتركة)	(Proprieté et Copropriété)	0
مستأجر	(Location)	0.5
مجاني دائم	(Hebergement Gratuit)	0.6
مجاني مؤقت	(Hebergement Temporaire)	1

III - مستوى الراحة	(Niveau de Confort)	
مطـــبخ مســـتقل+حمام+غاز المدينـــة+مياه ساخنة	(Cuisine séparée+Bain+Gaz de Ville+Eau chaude)	0
مطبخ مستقل+حمام+غاز المدينة	(Cuisine séparée+Bain+Gaz de Ville)	0.1
مطبخ مستقل+حمام+مياه ساخنة	(Cuisine séparée+Bain+Eau chaude)	0.2
مطبخ مستقل+حمام	(Cuisine séparée+Bain)	0.4
مطبخ مستقل+مياه ساخنة	(Cuisine séparée+Eau chaude)	0.5
مطبخ مستقل+غاز المدينة	(Cuisine séparée+Gaz de Ville)	0.7
لاشيء	(Rien)	1
IV- المستوى التعليمي	(Niveau d'Instruction)	
جامعي	(Universitaire)	0
ثانوي	(Secondaire)	0.3
متوسط	(Moyen)	0.5
إبتدائي	(Primaire)	0.7
أمي/بدون مستوى	(Analphabete/sans Niveau)	1
V - طبيعة الشغل (العمل) الحالي	(Statut d'Emploi Actuel)	
دائم	(Permanant)	0
عقد توظيف	(Contractuel)	0.2
عامل يومي	(Travailleur Quotidien)	0.5
تشغيل الشباب	(Emploi de Jeunes)	0.6
عاطل عن العمل	(Chomeur)	1
VI - التجهيزات المنزلية	(Equipements)	
فـــــرن للطبخ+ثلاجـــــة+تلفاز+مقعر هوائي+كمبيوتر	(Cuisinière+Refrigérateur+TV+ Antenne Parabole+PC)	0
فرن للطبخ +ثلاجة+ تلفاز+مقعر هوائي	(Cuisinière+Refrigérateur+TV+ Antenne Parabole)	0.1
فرن للطبخ+ثلاجة	(Cuisinière+Refrigérateur)	0.5
فرن للطبخ	(Cuisinière)	0.8
لا شيء	(Rien)	1
VII - نوع الخدمات الصحية	(Type de Services Sanitaires)	

عيادة خاصة	(Clinique Privée)	0
طبيب خاص	(Médecin Privée)	0.1
مستشفى عمومي	(Hopital Public)	0.4
طبيب تقليدي	(Médecin Traditionnel)	0.8
لا شيء	(Rien)	1
VIII- التضامن والمشاركة الإجتماعية	(Solidarité Personnel/Familiale)	
جيدة	(Bien)	0
متوسطة	(Modérée)	0.3
ضعيفة	(Faible)	0.7
لا شيء	(Rien)	1
VIV - الدخل	(Revenue)	
	$40.000 \leq x$	0
	$40.000 > x \geq 20.000$	0.33
	$20.000 > x \geq 10.000$	0.67
	$10.000 > x$	1

المصدر: Belhabib et Al (2007) , op cité

المطلب الثاني: تقدير مؤشرات الفقر الفردية و الاجمالية.

تمر المرحلة الثالثة في قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام نظرية المجموعات الغامضة عبر تحديد حصة الفقر لكل أسرة أو ما يسمى بمؤشرات الفقر الفردية، بحيث يمكن حسابها من خلال العلاقة الرياضية لدالة الانتمـــاء التجميعية غير الواضحة التالية:

$$\mu_B(a_i) = \frac{\sum_{j=1}^{m} w_j x_{ij}}{\sum_{j=1}^{m} w_j} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (102)$$

إن العلاقة (102) أعلاه مشروطة و مقيدة بإختيار وتحديد الأوزان (w_j) فهي كما عرفها (سيريولي وزاني Cerioli et zani 1990م) بأنها عبارة عن المتوسط المرجح لدرجات العضوية الجزئية لمجمـــوع الفقـــراء (B) بالنسبة لكل خاصية (m)، بحيث تتم عملية الترجيح بالأوزان (w_j)، و بذلك نقف عند ثاني عقبة و إحدى الخطوات الأساسية و الهامة في حساب و قياس مؤشر الفقر الغامض، فبعدما تجاوزنا المشكلة الأولى المتعلقـــة بتحديد درجات الانتماء الجزئية إنتهجنا طريقتين مختلفتين لإختيار و حساب أوزان الترجيح (w_j).

بهدف محاكاة الواقع الفعلي للمستوى المعيشي للأسر في مدينة خميس مليانة و بناء نموذج القياس الملائم لظاهرة الفقر في هذه المنطقة اعتمدنا في الطريقة الأولى لبناء نظام الترجيح على أحد الأساليب التي ترتكز على التحليل الإحصائي المتعدد (Analyse Statistique Multivariee) و هو التحليل باستخدام المركبات الرئيسية (ACP)(Analyse en Composantes Principales) وباستعمال برنامج (XLstat10)، بحيث يتعلق هذا النظام بحالة الفقر النسبي مما يعطي أهمية بالغة للمعطيات،كما يمكننا من إختيار السمات و الخصائص التي تساهم أكثر في تفسير درجات الحرمان، و قد أعطت التقديرات الأوزان التالية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (70): أوزان الترجيح (W_j) حسب (ACP)

السمات (X_j)	الأوزان (W_j)
نوع السكن (X_1)	0.070427
طبيعة ملكية السكن (X_2)	0.022660
مستوى الراحة (X_3)	0.193208
المستوى التعليمي (X_4)	0.164494
طبيعة الشغل الحالي (X_5)	0.048562
التجهيزات المنزلية (X_6)	0.227214
نوعية الخدمات الصحية (X_7)	0.079198
التضامن والمشاركة الاجتماعية (X_8)	0.000650
الدخل (X_9)	0.193586
المجموع	%100

المصدر: إستبيان الدراسة.

إن الطريقة الأولى المرتكزة على (ACP) تشكو من الإعتباطية (l'Arbitraire) و من مشكلة التكرار (Redondance) كونها تعطي أهمية بالغة للمعطيات الإحصائية ومضمونها وطبيعتها في ذات الوقت كما أشار إلى ذلك كل من (براندوليني و أليسو Brandolini et Aléssio 1998) (بيريز مايو Prez-Mayo 2003) و(كوكليس Kuklys 2003)، و على هذا الأساس إعتمدنا في الطريقة الثانية على آراء **(50)** خمسين خبيرا في هذا المجال لبناء نظام الترجيح و حساب الأوزان (W_j)، بحيث طلبنا منهم ترتيب الخصائص و السمات

(Attributs) أو الأبعاد المعتمدة في تفسير الظاهرة حسب أهميتها و وزنها فجاءت موضحة في الملحق رقم (02)، و من ثم تمكنا من حساب الوزن الترجيحي(W_j) على أساسها كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (71): أوزان الترجيح (W_j) حسب آراء الخبراء (avis d'experts)

السمات (X_j)	الأوزان (W_j)
نوع السكن (X_1)	0.17268474
طبيعة ملكية السكن (X_2)	0.14429878
مستوى الراحة (X_3)	0.07351515
المستوى التعليمي (X_4)	0.09718276
طبيعة الشغل الحالي (X_5)	0.07372311
التجهيزات المنزلية (X_6)	0.05358794
نوعية الخدمات الصحية (X_7)	0.05024379
التضامن والمشاركة الاجتماعية (X_8)	0.04358639
الدخل (X_9)	0.29117734
المجموع	%100

المصدر: إستبيان الدراسة.

لقد سمح لنا حساب الأوزان الترجيحية (W_j) بقياس مؤشر الفقر الفردي $\mu_B(a_i)$ لكل أسرة كما هو موضح في الملحق (03)، و بذلك نكون قد توصلنا إلى المرحلة الرابعة و الأخيرة في عملية القياس الغامض والمتعدد الأبعاد و هي تجميع المؤشرات الفردية المتحصل عليها وفق العلاقة أدناه رقم (103) لنتحصل على مؤشر الفقر الإجمالي الغامض و متعدد الأبعاد لكل الأسر في بلدية خميس مليانة باستخدام نظامي الترجيح السابقين (Avis d'experts , ACP) وهو على التوالي **0.25129858**، **0.29806489**.

$$\mu_B = \frac{\sum_{i=1}^{n} \mu_B(a_i)}{n} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (103)$$

المطلب الثالث: تقسيم مؤشر الفقر الغامض و المتعدد الأبعاد.

إن نظرية المجموعات الغامضة تسمح لنا بمعرفة مدى مساهمة كل خاصية أو سمة في مؤشر الفقر الإجمالي، و هو ما مكنتا من تقسيم مؤشر الفقر المحسوب إلى مؤشرات أحادية البعد لكل سمة من خلال العلاقة التالية[366]:

$$\mu_B(X_j) = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_{\text{ij g}(a_i)}}{\sum_{i=1}^{n} \text{g}(a_i)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (104)$$

بحيث أن المجموع المرجح لهذه المؤشرات الأحادية تعطي لنا المؤشر الكلي للفقر كما يلي[367]:

$$\mu_B = \frac{\sum_{j=1}^{m} \mu_B(X_j) w_j}{\sum_{j=1}^{m} w_j} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (105)$$

كما أن المساهمة المطلقة (Contribution Absolue) لكل خاصية في مؤشر الفقر الإجمالي و المتعدد الأبعاد يمكن حسابها وفق الصيغة التالية التي وضعها (داغوم وكوستا Dagum et Costa 2004).

$$C\mu_B = \frac{\mu_B(X_j) w_j}{\sum_{j=1}^{m} w_j} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (106)$$

لقد أعطت تقديرات مؤشرات الفقر أحادية الأبعاد بحسب الطريقتين المعتمدين في حساب أوزان الترجيح النتائج التالية :

---

(1) Dayum.C, and.M costa (2004).op cité

(2) Benhabib Abdelrrazak et AL (2007). op cité.

الجدول رقم (72): مؤشرات الفقر أحادية الأبعاد.

السمات (X_j)	مؤشر الفقر وحيد البعد Indice unidimensionnel de pauvreté
نوع السكن (X_1)	0.4345
طبيعة ملكية السكن (X_2)	0.2955
مستوى الراحة (X_3)	0.139
المستوى التعليمي (X_4)	0.431
طبيعة الشغل الحالي (X_5)	0.1785
التجهيزات المنزلية (X_6)	0.098
نوعية الخدمات الصحية (X_7)	0.365
التضامن والمشاركة الاجتماعية (X_8)	0.1571
الدخل (X_9)	0.2937

المصدر: نتائج الدراسة.

الشكل رقم (61): مؤشرات الفقر أحادية الأبعاد.

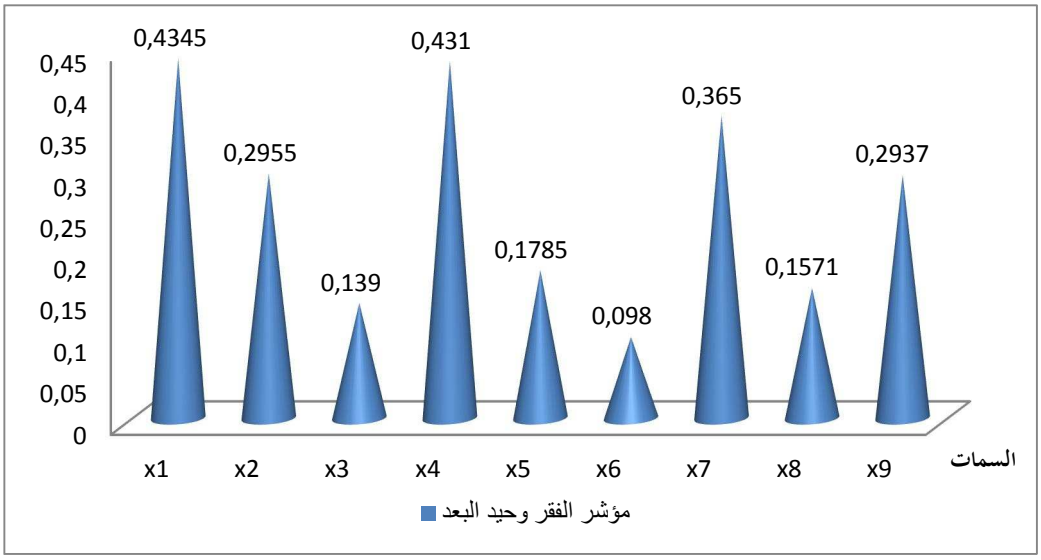

المصدر: إستبيان الدراسة.

كما بينت التقديرات مدى مساهمة كل سمة في حجم الفقر الكلي و بإستخدام نظامي التـــرجيح (ACP) و(avis d'experts) بحيث جاءت موضحة من خلال معطيات الجداول و الأشكال التالية:

الجدول رقم (73): المساهمة المطلقة و النسبية للسمات في مؤشر الفقر الإجمالي باستخدام (ACP)

السمات (X_j)	المساهمة المطلقة	المساهمة النسبية
نوع السكن (X_1)	0.03060049	12.176946
طبيعة ملكية السكن (X_2)	0.0066905	2.664581
مستوى الراحة (X_3)	0.02685589	10.686844
المستوى التعليمي (X_4)	0.07089703	28.212268
طبيعة الشغل الحالي (X_5)	0.0086683	3.449404
التجهيزات المنزلية (X_6)	0.02226702	8.860781
نوعية الخدمات الصحية (X_7)	0.02890725	11.503147
التضامن والمشاركة الاجتماعية (X_8)	0.00010217	0.0406508
الدخل (X_9)	0.0563042	22.405468
المجموع	0.25129858	%100

المصدر: إستبيان الدراسة.

الشكل رقم (62): المساهمة النسبية في مؤشر الفقر الإجمالي بإستخدام (ACP)

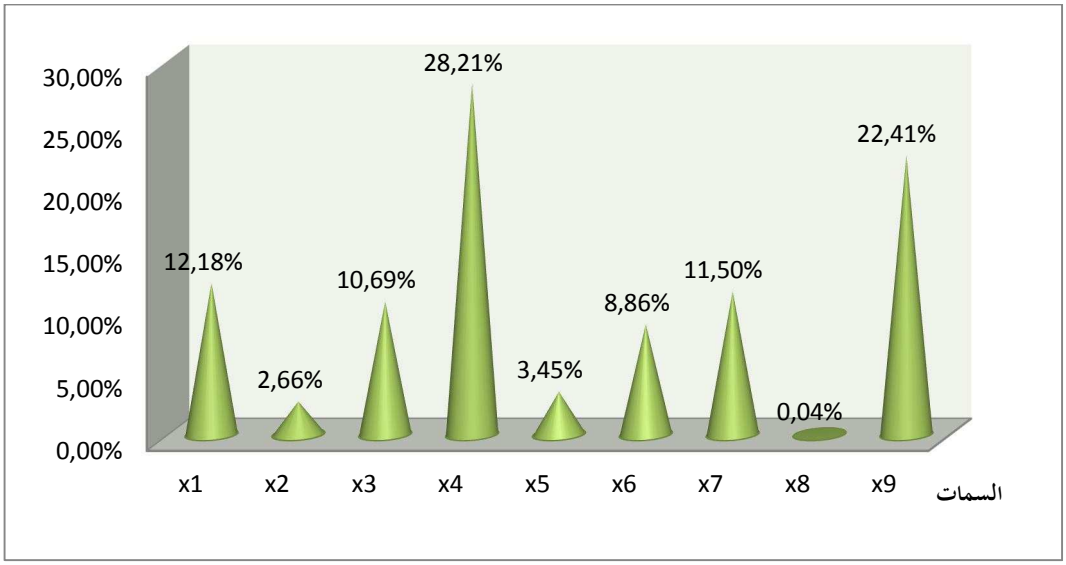

المصدر: إستبيان الدراسة.

الجدول رقم (74): المساهمة المطلقة و النسبية للسمات في مؤشر الفقر الإجمالي باستخدام (avis d'experts)

السمات (X_j)	المساهمة المطلقة	المساهمة النسبية
نوع السكن (X_1)	0.07503161	25.17229
طبيعة ملكية السكن (X_2)	0.04264029	14.305707
مستوى الراحة (X_3)	0.01021861	3.428316
المستوى التعليمي (X_4)	0.04188577	14.052567
طبيعة الشغل الحالي (X_5)	0.01315957	4.415003
التجهيزات المنزلية (X_6)	0.00525162	1.761904
نوعية الخدمات الصحية (X_7)	0.01833898	6.152681
التضامن والمشاركة الاجتماعية (X_8)	0.0068496	2.298024
الدخل (X_9)	0.08468893	28.412916
المجموع	0.29806489	%100

المصدر: نتائج الدراسة.

الشكل رقم (63): المساهمة النسبية في مؤشر الفقر الإجمالي باستخدام رأي الخبراء (avis d'experts)

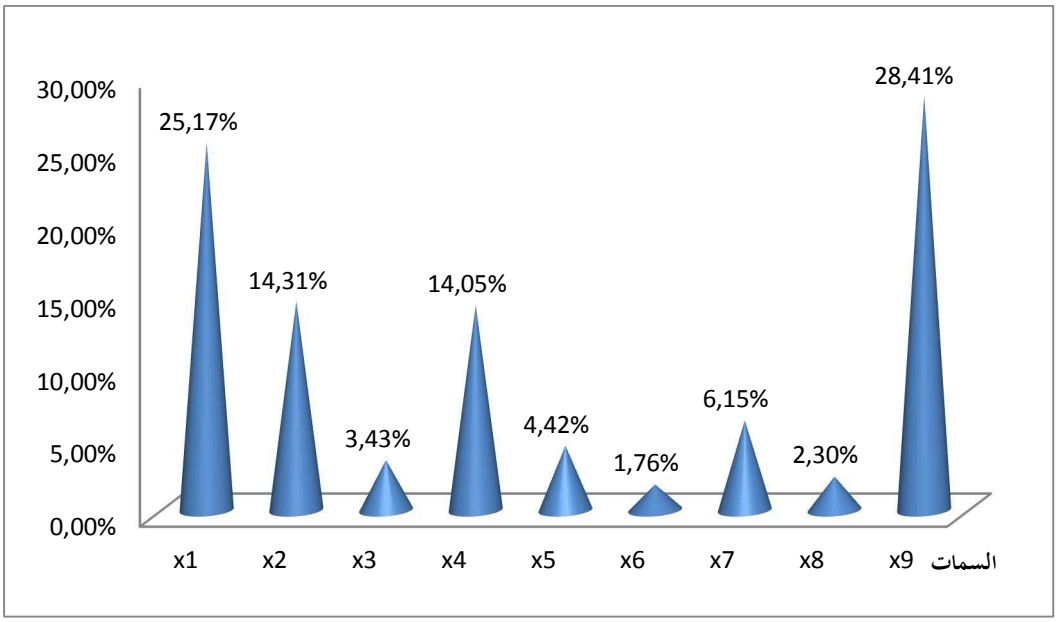

المصدر: نتائج الدراسة.

كان بإمكاننا تقسيم الأسر في بلدية خميس مليانة حسب توزيعهم النسبي على المناطق الحضرية و الريفية وحساب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لكل مجموعة أو منطقة (التقسيم المتعدد الأبعاد)، و من ثم حساب المساهمة المطلقة و النسبية لهذه المؤشرات في الفقر الكلي، كما كان بالإمكان كذلك إجراء التقسيم بحسب المنطقة والسمة في ذات الوقت لكنه تعذر عنّا ذلك كله لأسباب نحسبها تقنية بحتة، و هي كون أن أغلب الأسر المستجوبة (حوالي 97%) تقطن في المدينة مما يعني أن العينة المختارة جاءت ممثلة للتوزيع الطبيعي للأسر على المناطق في خميس مليانة (95% يسكنون في المناطق الحضرية) من جهة (أنظر الملحق رقم 04)، و من جهة أخرى نتيجة لتقليص حجم العينة المستخدمة في الدراسة من 300 إلى 200 وحدة إحصائية بسبب إحجام الأسر (أغلبها ريفية) عن إرجاع إستمارات الإستبيان، و هو ما أفقد عملية التقسيم هذه أهميتها و أفرغها من محتواها.

المطلب الرابع: تحليل نتائج التقدير.

أفضت نتائج القياس إلى بلوغ مؤشر الفقر الغامض و المتعدد الأبعاد (l'indice flou Multimensionnel de pauvreté) حوالي (μ_B=0.25129) و ذلك باستخدام نظام الترجيح المعتمد على التحليل بالمركبات الرئيسية (analyse en composantes principales) (ACP) و هو ما يعني أن حوالي 25.129% من الأسر في بلدية خميس مليانة فقيرة هيكليا، أما باستخدام نظام الترجيح الذي يعتمد على آراء الخبراء (avis d'experts) فقد بلغ مؤشر الفقر ما قيمته (μ_B= 0.29806)، أي أن حوالي 29.806% من الأسر في ذات البلدية هم فقراء هيكليا. للإشارة فإن هذين المعدلين يقتربان كثيرا مع ما سجل على مستوى ولاية تلمسان عام 2002 من خلال البحث الذي أجراه مخبر (MECAS) و أشرنا إليه سابقا بحيث بلغ حوالي (μ_B= 0.2649).

لمعرفة الأسباب و المحددات الرئيسية لظاهرة الفقر في بلدية خميس مليانة نعرج على الجدول رقم (72)، وبعد قراءتنا لمعطياته وجدنا أن نتائج قياس المؤشرات الغامضة أحادية الأبعاد تشير إلى أنه من بين السمات (attributs) أو الأبعاد (dimensions) التسعة المختارة يوجد خمسة منها تساهم إسهاما كبيرا في تفسير حالة الحرمان التي تعانيها الأسر في هذه البلدية و هي مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

نوع السكن

المستوى التعليمي

نوعية الخدمات الصحية

طبيعة ملكية السكن

الدخل

لقد بينت نتائج التقدير وفق التقسيم وحيد البعد(Décomposition Unidimensionnel) أنه إذا أخذنا تأثير كل بعد على حدى و اعتبرنا أن نوع السكن كبعد وحيد لتفسير ظاهرة الفقر في هذه البلدية فإن معدل الفقر يبلغ حوالي 43.45%، أما إذا كان المستوى التعليمي هو الخاصية الوحيدة المفسرة للظاهرة فإنه يوجد حوالي 43.10% من الأسر فقراء، في حين بلغت نسبة الفقر في حالة إعتماد نوعية الخدمات الصحية كبعد أوحد ما قيمته 36.5% ، بينما بلغ ذات المؤشر حوالي 0.2555 إذا إعتبرنا طبيعة ملكية السكن هي السمة المفسرة الوحيدة للفقر، و أخيرا بلغ فقر الدخل أو ما يسمى بالفقر النقدي (Pauvreté Monétaire) حوالي 0.2937، و هو ما يعني أن 29.7% من الأسر في هذه البلدية فقراء إذا ما اعتبرنا أن البعد النقدي (الدخل) كقياس وحيد للظاهرة.

إن النتائج المتوصل إليها آنفا تؤكد الحقائق و الطروحات التي أشرنا إليها في المبحثين الأول والثاني من هذا الفصل، فهي تمثل ترجمة للواقع الفعلي للمستوى المعيشي للأسر في بلدية خميس مليانة، فحالة الحرمان التي تعانيها الأسر بالنسبة لهذه الأبعاد واضحة، و هو ما تجلى فعليا من خلال القراءة الأولية للبيانات الإحصائية وكذا الخصائص الإجتماعية التي تتميز بها بلدية خميس مليانة، فالسكن بصفة عامة لا يزال يشكل تحديا تنمويا للسلطات في هذه البلدية التي تمثل أكبر كثافة سكانية في ولاية عين الدفلى (2125 نسمة/السكن)، و بمعدل مرتفع لشغل السكنات (5.69 فرد/السكن) مع ارتفاع لعدد السكنات الهشة (10% من المجموع الكلي للسكنات الهشة في الولاية) مما يزيد من التوسع السكاني للمدينة على حساب الأراضي الزراعية و زيادة إنتشار البيوت القصديرية مما يولد بيئة خصبة للآفات الإجتماعية التي تضرب كيان الأسرة و المجتمع في الصميم.

كما أن التعليم كذلك لا يزال يعاني من معوقات و صعوبات كبيرة في هذه البلدية أهمها الاكتظاظ وإرتفاع معدلات التسرب المدرسي و إنخفاض معدل تمدرس الأطفال لدى الأسر (1.98 طفل/الأسرة) حسب إحصائيات الدراسة)، ارتفاع نسبة الأمية لدى الأسر المبحوثة (23.5% من أرباب الأسر)، كل هذه المعطيات تفسر عدم رضا أرباب الأسر عن المنظومة التربوية الذي قارب حوالي 78% حسب الاستجواب الذي أجريناه.

إضافة إلى البعدين الهامين الذين يساهمان في تفسير ظاهرة الفقر في بلدية خميس مليانة بدرجة كبيرة كما أشرنا إليه آنفا هناك بعد آخر لا يقل عنهما أهمية و هو البعد الصحي للأسر و الذي مثلناه بنوعية الخدمات الصحية المقدمة، فهذه الخاصية أو السمة بالرغم من ثقلها و تأثيرها على رفاهية الأسر إلا أنها لا تزال دون المستوى كما وكيفا، بحيث أن المنظومة الصحية في هذه البلدية تعاني من قصور واضح في أداء وظيفتها مما أثر سلبا على نوعية الخدمات الصحية المقدمة مع تسجيل صعوبة الدخول إلى هذه الخدمات و الإستفادة منها.

إن حجم الحرمان الذي تعاني منه الأسر بالنسبة لهذا البعد تترجمه التغطية الضعيفة للخدمات الصحية بالنسبة للمستشفيات (مستشفى واحد لكل 119309 نسمة مقابل مستشفى واحد لكل 19026 نسمة بشمال البلاد) بالإضافة إلى أن نصيب الأشخاص من الأسرة في هذه المستشفيات هو الآخر يُعتبر ضعيفا (سرير واحد لكل1227 نسمة مقابل سرير واحد لكل 500 نسمة شمال الوطن) كما أن التغطية الصحية بالنسبة للأطباء هي كذلك تعتبر ضعيفة جدا (طبيب واحد لكل 2447 نسمة مقابل طبيب واحد لكل 491 نسمة على المستوى الوطني). كما أن حجم المعاناة و الحرمان تترجمه كذلك إحصائيات الإستبيان المسجلة و التي أفضت كما رأينا إلى وجود حوالي 33.5% من أرباب الأسر المبحوثة تعاني من أمراض مختلفة،أما معدل الاستفادة من الخدمات الصحية للمؤسسات الإستشفائية العمومية فيقدر بـ 51.5% فقط بالرغم من مجانية العلاج مما يفسر صعوبة الولوج إلى هذه الخدمات أو ربما إلى عزوف المواطنين عنها نتيجة لتردي نوعية الخدمات المقدمة.

لقد أشار كذلك التقسيم أحادي الأبعاد إلى إعتبار أن طبيعة ملكية السكن من بين السمات الهامة في تفسير الظاهرة، و إعتمادها كبعدا رئيسيا في شرح الفقر في بلدية خميس مليانة، و قد تبين أن الأسر تعاني من عدم إمتلاكها لسكنات تكنها، فالمتعارف عليه أن الجزائريين يفضلون الملكية الخاصة و هو ما تحقق من خلال نتائج إستبيان الدراسة بنسبة 60% (ملكية خاصة فردية أو مشتركة) بينما تفتقد حوالي 30% من الأسر هذه الميزة و تعوضها بسكنات وظيفية أو مؤجرة، وهو ما يعني أن هذه الأسر سوف تتكبد معاناة توفير السكن في المستقبل، و بطبيعة الحال سيكون ذلك على حساب الرفاهية الحالية لأفراد الأسرة.

يُعتبر البعد النقدي (الدخل) من أهم الخصائص (السمات) والمحددات المفسرة لظاهرة الفقر بصفة عامة، فقد أفادت النتائج وفق ذات التقسيم بأن هذا البعد يلعب دورا هاما، و يساهم إسهاما كبيرا في شرح الظاهرة، و أن الأسر في بلدية خميس مليانة تواجه صعوبات مادية للوفاء باحتياجات أفرادها وتلبية متطلبات الحياة عامة، فعلى الرغم من الزيادات المعتبرة التي عرفتها الأجور وطنيا في الآونة الأخيرة إلا أن مداخيل الأسر (أكثر من

75% أجور حسب نتائج الإستبيان) لا زالت عاجزة عن توفير الرفاهية للمواطنين بسبب تدّني القدرة الشرائية و غلاء الأسعار،و هو ما اتضح من خلال تحليلنا الأولي للمعطيات الإحصائية محل الدراسة، بحيث تبين أن أكثر من 57% من أرباب الأسر المبحوثة يقل دخلها عن 25000دج و هو ما يدفع بأفراد الأسر إلى المشـــاركة في المداخيل بهدف رفعها و زيادة قيمتها، و في نفس المسعى يقوم بعض أرباب الأسر بمزاولة نشـــاطات ثانويـــة 32% و مع ذلك تبقى هذه المداخيل غير كافية و عاجزة عن تغطية احتياجات الأسر،و هو ما أقرّت به حوالي 73.5% من الأسر المبحوثة مما يدّل على محدودية المداخيل في الوفاء بمتطلبات الحياة، و من ثم فهو تفسير لحالة الحرمان التي تعانيها الأسر بالنسبة لهذا البعد (الدخل).

بعد تحليلنا لنتائج القياس أحادي الأبعاد الذي يأخذ بعين الاعتبار كما رأينا تأثير الأبعاد المختارة في تفسير الظاهرة منفـــردة أخذنا كل السمات (attributs) مجتمعة و حاولنا تحليـــل مساهمة كل خاصـــية أو بعـــد (dimension) في مؤشر الفـــقر المتعدد الأبعاد الإجمالي، بحيث تشير المساهمة المطلقة أو النسبية إلى الأهميـــة النسبية لكل خاصة في تفسير الفقر، و بعد عملية التقدير وجدنا أن هذه الأهمية تختلف باختلاف النظام المعتمد في عملية الترجيح.

انطلاقا من نتائج التقدير المعتمدة على نظام الترجيح (ACP) نلاحظ من معطيات الجدول رقم (73) أن سمتي المستوى التعليمي والدخل لوحدهما يساهمان في شرح أكثر من 50% من حالة الفقر لدى الأسر في بلدية خميس مليانة،و بذلك فهما يمثلان أهم محددين و بعدين رئيسيين لتفسير الظاهرة في هذه البلدية لكن مع أفضلية نسبية للسمة الأولى، بحيث يساهم الدخل بـــ 22.41%، في حين يساهم المستوى التعليمي في شـــرح حالـــة الحرمان بحوالي 28.21%، بينما يُعزى تفسير النسبة المتبقية من الحرمان إلى السمات أو الأبعاد المتبقية الأخرى المحددة للظاهرة أهمها خاصتي نوع السكن بـــ 12.8% و نوعية الخدمات الصحية بـــــ 11.5% و اللـــذان يساهمان في المجموع بأكثر من 24% في تفسير تغيرات الفقر في بلدية خميس مليانة.

مما يلاحظ كذلك أن المحددات الأربعة (المستوى التعليمي، الدخل، نوع السكن، نوعية الخدمات الصحية) عـــلى الرغم من التباين في أهميتها النسبية فهي تساهم في تفسير ظاهرة الفـــقر في هذه البلدية بأكثر مـــــن 74% و هو ما يعني أن هذه السمات ذات دلالة كبيرة في شرح حالة الحرمان التي تعاني منها الأسر في هـــذه المنطقة.

عند إستخـــدام الطريقة الثانية في التقدير و التي تعتمد على آراء الخبراء (Avis d'Experts) في بناء نظام الترجيـــح تحصلنا على معدل للفقر المتعدد الأبعاد قدر بـــ 29.806 % و هو أعلى مقارنة بالطـــريقة الأولى، و لمعرفة المساهمة المطلقة و النسبية للخصائص (السمات) في هذا المؤشر ننتقل إلى الجدول رقم (74) إذ نلاحظ أن ذات الأبعاد تقريبا أعتمدت في التفسير لكن بأهمية نسبية مختلفة عن الطريقة الأولى، فلقد أشـــارت نتـــائج القياس إلى أن أهم سبب وأكبر محدد مفسر لظاهرة الفقر في بلدية خميس مليانة هو البعد النقدي الممثل بالدخل بحوالي 28.41%، ثم يليه بعد ذلك و تقريبا بنفس الأهمية نوع السكن الذي يساهم بدوره بحوالي 25.17% في شرح حالة الحرمان، أما في المجموع فهما يساهمان بأكثر من 53% و هو ما يترجم حجم المعاناة و الصعوبات التي تواجهها الأسر بالنسبة لهذين البعدين الهامين في حياة الأفراد.

إضافة إلى السمتين السالفتي الذكر تُشير النتائج كذلك إلى أن هناك محددين آخرين لهما من الأهمية بمكان في تفسير الظاهرة و هما طبيعة ملكية السكن و المستوى التعليمي الذين بلغت مساهمتها النسبية على التـــوالي 14.3% و 14.05 %،و عند جمع مساهمات الأبعاد الأربعة نجد أنها تفوق 81% مما يعني أنه حسب رأي الخبراء (Avis d'Experts) أن ظاهرة الفقر لـــدى الأسر في بلدية خميس مليانة هي محددة و بدرجة جد كبيرة تفوق 81% من خلال السمات المشار إليها و هي: الدخل، نوع السكن، طبيعة ملكية السكن، المستوى التعليمي، في حين تبقى حوالي أقل من 19% من تغيرات الفقر مفسرة بدلالة الأبعاد الخمسة الأخرى و هـــي: نوعيـــة الخدمات الصحية، طبيعة الشغل الحالي، مستوى الراحة، التضامن و المشاركة الإجتماعية و التجهيزات المترلية، مع الإشارة إلى ملاحظة نراها هامة و هي أن البعدين المتعلقين بالسكن (نوع السكن، طبيعة ملكية الســـكن) يسهمان لوحدهما بأكثر من 39% في شرح حالة الحرمان، مما يفسر حجم إشكالية السكن المطروحة في هذه البلدية.

خلاصة :

إن قياس و تحليل ظاهرة الفقر إنما يرتبط بمسبباتها المباشرة و استيعاب كل ماله علاقة بالتركيبة الاجتماعية، الاقتصادية..الخ للمجتمع محل الدراسة، فعملية القياس مرهونة بالهدف المراد الوصول إليه، و بالمعطيات الممثلة لهذا المجتمع. للوقوف على هذه العلاقة قمنا بإسقاط دراستنا التطبيقية على بلدية خميس مليانة الكائنة بشـــرق ولاية عين الدفلى و أجرينا مسحا ميدانيا للمستوى المعيشي لعينة متكونة من 200 أسرة في هذه البلدية، و قد اعتمدنا في ذلك على أسلوب الحاجات المشبعة وفق رؤية مندمجة اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا ... الخ.

تتميز مدينة خميس مليانة ببعض الخصائص الهامة لاسيما الموقع الجغرافي الاستراتيجي، فهي تعتبر كمحول نحو مختلف جهات الوطن (الشرق، الغرب، الجنوب) كما أنها قريبة جدا من أسواق المدن الكبرى، و هي أيضا محاذية للمناطق السياحية للولاية التي تتميز بدورها بتنوع تراثها السياحي، إضافة إلى ذلك فهي تتميز بطابعها الفـــلاحي على غرار باقي تراب الولاية، كما أنها تعتبر من أكبر البلديات من حيث عدد السكان (أكثر مـــن 10% من سكان الولاية)، و هم يتوزعون في المناطق الحضرية (المدنية) بنسبة تفوق 95%.

على غرار باقي مناطق الوطن استفادت بلدية خميس مليانة من مشاريع التنمية في إطار بـــرامج الإنعـــاش الاقتصادي و دعم النمو الاقتصادي مما ساهم في فك العزلة التي فرضتها العشرية السوداء، كمـــا ســـاهم في تحسين الوضعية الاجتماعية للسكان و تم تسجيل تقدم في مجالات عدة أهمها السكن، التشغيل، الصحة، التربية و التعليم، الربط بشبكات المياه، الصرف الصحي و الكهرباء والغاز، تعبيد الطرق، لكن بالرغم من النتـــائج الإيجابية المحققة إلا أن البلدية لازلت تعاني من نقائص واضحة في قطاعات جـــد حساسة كالسن، الصـــحة، التربية و التـــعليم، هذا ما أشارت إليه القراءة الأولية لنتائج الاستبيان (معطيات الدراسة) بحيث أن الجهـــود المبذولة لتوفير السكن لازالت غير كافية في ظل الطلب المتزايد، و المنظومة الصحية عاجزة عن تقديم خدمات في المستوى كما و كيفا،كما أن قـــطاع التربية هو الآخر يشتكي من صعوبات جمة تحـــول دون أداء وظيفته و تحسين خدماته.

لقد سمحت لنا عملية تجميع البيانات الخاصة بالاستبيان من تكوين صورة أولية حول اتجاه الفقر في بلدية خميس مليانة و تحديد محدداتها و من ثم اخترنا ثم اعتمدنا تسعة (9) سمات و خصائص (Attributs) سوسيو-اقتصادية لتفسير و قياس الظاهرة وفق المنهج المتعدد الأبعاد مستخدمين في ذلك نظرية المجموعات الغامضـــة ، هذه السمات هي : نوع السكن (X_1) (Type de Logement) ، طبيعة ملكيـــة الســـكن الحاليـــة (X_2)

(statut d'occupation actuelle) (X_3) مستوى الراحة (niveau de confort)، المستوى التعليمي (X_4) (niveau d'instruction)، طبيعة الشغل الحالي (X_5) (statut d'emploi actuel)، التجهيزات (X_6) (Equipements)، نوعية الخدمات الصحية (X_7) (type de services sanitaires)، التضامن و المشاركة الاجتماعية (X_8) (solidarité personnel/familiale)، الدخل (X_9) (revenu).

إن نظرية المجموعات الغامضة تقضي التقيد بأربعة مراحل أساسية، بحيث تم في الأولى اعتبار الأسرة ضمن مجموعة الفقراء إذا أبدت درجة معينة من الفقر بالنسبة لخاصية أو سمة واحدة على الأقل، ثم في المرحلة الثانية تم تحديد درجات الانتماء التي تقيس حالة الحرمان التي تعانيها الأسر بالنسبة لكل خاصية، و في المرحلة الثالثة حاولنا تحديد حصص الفقر لكل أسرة أو ما يسمى بمؤشرات الفقر الفردية، و لتحقيق ذلك اعتمدنا أسلوبين مختلفين في حساب الأوزان الترجيحية، فأما النظام الأول فيعتمد على التحليل باستخدام المركبات الرئيسية (Analyse en composants principales)(ACP) أما نظام الترجيح الثاني فيعتمد على آراء الخبراء (Avis d'experts)، بينما المرحلة الرابعة فقد مكنتنا من تقدير مؤشر الفقر الإجمالي وفق أسلوبي الترجيح.

لقد أفضت نتائج القياس إلى أن حوالي 25.229% من سكان خميس مليانة هم فقراء هيكليا إذا ما اعتمدنا نظام الترجيح باستخدام (ACP)، بينما بلغ معدل الفقر حوالي 29.806% في حالة اعتماد آراء الخبراء (Avis d'experts) كنظام ترجيح.و للوقوف على المحددات و الأسباب الرئيسية لظاهرة الفقر في هذه البلدية تم تقسيم مؤشر الفقر الإجمالي إلى مؤشرات أحادية الأبعاد لكل سمة و من ثم تمكنا من معرفة مدى مساهمة كل بعد في تفسير الظاهرة، بحيث أفادت نتائج التقدير بأن خمسة (05) سمات (Attributs) من بين التسعة (09) المختارة تساهم بدرجة كبيرة في شرح حالة الحرمان التي تعانيها الأسر في هذه البلدية وهي على الترتيب: نوع السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية، طبيعة ملكية السكن الحالية، الدخل.

كما أفادت نتائج التقدير إلى أن الأهمية النسبية لكل خاصية في تفسير الفقر تختلف باختلاف نظام الترجيح المعتمد، بحيث أشارت المساهمة النسبية باستخدام (ACP) إلى أن المستوى التعليمي يشرح حالة الحرمان بحوالي 28.21%، بينما يساهم الدخل في تفسير حوالي 22.41% من تغيرات الظاهرة، في حين يعزى تفسير النسبة المتبقية من الحرمان إلى الأبعاد الأخرى أهمها نوع السكن بـ 12.8%، نوعية الخدمات الصحية بـ 11.5%، أما عند اعتماد آراء الخبراء (Avis d'experts) في حساب أوزان الترجيح فقد تحصلنا تقريبا على نفس السمات لكن بأهمية نسبية مختلفة، بحيث أشارت نتائج التقدير إلى أن أهم محدد مفسر للفقر في بلدية

خمـــيس مليانة هو البعد النقدي (الدخل) بحوالي 28.41%، ثم يليه بنفس الأهمية تقريبا نوع السكن بحـــوالي 25.17%، إضافة إلى نوع ملكية السكن بـــ 14.30%، المستوى التعليمي بحوالي 14.05%، و في المجمـــوع تساهم الأبعاد الأربعة هذه في تفسير الظاهرة بأكثر من 81%.

الخاتمة العامة

اكتسب موضوع الفقر في السنوات الأخيرة (منذ التسعينات) أهمية متجددة في الأدبيات المتخصصة الاقتصادية منها و الاجتماعية، بحيث أضحت المنهجية الكمية التي تعنى بقياس الفقر الأكثر هيمنة حاليا، فبعد ما حاولت مختلف الأديان و الفلسفات معالجة الظاهرة و تخفيف معاناة الفقراء في العصور الأولى من تاريخ البشرية انتقلت إلى مرحلة التنظير و القياس مع أواخر القرن (19) التاسع عشر تزامنا مع ظهور مفهوم الرفاهية، ليزيد الاهتمام أكثر بقضية الفقر بعد الحرب العالمية الثانية بزيادة و تنوع النظريات و الأدبيات الاقتصادية و التنموية مما أدى إلى تحولات هامة في الفكر الإنساني، كما أصبح الفقر قضية مؤسساتية ابتداء من سنة 1944م، ليتوسع مفهوم الفقر في مرحلة موالية من خلال الاندماج التدريجي للجوانب غير النقدية و من ثم الانتقال من نموذج فيزيولوجي للحرمان إلى نموذج اجتماعي للحرمان، و بطبيعة الحال فإن هذه القفزة جاءت نتاجا لتراكم فكري تنموي مر عبر مراحل عدة باندماج أهم الهيئات الدولية (البنك الدولي، الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية) التي حولت المشكلة إلى صلب اهتماماتها، و قد تمخض عن ذلك أول تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 الذي يترجم مقاربة التنمية البشرية في تعريف الفقر التي تعتمد في جوهرها على مفهوم متعدد الأبعاد و في صورة مركبة من عناصر مادية و اقتصادية و أخرى معنوية، و بحلول الألفية الثانية مصحوبة بحالة من القلق على المستوى الدولي بشأن الفقر و اللامساواة عقدت الأمم المتحدة قمة الألفية في سبتمبر من سنة 2000 تم خلالها إعلان الأهداف الإنمائية للألفية و قد تمحورت الأهداف الستة الأولى حول الحد من الفقر بحلول عام 2015م.

إن دراسة ظاهرة الفقر هي عملية متطورة تعتمد على تكييف النظرية إلى واقع ،أي تكييف النظرية إلى نهج جديد يتماشى و خصائص الظاهرة مما أدى إلى تنوع الدراسات و تعدد المقاربات و النظريات و النهج التي تقيس الظاهرة نتيجة لتنوع و تعدد مفاهيم الفقر في حد ذاته، بحيث ارتكزت الأدبيات الاقتصادية المتخصصة في أول الأمر على البعد المادي الوحيد كمعيار أساسي للتفرقة ما بين الفقراء و غير الفقراء، هذه المقاربة الموسومة بالنقدية على الرغم من طرحها لمدة قصيرة إلا أنها تعرضت إلى جملة من الانتقادات لاسيما في شقها المتعلق بكيفية تعريف و تحديد عتبة الفقر من جهة، و اكتفائها بالبعد النقدي الوحيد من جهة أخرى، و لعل عدم اقتناع الباحثين باستعمال الدخل أو الإنفاق كمؤشر وحيد للرفاهية و العيش اللائق دفع بهم إلى البحث عن بدائل أخرى تتجاوز نطاق القياس الضيق و الانفتاح على الأوجه المختلفة للظاهرة، و بالفعل أصبح من المتفق عليه الآن أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد و عملية القياس يجب أن تكون كذلك، و هو ما يتضح من

خلال التوجه المتزايد نحو المقاربة المتعددة الأبعاد و ارتفاع معدل تراكمها لاسيما نظرية المجموعات الغامضة التي أصبحت متداولة بكثرة في الآونة الأخيرة باعتبارها من أصدق النظريات العلمية الدقيقة و أكثرها توافقا و انسجاما مع سمة اللاوضوح التي تميز ظاهرة الفقر و تعدد أبعادها و غموض حدودها.

لقد أصبح يمثل الفقر أكبر تحد يواجه عالم اليوم مما تطلب تضافر جهود المجتمع الدولي، و هو ما تجلى من خلال مؤتمر الألفية، و قد أدركت الجزائر حجم المشكلة و اندمجت في ذات المسعى و اتخذت جملة من الإجراءات لمكافحة الظاهرة توجت بعقد الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر عام 2000م بعدما ساهمت السياسات الإصلاحية المنتهجة في السنوات السابقة إلى تدهور الوضعية الاجتماعية و تدني المستوى المعيشي للجزائريين و زيادة الفقر و اتساع رقعته.

وعيا بحجم المشكلة، و سعيا منا لتحليل الظاهرة قمنا في الفصل التطبيقي بمحاولة لقياس الفقر باستخدام المقاربة المتعددة الأبعاد معتمدين على نظرية المجموعات الغامضة، و باعتبار أن عملية القياس ترتبط أساسا بالمسببات المباشرة للظاهرة و استيعاب كل ما له علاقة بالتركيبة الاجتماعية، الديمغرافية، الاقتصادية، و حتى البيئية للمجتمع محل الدراسة، و من ثم الوقوف على محددات الفقر و أبعاده المختلفة أسقطنا دراستنا التطبيقية على بلدية خميس مليانة الكائنة بولاية عين الدفلى و أجرينا مسحا ميدانيا للمستوى المعيشي لعينة متكونة من 200 أسرة، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالاستبيان أخذنا صورة أولية لاتجاه الظاهرة في هذه البلدية، و من ثم اخترنا ثم اعتمدنا (09) تسعة سمات (Attributs) و خصائص (caractéristiques) سوسيو -اقتصادية (socio-économiques) كأبعاد (dimensions) لتفسير الحرمان وفق المنهج المذكور، و قد جاءت هذه السمات مفصلة كما يلي:

نوع السكن(X_1)

طبيعة ملكية السكن الحالية (X_2) (Statut d'Occupation Actuelle).

مستوى الراحة (X_3) (Niveau de Confort)

المستوى التعليمي(X_4) (Niveau d'Instruction)

طبيعة الشغل الحالي(X_5) (Statut d'Emploi Actuel)

التجهيزات المترلية(X_6) (Equipements)

نوع الخدمات الصحية (X_7) (Type de Services Sanitaires)

التضامن و المشاركة الاجتماعية(X_8) (Solidarité Personnel/Familiale)

الدخل(X_9) (Revenu)

بعد تطبيقنا لطريقة القياس الغامضة (نظرية المجموعات الغامضة) توصلنا إلى النتائج التالية:

قدر معدل الفقر باستخدام أسلوبي الترجيح (ACP، Avis d'experts) على التوالي: 25.129%، 29.806%، و هو ما يعني أن حوالي 25.129% (باستخدام ACP) و 29.806% (باستخدام Avis d'experts) من الأسر في خميس مليانة هم فقراء هيكليا.

بغض النظر عن أسلوب الترجيح المعتمد فإن معدلات الفقر المسجلة تفيد بأن ظاهرة الفقر في الجزائر لازالت تحقق مستويات جد مرتفعة و خطيرة من شأنها أن تقوض الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي للبلاد.

تشير معدلات الفقر المسجلة كذلك إلى فشل السياسات الوطنية المنتهجة للحد من الظاهرة، و هو ما يؤكد **الفرضية الثانية** التي تفيد بأن اتساع رقعة الفقر ما هو إلا ترجمة لعدم فعالية السياسة الاجتماعية للدولة و محدوديتها و التي أبدت قصورها وفشلها.

إن معدلات الفقر المسجلة بعيدة كل البعد عن تلك المتداولة في الأوساط الرسمية لاسيما المركز الوطني للدراسات و التحاليل لأجل السكان و التنمية (CENEAP) من خلال الدراسة (LSMS- 2005) (living standard Measurement surveys) التي أعطت نسبة تقارب 11.7% و ذلك نتيجة لتباين و اختلاف في منهجية القياس مما يعطي نظرية المجموعات الغامضة أهمية إضافية لتحليل الفقر في الجزائر.

من بين السمات (Attributs) التسعة (09) المقترحة وجدنا أن خمسة (05) أبعاد (dimensions) (نوع السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية، طبيعة ملكية السكن الحالية، الدخل) تساهم إسهاما كبيرا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر، و هو ما يعني أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد مما يؤكد صحة **الفرضية الأولى.**

بالرغم من تباين أسلوبي الترجيح المنتهجين في عملية القياس يظل البعد النقدي (الدخل) يمثل أهم المحددات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر و هو ما يترجم المستوى المعيشي المتدني للأسر نتيجة لمحدودية المداخيل لاسيما

الأجور ، وذلك بالرغم من الزيادات المعتبرة التي عرفتها هذه الأخيرة في المدة القليلة الماضية ، و هذا ما يبرر و يؤكد جانب من **الفرضية الرابعة** التي تقول بأن الأهمية النسبية للفقر هي ناتجة عن التباين في توزيع الدخل.

على الرغم من انجاز مشاريع سكنية هامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لـــدعم النمو إلا أن معضلة السكن ببعديها (نوع السكن، طبيعة ملكية السكن) تظل إشكالية مطروحـــة، بحيـــث يسهمان في شرح الفقر بأكثر من 39% ، و لذلك فهي كانت و لا تزال تمثل أهم إشكال تنموي في الجـــزائر لأنها تعتبر من بين الأسباب الرئيسية و المحددات الأساسية لشرح حالة الحرمان التي تعانيها الأسر في الجزائر و تفسير ظاهرة الفقر في البلاد.

تفيد المساهمة الكبيرة للمستوى التعليمي في شرح حالة الحرمان لدى الأسر بأن المنظومة التربوية في الجزائر لا زالت تعاني من صعوبات جمة أهمها: الاكتظاظ في الأقسام، ارتفاع معدل التسرب المدرسي ، انخفاض معدل تمدرس الأطفال لدى الأسر، ارتفاع معدلات الأمية لدى أرباب الأسر و الذين أبدوا عن عدم رضاهم عن هذه المنظومة.

إن حالة الحرمان التي تعانيها الأسر بالنسبة للبعد الصحي توضح أهمية هذا البعد في تفسير ظـــاهرة الفقـــر في الجزائر، كـــما تفيد بأن شريحة واسعة من السكان تفتقد للرعاية الصحية اللازمة الناتجة عن ضعف و تـــردي نوعية الخـــدمات الصحية المقدمة في المؤسسات الاستشفائية، ناهيـــك عن العجز المسجل في التغطية الصحية سواء تعلق الأمر بالمستشفيات أو الأطباء، كما تم تسجيل صعوبة الدخول و الاستفادة من هذه الخدمات، مما يؤكد على أن المنظومة الصحية الجزائرية تعاني من قصور واضح في أداء وظيفتها.

تترجم المساهمة الكبيرة للسمات الخمسة الآنفة الذكر الأهمية البالغة لهذه الأبعاد و مدى تأثيرها على رفاهيـــة الأسر، فهذه الأبعاد تقيس جزءا هاما من أوجه الحرمان المتداخلة على مستوى الأسرة شأنها شأن دليل الفقـــر المتعدد الأبعاد المستحدث عام 2010م في إطار تقرير التنمية البشرية لنفس السنة وقد أشرنا إليـــه في الفصـــل الثالث. بحيث يأخذ هذا الدليل بعين الاعتبار أبعادا ثلاثة توازي تلك المعتمدة في دليل التنمية البشرية (الصحة، التعليـــم، المستوى المعيشي)، و لما كانت التنمية هي عملية توسيع الخيارات أمام الناس بالنسبة لهذه الأبعـــاد، إضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية وحقوق الإنسان الأخرى المكفولة فإن الفقـــر مـــن هـــذا المنظـــور يعني انعدام الفرص و الخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية، و على هذا الأساس يمكن اعتبار الفقر هو المؤشر الرئيسي للتنمية البشرية وهو ما يصب في صالح **الفرضية الثالثة.**

بعد إجابتنا على مجمل الأسئلة المطروحة في بداية هذه الأطروحة بما في ذلك السؤال الرئيسي الممثل للإشكالية و ذلك من خلال تطرقنا للفصول الأربعة المهيكلة لبحثنا، و بعد تأكيدنا لجل الفرضيات التي بنينا عليها دراستنا، و على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن أن نطرح بعض التوصيات التالية:

يجب توسيع الدراسة و تعميمها على المستوى الوطني.

بناءا على الإجماع العالمي لتعدد أبعاد ظاهرة الفقر فإنه يتوجب على السلطات الجزائرية التوجه نحو المقاربة المتعددة الأبعاد لقياس الفقر لاسيما نظرية المجموعات الغامضة بدل المقاربة النقدية التي أثبتت محدوديتها.

استحداث مركز للأبحاث التطبيقية يُعنى بتحليل و قياس الفقر.

ينبغي إجراء مُسوحَات دورية منتظمة للمستوى المعيشي للأسر الجزائرية و في كل خمس سنوات.

عقد ورشات عمل ودورات تدريبية لتطوير القدرات الإحصائية و التحليلية المتخصصة في دراسة الفقر.

تحسين مستوى المداخيل بصفة عامة بالموازاة مع التحكم التام في الأسعار الاستهلاكية.

إعادة النظر في سياسات السكن المنتهجة و إضفاء نوع من الشفافية تكون أكثر وعيا و انفتاحا على مختلف الشرائح الاجتماعية.

تحسين مستوى التعليم و ظروفه لاسيما لدى أرباب الأسر الذي من شأنه المساهمة في محاربة الأمية و التسرب المدرسي.

إصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية.

العمل أكثر على فتح مناصب شغل فعلية و دائمة و إدماج الشباب.

التركيز على سياسات التنمية البشرية الشاملة و المتكاملة و بناء القدرات لتحقيق مبدأ الكفاءة و الفعالية.

وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر.

العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارها محور الإصلاح الاقتصادي.

تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني و إدماجها في مسعى محاربة الفقر.

تثمين موارد صندوق الزكاة و تفعيله في محاربة الظاهرة.

إشراك الفقراء في إحداث التنمية و إدماجهم في عملية الإصلاح المؤسسي.

الاهتمام أكثر بالرعاية الاجتماعية للفئات المعدمة و المحرومة.

بالإضـــافة إلى هذه التوصيات التي ارتأينا أنه لا مناص من الإفادة بها يبقى موضـــوع الفقر مجالا خصبا و مفتوحا على مختلف الدراسات و البحوث التطبيقية.

الملاحق

الملحق رقم (01) : استبيان الدراسة

I - مؤشرات الأسرة

عنوان السكن: .....

جنس رب الأسرة: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر:.....

الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

عدد الأفراد في الأسرة.: .....

عدد الأولاد في الأسرة.: .....

عدد الأولاد المتمدرسين دون سن الثامنة عشر(18 سنة): .....

عدد العاملين في الأسرة.: .....

عدد العاطلين عن العمل في الأسرة :.....

II - مؤشرات التشغيل و البطالة

هل تشتغل حاليا ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ، ماهي طبيعة عملك ؟

- موظف إطار ☐ - موظف بسيط ☐ - تاجر ☐ - عامل مهني بسيط ☐
- معلم ،أستاذ ☐ حرفي ، عامل حر ☐ - فلاح ☐ - رجل أمن ☐
- طبيب ☐ - عون شبه طبي ☐ - سائق ☐ - محامي ☐
- عون تربوي ☐ - رجل إطفاء ☐ صحفي ☐ - مهن أخرى ☐

إذا كان الجواب ب: لا ،ماهو السبب في ذلك ؟

- عدم القدرة على العمل ☐ - انعدام فرص التشغيل ☐

- نهاية مدة عقد العمل ☐ - نهاية موسم النشاط ☐

- استقالة ☐ - إقالة ☐ - موانع أخرى ☐

هل أنت بصدد البحث عن العمل حاليا ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ، منذ متى ؟.....

ماهو القطاع الذي تفضل العمل فيه ؟

- الإدارة العمومية و الجامعات المحلية ☐ ـحة ☐ و التعليم ☐ ـال العمومية ☐

- النقل و المواصلات ☐ صال، الإعلام و الصحافة ☐ لاحة ☐ تجارة ☐

- المحروقات ☐ الأمن الوطني ☐ عدالة ☐ - الشباب و الرياضة ☐

- البنوك و التأمينات ☐ ماية المدنية ☐ ال حرة ☐ ات أخرى ☐

إذا كنت تشتغل حاليا ، هل تزاول نشاطا ثانويا قصد تحسين مداخليك ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ،هل تزاول النشاط الثانوي:

- بعد الدوام ☐ - في الليل ☐

هل مزاولة النشاط الثانوي: - اضطرار ☐ - اختيار ☐

III - مؤشرات الدخل و الأنفاق

ماهي طبيعة مداخيلك ؟

- أجر شهري ☐ -أجر بدفعات ☐ - أجر يومي ☐

- إعانات عائلية ☐ - تشغيل الشباب ☐ - معاشات ☐

- ذوي الحقوق ☐ - نشاط تجاري ☐ - تحويلات خارجية ☐

- تعويضات الشبكات الاجتماعية ☐ - طرق أخرى ☐

حدد قيمة المداخيل الشهرية :.....دج.

هل لك مدا خيل ثانوية أخرى ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ،أذكرها:

- ساعات إضافية ☐ نشاط إضافي آخر ☐ - ريع الأرض ☐

- ايجار المحلات التجارية ☐ ذوي الحقوق ☐ - أنواع أخرى ☐

حدد قيمتها:.....دج.

هل هناك شخص آخر من أفراد أسرتك يشارك في المداخيل ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ، حدد قيمة المداخيل الشهرية:.....دج.

هل لديك الأملاك التالية ؟

- أراضي ☐ - مباني ☐ - أنعام ☐ - أملاك أخرى ☐

حدد قيمتها بالتقريب:.....دج.

هل تمتلك سيارة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ، كيف تحصلت عليها ؟ - نقدا ☐ لتقسيط ☐

كم تخصص لها شهريا لأجل الوقود ؟.....دج.

كم تخصص لها شهريا لأجل الصيانة و الإصلاح ؟.....دج.

هل مداخيلك تغطي احتياجات أسرتك ؟

نعم ☐ لا ☐ بعض الأحيان ☐

إذا كان الجواب ب: لا ، حدد المدة التي تجد فيها صعوبة لتغطية هذه الاحتياجات : ..... .يوم.

هل أنت بحاجة إلى رفع مداخيلك ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ،كيف ذلك ؟

- نشاط آخر ☐ - ساعات إضافية ☐ - طلب مساعدة ☐

هل سبق و أن تحصلت على قرض ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ،ما طبيعته ؟ - قرض استهلاكي ☐ قرض عقاري ☐

هل لك القدرة على الادخار؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ،حدد النسبة المئوية المدخرة من الدخل الشهري: .....%.

كم تنفق على شراء الخبز و الحليب شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على شراء الخضر شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على شراء الخضر الجافة شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على شراء الفواكه شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على شراء اللحوم البيضاء شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على شراء اللحوم الحمراء شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على شراء السمك شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على شراء السكر القهوة و الشاي شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على خدمات السكن(الكهرباء،الغاز، الماء) شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على خدمات التعليم شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على خدمات الصحة شهريا ؟ .....دج.

كم تنفق على خدمات النقل شهريا ؟ .....دج.

هل تتوفرعلى التجهيزات التالية في منزلك ؟

- فرن للطبخ ☐ - ثلاجة ☐ - آلة غسيل ☐

- مكتبة ☐ - تلفاز ☐ - آلة خياطة ☐

- جهاز فيديو ☐ - مقعر هوائي ☐ - هاتف ثابت ☐

- هاتف محمول ☐ - كمبيوتر ثابت ☐ - كميوتر محمول ☐

في رأيك ، ماهو الأجر الأدنى الذي يسمح لك بالعيش الكريم(الأجر الذي يلبي حاجيات أسرتك دون عناء)؟.....دج.

IV - مؤشرات السكن

ما نوع السكن الذي تقيم فيه ؟

- مسكن خاص(فيلا) ☐ - كوخ ☐ - شقة في عمارة ☐
- مسكن تقليدي ☐ - محل ☐ - أنواع أخرى ☐

كم عدد الغرف في المسكن عدا المطبخ ؟

- واحدة ☐ - اثنتين ☐ - ثلاثة ☐
- أربعة ☐ - خمسة ☐ - أكثر من خمسة ☐

هل يتوفر المسكن على :

- مطبخ ☐ - حمام فردي ☐
- مياه ساخنة ☐ - حمام مشترك مع الجيران ☐

مانوع ملكية المسكن ؟

- خاصة ☐ - مشتركة ☐ - سكن وظيفي ☐
- مستأجر ☐ - مجاني دائم ☐ - مجاني مؤقت ☐

إذا كان المسكن مستأجر، ماهي قيمة الإيجار الشهري ؟.....دج

هل أنت بصدد بناء مسكن جديد ؟ نعم ☐ لا ☐

هل أنت بصدد توسيع المسكن ؟ نعم ☐ لا ☐

هل لديك مساكن أخرى ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ، كم عددها ؟ .....

هل مسكنكم مربوط بشبكة الكهرباء ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: لا ، ماذا تستعمل للانارة ؟

- الفانوس ☐ - الشموع ☐ - وسائل أخرى ☐

هل مسكنكم مربوط بشبكة الغاز الطبيعي ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: لا ، ماذا تستعمل للتدفئة و طهي الطعام ؟

- غاز البوتان ☐ - الكهرباء ☐ - الحطب ☐ - مازوت ☐

هل مسكنكم مربوط بشبكة مياه الشرب ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: لا ، ما هو مصدر المياه التي تستعملها ؟

- بئر فردي ☐ - بئر جماعي ☐ - عيون عامة ☐ - شاحنات بيع المياه ☐

ما رأيك في مياه الشرب التي تستعملها ؟ - جيدة(صحية) ☐ رديئة(ملوثة) ☐

إذا كانت ملوثة ، ماهو السبب في رأيك ؟ - قدم قنوات المياه ☐ طلات المتكررة ☐

هل مسكنكم مربوط بشبكة الصرف الصحي ؟ نعم ☐ لا ☐

كيف تتخلصون من النفايات المترلية ؟

- بواسطة شاحنة البلدية ☐ - رميها في الطبيعة ☐ - طرق أخرى ☐

هل مسكنكم مربوط بشبكة الطرق المعبدة؟ نعم ☐ لا ☐

كم يبعد مسكنكم عن أقرب روضة للأطفال ؟.....كم.

كم يبعد مسكنكم عن أقرب مؤسسة ابتدائية ؟.....كم.

كم يبعد مسكنكم عن أقرب مؤسسة اكمالية ؟.....كم.

كم يبعد مسكنكم عن أقرب مؤسسة ثانوية ؟.....كم .

كم يبعد مسكنكم عن أقرب مؤسسة جامعية ؟.....كم.

هل أنت راض عن مسكنك ؟ نعم ☐ لا ☐

هل تريد تغيير مسكنك ؟ نعم ☐ لا ☐

هل سبق لك وأن تقدمت بطلب الحصول على مسكن ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ،منذ متى ؟.....سنة.

هل تحصلت عليه ؟ نعم ☐ لا ☐

V- مؤشرات الصحة

هل تعاني حاليا من مرض ما ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ، ما نوع هذا المرض ؟

- مزمن ☐ - عابر ☐ - نوع آخر ☐

هل تعاني من إعاقة أو عاهة مستديمة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ، ما هي نسبة هذه الإعاقة ؟.....%

ما سبب هذه الإعاقة ؟

- حادث عمل ☐ - حادث مرور ☐

- منذ الولادة ☐ - أسباب أخرى ☐

إذا كنت تعاني من مرض ما ، فكم عدد الأيام التي تتعطل فيها عن العمل شهريا ؟.....يوم.

كم مرة تزور الطبيب في الشهر؟.....

كم مرة يزور أفراد أسرتك الطبيب في الشهر؟.....

عند زيارة الطبيب ، أي مصحة تفضل ؟

- مستشفى عمومي ☐ - عيادة خاصة ☐ - طبيب خاص ☐

- طبيب تقليدي ☐ - أنواع أخر ☐

هل تشتري الدواء الذي يصفه لك الطبيب ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: لا ،لماذا ؟

- عدم المقدرة على شراء الدواء ☐ - الأدوية غير متوفرة ☐

- الأدوية لا تعوض ☐ - أسباب أخرى ☐

هل لك أطفال يعانون من إعاقة أو عاهة مستديمة ؟ نعم ☐ لا ☐

هل أنت مشترك في الضمان الاجتماعي ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الولادة ، أي مكان تفضل ؟

- مستشفى عمومي ☐ خاصة ☐ - المنزل ☐

هل توفيت لك زوجة أثناء الولادة ؟ نعم ☐ لا ☐

هل توفي لك طفل أقل من خمس سنوات ؟ نعم ☐ لا ☐

في رأيك، ما هو مستوى الخدمات الصحية المقدمة ؟

- جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

VI- مؤشرات التعليم

ماهو مستواك التعليمي ؟

- أمي ☐ - بدون مستوى ☐ - ابتدائي ☐

- متوسط ☐ - ثانوي ☐ - جامعي ☐

إذا كنت قد توقفت عن الدراسة لأسباب قاهره ، فما هي ؟

- التكوين ☐ سباب مادية ☐ مباب مرضية ☐ -

الاستعمار ☐ - أسباب أخرى ☐

هل أنت متحصل على إحدى الشهادات التالية ؟

- تقني ☐ تقني سامي ☐ DEUA ☐ - ليسانس ☐

- مهندس ☐ - ماجستير ☐ - دكتوراه ☐ - شهادة أخرى ☐

هل تابعت تكوينا ثانويا غير الشهادة الأصلية ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ،ماهو ؟

- دروس بالمراسلة ☐ - محاسبة ☐ - ماستر ☐

- اعلام آلي ☐ - لغات ☐ تكوين آخر ☐

كم عدد المتمدرسين في الأسرة ؟.....

كم عدد المتحصلين على شهادات جامعية في الأسرة ؟.....

هل أنت راض عن المنضومة التربوية و الجامعية ؟ نعم ☐ ☐

VII - الخدمات،الإعلام ، الراحة و الترفيه

ماذا تستعمل للتنقل إلى عملك ؟

- سيارتك الخاصة ☐ - القطار ☐ - الحافلة ☐ سيارة أجرة ☐

- مع أحد الأصدقاء ☐ - وسيلة نقل خاصة بالعمل ☐ وسائل أخرى ☐

هل تجد صعوبة في ذلك ؟ نعم ☐ ☐

كم يبعد مقر عملك عن مسكنك ؟.....كم.

هل يعاني الأولاد من المواصلات للالتحاق بالمؤسسات التعليمية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـــ: نعم ،كم تبعد وسيلة النقل المستعملة عن مسكنك ؟.....كم.

هل تتوفرون على خط هاتفي؟ نعم ☐ لا ☐

هل أنت مشترك في الانترنت؟ نعم ☐ لا ☐

هل يتوفر حّيكم عل ملعب جواري نعم ☐ لا ☐

هل يتوفر حّيكم على الإنارة العمومية نعم ☐ لا ☐

هل يستفيد حّيكم من خدمة النظافة العمومية؟ نعم ☐ لا ☐

هل تطالع الجرائد يوميا؟ نعم ☐ بعض ☐ ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ،كم تطالع من جريدة في اليوم ؟.....

هل تطالع الكتب؟ نعم ☐ ☐

إذا كان الجواب ب: نعم ، كم تطالع من كتاب في الشهر ؟

- نصف كتاب ☐ - جزء من كتاب ☐

- كتاب واحد ☐ - أكثر من كتاب واحد ☐

إذا كنت مشترك في الانترنت، كم من ساعة تقضيها يوميا لتصفح هذه الشبكة ؟

- نصف ساعة ☐ ساعة واحدة ☐ ساعة ونصف ☐ ساعتين ☐

- ثلاث ساعات ☐ أربع ساعات ☐ - أكثر من أربع ساعات ☐

أين تقضي أيام الراحة الأسبوعية ؟

- في المترل ☐ - عند الأقارب ☐ - عند أحد الأصدقاء ☐

- في التسوق ☐ - في الحديقة العمومية ☐ - مرافق عمومية أخرى ☐

ما هي الميزانية الشهرية المخصصة لأيام الراحة ؟.....دج.

أين تقضي عادة عطلتك السنوية ؟

- في المترل ☐ في البحر ☐ - في الريف ☐

- في الخارج ☐ - أماكن أخرى ☐

كم تخصص لهذه العطلة ؟.....دج.

هل أنت راض عن المرافق العمومية المخصصة للراحة و الترفيه في منطقتكم ؟

نعم ☐ لا ☐

VIII- مؤشرات المشاركة السياسية و الاجتماعية

هل أنت منخرط في :

- حزب سياسي ☐ - نادي ثقافي ☐ - نادي رياضي ☐

- جمعية ثقافية ☐ جمعية رياضية ☐ - نشاط آخر ☐

هل تؤدي حقك الانتخابي ؟

- دائما ☐ - في بعض الأحيان ☐ - لا تصوت إطلاقا ☐

هل سبق لك و أن ترشحت في الانتخابات المحية أو التشريعية؟ نعم ☐ لا ☐

كيف هي علاقتك مع العائلة؟

- جيدة ☐ - متوسطة ☐ - سيئة ☐

كيف هي علاقتك مع الجيران؟

- جيدة ☐ - متوسطة ☐ - سيئة ☐

كيف هي علاقتك مع الأصدقاء؟

- جيدة ☐ - متوسطة ☐ - سيئة ☐

عند تعرضك لمشكل في حياتك اليومية ، بمن تستنجد ؟

- بالعائلة ☐ - بالأقارب ☐ - بالأصدقاء ☐

- بالجيران ☐ -لا تستنجد بأحد ☐

هل تساهم علاقاتك الاجتماعية في تحسين وضعيتك الاجتماعية و المعنوية؟

نعم ☐ لا ☐ بعض الشيء ☐

هل تعاني من سوء المعاملة في الإدارات العمومية ؟

- دائما ☐ في بعض الأحيان ☐ - حسن المعاملة ☐

كيف تقيم أداء هذه الإدارات ؟

- جيد ☐ - متوسط ☐ - ضعيف ☐

في رأيك ، هل أنت ؟

- ميسور الحال ☐ - فقير ☐ - جد فقير ☐

الملحق رقم (02) : ترتيب مؤشرات الفقر حسب أهميتها و وزنها

L'attribut / N^0 d'Expert	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9
1	2	7	5	3	4	6	8	9	1
2	1	3	4	5	6	7	9	8	2
3	7	2	9	1	5	8	6	4	3
4	2	3	4	5	6	7	8	9	1
5	3	4	5	4	2	6	7	9	4
6	4	1	7	2	3	5	9	8	6
7	8	2	3	4	6	7	5	9	1
8	1	3	4	5	6	7	8	9	2
9	2	4	9	6	5	8	3	9	1
10	3	4	5	6	8	9	6	7	1
11	3	1	7	5	6	9	4	8	2
12	5	4	9	3	7	8	2	6	1
13	4	5	6	2	3	7	8	9	1
14	2	3	4	5	6	7	8	9	1
15	1	2	4	5	6	7	8	9	3
16	1	3	6	4	5	8	9	7	2
17	1	2	4	5	6	7	8	9	3
18	4	5	3	6	9	2	7	8	1
19	2	3	5	4	6	7	8	9	1
20	4	3	5	7	1	6	8	9	2
21	2	3	6	4	5	8	7	9	1
22	2	4	4	5	6	7	8	9	1
23	2	3	6	4	5	7	8	9	1
24	3	4	7	2	5	6	9	8	1
25	3	2	5	9	4	8	7	6	1
26	3	2	4	5	6	7	8	9	1
27	2	3	7	4	5	6	8	9	1
28	3	2	4	5	8	9	6	7	1
29	1	3	4	5	6	7	8	9	1
30	1	4	5	3	6	7	9	8	2
31	3	2	4	5	7	6	8	9	1
32	4	3	5	1	6	7	8	9	2
33	3	2	5	4	6	7	8	9	1
34	2	3	4	6	5	7	9	8	1
35	3	1	5	7	4	6	8	9	2
36	2	3	5	4	7	6	8	9	1
37	2	3	4	5	6	7	8	9	1
38	3	4	5	2	7	6	9	8	1
39	2	1	4	3	9	8	7	6	5

40	3	2	5	4	6	7	9	8	1
41	2	3	6	4	5	7	8	9	1
42	2	3	4	5	6	7	8	9	1
43	1	2	4	3	5	9	8	7	2
44	2	3	5	4	6	7	8	9	1
45	3	2	7	5	4	6	9	8	1
46	2	3	6	5	4	7	8	9	1
47	2	3	4	5	6	7	8	9	1
48	2	3	4	5	6	7	9	8	1
49	2	3	6	4	5	7	8	9	1
50	3	2	5	7	4	6	9	8	1

الملحق رقم (03) : مؤشرات الفقر الفردية

L'attribut / Poids+N°de Ménage	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	Indice de pauvreté (ACP)	Indice de pauvreté (Avis d'Experts)
Poids (ACP)	0,070427	0,022660	0,193208	0,164494	0,048562	0,227214	0,079198	0,000650	0,193586	/	/
Poids (Experts)	0,17268474	0,14429878	0,07351515	0,09718276	0,07372311	0,05358794	0,05024379	0,04358639	0,29117734	/	/
1	0,5	0,5	0	0,3	0	0	0,1	0	0,33	0,16769488	0,28875949
2	0,3	0	0	0,3	1	0	0,4	0	0	0,1507175	0,17478088
3	0,5	0	0	0	0	0	1	0	0,33	0,17829488	0,23267468
4	0,5	0	0	0	0,5	0	0,4	1	0,33	0,15570708	0,28297635
5	0,5	0,5	0	0,3	0	0,1	0	0	0,33	0,18249648	0,2890939
6	0,5	0	0,5	0,5	0	0,1	0,4	0	0,33	0,33234848	0,29323616
7	0,5	0	0	0,3	0	0	0,4	1	0	0,1168909	0,1791811
8	0,5	0	0	0	0	0,5	0,4	0,3	0	0,1806947	0,14630977
9	0,3	0	0	0,3	0,5	0,5	0,4	0,3	0,33	0,30412188	0,27387773
10	0,3	1	0	0,5	0	0,1	0,1	0,7	0,33	0,22101468	0,38167775
11	0,3	0,5	0	0	0	0	0,1	0	0,33	0,10426128	0,22506771
12	0,3	0	0,5	0,7	0,2	0,1	0,4	0	0,33	0,36087428	0,29288038
13	0,3	0	0	1	0,6	0,5	0,8	0	0,67	0,52142732	0,45529987
14	0,5	0	0	1	1	0,1	0,4	1	0,67	0,43302272	0,52137976
15	0,3	0	0,2	1	0	0,1	0,4	0	0,33	0,34254768	0,28523604
16	0	0	0,2	1	0	0	0,1	0	0,67	0,34075802	0,31199899
17	0	0	0	0	0,6	0,1	1	0	0	0,1310566	0,09983645
18	1	0	1	0,5	0	0,8	1	1	0,67	0,73720382	0,62658062
19	0,3	0	0,1	0,3	0	0	0	0	0	0,0897971	0,08831177
20	0	0	0,2	1	0,5	0	0,4	0	0,67	0,38879842	0,36393368
21	0,3	0,5	0,2	0,3	0,2	0	0,1	0,7	0,33	0,20241848	0,31418067

22	0,5	0	0	0,5	0,5	0	0,1	0,3	0	0,1498563	0,1898956
23	1	1	1	1	0,2	0,1	0,8	0	0,33	0,61046458	0,6440684
24	0,5	0,6	0,7	0	0	0	0	0	0,33	0,24793848	0,32047077
25	0,3	0	0	1	0	0,5	0,4	0	0,67	0,46061092	0,39096849
26	0,5	1	0	0	0	0	0,1	0	0	0,0657933	0,23566553
27	0,3	0	0,1	0,3	0	0,1	0,1	0	0,33	0,18432168	0,19478346
28	0,5	1	0	0,3	0	0,1	0,4	1	0	0,1622723	0,32883868
29	0,5	0,6	0	0,7	0	0,1	1	0,7	0,33	0,33021308	0,42315115
30	0	0	0,4	1	0,5	0	0	0	0	0,2660582	0,16345038
31	0,5	1	0	0,5	0	0,1	0,4	0	0,67	0,32422372	0,49977766
32	1	0,5	0,2	0,7	0,2	0,8	0,4	0,3	0,67	0,58860482	0,61344232
33	0,3	0,6	0,2	1	0,5	0,1	0,4	0	0	0,3165413	0,31258835
34	0,5	0	0	1	0	0,1	0	0	0,67	0,35213152	0,38397274
35	1	0	0,2	0	0,5	0,5	0,4	0	0,33	0,34251918	0,36722933
36	0,5	1	0	0,7	0	0,1	0,1	0	0,33	0,26754388	0,40514078
37	0,5	0,6	0	1	0,6	0,1	0,4	0	0,67	0,42654392	0,53488339

38	0	0	0	0,5	0,5	0	0,1	0,7	0	0,1149028	0,12098779
39	0	0	0	0	0	0	0,1	0	0	0,0079198	0,00502438
40	0,5	0,5	0	0	0	0,4	0	0	0	0,1374291	0,17992694
41	0,5	0	0,2	0,3	0	0,1	0,4	0,3	0,33	0,24168228	0,26482098
42	1	0	1	0,5	1	0,1	0,4	0	0,67	0,57854722	0,58905951
43	0,3	0	0,2	1	0	0,5	1	0	1	0,6106547	0,53190631
44	0	0	0,2	1	0	0,1	0,4	0	1	0,4511222	0,42851944
45	0,5	0,6	0	0	0	0,1	1	0	1	0,3443149	0,51970156
46	0,5	0	0	1	0,5	0	0,1	0	0	0,2319083	0,22541106
47	0,3	0	0,1	0,5	0	0,1	0,1	0,3	0,33	0,21741548	0,22729593
48	0,5	0,5	0	0	0	0	0,1	0	0	0,0544633	0,16351614
49	0	0	0,2	1	0,5	0,1	0,1	1	0,33	0,32259118	0,29880543
50	0,5	1	0	0	0	0	0,4	0	0	0,0895527	0,25073867
51	0,3	0,6	0	0	0	0,1	0,1	0	0	0,0653653	0,14876786
52	0,5	1	0,2	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,26414728	0,39604384
53	0,5	1	0,2	0,5	0,5	0,1	0,4	0	1	0,4510297	0,64743077
54	0,5	1	0,2	0,5	0,5	0,1	0,4	0,3	0	0,2576387	0,36932934
55	0,5	0	0	0,3	0	0	0,1	0	0	0,0924815	0,12052158
56	0,3	0	0,4	0,5	0	0,1	0,1	0,3	0	0,2114945	0,15326195
57	0,3	0	0,2	1	0,2	0,1	0,4	0	0,33	0,35226008	0,29998067
58	0,5	1	0	0,5	0	0,1	0,4	0	1	0,3881071	0,59586618
59	0,3	0	0,5	1	0	0,1	0,4	0,3	0,67	0,46652432	0,4193668
60	0,5	0	0	0	0	0,1	0,4	0	0,67	0,21931672	0,3068875
61	0,3	0,6	0,2	0,7	0,5	0,1	0,4	0	0,33	0,33107648	0,37952204
62	0,5	0	0	0,3	1	0,1	0,4	0,7	0,67	0,31768192	0,44027591
63	0,3	0,6	0	0	0,6	0,1	1	0	1	0,3593667	0,52939848
64	1	1	0,2	1	0,2	0,1	0,4	0	0,33	0,42421898	0,56515876
65	0,5	0,5	0,2	0	0	0	0,1	0	0	0,0931049	0,17821917
66	0,3	0	0,5	1	0,6	0,1	0,8	0	1	0,5910291	0,56671079

67	0,5	0	0	0,7	0	0,1	0,1	1	0,67	0,31135312	0,40342868
68	0,5	0	0	0,3	0	0,1	0,4	0	0	0,1389623	0,14095351
69	0,3	0	0,2	1	0,2	0,1	0,4	0	1	0,4819627	0,49506948
70	0,5	0,5	0,2	0	0	0	0,1	0	0	0,0931049	0,17821917
71	0,4	0	0	0,3	0,5	0,1	1	0	1	0,3973054	0,4818702
72	0,5	0	0	1	0	0,1	0	0,3	0,67	0,35232652	0,39704866
73	0	0	0	0	0	0	0,1	0	0	0,0079198	0,00502438
74	1	1	1	0,5	0	0,1	0,4	0	0,67	0,55264522	0,65963518
75	1	1	0,5	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,35732318	0,50444076
76	0	0	0	1	0,5	0	0,1	0,7	0	0,1971498	0,16957917
77	0,3	0,6	0,2	1	0	0,1	0,4	0,7	1	0,4863013	0,5974146
78	0,5	0	0	0,3	0	0,1	0,1	1	0,33	0,17973628	0,26555528
79	0	0	0	0,3	0	0,1	4	0	0	0,3888616	0,23548878
80	0,3	0	0,5	1	0,2	0,1	0,4	0	0,33	0,41022248	0,32203521
81	0	0	0	0	0,2	0	0,1	0,3	0	0,0178272	0,03284492
82	0,3	0,6	0,2	1	0,2	0,1	0,4	0	0,33	0,36585608	0,38655993
83	1	0,5	1	1	0,5	0,5	0,4	0	0	0,6090262	0,49928508
84	0,3	0	0,5	0,5	0,6	0,5	1	0	1	0,6155073	0,54960334
85	0,3	0,6	0,2	0,7	0,5	0,1	0,1	0,3	0	0,2436287	0,2814363
86	0,5	1	0	0	0	0	0,4	0,3	0	0,0897477	0,26381458
87	0,3	0	0,5	1	0	0,1	0,4	0	0,67	0,46632932	0,40629088
88	0,3	0	0	0,3	0	0,1	0,1	0	0,33	0,16500088	0,18743195
89	0,5	0	0	0,3	0	0,1	0,1	0	0,33	0,17908628	0,22196889
90	0,5	0,5	0,2	0,5	0	0,1	0,1	1	0,33	0,26260668	0,37184426
91	0	0	0	0	0	0	0,4	0	0	0,0316792	0,02009752
92	0,5	1	0	0	0	0	0,1	0	0	0,0657933	0,23566553
93	0,3	0,6	0,2	1	0	0,1	0,8	0	0,67	0,45364212	0,49091312
94	0,5	0,5	0	1	0	0,1	1	0,7	0,67	0,44311452	0,53687639
95	1	0	0	1	0,5	0	0,1	0	0	0,2671218	0,31175343

96	0,5	0	0	0,3	0	0,1	0,4	0	0	0,1389623	0,14095351
97	0,5	0,5	0	0,5	0,2	0,1	0,1	0	0	0,1691441	0,23221094
98	0	0	0	0	0	0	0,4	1	0	0,0323292	0,06368391
99	0,3	0	0,5	0,5	1	0,5	0,4	0	0,33	0,45771068	0,3538575
100	0,5	0	0	0	1	0,1	0,4	0	0,33	0,20205948	0,28161031
101	0	0	0	0	0	0	0,1	0	0	0,0079198	0,00502438
102	0,5	0	0	0,5	0	0,1	0,4	0	0,33	0,23574448	0,25647858
103	0	0,6	0,2	0	0	0	0	0	0	0,0522376	0,1012823
104	0,5	0	0	0	0,6	0,1	0,4	0,3	0,33	0,18282968	0,26519699
105	0	0	0	0	0	0	0,1	0	0	0,0079198	0,00502438
106	0,3	1	0,5	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,30802428	0,38356144
107	1	1	0,5	1	0,2	0,5	0,4	0	0,33	0,57306698	0,60864849
108	0	0	0	1	0,5	0,1	1	0,3	0	0,2908894	0,20272282
109	0	0	0	1	0,5	0	0	0	0	0,188775	0,13404432
110	1	0	0,5	0,3	0,5	0,1	0,4	0	0,33	0,35894418	0,39700353
111	0,5	0,6	0,2	0,3	0,5	0,1	0,4	0	0,33	0,27936428	0,37518588
112	1	0,6	0,5	1	0,2	0,5	0,4	0,3	0,33	0,56419798	0,56400489
113	0	0	0	0	0	0	0,4	0,3	0	0,0318742	0,03317343
114	0,3	0,6	1	1	1	0,5	0,1	0,3	0,33	0,62659328	0,5237885
115	1	0,5	0,2	0	0	0	0,1	0	0	0,1283184	0,26456154
116	0,5	0	0	0	0	0	0,1	0	0	0,0431333	0,09136675
117	1	0	0	0,3	0	0	0,4	0	0	0,1514544	0,22193708
118	0,5	1	0	0	0	0	0,1	0,7	0,33	0,13013168	0,36226452
119	0,5	0	0	0,3	0	0,1	0,1	0,7	0,33	0,17954128	0,25247937
120	0,3	0	0,7	0	0	0	0	0	0,33	0,22025708	0,19935455
121	0,3	0	0	0,5	0	0,1	1	0	0,33	0,26917788	0,25208791
122	0	0	0	0,7	0	0,1	0,1	0	0,33	0,20967038	0,17449963
123	0,3	0	0,2	1	1	0,1	0,4	0,3	0	0,3274213	0,27594655
124	1	0	0,1	1	0	0,1	0,4	0	0	0,3086424	0,30267533

125	1	1	0	1	0,2	0,1	0,4	0	0,33	0,38557738	0,55045573
126	1	1	0	0,3	0	0,1	0,4	1	0,33	0,26136918	0,51126957
127	0,5	0,6	0,4	0,7	0,5	0,1	1	0	0,33	0,43132228	0,45890829
128	0,5	1	0	0	0	0	0	0	0	0,0578735	0,23064115
129	1	0	0	0,3	0	0	0,4	0	0	0,1514544	0,22193708
130	0,5	0	0,2	1	0	0,1	0,4	0	0,33	0,35663308	0,31977299
131	0	0	0	0,5	0	0,1	0,4	0	0	0,1366476	0,07404769
132	1	1	1	1	0,2	0,5	0,8	0,3	0,33	0,70154518	0,67857949
133	1	0,5	0	0	0	0	0,4	0,7	0,33	0,17777458	0,39153064
134	0,5	0	0	0	1	0	0,1	0	0,33	0,15557868	0,26117838
135	0,5	0	0	0	0	0,1	0,4	0	0,33	0,15349748	0,2078872
136	0,5	1	0	0,3	0,6	0,1	1	0	1	0,4318643	0,65080977
137	0,3	0	0	0,3	0	0	0,1	0	0	0,0783961	0,08598463
138	1	0,6	0,2	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,29029678	0,4246667
139	0,3	0	0	0,5	0	0,1	0,4	0	0,33	0,22165908	0,22194163
140	0	0	0	0	0	0	0,4	1	0	0,0323292	0,06368391
141	0,5	1	0	0,3	0,6	0,1	1	0	1	0,4318643	0,65080977
142	0,5	0,5	0	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,21417568	0,30919142
143	0,5	0	0	0,3	0	0	0,4	0,3	0	0,1164359	0,14867063
144	0,5	0	0	0,7	0,5	0	0,1	0,3	0	0,1827551	0,20933215
145	0,3	1	0,2	0,3	0	0	0,4	0	0,67	0,29315972	0,45514839
146	1	0,5	0	0	0,2	0,1	0,1	0,7	0	0,1225656	0,3004724
147	1	0,5	0	0,5	0	0	0,4	0,7	0,33	0,26002158	0,44012202
148	0,5	0	0,5	0	1	0,1	0,4	0	0,67	0,36448272	0,41736818
149	0	0	0	1	0	0	1	0,3	1	0,437473	0,45167981
150	0,5	1	0	0,3	0	0	0,1	0,3	0	0,1153365	0,27789627
151	1	0,5	0	0,3	0,5	0	0	0	0	0,1553862	0,31085051
152	0	0	0	1	0,5	0	0	0	0	0,188775	0,13404432
153	0,5	0	0	0,3	0	0	0,4	0	0,33	0,18012428	0,23168324

154	0	0	0	0	0	0	0,4	0	0	0,0316792	0,02009752
155	0,5	0	0	0,3	0	0	0	1	0	0,0852117	0,15908359
156	1	1	0,5	0,5	0	0	0,4	0	0,67	0,43331982	0,61751881
0,5	0	0	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33		0,1539187	0,06524554
158	0	0	0	0	0,1	0,4	0	0		0,0957418	0,02880749
159	0,3	0	0,2	0	0,2	0	0,1	0,3	0	0,0775969	0,09935337
160	0,5	0,5	0	0,7	0,5	0	1	0,3	0,33	0,32924668	0,42278948
161	0,5	0	0	0,3	0	0	0,4	0	0	0,1162409	0,13559471
162	0,3	0	0,2	0	0	0	0,1	0	0,33	0,13157288	0,16762135
163	0	0	0	0	0	0	0,4	0,3	0	0,0318742	0,03317343
164	1	0	0	0,3	0	0	0,4	0,3	0	0,1516494	0,235013
165	0	0	0	0,5	0	0	0,4	0	0	0,1139262	0,0686889
166	0	0	0	0	0	0	0,4	0	0	0,0316792	0,02009752
167	0,5	0,5	0,2	0	0	0,1	0,1	0	0	0,1158263	0,18357796
168	0	0	0	1	0	0,1	0,4	0	0,67	0,34859722	0,31772789
169	0,5	0	0	0,3	0	0	0,4	0	0,33	0,18012428	0,23168324
170	0,5	1	0	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,22550568	0,38134081
171	0,3	0	0	0,3	0	0,1	0,4	0	0	0,1248769	0,10641656
172	0	0	0	0	0	0	0,1	0,3	0	0,0081148	0,0181003
173	0,3	1	0,2	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,25006188	0,36150689
174	0,5	0	0	0,7	0,5	0	0,1	0	0	0,1825601	0,19625624
175	1	0,5	0	0,5	0	0,1	0,1	0	0,33	0,25852858	0,39989721
176	0,5	1	0	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,22550568	0,38134081
177	0,5	0	0	0	1	0	1	0	0,33	0,22685688	0,30639779
178	0	0	0	0	0	0	0,4	0	0	0,0316792	0,02009752
179	0,5	1	0	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,22550568	0,38134081
180	0,3	0	0,2	0	0	0	0,1	0	0,33	0,13157288	0,16762135
181	0,3	0	0	0	0	0	0	0	0	0,0211281	0,05180542
182	0,3	0	0,2	1	0,2	0,1	0,4	0	0,33	0,35226008	0,29998067

183	1	0	0	0,3	0	0	0,4	0	0	0,1514544	0,22193708
184	0,5	0,6	0,2	0,7	0	0,1	0,4	0	0,67	0,38670012	0,47619773
185	0,5	0,5	0	0,3	0	0,1	0,4	0	0,33	0,21417568	0,30919142
186	0	0	0	0,7	0	0,1	0,1	0	0,33	0,20967038	0,17449963
187	0,5	1	0	0,3	0	0	0,4	0,3	0	0,1390959	0,29296941
188	0,5	0,6	0,2	0,3	0,5	0,1	0,4	0	0,33	0,27936428	0,37518588
189	0,3	0	0,7	0,3	0	0	0,4	0	0	0,2374011	0,15251837
190	0,5	0,5	0	0,7	0	0,1	0,1	0	0,33	0,25621388	0,33299139
191	0,3	0	0,5	1	0	0,5	1	0	0,67	0,60473372	0,45787233
192	0,3	0	0	0,3	0	0	0	0	0	0,0704763	0,08096025
193	0,3	1	0,4	0,3	0	0	0,4	0	0,67	0,33180132	0,46985142
194	0	0	0	0	0	0	0,4	0	0	0,0316792	0,02009752
195	1	0	0	0,3	0	0	0,4	0	0	0,1514544	0,22193708
196	0,5	0	0	0	1	0	0,1	0	0,33	0,15557868	0,26117838
197	0,5	0,6	0,2	0	0	0	0,1	0	0	0,0953709	0,19264905
198	1	0	0,2	1	0	0,1	1	0	1	0,569068	0,63135045
199	0	0	0	0	0	0	0,1	0	0	0,0079198	0,00502438
200	0,5	0,5	0	0,7	0	0,1	0,1	0	0,33	0,25621388	0,33299139
indice de pauvreté global	/	/	/	/	/	/	/	/	/	**0,25129858**	**0,29806489**

الملحق رقم (04) : توزيع الأسر المستجوبة على أحياء بلدية خميس مليانة حسب طبيعة المنطقة

رقم الحي	اسم الحي	عدد الأسر المبحوثة	طبيعة المنطقة
1	سوفاي	18	**حضرية**
2	الحرية	16	**حضرية**
3	الدردارة	11	**حضرية**
4	الأبطال	13	**حضرية**
5	السلام	14	**حضرية**
6	عاجة	2	**ريفية**
7	سيدي امعمر	15	**حضرية**
8	الأمير عبد القادر	10	**حضرية**
9	حلايمي	12	**حضرية**
10	بوطان	13	**حضرية**
11	سيدي مناد	2	**ريفية**
12	طهراوي بن ميرة	13	**حضرية**
13	وسط المدينة 1	17	**حضرية**
14	وسط المدينة 2	16	**حضرية**
15	الصوامع	11	**حضرية**
16	وادي الريحان	2	**ريفية**
17	نجمة	15	**حضرية**

قائمة المراجع

I – القرآن الكريم :

1- سورة البقرة ، الآية 233 .

2- سورة النساء ، الآية 05 .

3- سورة التوبة ، الآية 60 .

4- سورة الإسراء ، الآية 70

5- . سورة طه ، الآية 118- 119 .

6- سورة لقمان ، الآية 20 .

7- سورة فاطر، الآية 15 .

8- سورة الحجرات ، الآية 13 .

9- سورة الطلاق ، الآية 06 .

10- سورة عبس ، الآية 01- 02 .

11- سورة قريش ، الآية 04 .

12- سورة الكوثر ، الآية 08 .

II – الحديث الشريف :

1- الأصبهاني أبو نعيم "حلية الأولياء و طبقات الأصفياء " حديث رقم 3772، الجزء 3، ص109.

2- البخاري محمد بن اسماعيل "صحيح البخاري" حديث رقم12487، الجزء 9 ، ص155.

3- البخاري محمد بن اسماعيل "صحيح البخاري" كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة، حديث رقم 12487، بيت الأفكار الدولية، الأردن.

4- بن الجعد "مسند ابن الجعد" حديث رقم2983، الجزء 1، ص465 .

5- بن حنبل احمد "مسند احمد ط الرسالة" حديث رقم8758، الجزء 17، ص433 .

6- البيهقي ابو بكر "شعب الايمان" حديث رقم6288، الجزء 8، ص 262.

7- الترمذي محمد بن عيسى "سنن الترمذي ت بشار" حديث رقم5787، الجزء 5، ص 189.

8- الحاكم ابو عبد الله "المستدرك على الصحيحين للحاكم"حديث رقم8006، الجزء 4، ص 150.

9- السجستاني ابو داود "سنن ابي داود" حديث رقم1182، الجزء 1، ص 232.

10- الشافعي "مسند الشافعي" حديث رقم1693، الجزء 1، ص 378.

11- الطبراني " الدعاء للطبراني" حديث رقم1143، الجزء 1، ص 319.

12- الطبراني " المعجم الأوسط" حديث رقم9146، الجزء 8، ص 330.

13- القضاعي ابو عبد الله محمد " مسند الشهاب القضاعي" حديث رقم1631، الجزء 2، ص 143.

14- مسلم"صحيح مسلم " حديث رقم1562، الجزء 1، ص 412.

15- مسلم"صحيح مسلم " حديث رقم311، الجزء 1، ص 90.

16- النسائي "السنن الكبرى للنسائي" حديث رقم13462، الجزء 9، ص 14.

III - المـــــــراجع باللغة العربية :

1- إبراهيم منصور أحمد "عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية : رؤية إسلامية مقارنة" مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت 2007 .

2- إبراهيمي عبد الحميد" دراسة حول: المغرب العربي في مختلف الطرق في ظل التحولات الإقتصادية العالمية " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ديسمبر 1996.

3- إبراهيمي عبد الحميد "العدالة الاجتماعية و التنمية في الاقتصاد الإسلامي "مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت 1998 .

4- أدريوش دحماني، بوطال قويدر " فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة " مداخلة مقدمة خلال المؤتمر الدولي حول: أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008/18/17 .

5- الأمم المتحدة " تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010" نيويورك 2011.

6- الأمم المتحدة " تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2011" نيويورك2011 .

7- أنطوان حداد " الفقر في لبنان "اللجنة الاقتصادية و الاقتصادية لعربي آسيا (ESCWA)،نيويورك 1996.

8- البلاوي حـــازم "دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي" دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة 1985.

9- بدعيدة عبد الله " التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية : الإصلاحات الإقتصـــادية و سياســـات الخوصصة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"تعدد الفقر و مناهج دراسته:اجتماع فريق خبراء حول قياس الفقر" بيروت، لبنان 2009 .

11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002" الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ،المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن.

12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003" الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن.

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 " الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي ، المطبعة الوطنية ، عمان ، الأردن.

14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية لعام 2003" مطبعة كركي، بيروت، لبنان.

15- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية لعام 2004" مطبعة كركي، بيروت، لبنان.

16- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية لعام 2005" مطبعة كركي، بيروت، لبنان.

17- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " تقرير التنمية البشرية لعام 2006" مركز معلومات الشرق الأوسط (MERIC) ، القاهرة 2006 .

18- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية لعام 2008/2007" مطبعة كركي، بيروت، لبنان.

19- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية لعام 2009" مركز معلومات الشرق الأوسط (MERK)، القاهرة 2009 .

20- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية لسنة 2010" نيويورك 2010.

21- البشير عبد الكريم "الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 06-07 جويلية 2004، الجزائر 2004 .

22- بطاهر علي "سياسيات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر" مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد1 ، جامعة الشلف ، الجزائر.

23- بلعزوز بن علي" محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " ديـــوان المطبوعـــات الجامعيـــة، الجزائر2004.

24- بلغيث سلطان " الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر " مجلة العلوم الانسانية ، العـــدد 32 ، الجـــــزائر 2007 .

25- بلوناس عبد الله " الإقتصاد الجزائري : الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية " أطروحة دكتورة، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر2005.

26- بن أشنهو عبد اللطيف" التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962/1982" ديوان المطبوعـــات الجامعية، الجزائر 1982.

27- البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1990 : الفقر " ترجمة مركز الأهرام للترجمـــة و النشر ، مؤسسة الأهرام، الطبعة العربية الأولى ، القاهرة 1991 .

28- البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2000/1999 " ترجمة مركز الأهرام للترجمة و النشر ، جمهورية مصر العربية 2000 .

29- البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2001/2000 : شن هجوم على الفقر " ترجمة مركز الأهرام للترجمة و النشر ، مؤسسة الأهرام ، جمهورية مصر العربية 2001 ..

30- البنك الدولي " العولمة و النمو و الفقر : بناء اقتصاد عالمي شامل" تقرير بحوث السياسات ، ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة العربية 1 ، بيروت 2003 .

31- بن ناصر عيسى "مشكلة الفقر في الجزائر" مجلة الإقتصاد والمناجمنت، العـــدد 02، كليـــة العلـــوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، مارس2003

32- بهلول محمد بللقاسم حسن "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظـــيم مســـارها في الجزائـــر" ديـــوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

33- بوزيدة حميد " مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر" مداخلة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول "مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية : الإستراتجيات، السياسات و الآليات" أيـــام 26-28 أكتوبر 2010، المنامة، البحرين 2010.

34- بـــوساق كريمة "سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية " رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2004 .

35- البياتي فارس رشيد "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي" أطروحة دكتراه ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، كلية الإدارة الاقتصادية ، كوبنهاكن 2008 .

36- بيلى إبراهيم أحمد العليمي "هذا هو الفقر : أبعاده، أسبابه، مآسيه،نظرة إقتصادية إسلامية" التركي للكمبيوتر و طباعة الأوفست، الطبعة الأولى، طنطا ، مصر2003 .

37- تشوفيسكي ميشل : ترجمة محمد مستجير مصطفى " عولمة الفقر " مطابع أنترناشيونال برس، الطبعة العربية الثانية ، جمهورية مصر العربية 2000 .

38- جاري فاتح "مدى ملاءمة برامج الإصلاح الإقتصادي بجيليها لإقتصاديات الدول الناميـــة: حالـــة الجزائر" كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 2010 .

39- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية " مجلة بحوث اقتصادية " الأعداد 24 ، 25 ، 26 ، مصر 2001 .

40- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "الجريدة الرسمية" العدد 23، السنة الخامسة و الأربعـــون، الأحد 28 ربيع الثاني 1429 الموافق لـــ 04 ماي 2008.

41- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية " المرسوم التشريعي رقم 07/93 المؤرخ في 24 أفريل1993 : الأهداف العامة للفترة (93-97) والمخطط الوطني لسنة 1993 " الجريدة الرسمية ، العدد 26 ، 26 أفريل 1993.

42- الجنيدل حمد بن عبد الرحمن "دراسة الفكر الإقتصادي عند أحمد الدلجي" دار معاذ للنشر و التوزيع، الرياض1993.

43- جون كنيث جابريت ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع " تاريخ الفكر الاقتصادي : الماضي صورة الحاضـــر " سلسلة عالم المعرفة ، العدد 261 ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت 2000 .

44- حسني العسل إبراهيم " التنمية في الفكر الاسلامي " المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت 2006 .

45- حسين باقر محمد "قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (ESCWA) " سلسلة دراسات الفقر (3) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية ،نيويورك 1996 .

46- حسين عمر "الرفاهية الاقتصادية " دار الفكر العربي ، القاهرة 1999

47- حشيش أحمد عادل " تاريخ الفكر الإقتصادي " دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، ســـنة الطبع غير مذكورة.

48- حطاب كمال "دور الإقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر" مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن 2002 .

49- حمدي عبد العظيم "فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي" دار الكتب المصرية ، جمهورية مصر العربية 1995 .

50- الحمل هشام مصطفى "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية في النظام المالي الإسلامي و النظام المالي الوضعي : دراسة مقارنة" دار الفكر ،الإسكندرية ، جانفي 2006 .

51- حميدوش علي "التنمية البشرية و التنمية الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2005" أطروحة دكتراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية ،الجزائر 2006 .

52- حوالف رحيمة " تطبيق إدارة الجودة الشاملة، دراسة تحليلية لمواقف الأطباء و المرضى في المستشفى الجامعي بتلمسان بإستخدام نظرية السلوك المخطط" أطروحة دكتورا ه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011.

53- الحوراني ياسر عبد الكريم "الفكر الإقتصادي عند الإمام الغزالي" دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان 2006 ..

54- خليل عبد القادر "محاولة لتقييم فعالية الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر للفترة 1990 -2006" أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر 2008.

55- داود عدنان ، بدران خليل "تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية" رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، قسم الاحصاء كلية الادارة و الاقتصاد ، العراق 2002 .

56- الدجوى علي "فهم الفقر" المكتبة الأكاديمية ، القاهرة 2000 .

57- الدوري محمد أحمد " االتخلف الإقتصادي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1983.

58- الدسوقي محمد عرفة "حاشية الدسوقي" دار الفكر، بيروت، سنة الطبع غير محددة، ج1 .

59- دولار وكراي " الفقر و النمو الاقتصادي" المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2002 .

60- دوولفنسون جيمس ، فرانسوان بورغينون " التنمية و تخفيض عدد الفقراء : النظر الى ما فات و التطلع لما آت " البنك الدولي 2004 .

61- راتول محمد " تحولات الإقتصاد الجزائري : برنامج التعديل الهيكلي ومدى إنعكاساته" مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، العدد 23، القاهرة2001.

62- رغداني محمد "دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر وتنمية المجتمع"مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، العدد الثامن، 2004، ص 56.

63- روبرت هيلبرونر" قادة الفكر الإقتصادي" ترجمة راشد البراوي، دار النهضة المصرية، القاهرة 1963 .

64- السعيد حمدي علي" تجربة بنك الفقراء" الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الثانية ، بيروت 2007 .

65- السفاريني أحلام يوسف" ظاهرة الفقر و دور المؤسسات الاجتماعية الوطنية في معالجتها في الأردن 1987 – 1992" رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، عمان 1998 .

66- السيد محمد عاشور "رواد الإقتصاد العرب" دار الأمل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 1998.

67- شاهر محمد سعيد "مشكلة الفقر و التنمية البشرية في اليمن" رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد و الإدارة، جامعة عدن، اليمن2000 .

68- صبري عبد الله إسماعيل" التنمية البشرية : المفهوم و القياس و الدلالة" الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – بيروت 1994 .

69- الصقور محمد"السياسات الاجتماعية و الفقر في المنظمة العربية" تقرير اجتماعات الخبراء من أجل القضاء على الفقر و توفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، دمشق 1996 .

70- صندوق النقد الدولي" مجلة التمويل و التنمية" العدد (1) 1986 ، العدد (2) 1987 ، العدد (2) 1993 ، العدد (4) 1993 ، العدد (3) 1994 ، واشنطن ،مارس 2002 .

71- الطاهر لطرش" تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 .

72- عبو عمر، عبو هدى "جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وآفاق، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، يومي17/16ديسمبر، الجزائر 2008.

73- عبيدي محمد بدر صالح" النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية" مجلية بحوث اقتصادية عربية ، العدد 17 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة 1999 .

74- عثمان حسين عبد الله "الزكاة: الضمان الإجتماعي" دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1989.

75- العثمان حسين محمد " محددات مشكلة الفقر في محافظة الكرك : دراسة ميدانية " مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات المجلد 20 العدد الأول ، سلسلة علوم اجتماعية ، جامعة مؤتة ، الأردن 2005 .

76- علي و البدوي " تقديرات الفقر في عينة عن الدول النامية " المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2001 .

77- علي عبد القادر علي " برنامج سياسات مواجهة الفقر " المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2002 .

78- علي عبد القادر علي " التطورات الحديثة في الفكر الإقتصادي التنموي" مجلة جسر التنمية، العدد26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2008.

79- علي عبد القادر علي " التطورات الحديثة في الفكر التنموي و الأهداف الدولية للتنمية" المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2006 .

80- علي عبد القادر علي " تقييم سياسات و استراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية " المعهد العربي للتخطيط ،الكويت 2003 .

81- علي عبد القادر علي"توجهات الإصلاح الإقتصادي و العدالة الإجتماعية " مجلة بحوث إقتصادية عربية ، المعهد العربي للتخطيط،العدد 38، الكويت2007.

82- علي عبد القادر علي "الفقر : مؤشرات القياس و السياسات" المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 04، الكويت 2002.

83- علي عبد القادر علي"مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الإستهلاكي" المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية، العدد 66، الكويت، أكتوبر 2007.

84- علي عبد القادر علي ، الزبيدي حسين كاظم " الفقر و سياسات الأمان الاجتماعي" مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 38، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2007 .

85- العيسوي ابراهيم "التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها " دار الشروق ، الطبعة الأولى ، بيروت 2001 .

86- العيسوي ابراهيم "الفقر و الفقراء في مصر : الوقائع و التشخيص و العلاج " مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، العدد (13) ، القاهرة 1998 .

87- الغزالي محمد "الفقر و الزهد"سلسلة احياء علوم الدين : تهذيب و تعليق زهير الكبي ، دار الفكر العربي ، بيروت 1987 .

88- الفارس عبد الرزاق "الحكومات و الفقراء و الانفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998 .

89- الفارس عبد الرزاق "الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001 .

90- القرضاوي يوسف "مشكلة الفقر و كيف عالجها الإسلام "مؤسسة الرسالة ، الطبعة السابعة ، بيروت 1987 .

91- القصيبي جورج" التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون" ندوة التنمية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.

92- القريشي مدحت " التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات" دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن 2007 .

93- قيرة اسماعيل "أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية" جامعة منتوري بقسنطينة ، الجزائر 2001 .

94- كريم كريمة "الفقر و توزيع الدخل في مصر " منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة 1994 .

95- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير " الفقر و التعاون " مجلة الاقتصاد و المانجمنت ، العدد (2) ، جامعة تلمسان ، الجزائر 2003 .

96- اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)"الفقر في غربي آسيا : منظور إجتماعي" سلسلة دراسات مكافحة الفقر (1)،نيويورك 1998،.

97- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لعربي آسيا (ESCWA) "الفقر و طرق قياسه في منظمة الأسكوا : محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر" الأمم المتحدة نيويورك 2003 .

98- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لعربي آسيا (ESCWA) " نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية: مدخل مفاهيمي" سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك 2004 .

99- لجنة حقوق الإنسان "تقرير الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية: حقوق الإنسان والفقر" الدورة الخامسة والخمسون للمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، جانفي 1999.

100- الليثي هبة "تحديات قياس الفقر في منطقة الأسكوا" اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسا،نيويورك 2009 .

101- مجدي عبد الفتاح سليمان "دور الزكاة في علاج الركود الإقتصادي" مجلة الوعي الإسلامي، العدد 44، الكويت، أكتوبر 2002.

102- المجلس الإقتصادي والإجتماعي" تقرير حول الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسداسي الثاني سنة 2000" الجزائر، ماي 2001.

103- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(CNES)"التقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية 2004" الجزائر 2004 .

104- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي"مشروع التقريرحول الانعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي" الجزائر 1998.

105- مجمع اللغة العربية "المعجم الوسيط" الطبعة الثانية، الجزء الثاني، مصر، سنة الطبع غير محددة .

106- محبوب الحق "ستار الفقر : خيارات أمام العالم الثالث" ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تقديم صبري عبد الله ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977 .

107- المرسي السيد حجازي "الزكاة والتنمية في البيئة الاسلامية" مجلة الإقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، م 17، ع 2، المملكة العربية السعودية 2004.

108- مركز دراسات الوحدة العربية " التنمية البشرية في الوطن العربي" بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت 1995.

109- مركز دراسات الوحدة العربية" التنمية البشرية في الوطن العربي" الطبعة الأولى، بيروت 1995 .

110- مروان عبد القادر "المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر: نظرية المجموعات الغامضة"رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر ، معسكر2009 .

111- معطيب الطيب"الفقر في الجزائر ، دراسة تحليلية" رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2005 .

112- المعهد الدولي لدراسات العمل و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"الاستبعاد الاجتماعي و سياسة مكافحة الفقر" بيروت 2002 .

113- المعهد العربي للتدريب و البحوث الإحصائية "مفاهيم و طرق قياس مستوى المعيشة في الأقطار العربية" وقائع الندوة الدولية المنعقدة في بيروت 2002،بغداد، العراق 2002.

114- مكاك ليلى" دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية "رسالة ماجستير في علم الإجتماع والديمغرافيا،كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر بباتنة ، الجزائر 2011.

115- مكتب العمل الدولي"الاتجاهات العامة و المداخل : لمحة عامة" رزمة تدريبية متعددة الوحدات حول النوع الاجتماعي و الفقر و الاستخدام، الوحدة التدريبية الأول، جنيف1999.

116- منصور أحمد إبراهيم "عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية : رؤية إسلامية مقارنة " سلسلة أطروحات دكتوراه (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2007 .

117- منظمة الأغذية الزراعية (FAO) "تقرير منظمة الأغذية والزراعة والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية" روما، إيطاليا، 2011.

118- منظمة العمل الدولية "النوع الاجتماعي و الفقر و الاستخدام"رزمة تدريبية متعددة الوحـــدات، مكتب العمل الدولي ، جنيف 1999 .

119- المهاجر محمد كاظم "الفقر في العراق قبل و بعد حرب الخليج" سلسلة دراسات مكافحة الفقر (4) ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لعربي أسيا (ESCWA) ،نيويورك 1997 .

120- نامق صلاح الدين " قادة الفكر الإقتصادي" دار المعارف، القاهرة 1978 .

121- النجفي ســـالم توفيق "الفقر في البلدان العربية و آليات انتاجه" مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 38 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007 .

122- النجفـــي سالم توفيق "المنظمات الاقتصادية للأمـــن الغذائي و الفقر في الوطن العـــربي" بيـــت الحكمة ، بغداد 1999 .

123- النشانيشي كريم وآخرون "الجزائر: تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق" صندوق النقـــد الدولي، 1998.

124- نعمة أديب "تعدد الفقر و مناهج دراسته : اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر" برنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي، بيروت 2009.

125- هني أحمد" إقتصاد الجزائر المستقلة" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

126- هيلز جون ، لوغران جوليان ، دافيد بياشو ، ترجمة محمد الجوهري "الاستبعاد الاجتماعي" سلسلة عالم المعرفة ، العدد 344 ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون ، الكويت 2007 .

127- والي فاطمة "إشكالية الفقر في الجزائر : دراسة حالة بشار" رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بشار ، بشار 2007 .

128- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية "الصياد المسؤول: مسيرة العطاء والتنمية" مجلة، العدد التجريبي، الجزائر 2001.

129- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية "قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر: قدرات وآفاق" الجزائر 2001.

130- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية "المخطط الوطني لتنمية تربية المائيات" الجزائر 2001.

131- وكالة التنمية الإجتماعية "برامج الدعم والنشاط الإجتماعي"رسالة وكالة التنمية الإجتماعية العدد 5، الجزائر، 2004.

132- وكالة التنمية الإجتماعية "برنامج ومهام "رسالة وكالة التنمية، الجزائر 2000، ص 10.

133- وكالة التنمية الإجتماعية "رسالة وكالة التنمية الاجنماعية" عدد 5، الجزائر 2004.

134- وكالة التنمية الإجتماعية "مجموعة النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج الإجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية" مصالح رئيس الحكومة، الجزائر 2001 .

135- يوسف القرضاوي"فقه الزكاة:دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة " مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، بيروت، لبنان، 1973.

IV - المـــــــراجع باللغة الأجنبية:

1- Abuzar Asra ,Vivian Sontos Francisco " Poverty Lines:Eight Countries Expérience and the Issue of Consistency " Asia and pacific Forum of Poverty : Reforming Policies and Institutions For Poverty Reduction , Malina 5-6 Febuary 2001.

2- Agence française de développement (A.F.D) " Amartya Sen : un Economiste du développement ? " Département de la recherche, Paris, France 2006.

3- Ait Ziane Kamel et Mouni Ahmed " les politiques de lutte contre la pauvreté : l'expérience algérienne? "revue , économie contemporaine, n° 03, Avril 2008,

Institut des sciences économique, centre universitaire de khemis-miliana , algerie 2008 .

4- Amba pour Samual " Pauvreté Multidimensionnelle au Congo : une approche non monétaire " document de travail TD n°13/2006, bureau d'application des méthodes statistiques et informatiques (BAMSI), Congo2006.

5- Anne Brunon ernst " la fin de la misère? Jeremy Bentham et la réforme des secours aux indigents, 1795-1798 " 2006/site de centre Bentham /www.bentham.free.fr

6- Aouni.B , S. Bettahar et M Belmokadem " Mesure de la pauvreté a l'aide des Ensenbles Flous " Administrative Sciences Associations of Canada Management Science Voll n°02,2002 .

7- Asselin Louis-marie "pauvreté multidimensionnelle : théorie "institut de mathématique Gauss, Lévis, Québec, Canada 2002.

8- Asselin Louis Marie,Anyck Dauphin" Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel " direction études et formation, centre canadien d'étude et de coopération internation-
ale (CECI), Québec 2000.

9- Banque Mondiale" croissance,emploi et réduction de la pauvreté "Novembre 1998.

10- Banque Mondiale " la pauvreté au Sénégal: de la dévaluation de 1994 à 2001-2002"version préliminaire de rapport réalisé en Janvier 2004 par la banque mondial avec la collaboration du direction de la prévision et de la statistiques , ministère de l'économie et finances ,la république de Dakar, Sénégal 2004.

11- Banque mondial " note stratégique de protection sociale " version préliminaire , octobre 1999.

12- Benhabib Abderrezak,T.Ziani , S.Bettahar et S.Maliki " The Analysis of poverty dynamics in Algeria : a multidimensional approach " laboratory MECAS,university of Tlemcen Algeria, Draft paper submitted to the twenty-seventh annual meeting of the middle East Economic association(MEEA) allied social science association (ASSA) January 4-7 (2007) Chicago, Illinois, USA.

13- Benhassine Oula"Analyse de la pauvreté multidimensionnelle en France" Document Document de recherche (version préliminaire)faculté des sciences économiques et de gestion, université lumière, Lyon 2, France 2006.

14- Benissad Hocine "Algérie de la planification socialiste a l'économie de Marché " ENAG édition, Alger 2004.

15- Benissad Hocine"économie de développement en Algérie"OPU,2ème édition, Alger 1982.

16- Benissad Hocine " Economie de Développent : sous développement et Socialisme" Economica , 2 ème édition, paris , France 1979.

17- Benissad Hocine " la reforme économique en Algérie " OPU, 2ème édition, Algérie, 1991.

18- Belgharbi Abdelkader " Programme d'Ajustement économique ; les principaux éléments " in revue mutation n°8, Algérie, Juin 1994.
19- Bertin Alexandre " Pauvreté Monétaire, pauvreté non monétaire : une analyse des interactions appliquée a la Guinée " Thèse de doctorat, université Montesquieu , Bordeaux IV-droit , sciences sociales et politiques, sciences économiques et de gestion, France 2007.
20- Bertin Alexandre et Leyle David " Mesurer la Pauvreté Multidimensionnelle dans un pays en Développement : Démarche Méthodologique et Mesures appliqué au cas de l'observation de Guinée Maritime " contribution pour la séance intitulée (aspects méthodologiques : les définitions aux mesures), France 2006.
21- Bettahar. S , B. Aouni, et M.Belmokadem " Poverty Measurement in an imprecise Environment " Revue Economie et Management n°02 2003 .
22- Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak " Mesure Multidi- mensionnelle de la pauvreté en Algérie" revue,cahiers du MECAS-n°03, Faculté des sciences et de gestion, université, de Tlemcen ,Mars 2006.
23- Bibi Sami " Mesurer la pauvreté dans une perspective Multidimensionnelle : une revue de la littérature " CREFA-CIRPEE, université laval ,Quebec, Canada 2002.
24- Bibi Sami , A . Lagha " les Mesures Multidimensionnelles de la pauvreté : une application sur l'afrique de sud et l'egypte " CIRPEE , cahier de recherché/ working paper 06-39,Canada 2006.
25- Booth.C " Life and Labour of the people in London " A.M.Kelly, New York 1969.
26- Bourguinon.F , S.Chakravarty " Multidimensional poverty Ordering " Working Paper n°22, DELTA, Paris 2002 .
27- Bourguinon.F , S.R.Chakravarty " the Measurement of Multidimensional poverty " Journal of economic Inequality ,vol 01, 2003.
28- Brahim Abd el hamid " Economie Algérienne " OPU , Algérie 1991.
29- Brandolini A , and d'alessio G " Measuring well-being in the functioning space " Banca d'Italia, Roma 1998.
30- Centre National d'études et d'analyses pour la population et le développement (CENEAP) " étude LSMS 2005 " Alger 2005 , site web : www.ceneap.com.dz / PDF/ devhum.pdf .
31- CREAD " cahiers de CREAD " n° : 35-36, Alger 1993.
32- Chakravarty.S.R ,D.Mukherjeé et R.Ranad(2002) "On the Family of Sub-group and Factor Decomposable Measures of Multidimensional Poverty " Research On Economic Inequality Vol n°08 pp 175-194.
33- Cheli.B et A.Lemmi "A Totally Fuzzy and Relative Approach to the Measurement of Poverty " Economic notes by monte dei Paschi di seina, vol 24 n°1-1995.

34- CHiappero Martinetti.E(2000) " A multidimensional of Well-being based on Sen's functioning Approach" Societa italiana di economica publica ,Vol.108, N° 02, pp 207-239
35- Ciroli.A et S. Zani (1990) " a Fuzzy Approach to the Measurement of Poverty " In Dagum.C , and M .Zenga , (eds) Income and Wealth Distribution , Inequality and Poverty ,Springer , Verlag , Bertin:272-284.
36- Cling Jean.Piere, Razafindrakoto Mireille et Roubaud François " les nouvelles stratégies Internationales de lutte contre la pauvreté " Economica , Paris 2002.
37- Commissariat général à la planification et à la prospective"la pauvreté en Algérie " Alger, septembre 2004.
38- Condouel.Aline, J.Hantshel, Q.Wodon "Mesure et Analyse de la Pauvreté" MPRA , n°10490, Avril 2002.
39- Conseil national économique et social (CNES) " Projet de Rapport sur la Situation Economique 2eme semestre " Alger, Mai 2009
40- CNES " Rapport sur l'impact économiques et sociaux de programme d'ajustement structurel " Alger 1998.
41- CNES"rapport national sur le développement humain 2006 " Alger, 2007.
42- CNES" rapport national sur le développement humain 2008 " Alger, 2009.
43- Costa Michele "A multidimensional Approach to the Measurement of poverty" IRISS , working paper, series n°2002-05, Luxemburg 2002.
44- Dagum Camillio "Analysis and Measurement and Social Exclusion Using Fussy Set Theory Application and Policy Implication" Working Paper ? University of Ottawa (Canada) , September 2002.
45- Dagum.C, M.Costa(2004) " Analysis and Measurement of poverty: Univariate and Multivariate Approaches and Their Policy Implications ,a case of Study : Italy " In Dagum.C and Ferrari.G (eds) : Household , Behavior ,Equivalence Scales , Welfare and Poverty, Springer Verlag, Germany , pp 21-271.
46- Dialo.Omar " Trois essais sur la croissance, la pauvreté et les propriétés cycliques de la politique budgétaire " thèse de Doctorat en sciences économiques , centre d'études et de recherches sur le développement international (CERDI), université d'Auvergne 2006.
47- Direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de Ain Defla " Monographie de wilaya de Ain Defla 2010 " wilaya Ain Defla. Algerie ,Mars 2011.
48- Direction Technique Chargée des Statistiques de Population et de l'emploi " démographie Algérienne 2010 " n° : 575 , office National des statistiques , Alger , Mai 2011, site web : www.ons.dz.

49- Emma Santos Maria " Unidimensional Inequality and Poverty Measures" working paper,30 August 2008 , to be presented at the summer school on capability multidimensional poverty , 9 September 2008, new Delhé , India 2008. .
50- Fleurbaey.M , N.Herpin ,M.Martinez et D.Verger "Mesurer la Pauvreté"économie et statistiques , Revue n°308/309/310,Paris 1997.
51- Foster.J ,J.Greer and E Thorbeckeet(1984) "A class of decomposable Poverty Measures " Econometrica, vol 52, N°03,pp 761-766.
52- Fusco Aléssi " la Contribution des analyses Multidimensionnelles à la Compréhension et la Mesure du concept de la pauvreté " thèse de Doctorat, faculté de droit et des sciences politiques et sciences économiques, université de Nice, France2005.
53- Hagenaars.A.J.M,de Vos .K (1998) " The Definition and Measurement of Poverty "the Journal of Human Resources , Vol XXIII, n°02.
54- Gouvernement Algérien " Algérie : 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement " Alger 2010.
55- Herpin.N,Verger.D " la pauvreté une et multiple " économie et statistique, revue n° 308/ 309/310, Paris 1997.
56- Hourriez Jean Michel et Legris Bernard (1997) " l'approche monétaire de la pauvreté : méthodologie et résultats " condition de vie, économie et statistique n°308-309-310.
57- Kanbur .R " Conceptual Challengers in Poverty and Inequality : one development economist's perspective"conference Cornell Conceptual challenges in poverty and Inequality, University to Cornell, April 2002 .
58- Kapteyn.A, P.Kooreman, R.Willemse (1987) " Some Methodological Issues in the Implementation of Subjective Poverty Definitions " Research Memorandum, FEW 245, Tilburg, University of Tilburg.
59- Keramane abdelwahab " Conjoncture financière et monétaire et réforme des instruments de la politique monétaire dans le cadre de la stabilisation 1994-1995 " in revue, media banque, banque d'Algérie, n°19, Aout-Septembre 1995.
60- Kuklys . W (2003) " Measurement and Determinants of Welfare Achievement-Evidence from the UK " Paper presented at the 3rd Conference on capabilities Approach : From sustainable development to sustainable freedom ,University of pavia, 7-10 sept.
61- Lachaud.Jean-Pierre"la pauvreté en Mauritanie:une approche multidimensionnelle" Document de Travail n°31 CED. Bordeaux, 1997.
62- Maasoumi.E "Composite Indices of Income and Other Developmental Indicators : a general Approach " in D.J Slottje , Research on Economic Inequality ,Vol n°01 of Research on Economic Inequality, JAI Press Inc, Green Wich, Connectient, 1989.

63- Maatouk Bellataf "Algérie quelques effets socio-économiques " colloque P.A.S et perspectives de l'économie Algérienne, ANDR-CREAD, Alger 1998.
64- Maliki S, A.Benhabib,M.Benbouziane, T.Ziani et N.Cherifi "Mesure de la Pauvreté Urbaine et rural de la wilaya de Tlemcen : proposition d'un modèle économétrique logit et probit " revue : économie et management "pauvreté et coopération" n°2, université Aboubakr Belkaid, Tlemcen, Mars 2003.
65- Maliki . S. b et A . benhabib " politiques de lutte contre la pauvreté en Algérie " laboratoire de MECAS , université Abou Bekr Belkaid de Tlemcen ,Algérie 2005.
66- Mariniesse Sarah " Note sur les différentes approches de la pauvreté " Agence Française de développement, France 1999.
67- Ministère des finances " le comportement des principaux Indicateurs économiques et financiers en 2008 " Algérie, Mai 2008.
68- Ministère des Finances "évolution de la situation économique et sociale en 1997" Algérie 1998.
69- Ministère des Finances " La situation économique et financière en 1998 " Algérie , Avril 1998.
70- Ministère de l'information " Algérie 1965-1969 " 2ème plan quadriennal , RG, Alger , Mai 1974.
71- Ministère de la santé, de la population et de la reforme hospitalière " statistiques sanitaires 2006 " direction de la planification et de la normalisation, Algerie 2008.
72- Monchot Cloude " les classiques Smith et Ricardo" Séance1,attac , Rhone/institut de formation, université de lyon2, lyon,France2002.
73- Moumni Ahmed " Identification, mesures et modélisation des déterminants de la pauvreté : cas de l'Algérie " thèse de doctorat en sciences économiques , faculté des sciences économiques et de gestion, université de Aboubakr Belkaid, Tlemcen, 2009.
74- Mussard Stéphane et Maria Noel Pi Alperin " Théorie des Ensembles Floues et Décomposition Multidimensionnelle de la Pauvreté : le cas de Sénégal " cahier de recherche working paper n° 2005-03, GREDI, université de Sherbrooks, 2005.
75- Naas Abdelkrim " le système bancaire algérien " maison neuve et LAROSE , paris 2003.
76- Osberg Lars et Xu Kuan " Poverty In Density : How Well to Canadian , Provinces Compare? " Canadian Public , policy, vol XXV, n°2,1999.
77- Pannuzi . N (1996) " A dynamic Model for the Multivariate analysis of poverty " Metron, vol 54, n°1-2.
78- Perez-Mayo.J (2003) " Measuring Deprivation in Spain " IRISS , working paper N°2003-09.
79- Pi Alpirine.M.N,F.Seyte et M.Terraza "Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Argentine" LAMETA, université de la Montpellier I, France 2005 .

80- Programme des nations unies pour le développement humain(PNUD)"rapport mondial sur le développement humain 1990" économica, Paris 1990.
81- PNUD"Rapport Mondial sur le développement humain1996 " économica,Paris.
82- PNUD"Rapport Mondial sur le développement humain1997 " économica, Paris .
83- PNUD"Rapport Mondial sur le développement humain1998 " économica ,Paris .
84- PNUD"Rapport Mondial sur le développement humain1999 " économica, Paris .
85- PNUD"Rapport Mondial sur le développement humain2000 " de Bock-université de Bruxelles.
86- PNUD " Rapport Mondial sur le développement humain2001" de Bock-université de Bruxelles.
87- PNUD " Rapport Mondial sur le développement humain2002 " de Bock-université de Bruxelles.
88- Ponty Nicolas "Mesurer la pauvreté dans un pays en Développement " statéco n°90-91, Aout- Décembre 1998-Paris.
89- Ravallion Martin " Comparaison de la pauvreté : Concepts et méthode " étude sur la mesure des niveaux de vie, document du travail n°22, banque mondial, Washington 1996.
90- Ravallion Martin (1998) " Poverty Lines in the Theory and Practice " LSMS , Working Paper n° 133, Wold Bank , Washington D. C.
91- Razafindrako Mireille et Rouboud François "les multiples facettes de la pauvreté dans un pays développement : le cas de la capitale Malgache " Economie et statistiques , revue n° 383/384/385,Paris 2005.
92- République Algérienne Démocratique et Populaire " Rapport sur l'état de mise en œuvre de programme d'action en matière de gouvernance " MAEP/ point focal national, Algérie, novembre 2008.
93- Rosental Claud (1998) " Histoire de la logique Flou : Une Approche Sociologique des Pratiques de Démonstration " (version préliminaire) Revue de Synthèse Vol n° 04,04 : Octobre-décembre 1998.
94- Rostow.W " les étapes de la croissance économique " le seuil, Paris1963 .
95- Sen Amartya "poverty: an ordinal approach to measurement"econometrica, Vol 44 , n°2,1976.
96- Sen Amartya,K " poverty : an Ordinal Approach to Measurement " Econometrica : vol 44,n°22,Mars 1976.
97- Sen Amartya Kumary " From Income Inequality to economic Inequality " southern economic journal, southern, Economic .Association, October 1997.vol64.n°02.
98- Service du chef de gouvernement " plan de la Relance économique 2001/2004 : les composantes du programme " Alger 2001 , site-web : www.cg.gov.dz/dossiers/ plan-relance. (20/02/2006).

99- Smahi Ahmed "Micro finance et pauvreté : quantification de la relation sur la population de Tlemcen " thèse de Doctorat en sciences économique, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Aboubakr Belkaiad de Tlemcen 2010.
100- Temmar Hamid " Stratégie du Développement Indépendant : le cas de l'Algérie "OPU , Algérie 1983.
101- Valtirani.P "Pauvreté, système Fiscal, redistribution des revenus en France" thèse vue de l'obtention du grade docteur en sciences économiques, université de Nice-Sophia Antipolice, France 1992.
102- Wight.H,Perkins, Steven Radelet et David.L.Lindauer "Economie du développe-ment " de boeck, 3ème édition Bruxelles 2008.
103- Zadeh Lotfi " Fussy sets " Information and Control (08) 1965.
104- Zheng B,(1997) "Aggregate poverty measures"journal of economic surveys ,Vol 11,n°2.

V – المواقع الالكترونية :

1- الأمم المتحدة "الأهداف الانمائية للألفية " : www.un.org/arabic/millenniumgoals /
2- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة : www.undp.org
3- بن شهرة مدني "سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر: برنامج و آثار" مقال منشور في فيفري 2005 عبر الموقع الإلكتروني لمجلة العلوم الانسانية : www.uluminsania.net
4- البنك الدولي : www.worldbank.org
5- بوابة الوزير الأول : www.premier-ministre-gov.dz
6- الديوان الوطني للاحصائيات : www.ons.dz/them-stats
7- الصندوق العربي للانماء : www.arab.fund.org
8- صندوق النقد الدولي : www.imf.org
9- قنطقجي سامر مظهر "الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية" مركز الدكتور سامر قنطقجي لتطوير الأعمال،على الموقع الالكتروني : www.kantakji.ocg بتاريخ 15/06/2011، على الساعة 15h33.
10- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا : www.escwa.un.org
11- لجنة المالية والميزانية للبرلمان الجزائري : www.apn.dz.org
12- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES) : www.cnes.dz

13- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD) (Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement) : www.cread-dz.com

14- المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان و التنمية (CENEAP) : www.ceneap.com.dz

15- مسدود فارس "تجربة صندوق الزكاة الجزائر في مكافحة الفقر" على الموقع الالكتروني:
www.kantakji.com/fiqh/files/zakat/3301.ppt بتاريخ 2011/08/06على الساعة $22^{h}00$.

16- مسدود فارس "مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها " عن الموقع الالكتروني لموسوعة الاقتصاد و التمويل الاسلامي www.iefpedia.com بتاريخ 2011/07/08 على الساعة $18^{h}15$.

17- معهدالأمم المتحدة لبحوث التنمية : www.unrisd.org

18- المعهد العربي للتخطيط "جسر التنمية ":
www.arab-api.org/devbrdg/a_development_bridg.htm

19- المعهد العربي للتخطيط "سلسلة أوراق عمل ":
www.arab-api.org/wps/a_workig_paper_series.htm

20- المعهد العربي للتخطيط "مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ":
www.arab-api.org/jodep/index_a.php

21- المعهد العربي للتدريب و البحوث الاحصائية : www.aitrs.org

22- منظمة الأغذية و الزراعة : www.fao.org

23- منظمة الصحة العالمية : www.who.int

24- وزارة السكن و العمران : www.mhu.gov.dz

25- وزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات : www.santé.dz

26- وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي : www.mtess.gov.dz

27- الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) (Agence Française de Développement):
www.afd.fr

28- هبة الليثي "قياس الفقر في منطقة الاسكوا ": css.escwa.org.lb/sd/0991/studypaper_ar.pdf

فهرس المحتويات

التـــــعـــيـــــــــن	رقم الصفحة
فهرس الجداول	I
فهرس الأشكال	V
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: الأساس النظري لظاهرة الفقر	9
تمهيد	10
المبحث الأول: تطور مفهوم الفقر في الفكر الاقتصادي و التنموي.	11
المطلب الأول: الحضارات القديمة والعصور الوسطى وظاهرة الفقر.	11
الفرع الأول: الحضارة اليونانية.	11
الفرع الثاني: الحضارة الرومانية.	12
الفرع الثالث: العصور الوسطى.	13
المطلب الثاني: تحليل ظاهرة الفقر في الإسلام و الفكر الإسلامي.	14
الفرع الأول: مفهوم الفقر عند العرب.	14
الفرع الثاني: نظرة الإسلام إلى الفقر.	16
الفرع الثالث: نظرة المفكرين المسلمين الأوائل لظاهرة الفقر.	17
المطلب الثالث: تحليل ظاهرة الفقر في الفكر الاقتصادي للعصر الحديث.	23
الفرع الأول: الفكر الاقتصادي ما قبل التقليديين.	24
الفرع الثاني : الفكر التقليدي (الكلاسيكي).	27
الفرع الثالث: الفكر الماركسي (الشيوعي) وما قبله	30
المبحث الثاني: الاتجاهات المعاصرة في تحليل الفقر	33
المطلب الأول: الفكر الحدي ونشأة دولة الرفاهية وتداعياتهما على تطورمفهوم الفقر.	34
الفرع الأول : الرفاه الاجتماعي وظهور دولة الرفاهية.	34
الفرع الثاني: الفقر مفهوم متطور (مشكلة التعريف).	36
المطلب الثاني : الفقر من منظور التنمية.	39
الفرع الأول: تحليل الفقر في إطار التنمية الاقتصادية.	40
الفرع الثاني: تحليل الفقر في إطار التنمية البشرية.	44

المبحث الثالث: أهم المقاربات المعتمدة في تحليل الفقر.	56
المطلب الأول: مدرسة الرفاهية (L'Ecole Welfariste).	56
المطلب الثاني: مدرسة الحاجات الأساسية (L'Ecole des Besoins de Base)	58
المطلب الثالث: مدرسة القدرات (L'école des capabilités (capacités).	61
المطلب الرابع: أنواع الفقر وأبعاده	64
الفرع الأول: البعد الاقتصادي للفقر.	64
الفرع الثاني: البعد الاجتماعي و السياسي للفقر.	66
الفرع الثالث: أنواع الفقر المرتبطة بطرق قياسه.	67
الفرع الرابع: أنواع الفقر حسب ديمومته.	68
خلاصة.	69
الفصل الثاني : قياس الفقر	72
تمهيد	73
المبحث الأول: المنهج أحادي الأبعاد لقياس الفقر	74
المطلب الأول: مرحلة التشخيص (تحديد هوية الفقراء)	74
الفرع الأول: تحديد وحدة التحليل	74
الفرع الثاني: تحديد دليل الرفاهية	75
الفرع الثالث: تحديد خط الفقر (عتبة الفقر)	76
الفرع الرابع: تحديد سلم التكافؤ	76
الفرع الخامس: تحديد مجموعة الفقراء	77
الفرع السادس: تحديد فجوات الفقر الفردية	78
المطلب الثاني: خطوك الفقر و أساليب قياسها.	78
الفرع الأول: خطوط الفقر	79
الفرع الثاني: أساليب قياس خط الفقر.	82
المطلب الثالث: المؤشرات البسيطة لقياس الفقر النقدي (مرحلة التجميع).	87
الفرع الأول: مؤشر عدد الرؤوس (مؤشر إتساع الفقر)	88
الفرع الثاني: مؤشر فجوة الفقر	89

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الفقر المستندة على البديهيات	90
الفرع الأول: (مؤشر سن Indice de Sen)	92
الفرع الثاني: مؤشر (FGT) (1984).	93
الفرع الثالث: مؤشر واتس (L'indice de Watts 1967).	95
الفرع الرابع: مؤشر تهون (L'indice de Thon 1979)	95
الفرع الخامس: مؤشر (S.S.T)	96
الفرع السادس: مؤشر كاكواني (Indice de Kakwani)	97
الفرع السابع: مؤشر شاكرفارتي (1983)	98
الفرع الثامن: مؤشر(كلارك – هميغ– إيلف) (1981)	98
الفرع التاسع: مؤشر أتكينسون (Indice d' Atkinson 1987)	99
الفرع العاشر: مؤشر بورقوينون - فيلد (1990)	99
المطلب الخامس: مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل	100
الفرع الأول: معامل جيني (Le Coefficient de Gini)	100
الفرع الثاني: مؤشر اتكنسون (Indice d'Atkinson)	103
المبحث الثاني: المنهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر	105
المطلب الأول: الانتقال من المقاربة أحادية الأبعاد إلى المقاربة المتعدد الأبعاد	105
المطلب الثاني: قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام مقاربة البديهيات	107
الفرع الأول: المؤشرات المركبة القابلة للجمع المستندة إلى بديهيات	108
الفرع الثاني: مؤشر بورقوينون،شاكرفارتي	111
المطلب الثالث: قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام المقاربة غير المعتمدة على بديهيات	112
الفرع الأول: مؤشرات (دلائل) الفقر المركبة	112
الفرع الثاني: مقاييس الفقر متعدد الأبعاد غير المسندة إلى بديهيات و المرتكزة على البيانات الفردية	115
المطلب الرابع: قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام نظرية المجموعات الغامضة.	124
الفرع الأول: تحديد مجموعة الفقراء (تحديد وحدات التحليل الفقيرة)	125
الفرع الثاني: تحديد درجة الانتماء لمجموعة الفقراء الغامضة (B)	125
الفرع الثالث: تحديد حصة الفقر لكل عائلة (وحدة التحليل)	132

الفرع الرابع: تحديد حصة الفقر الإجمالي لمجموع وحدات التحليل	136
خلاصة	137
الفصل الثالث: حدود الفقر في الجزائر	140
تمهيد	141
المبحث الأول: مراحل تطور الإقتصاد الجزائري	142
المطلب الأول: مرحلة بناء الإقتصاد الجزائري (1962- 1989)	142
الفرع الأول: فترة الانتظار والترقب (1962-1966)	142
الفرع الثاني: فترة التأميم والتنمية (1966-1979)	144
الفرع الثالث: فترة تراجع التنمية (1980-1989)	147
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية (1989-1998)	150
الفرع الأول: سياسات الإستقرار الإقتصادي للفترة (1989-1993)	152
الفرع الثاني: التعديل الهيكلي الموسع (1994-1998)	155
الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي	157
المطلب الثالث: مواصلة المسيرة الإصلاحية (1999-2009)	164
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2004/2001)	164
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)	166
المبحث الثاني: خصائص و مميزات الفقر في الجزائر	168
المطلب الأول: المعطيات السوسيو-إقتصادية للجزائر	169
الفرع الأول: الحالة الديموغرافية	169
الفرع الثاني: المنظومة الصحية	172
الفرع الثالث: السكن	176
الفرع الرابع: التربية والتعليم	176
الفرع الخامس: التشغيل والبطالة	181
المطلب الثاني: قياس الفقر في الجزائر	183
الفرع الأول: المقاربات المعتمدة في قياس الفقر في الجزائر	184
الفرع الثاني: مستويات الفقر في الجزائر	185

المبحث الثالث: سياسات مكافحة الفقر في الجزائر	191
المطلب الأول: المقاربة الدولية لمكافحة الفقر	192
الفرع الأول: إتجاهات الفقر في العالم	192
الفرع الثاني: محاربة الفقر على مستوى الهيئات الدولية	195
المطلب الثاني: السياسات الوطنية لتقليل الفقر و مكافحته.	197
الفرع الأول: نشاطات التضامن الوطني	198
الفرع الثاني: الشبكة الإجتماعية	200
الفرع الثالث: برامج المساعدة على التشغيل و محاربة البطالة و خلق النشاط	202
المطلب الثالث: الزكاة كأداة لمحاربة الفقر	206
الفرع الأول: الأهمية الإجتماعية و الإقتصادية للزكاة	206
الفرع الثاني: تجربة صندوق الزكاة في الجزائر	211
خلاصة	214
الفصل الرابع : نمذجة محددات الفقر	215
تمهيد	216
المبحث الأول: خصائص ومميزات مدينة مليانة	217
المطلب الأول: الخصائص الجغرافية الديمغرافية	217
الفرع الأول: البعد الجغرافي	217
الفرع الثاني: البعد الديمغرافي	221
المطلب الثاني: الخصائص الإقتصادية	224
الفرع الأول: الفلاحة	224
الفرع الثاني: الصناعة	226
الفرع الثالث: السياحة	227
المطلب الثالث: الخصائص الإجتماعية	229
الفرع الأول: السكن و التهيئة الحضرية	230
الفرع الثاني: القطاع الصحي	232
الفرع الثالث: التربية، التعليم و التكوين المهني	235

المبحث الثاني: تقديم إستبيان الدراسة (présentation de questionnaire)	239
المطلب الأول: منهجية الدراسة (المسح الميداني)	239
المطلب الثاني: عرض وتحليل أولى البيانات	242
الفرع الأول: مؤشرات الأسرة	242
الفرع الثاني: مؤشرات التشغيل والبطالة	245
الفرع الثالث: مؤشرات الدخل والإنفاق	248
الفرع الرابع: مؤشرات السكن	259
الفرع الخامس: مؤشرات الصحة	263
الفرع السادس: مؤشرات التعليم	266
الفرع السابع: مؤشرات الخدمات، الأعلام، الراحة والترفيه	267
الفرع الثامن: مؤشرات المشاركة السياسية والإجتماعية	271
المبحث الثالث: النتائج التجريبية للدراسة التطبيقية	273
المطلب الأول: السمات والخصائص السوسيو- اقتصادية المختارة.	273
المطلب الثاني: تقدير مؤشرات الفقر الفردية و الاجمالية	276
المطلب الثالث: تقسيم مؤشر الفقر الغامض و المتعدد الأبعاد	279
المطلب الرابع: تحليل نتائج التقدير	283
خلاصة	288
الخاتمة العامة	291
الملاحق	298
الملحق رقم 1: استبيان الدراسة	299
الملحق رقم 2: ترتيب مؤشرات الفقر حسب أهميتها و وزنها	310
الملحق رقم 3: مؤشرات الفقر الفردية	312
الملحق رقم 4: توزيع الأسر المستجوبة على أحياء بلدية خميس مليانة حسب طبيعة المنطقة	320
قائمة المراجع	321
فهرس المحتويات	341

ملخص :

يعتبر الفقر من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق سكان العالم اليوم، و قد تضافرت جملة من الأسباب و العوامل التي أدت إلى توسيع دائرة الفقراء ، و لذلك فإن الاهتمام بالظاهرة تزايد في المدة الأخيرة لاسيما عل المستوى الأكاديمي و ظهرت العديد من الاسهامات و الدراسات المتخصصة، و طورت الكثير من النظريات و المقاربات التي تعالج و تقيس الفقر.

لقد أصبح من المتفق عليه حاليا أن الفقر هو ظاهرة متعددة الأبعاد ، فدراسة الفقر هي عملية متطورة تعتمد على تكييف النظرية الى واقع يتماشى و الأوجه المختلفة للحرمان ، أي توسيع مفهوم الفقر من خلال الاندماج التدريجي للجوانب غير النقدية ، و هو ما يعني الانتقال من النموذج الفيزيولوجي للحرمان إلى النموذج الاجتماعي للحرمان.

إن الهدف الأساسي من هذه الأطروحة هو محاولة للوقوف على محددات ظاهرة الفقر في الجزائر وفق منهج القياس متعدد الأبعاد باستخدام نظرية المجموعات الغامضة و ذلك بالاعتماد على مسح ميداني للأحوال المعيشية لعينة من الأسر مكونة من 200 وحدة احصائية تقطن ببلدية خميس مليانة بولاية عين الدفلى.

الكلمات المفتاحية : الفقر، المقاربة النقدية، المقاربة المتعددة الأبعاد، نظرية المجموعات الغامضة، الجزائر

Résumé :

La pauvreté est l'un des plus grands problèmes qui affligent désormais la population mondiale aujourd'hui. Il existe une multitude de raisons et des facteurs qui ont conduit a l'expansion des pauvres, d'où l'intérêt suscité notamment au niveau académique par l'apparition d'un grand nombre de contributions et études spécialisées en conduisant a des nombreuses théories et approches pour combattre et mesurer la pauvreté.

La pauvreté est un phénomène multidimensionnel, et c'est pour cette raison que l'étude de la pauvreté est un processus évolutif basé sur l'adaptation de la théorie à la réalité qui prend en charge les différents aspects de la privation, dans le sens d'élargir le concept de la pauvreté par l'intégration progressive des aspects non-monétaires, ce qui signifie le passage du modèle physiologique de la privation a un modèle social de la privation.

L'objectif principal de cette thèse est d'essayer d'identifier les facteurs déterminants de la pauvreté en Algérie selon la méthode de mesure multidimensionnelle en utilisant la théorie des ensembles flous, et en s'appuyant sur une enquête de terrain des conditions de vie pour l'échantillon de 200 ménages résidants a la commune de khemis Miliana, wilaya Ain defla.

Mots-clés : pauvreté, approche monétaire, approche multidimensionnelle, théorie des ensembles flous, Algérie.

Abstract :

Poverty is one of the biggest problems that is plaguing the world's population today. There are a multitude of reasons and factors that led to the expansion of the poor, hence the interest in such academically by the appearance of a large number of contributions and specialized study leading to the many theories and approaches to control and measure poverty.

Poverty is a multidimensional phenomenon, and that is why the study of poverty is an evolutionary process based on fitting the theory to the reality that supports the various aspects of deprivation, in the sense to broaden the concept of poverty by the gradual integration of non-monetary aspects, which means the passage of the physiological model of deprivation to a social model of deprivation.

The main objective of this thesis is to try to identify the determinants of poverty in Algeria by multidimensional measurement method using fuzzy set theory, and based on a field survey of living conditions for the sample of 200 households residing in khemis Miliana, Wilay of Ain Defla.

Keywords : poverty, monetary approach, multidimensional approach, fuzzy set theory, Algeria.